ألكسي دو طوكفيل

نصوص عن الجزائر

في

فلسفة الاحتلال والاستيطان



ترجمة وتقديم
إبراهيم صحراوي

ديوان المطبوعات الجامعية

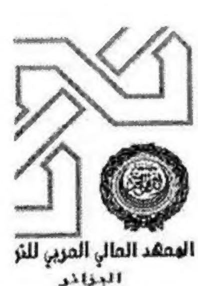
ألكسي دو طوكفيل

نصوص عن الجزائر

في فلسفة الاحتلال والاستيطان

ترجمة وتقديم: ابراهيم صحراوي





ديوان المطبوعات الجامعية

رقم النشر: 4.07.4927
رقم ر.د.م.ك (ISBN): 978.9961.0.1099.0
رقم الإيداع القانوني:3917/ 2007

الإهداء

إلى مُواطنيَّ كافة

إلى كلِّ الجزائريين بلا استثناء

أقدِّم هذه النصوص على أمل حصول حدٍّ أدنى

من الفهم المشتَرَك

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدِّمـــــــــة:

يعيش العربُ اليوم، ومن هم في حكمهم من الأقليات العرقية والدينية التي يضمُّها الحيزُ الجغرافي المعروف بالوطن العربي أو الأصح العالم العربي، أوضاعا صعبة جدا، تتّسمُ بغلبة التخلف السياسي والاقتصادي الناجمين عن عجز وتخلُّف ثقافيين يَبرُزان جليا عبر الإرتكاز الكلي على الغرب فيما يتعلّق بالإنتاج الفكري في مختلف المجالات وآثاره التقنية التطبيقية. لم يتوقف الأمر عند هذا الحد، بل تعداه إلى تقليد أنماط العيش والسلوك. أدَّى هذا الارتكاز إلى التبعية العربية المُطلقة للغرب في كل ميادين حياتهم ومجالاتها، تبعيةٌ أنتجت ضعفا عاما واستقالة عربية جماعية من الفعل فأصبحوا مفعولا فيهم وبهم. والواقع أن هذه الوضعية ليست وليدة البارحة، بل هي حلقةٌ من مسار انطلق منذ أزيد من قرنين من الزمن فيما اصطُلِح على تسميته بالنهضة العربية، التي انحرفت عما كان ينبغي أن تكون عليه إلى ما نراه اليوم بفعل أخطاء وممارسات مقصودة وغير مقصودة وتواطؤات داخلية وخارجية محلية واقليمية.

ولعل علاقة المسلمين عامة والعرب خاصة بالغرب، هي العلاقة الأشد تميزا وحساسية من علاقة كلٍّ منهم (المسلمون، العرب، الغرب) بغيره من الأمم والأعراق والشعوب الأخرى، نظرا لما اكتنف هذه العلاقة من تصادُم وتنافر وتناقُض عبر العصور، منذ أربعة عشر قرنا هي عمر الرسالة المحمدية على صاحبها أفضل الصلاة وأزكى التسليم. لقد كان واضحا منذ البداية أن الأمرَ يتعلّق بمنظومتين مختلفتين بل متناقضتين من المبادئ والقيم يصعُب تعايُشُهما لفترة طويلة دون أن تُحاوِل إحداهما إخضاع الأخرى لمقولاتها ومبادئها. وهو ما تأكّد فيما بعد عبر مسلسل المعارك والحروب الطويلة بين الطرفين هنا وهناك. مسلسل يتجلى في حلقاته الأشد عنفا عبر الفتوحات الإسلامية ومعركة

بلاط الشهداء والحروب الصليبية وسقوط القسطنطينية وانهيار الإمبراطورية البيزنطية والفتوحات العثمانية وسقوط غرناطة والحروب المرتبطة بالاحتلال الحديث وحروب الاستقلال، وصولا إلى الوضع الدولي المعقّد اليوم والمرتبط أساسا بما يحدث هنا وهناك في العالم الإسلامي، العربي منه خصوصا، الشرق الأوسط منه بشكل أخص.

إن هذا المسار وخصوصا الحلقات الأخيرة منه والتي دشّنتها النهضةُ الغربية الحديثة وانطلاقُ عصر الاحتلال والاستيطان الغربي للعالم وما تلاه من تكرُّسِ للهيمنة الغربية، التي اتخذت في الآونة الأخيرة تسمية أخرى هي العولمة، هو الذي يؤثّر على الوضع الاسلامي والعربي اليوم ويكيِّفه في كلّ جوانبه، وِفْقَ ما تتطلّبه مصلحة هذا الطرف أو ذاك من القوى الغربية ذات الحضور المباشر أو غير المباشر في هذه النقطة أو تلك من العالَم العربي.

لذا يبدو مُهِمًّا اليوم، في ضوء اختلاف مواقف النُّخَب الإسلامية والعربية من الغرب، أن نستعيدَ أدبيات هذه الفترة مما كتبه الغربيون عنّا وعن كيفيات التعامل معنا، خصوصا منهم السياسيون وقادة الجيوش والمستشارون، دون أن ننسى بطبيعة الحال المؤرِّخين والباحثين والأدباء والرسامين والمغامرين والمبشِّرين والتجار، والسياح فيما عرف سابقا بالاستشراق أو ما يُكتب ويُنتَج اليوم، وهو تراكم هائل من الكتابات، قد يُسهِم في رسم استراتيجيات التعاطي مع هذه العلاقة وتسييرها..ولا سيما فيما يسمَّى اليوم بحوار الأديان أو الثقافات (إن كان هناك حوار أصلا) في ظلّ غياب أي توازن مهما كان شكله بين الطرفين أو الأطراف المُفتَرَضَة لهذا الحوار. إنما الشرط في ذلك (كما أوضحنا في مكان آخر) هو تغيير طبيعة التعاطي مع هذه النصوص، وهي طبيعة غالبا ما تكون متشنِّجة رافضة منتظرة من الغربيين فيما يشبه التباله والغباء أن ينصفونا ويكتبوا عنا أشياء جميلة، والحال أننا لم نكن المقصودين بهذه الكتابات في معظم حالاتها أصلا. المطلوب هو التحليل الدقيق والفهم المتأني لهذه الكتابات كي يكون الردُّ عليها فعلا لا قولا، ذلك أن النظرة الغربية، وأي نظرة أخرى للآخر مطلقا،

ليست وليدة اللحظة والآن، بقدر ما هي تراث يتشكّل عبر أجيال وعـــصور. كما سيأتي.

وفي هذا الإطار نقترح النصوص الموالية لـــ: ألكسي دو طوكفيل، التي كتبها عن الجزائر في بدايات غزو فرنسا لها واحتلالها فيما بعد. شرح فيها نظرته للغزو وكيفية الاحتلال وتوطيد القدم في البلاد بالاستيطان. حدث الغزو في نهاية الثلث الأول من القرن التاسع عشر (1830م) وكان من أكثر الأحداث الدولية حينها لفتا للنظر. ذلك أنه كان بمثابة الشروع الفعلي في تقسيم تركة الرجل المريض ووضع أوروبا يدها على ممتلكات الإمبراطورية العثمانية خارج أوروبا (العالم العربي تحديدا) حتى وإن لم يكن هذا الجانب من المسألة واضحا تماما حين الغزو، فإنه تأكّد فيما بعد رسميا باعتبار بلدان المغرب العربي —خصوصا الجزائر– جزءا من حصّة فرنسا من هذه التركة.

* ألكسي دو طوكفيل هو أحد كبار المفكّرين الفرنسيين المحدثين. مؤرّخ وعالم اجتماع ومنظّر سياسي ورجل سياسة معروف. وُلد سنة 1805 وتوفي سنة 1859م. اشتهر بكتابيه: عن الديمقراطية في أمريكا، و: النظام القديم والثورة. في الكتاب الأول عُني بوصف الظروف التي تسمح بتصنيف المجتمع الأمريكي في زمنه مجتمعا ديمقراطيا. قدّم فيه تحليلا للتحولات الاجتماعية التي كانت تحدُثُ تحت نظره. كان يرى أن الولايات المتحدة الأمريكية تقدِّم الصورة التي كان الأوروبيون يطمحون إليها، فكان هذا الكتاب دراسة سياسية واجتماعية للخصائص الأمريكية، والفائدة التي يمكن لفرنسا استخلاصها من مؤسّسات هذا البلد. لقي الكتاب نجاحا كبيرا استحقّ لأجله عضوية أكاديمية علوم الأخلاق والسياسة، وعضوية الأكاديمية الفرنسية. ولا يخلو أمر هذا الكتاب من مفارقة مثيرة. فقد ذهب المؤلف إلى أمريكا في بعثة أرسلته فيها حكومته بعد إعادة المَلَكية باعتباره كان أحد رجال القضاء، لدراسة نظام السجون فيها، بغية تطوير نظامها في هذا المجال(إي والله!)، ففرنسا في تلك الفترة كانت وثيقةَ الصِّلة بالثورات والاضطرابات والتمرد والعصيان وما إلى

ذلك، فكانت صناعةُ السجون والمنافي فيها مزدهرةً في تلك الفترة وتعيش أخصب مواسمها، لكنَّه لم يعُدْ بما طُلب منه فقط، بل زاد عليه، وكانت الزيادة هي: عن الديمقراطية في امريكا.

أما الكتاب الثاني: النظام القديم والثورة، وهو كتاب غير مكتمل، فقد أراده دراسة لأسباب الثورة الفرنسية وتحليلا لعواملها، صدر جزؤه الأول سنة 1856م.

ولأنه اشتهر بهذين الكتابين خصوصا بأولهما، فقد كان لا يُذكر اسم طوكفيل إلا مقرونا بالديمقراطية ولا تُذكر الديمقراطية إلاَّ ويقفز اسمه إلى الواجهة، لذا يكاد لا يعرف كثير من الناس أن طوكفيل كتب نصوصا عدَّة عن الجزائر، ويُصيب العجبُ كثيرا منهم عند إدراكهم هذه الحقيقةَ. والواقع أن طوكفيل كان مهتما بالشأن الجزائري، لسببين أساسيين. الأول، أن الجزائر كانت في الثلاثين سنة الأخيرة من حياته -القصيرة إلى حدٍّ ما- شأنا فرنسيا، بل كانت الشأنَ الفرنسيَ الأساسيَ، ذلك أن عملية الاحتلال المشفوع بالإستيطان كانت جارية على قدم وساق. وكانت النوايا الفرنسية تجاه الجزائر-وكان لطوكفيل دور في توجيهها والتأثير عليها- تتَّضحُ من يوم إلى آخر. والثاني وهو نتيجةٌ منطقيةٌ للأول هو أن طوكفيل كانَ رجلَ سياسة. انتُخب عضوا في الجمعية الوطنية الفرنسية من 1839 إلى 1849م، وهي السنة التي أصبح فيها نائبا لرئيسها، ووزيرا لخارجية فرنسا فيما بعد، لينسحب من الحياة السياسية آخر سنة 1851م، لعدم موافقته على الانقلاب الذي قاده رئيس الجمهورية آنذاك لويس نابليون (نابليون III فيما بعد)، بغرض بقائه في الحكم بعد فشله في تغيير الدستور بما يتيح له الترشح لولاية ثانية.

كان موافقا على غزو الجزائر منذ 1828م. وفيما بعد كان من أنصار الاحتلال والاستعمار -أي الاستيطان، سيما في الفترة التي تعالت فيها بعض الأصوات في فرنسا -في العقد الأول من الاحتلال-تطالب بالانسحاب أو تروِّج لبعض أشكال الاحتلال مختلفة عن ذلك الذي تكرَّس فيما بعد. كان

يدافع عن موقفه الداعم للاحتلال باسم الوطنية التي تستدعي ضرورة الدفاع عن سُمعة فرنسا وكبريائها إزاء غريمتها انجلترا. لذا يُدرَجُ هذا الموقف في سياق التنافس الاستعماري بين القوتين العظميين في تلك الفترة. توضِّح نصوصُه في هذا الشأن فلسفته الاستعمارية وتبرز بعض الرؤى والأفكار التي طُبِّقت في الميدان فيما بعد. قام بزيارته الأولى إلى الجزائر سنة 1841م، صحبة أخيه هيبوليت وصديقه غوستاف دوبومون. عُيِّن في السنة الموالية وصديقُه أيضا عضوين في لجنة غير عادية مُكلَّفة بدراسة قضية استعمار الجزائر.

بدأ كتاباته عن الجزائر ومن ثم التنظير للقضية الجزائرية إن صح التعبير سنة 1837م فكانت نصوصه في هذا المجال محلَّ اهتمام في الغرب. فبالإضافة إلى نشرها مرات عديدة في طبعات أعماله الكاملة تناولها الدارسون غير ما مرة. من ذلك مثلا تزفتان تودوروف الناقد البنوي والمفكِّر الفرنسي المعروف الذي اختار بعضَها فقدَّم لها ونشرها في كتيب من الحجم الصغير والقطع الصغير بعنوان: عن الاستعمار في الجزائر، في منشورات Editions Complèxes الصادر في باريس سنة 1988م، بحث في مقدمته في العلاقة بين السياسة والأخلاق والحدود الفاصلة بينهما، سيما إذا أصبح المنظِّر للأخلاق في السياسة سياسيا في الصف الأول ومدعوا إلى اتخاذ قرارات أو المصادقة على قرارات لا تتفق بالضرورة مع ما كان ينادي به، كما هو حال طوكفيل...

النصوص التي نُقدِّمها للقارئ الكريم فيما يلي هي: رسالة عن الجزائر. نشرها في جريدة La Presse de Seine-et-Oise ، سنة 1837م، هي رسالة مفتوحة تندرج في سياق حملته الانتخابية إثر ترشُّحه للانتخابات النيابية في السنة نفسها. لذا يمكن اعتبارها نصا دعائيا هدف من ورائه إلى إظهار معرفته الدقيقة بالشأن الجزائري واطلاعه عليه. نقرأ فيها تقييما للأوضاع وشرحا للظروف السائدة في الجزائر آنذاك، وكان عمر حملة الاحتلال حينها سبع سنين، مع ملاحظات عن الشعب الجزائري بمكوناته المختلفة وآراء حول طباعه وعاداته وتقاليده وبعض خصائصه آنذاك، مع تصورات أولى لكيفيات

التعامل معه. وتجدر الإشارة إلى أنه كان قد أسبق هذه الرسالة بأخرى لخَّص فيها مراحل التاريخ الجزائري، اعتبرها الدارسون غير ذات فائدة.

النص الموالي يحمل عنوان: عمل عن الجزائر-Travail sur l' Algerie، المكتوب سنة 1841م. كتبه بعد رحلته إلى الجزائر في السنة نفسها، يلخِّص فيه نظرته إلى قضية احتلال الجزائر ويقدِّم فيه مقترحاته القائمة أساسا على الاحتلال التام والاستيطان وضرورة ربطهما بعضهما ببعض، أي الاحتلال العسكري والاحتلال المدني، مستعرضا أسباهما ومسوغاهما وكيفيات تحقيقهما سواء من حيث الشروط المادية (الحرب، فيما يتعلَّق بالاحتلال وكيفيات القيام بها ووسائلها، وهنا يتوقَّفُ كثيرا عند الأمير عبد القادر ويتحدَّث عنه بإعجاب ما بعده إعجاب، لكنَّه إعجاب العدوِّ بعدوِّه) أو الشروط الأخلاقية (سواء فيما تعلَّق بالحرب في إطار الاحتلال أم ما تعلَّق بانتزاع ملكية الأراضي في إطار الاستيطان) أو التسهيلات التي ينبغي تقديمها للمستوطنين وقبلهم للعسكريين (في مجال الإجراءات الإدارية والقانونية خصوصا)، وكذا القوانين والمؤسَّسات التي ينبغي استحداثها لحكم الجزائر بمجموعتي السكان المختلفين فيها: الأوروبيون الذين جُلبوا من فرنسا وبقية مناطق أوروبا وأهل البلاد. لذا نقول باطمئنان إن هذا النص يمثِّل بحقٍّ فلسفة الاحتلال والاستيطان في قمة تجليها.

النص الثاني هو مجموعة تقاريره عن الجزائر، وقد كتبها سنة 1847م بصفته مقرِّرَ لجنة برلمانية كانت مهمَّتها تقديم تقرير للغرفة تمهيدا لمناقشة مشروعي قانونين. يتعلَّق الأول منهما بالاعتمادات التي ستُخصَّصُ للجزائر، أما الثاني فيخصُّ اقتراح "بيجو" أحد قادة الاحتلال إنشاء معسكرات أو قرى فلاحية عسكرية. ومن جملة القضايا التي ناقشها في الأول كيفية توثيق السيطرة على الأهالي، وحدودُها، وإمكانياتُها، ومبادئها ، كما تطرق فيه إلى كيفية إدارة شؤون الأوروبين في الجزائر،و أشكالها، وقواعدها، وكيفيات التوفيق بين القوانين المُطبَّقة في الوطن الأم وتلك التي ينبغي أن تراعي ظروفَ المستعمرة

الجديدة ومتطلباتها، كما بحث في الاستيطان، وأمكنته، وشروطه، وإجراءاته وما يتصل به مثل قضية الملكية، ملكية الأراضي في الجزائر، وكيفية تنظيمها وحلّ الاشكالات الكثيرة المرتبطة بها. ومعلوم أن حصول المستعمرين على هذه الملكية كان يتم إما بانتزاع الأراضي من أصحابها عنوة وبوضوح وإما بوضع اليد عليها استنادا إلى "حقّ الغزو- droit de conquete" وإما بالشراء الطوعي. وكان موقفه من القضية غير ثابت، بل متطور ومتغيِّر بحسب تطورات وتغيرات الموقف السياسي، في توسُّع لما كان قد أثاره في النص السابق، وأنهى التقرير باستعراض المخصَّصات بندا بندا مع التوصية باعتمادها أو تعديلها، مع تبرير ما قد يكون في حاجة منها إلى تبرير. أما الثاني فهو تقرير ناقش فيه مشروع بيجو إقامة قرى أو معسكرات فلاحية مخصَّصة للعسكريين فحلّل الفكرة وناقشها مبديا مساوئها وسلبياتها الكثيرة على الاحتلال والاستيطان ومستقبلهما لينتهي إلى رفض المشروع.

النص الأخير هو يوميات رحلته إلى الجزائر وهي ملاحظات عن رحلة سنة 1841م، دوَّنها أثناء هذه الرحلة يصف فيها مشاهداته ورؤاه ولقاءاته ومناقشاته مع الجنود والقادة والمسؤولين ورجال الدين من المبشِّرين والمستوطنين العاديين ممن التقاهم على طول مسار رحلته من وهران غربا إلى الجزائر ومنها إلى سكيكدة وبعض المدن شرقا. وهذه اليوميات هي في معظمها نقاط مُجملة شكّلت محاضر لأحاديثه ولقاءاته، ونلاحظ بصورة جلية كيف كانت في النهاية المادة الخام لبعض مقاطع نصِّه الأول (عمل عن الجزائر).

تحفل هذه النصوص بملاحظات دقيقة وتعاليق -صحيحة إلى حدٍّ ما- عن العرب (أي عن سكان الجزائر بكل أطيافهم، وليس بالضرورة العرب فقط بالمعنى الضيق للكلمة)، وعاداتهم وتقاليدهم وفيها تحاليل لأنماط حياتهم. تأتي هذه الملاحظات والتعاليق والتحاليل في سياق الدراسة المتأنية للعرب (عرب الجزائر) قصد تسهيل احتلال بلادهم وتحوير شخصيتهم وحياتهم وإعادة صياغتها. يصرِّح طوكفيل بذلك أكثر من مرة. وطريقة ذلك واضحة في نظره

يذكرها بوضوح وبلا أي لفٍّ أو دوران: إنها القوة والحيلة وإغراءات فنون الأوروبيين ونماذج تقدُّمهم ومدنيتُهم وأنماطُ حياتهم. تُظهر هذه النصوص بجلاء شعور "المركزية الأوروبية المتفوقة". لذلك لم يفتأ عبر كلِّ نصوصه يستعمل صفتين ما كان يملُّ من تكرارهما. العرْق أو الأمة المتحضِّرة ويقصد بها فرنسا والفرنسيين بطبيعة الحال. والعشائر أو القبائل المتوحِّشة أو الهمجية أو المتخلِّفة ويقصد بها سكان الجزائر عربا وبربرا. لذا فإن هذا التعالي ليس خاصا به وحده بل هو شعور نلحظه لدى الفرنسيين بلا استثناء، وهو أصل قولهم بـــ"المهمَّة التمدينية" للاحتلال، كما أنه غير بعيد عن أن يكون اليوم من دوافع قانون 23 فيفري الشهير المُمجِّد للاحتلال الفرنسي في شمال افريقيا والقائل بأثره الإيجابي على المنطقة وشعوبها. اللافت للنظر -وهو من المآخذ على طوكفيل التي أشار إليها الدارسون- هو التناقض الصارخ لمواقف صاحبها فيما يتعلّق منها بحقوق الإنسان. فبينما يُعتبَرُ من المدافعين الكبار عن هذه الحقوق والحريات مع دعوته إلى تحرير العبيد ومطالبته بذلك، يتخذُ إزاء الجزائريين مواقف مختلفة تماما بل مُناقضة تماما لحقوق الفرد وحرياته الأساسية، فلا يتوانى في الدفاع أحيانا عن بعض مظاهر العُنف والدعوة إليها وتبرير الأساليب الهمجية التي لجأ إليها بعض القادة العسكريين حينها بغرض القضاء على المقاومة وإخماد أنفاسها فيما يشبه مسك العصا من الوسط. والحقيقة أنه لا عجب في هذا، فالقوة عنده أداة أساسية ووسيلة ضرورية وناجعة في فرض الاحتلال والاستيطان، وإذا كان لا مجال للعواطف أو الأحاسيس في السياسة فما بالك بذلك في الحرب. من هنا نرى أن الأخلاق هنا خاضعة للسياسة (وللحرب بطبيعة الحال) مع أن العكس هو ما كان يُطالب به في بعض نصوصه وآرائه الأخرى. وعموما نقول إن التنظير للأخلاق في الممارسة السياسة لما لا يكون المنظِّر رجُلَ سياسة يختلف عنه تماما لمَّا يكون كذلك وهو حال مؤلِّفنا.

أخيرا نعيد ما ذكرناه سابقا من أن هذه النصوص فلسفة بحتة للاستعمار وتنظير معمَّق له، لذا يمكن اعتبارها الفباءً في هذا المجال. والغريب أن بعض ما

ذكره فيها من ملاحظات ورؤى واستنتاجات يتكرَّر اليوم في أكثر من موضع سيما في العراق وفلسطين وأفغانستان. لكن الاحتلال هو الاحتلال. تلميذ غبي دائما. يكرِّر باستمرار الأخطاء نفسها ولا يحسن إطلاقا قراءة التاريخ واستخلاص عِبَرِه ودروسه.

ونختم بالإشارة إلى أن هذه النصوص عن الجزائر ليست نصوص ملاحظ عادي أو مشاهد بسيط، بل هي نصوص مراقب للساحة، مراقب ملتزِم، مراقب فاعل، صاحب قضية، نصوص خبير. وهي وبكل المقاييس وثائق هامة للمرحلة وشواهد أصيلة وأكيدة عنها. تُتَرجِمُ (النصوص) في جزء منها النظرة الغربية عامة للشعوب الشرقية الإسلامية العربية والنظرة الاستعمارية الفرنسية خاصة للجزائر بلدا وشعبا وحضارة. وبالتالي يمكن إدراجها (وباطمئنان أيضا) ضمن التراث الاستشراقي باعتبارها نظرة إلى الآخر، وبغضِّ النظر عن أي حكم قيمي نُصدره بخصوص مقولات طوكفيل وآرائه وأحكامه عن الجزائر، مع أنّه لا مفرَّ من ذلك من وِجهة نظر وطنية باعتبار هذه النصوص شرحا لكيفيات الاحتلال وتنظيرا له، نشير إلى أن نظرة الإنسان إلى الآخر تكون في جزء كبير منها محكومة برواسب النظرة الجمعية للحضارة والثقافة التي ينتمي إليها -أو الخلفية الثقافية التي كان لها الدور الأساس في صياغة موقفه من الحياة في مراحل تكوينه الأولى- في هذا المجال، وهي عموما تراكمات تجليات العلاقة مع هذا الآخر عبر العصور، إضافة إلى ما ذكرناه بخصوص فكرة المركزية الأوروبية وتجلياتها في علاقة الغرب بغيره من الأمم والشعوب غير الغربية.

نُنبِّه في النهاية إلى أنَّ العنوان: في فلسفة الاحتلال والاستيطان، من وضعنا. أما الهوامش في النص فتنقسم إلى ثلاثة أصناف. الأول: هوامش أصلية وضعها المؤلِّف نفسه وقد أشرنا إلى ذلك في نهاية كل هامش. الثاني: هوامش وضعتها سلوى لوست بولبينة، كاتبةُ مقدِّمة الطبعة الصادرة عن دار Flammarion في سلسلة GF، في فرنسا سنة 2003، بعنوان: طوكفيل، عن الجزائر: Tocqueville. Sur l'Algérie. الثالث: وهو تلك التي وضعناها نحن إما

في متن النص أو في الهامش، وقد أشرنا إليها بعبارة المترجم موضوعة بين قوسين، والحقيقة أننا لم نُطلق العنان لأنفسنا في التعليق على النص لأننا نعتقد أن كلَّ جملة منه تقريبا تتطلّب تعليقا، ولو فعلنا لكانت التعاليق والحال هذه ستزيد عن حجم النص الأصلي. وهو عموما سيثير من دون شكٍّ لدى القراء خصوصا المتخصِّصين منهم –المؤرِّخين بصورة أخص- ردود فعل كثيرة قد تكون مادة لكتاب مستقل. بقي أن نشير إلى أنَّ الترجمة استغرقت منا سنتين، لكنها تمت على فترات مُتقطِّعة، بدأت في منتصف الثلاثي الأول من سنة 2004.

أخيرا نُكرِّر مرَّة أخرى أن هذه النصوص هي اقتراحات وشروح وتوضيح لكيفيات الاحتلال والاستيطان وتبرير لهما. كانت عند كتابتها وثائق رسمية بما أنها في معظمها تقارير (خبرة، ميدان) أُنجِزَت لفائدة هيئة رسمية (الغرفة السُّفلى من البرلمان الفرنسي) اتخذها أساسا وخلفية لقوانين كانت تتعلَّق بالوجود الفرنسي في الجزائر وتشرِّع له.

المترجم

ابراهيم صحراوي

الجزائر في 2005/12/09م

1426/11/07هـ

رسالة عن الجزائر*

أفترضُ لبرهة يا سيدي أن امبراطور الصين، وقد نزل ببلانا على رأس جيش قوي احتلّ مدنَنا الكبرى وعاصمتَنا. وأنه بعد أن أتلف كل السجلات العمومية حتى قبل أن يكلّف نفسه عناء قراءتها، أتلف وفرّق كل الإدارات دون أن يتحرى اختصاصاتها المختلفة، ثم وضع يده في النهاية على كل الموظفين من رئيس الحكومة حتى حراس الغابات، والشيوخ والنواب وعموما على كلّ الطبقة المسيِّرة، ونفى الجميع في وقت واحد إلى مكان بعيد. ألا تعتقدون يا سيدي أن هذا الأمير الكبير رغم قوة جيشه وقلاعه وكنوزه سيجد نفسه في ورطة كبيرة كي يسيِّر البلد المغزو. وأن رعاياه الكثيرين وقد حُرِموا من كل من كانوا يسيِّرون الأمور أو بإمكانهم تسييرُها سيجدون أنفسهم عاجزين عن حُكمِ أنفسهم بأنفسهم. بينما لن يقدر هو على ذلك وهو القادم من أقاصي الأرض لا يعرف الدين ولا اللغة ولا القوانين ولا العادات ولا الاستعمالات الإدارية للبلاد، والذي اهتم بإبعاد كل من بإمكانهم تعليمُه إياها. سوف تتوقعون سيدي دون كبير عناء، أن أجزاء فرنسا المحتلة ماديا من المنتصِر ستخضع له، بينما سيكون باقي البلد نهبا لفوضى كبيرة.

سترون سيدي، أننا فعلنا في الجزائر بالضبط ما كنت أفترض أن امبراطور الصين فعله في فرنسا.

رغم أن الشاطئ الأفريقي لا يبعد عن البروفانس سوى بحوالي160فرسخا بحريا، ورغم أنه تُطبَعُ في أوروبا سنويا حكايات آلاف الأسفار إلى كل بقاع العالم، ورغم أنه تُدرَسُ بها بمثابرة كلُّ اللغات القديمة التي لم يعدْ يتحدث بها أحد، وكثير من اللغات الحية التي لم تُتَح لنا الفرصةُ أبدا للتحدث بها، فإننا لن

* هذه هي الرسالة الثانية عن الجزائر نُشرَت يوم 1837/08/22 في La Presse de Seine-et-Oise. الرسالة المفتوحة الأولى نُشرَت يوم 23 جوان من السنة نفسها وفي الجريدة نفسها أيضا تعيد رسم ملامح التاريخ السابق للجزائر على نحو مُختصَر..

نتصور بسهولة مقدارَ الجهل العميق الذي كنا عليه في فرنسا منذ فترة لا تزيد عن الـ7سنوات بكل ما يمكن أن يتعلّق بالجزائر: لم تكن لنا أية فكرة واضحة عن الأعراق التي تسكنها ولا عن أخلاقهم. لا نعرف كلمةً واحدة من اللغات التي تتحدثها هذه الشعوب. البلد نفسه كان مجهولا لدينا وكذلك ثرواتُه وأنهارُه ومدنُه ومناخُه. حتى أنه ليمكن القول إن كلَّ سُمك الكرة الأرضية يفصلنا عنه. وحتى فيما يتعلّق بالحرب وكانت أكبرَ قضايا الساعة، لم نكن نعرف إلا النزر القليل، وكان جنرالاتنا يتصورون أنهم سيُهاجَمون من طرف فرسان كفرسان مماليك مصر، بينما لم يقاتل خصومُنا الأساسيون: الأتراكُ، أبدا إلا راجلين. مع هذا الجهل المطبق لكل شيء، ركبنا البحر، لكنه مع ذلك لم يمنعنا من الانتصار، ذلك أن النصر في ساحة المعركة يكون حليفا للأكثر بسالة وقوة وليس للأكثر علما.

لكننا لم نلبث بعد المعركة أن أدركنا أنه لا يكفي هزمُ أمة للتمكن من حكمها.

تتذكرون سيدي ما قلته لكم آنفا من أن كل سلطة الإيالة مدنيةً وعسكريةً كانت بأيدي الأتراك. وما كدنا نسود مدينة الجزائر حتى أسرعنا إلى جمع كل الأتراك دون أن ننسى أي واحد منهم من الداي حتى آخر جندي في ميليشياته، ونقلنا هذا الجمع إلى الشاطئ الآسيوي. وحتى نُزيل بشكل جيد آثار حكم العدو، اهتممنا قبل ذلك بتمزيق أو بحرق كل الوثائق المكتوبة والسجلات الإدارية، وكل القطع الأصيلة وغيرها مما كان بإمكانها تخليدُ أثَرِ ما أُنجز قبلنا. كان الغزو عهدا جديدا. وخوفا من خلط الحاضر بالماضي بطريقة غير معقولة، هدمنا حتى عددا كبيرا من شوارعِ مدينة الجزائر لكي نعيد إنشاءها بطريقتنا، وأعطينا أسماء فرنسية لكل تلك التي قَبِلنا تركها قائمة. أعتقد في الحقيقة يا سيدي أن الصينيين الذين تحدثتُ عنهم سابقا لم يكن بإمكانهم فعلُ أحسن من هذا.

ماذا نتج عن كل هذا؟ ستتنبأون بذلك دون عناء.

كانت الحكومة التركية تملك في مدينة الجزائر عددا كبيرا من الدور، وفي الداخل عددا من العقارات. لكن وثائق ملكيتها ضاعت في السقوط العام للنظام السابق للأشياء. وقد حصل أن الحكومة الفرنسية وهي لا تعرف ما تعود إليها ملكيته، ولا ما بقي تحت الملكية الشرعية للمهزومين وجدت نفسَها ينقصها كلُّ شيء. أو اعتقدت أنه لم يبق لها إلا الاستيلاء كيفما اتفق وبالصدفة على كل ما هي بحاجة إليه دونما احترام للحق أو للقوانين.

كانت الحكومة التركية تحصِّل بارتياح ناتج بعض الضرائب التي لم نستطع نحن تحصيلَها بدلا عنها جهلا. كان علينا أخذ الأموال التي نحتاج إليها إما من فرنسا او اغتصابها من رعايانا سيئي الحظ بطرق تركية مبالغ فيها إلى حدٍّ لم تصل إليه أبدا ممارسات الأتراك أنفسهم.

وإذا كان جهلنا على هذا النحو قد أدى إلى أن يكون الحكم الفرنسي في مدينة الجزائر غير نظامي وقمعي، فإنه أدى إلى أن يكون كلُّ حكم خارجها مستحيلا.

طَرَدَ الفرنسيون قادةَ الداخل** إلى آسيا. كانوا يجهلون جهلا مطلقا اسم هذه المليشيا العربية التي تقوم بدور البوليس مُساعَدَةً، وتحصِّلُ الضرائبَ للأتراك. كما كانوا يجهلون كذلك تركيبَتَها واستعمالاتها. والتي كانت تسمى كما ذكرت سابقا "فرسان المرزم-la cavalerie du Marzem". لم تكن لهم أية فكرة عن تقسيمات القبائل/العشائر (جمع قبيلة-المترجم) ولا تقسيمات صفوفها. كانوا يجهلون ما معنى الأرستقراطية العسكرية للصبايحية. أما عن الشيوخ (رجال الدين-الأولياء) "Marabouts" فقد بقوا لفترة طويلة لا يعرفون عندما يَرِدُ ذكرُهم ما إذا كان الأمر يتعلق بقبر*** أم برجل.

** استعمل المؤلّف للدلالة على هذا المعنى، مصطلح Outans وهو كلمة مأخوذة من اللغة الماليزية وتعني الجبال أو الغابات (المترجم).

*** يقدِّم الشيوخ ضيافتهم قرب قبر سلفهم الرئيسي، ويسمَّى هذا المكان عادة باسم دفينه. من هنا يأتي الخطأ. (هامش أصلي)

لم يكن الفرنسيون يعرفون أيا من هذه الأشياء ولكي نكون صرحاء، نقول إنهم لم يهتموا أبدا بمعرفتها.

والإدارة التي قوَّضوها حتى الجذور تصوروا استبدالها في المناطق التي نحتلها عسكريا بالإدارة الفرنسية.

حاولوا سيدي أن تتصوروا أنفسكم مكان أبناء الصحراء هؤلاء، وهم ذوو خفة وترويضهم صعب، وقد حاصرهم ألفُ إجراء من إجراءات بيروقراطيتنا، واضطروا للخضوع لطول الأمد وللنظام وللكتابة وتفاصيل مركزيتنا، لم نحتفظ من الحكومة السابقة للبلد إلا بالسيف-الخنجر (يطاغان) والعصا (المطرق). وكل ما عدا ذلك غدا فرنسيا.

يتعلق هذا بالمدن والقبائل والعشائر التي كان يصلها الحكم التركي. أما فيما يخص باقي سكان الإيالة، فلم نُباشر حكمهم. بعد إزالة حكومتهم لم نوفر لهم أي حكومة أخرى.

سأخرج عن الإطار الذي حدَّدته لنفسي، إذا باشرت سرد ما حدث في إفريقيا[****] منذ سبع سنوات. إنني أريد فقط أن أجعل القراء في وضع يمكنهم من فهمه.

منذ ثلاث مئة سنة، أي منذ وقوعهم تحت النفوذ التركي فَقَدَ العرب الذين يسكنون الجزائر تماما عادة حُكمِ أنفسهم بأنفسهم. أُبعد أعيانُهم عن الشؤون العامة بفعل غيرة المتسلطين. أُنزِل الشيخ عن جواده ليركب حمارا. كانت الحكومة التركية حكومة مكروهة، لكنها كانت في النهاية تفرض نوعا من النظام، ورغم أنها كانت تشجع ضمنيا حروب القبائل فيما بينها، إلا أنها كانت تقمع السرقة بقوة وتؤمِّن الطرقات. كانت إضافة إلى ذلك العلاقةَ الوحيدةَ التي تربط العشائر المختلفة، المركزَ الذي تنتهي إليه تيارات متباعدة.

[****] يقصد بإفريقيا هنا الجزائر (المترجم).

بسقوط الحكومة التركية دون أن يعوضها شيء، اتجه البلد الذي لم يكن بإمكانه تسييرُ نفسه بنفسه بعدُ إلى فوضى مريعة. تكالبت كلُّ القبائل بعضُها على بعض في غموض تام، انتظمت اللصوصيةُ وقطعُ الطرق في كل ناحية. حتى ظلّ العدالة اختفى، ولجأ كلٌّ واحد إلى القوة.

يخصُّ هذا الأمر العربَ.

أما القبائل (البربر-المترجم) ولأنهم كانوا مستقلين تقريبا عن الأتراك، فلم يؤثّر عليهم سقوط هؤلاء إلا تأثيرا بسيطا. حافظوا إزاء الأسياد الجدد على الوضعية نفسها تقريبا التي كانوا عليها إزاء السابقين. فقط ازدادت عن ذي قبل صعوبة الاقتراب منهم، وامتزجت كراهيتهم الطبيعية للأجانب بنفورهم الديني الذي كانوا يحسونه إزاء المسيحيين وهم لا يعرفون لغتهم وأخلاقهم.

يخضع الرجال أحيانا للمذلة والتسلط والغزو، لكنهم لا يتألمون إطلاقا من الفوضى. وليس هناك أي شعب همجي وحشي على هذا النحو يفلت من هذه القاعدة العامة من قواعد الإنسانية.

لما سقط العرب الذين بحثنا أحيانا عن هزيمتهم وإخضاعهم -لكن ليس حكمهم- في براثن الوحشية التي ولّدها لديهم الاستقلال الفردي، بدأوا يبحثون غريزيا عن إعادة تشكيل ما هدّمه الفرنسيون، فشهدنا بروزا متتابعا في أوساطهم لرجال مبادرين وذوي طموح. كما ظهرت لدى بعض رؤسائهم مهارات كبرى، وبدأت الجموعُ الغفيرةُ تتعلّق ببعض الأسماء كرموز للنظام.

كان الأتراك قد أبعدوا الأرستقراطية الدينية العربية عن استعمال السلاح وإدارة الشؤون العامة. وبسرعة رأيناها بعد القضاء عليها تعود كما كانت مُحارِبة وحاكِمة. الأثر الأكثر سرعة والأكيد لغزونا هو إعادة التواجد السياسي للشيوخ وكانوا قد فقدوه. استعادوا سيف محمد لمحاربة الكفار ولم يتأخروا في استعماله لحكم مواطنيهم: هذا أمر كبير ينبغي أن يلفت نظر كل من ينشغل بالجزائر.

لقد تركنا أرستقراطية العرب الوطنية تولد من جديد، ولم يبق لنا إلا أن نستغلَّها.

إستقرَّت إلى الغرب من ولاية الجزائر، قرب حدود الإمبراطورية المغربية، منذ فترة طويلة عائلةُ مشائخ شهيرة جدا ينتهي نسبها إلى النبي نفسه، كان اسمها محترَما في كل أنحاء الإيالة. في الفترة التي استولى فيها الفرنسيون على البلد وحكمه، كان رئيسها شيخا اسمه محي الدين. إضافة إلى حيازته شرف المولد والنسب كان محي الدين قد حجَّ إلى مكة، وتصدى قبل ذلك بقوة لتجاوزات الأتراك. كان ذا مكانة رفيعة في أوساط الناس ومهارة معتَرَف بها. لَمَّا بدأت القبائل/ العشائر المجاورة تحسُّ بالوضعية الصعبة غير المريحة التي سبَّبها للناس غيابُ السلطة جاءت لمقابلة محي الدين واقترحت عليه الإشراف على أمورها. جمعها الشيخ كلَّها في سهل كبير، هناك قال لهم إن سنَّه لا يسمح له، وأنه لِكبره عليه أن يهتم بآخرته وليس بدنياه، لذا فهو يرفض عرضَهم، لكنه يرجوهم أن يختاروا بدلا عنه أحد أصغر أبنائه وأشار إليه. ثم تحدَّث مطولا عنه معدِّدا صفاته ومؤهلاته لحكم مواطنيه: تقواهُ المبكِّرة، حجُّهُ إلى بيت الله الحرام، انتهاءُ نسبه إلى النبي. وأشار إلى عدد من العلامات القوية التي بعثتها العناية الإلهية كي تعيِّنه وسط إخوته، وأكَّد أن كلَّ النبوءات القديمة التي تحدَّثت عن محرِّر للعرب تصدُقُ ظاهريا عليه. فنادت القبائل في اتفاق مشترَك بابن محي الدين أميرا للمؤمنين.

هذا الشاب الذي لم يكن يبلغ من العمر حينها سوى خمسة وعشرين عاما، والذي كان مظهره يبدو ضعيفا هزيلا، إسمه عبد القادر.

هذا هو أصل هذا القائد الفريد: تولَّدت سلطته عن الفوضى، وطورتها الفوضى بلا توقف، وبعناية الله وعنايتنا نحن توفرت له مقاطعة وهران ومقاطعة التيطري، ثم وُضعت بين يديه مقاطعة قسنطينة، فأصبح بذلك أكثرَ قوة على نحو لم تبلغه أبدا الحكومة التركية التي قام مكانها.

بينما كانت هذه الأمور تحدُثُ في غرب الوصاية، كان شرقُها يوفر مشهدا آخر.

حينما استولى الفرنسيون على الجزائر كانت ولاية قسنطينة محكومة من باي اسمه أحمد. كان هذا الباي خلافا للمألوف كرغليا، أي إبنا لأب تركي وأم عربية. كانت مصادفةً سعيدةً فريدةً تلك التي سمحت له بعد سقوط الجزائر أن يدعِّم مركزه في قسنطينة بمساعدة ودعم مواطني والده، وأن يؤسِّس سلطَتَه فيما بعد على القبائل/العشائر المحيطة بمساعدة أقرباء والدته وأصدقائها.

بينما كان باقي الإيالة المتروك من الأتراك وغير المحتل من الفرنسيين يسقط في فوضى كبيرة، كان نوع من الحكم يتأكَّد في قسنطينة، التي أسَّس فيها أحمد بشجاعته وقساوته وحيويته إمبراطوريةً صلبةً بما فيه الكفاية، إمبراطوريةً نبحث اليوم عن تقزيمها أو القضاء عليها.

هكذا إذن توجد فوق تراب الجزائر في هذا الوقت الذي نتحدَّث فيه ثلاثُ قوى:

في مدينة الجزائر وفي نقاطها المختلفة على الشاطئ، يوجد الفرنسيون. في الغرب وفي الجنوب سكانٌ عربٌ استيقظوا بعد ثلاثمئة سنة وساروا وراء قائد وطني. في الشرق بقايا من الحكومة التركية يمثلها أحمد، الجدول الذي مازال يجري بعد أن جفَّ المنبع، لكنه لن يتأخَّر في الجفاف هو أيضا، أو الذوبان في نهر الوطنية العربية الكبير. بين هذه القوى الثلاث وكما لو أنها مغطاة بها من كل جانب توجد مجموعات من العشائر القبائلية (الأمازيغية) الصغيرة، التي هي بمنأى عن كل التأثيرات وتتجاوز كلَّ الحكومات.

سيكون كماليا وزائدا البحث هنا عما كان على الفرنسيين فعلُه غداة الغزو.

يمكن فقط القول وفي كلمات قليلة، إنه كان علينا أولا وببساطة وبالقدر الذي تتيحه حضارتُنا، أن نضع أنفسَنا مكان المهزومين. وأنه بعيدا عن رغبتنا بدايةً في

استبدال إجراءاتنا الإدارية بإجراءاهم، كان علينا لفترة تأخيرُ ذلك والاحتفاظُ بالحدود السياسية، واسترجاعُ موظفي الحكومة المخلوعة لحسابنا. وقبولُ عاداها والاحتفاظُ بطرقها في التسيير. وبدلا من نفي الأتراك إلى شواطئ آسيا كان علينا طبعا الاحتفاظ بأكبر عدد منهم بعناية. بحرمانهم من رؤسائهم، وعدم مقدرتهم على الحكم بمفردهم وخوفا من استياء وامتعاض وحقد رعاياهم السابقين ما كان هؤلاء سيتأخرون عن أن يصبحوا واسطتَنا الأكثرَ إفادة وأصدقاءَنا الأكثرَ حماسا. هكذا كان الكراغلةُ الذين هم مع ذلك أكثر قربا من العرب منهم من الأتراك، والذين كانوا رغم ذلك يفضلون دوما الارتماء في أحضاننا على الارتماء في أحضانهم. ثم بعد أن نعرف اللغة وتصورات العرب المُسبَقَة وعاداتهم، وبعد وراثة الاحترام الذي يوفره الناس دائما للحكومة القائمة، يكون مسموحا لنا بالعودة شيئا فشيئا لإجراءاتنا وطرقنا، وفرنسة البلاد من حولنا.

لكن اليوم وقد ارتُكِبَت الأخطاءُ حتما بما يتعذّر معه استدراكها، ماهي الآمال المعقولة التي يمكن تَصورها؟

بداية لنتأمَّل بعناية العرقين الكبيرين الذين تحدَّثنا عنهما قبلا، القبائل والعرب.

بالنسبة للقبائل، واضح أنه غير ممكن غزوُ بلادهم أو احتلالُها. فجبالهم يصعب على قواتنا اختراقها في الظرف الراهن كما أن المزاج غير المضياف للسكان لا يترك أيَّ أمن للأوروبي المعزول الذي يرغب في اتخاذها ملجأ هادئا.

إن بلاد القبائل مُغلَقَة أمامنا إلا أن أرواحهم مفتوحة لنا وليس مستحيلا علينا دخولُها.

لقد قلت سابقا إن القبائلي أكثر إيجابية وأقل إيمانا، وأقل حماسا من العربي إلى ما لانهاية. الفرد عند القبائل هو كل شيء تقريبا والمجتمع لا شيء تقريبا.

وهم أيضا أكثر بعدا عن الخضوع بشكل موحَّد لقوانين حكومة واحدة تقوم بين ظهرانيهم من الخضوع لقوانيننا.

العشق الكبير للقبائلي هو حب الملذات والشهوات المادية، ومن هنا يمكننا شدُّه.

مع أن القبائل يمنعوننا من دخول بلادهم أكثر مما يفعل العرب إلا أنهم يظهرون أقل منهم ميلا بكثير إلى محاربتنا. وفي الوقت نفسه الذي يرفع فيه بعضُهم السلاح ضدَّنا لا ينقطع البعض الآخر إطلاقا عن ارتياد أسواقنا والمجيء إلينا عارضين علينا خدماتهم. السبب في هذا أنهم اكتشفوا الربح المادي الذي بإمكانهم تحقيقُه من جيرتنا. إنهم يجدون قدومهم إلينا لبيعنا منتوجاتهم وشراء منتوجاتنا التي بإمكانها التلاؤم مع حضارتهم أمرا مفيدا. ومع أنهم ليسوا في وضعية تمكنهم من الحصول على ترفنا، فإنه من السهل أن نرى من الآن أنهم يتعاطونه و يجدون أنه من النعومة بمكان الاستمتاع به.

طبيعي أن ترويض أشخاص كهؤلاء يتم بفنوننا وليس بأسلحتنا.

إذا تواصل قيام علاقات هادئة ومستمرة بين القبائل وبيننا، وإذا لم تعد تُخيفهم طموحاتنا وإذا لقوا منا تشريعات بسيطة وواضحة ومضمونة تحميهم، فإنه من المؤكَّد أنهم سيخافون قريبا جدا الحرب أكثر مما سنخافها نحن. وأن هذه الجاذبية التي لا تُقهَر تقريبا والتي تجذب المتوحشين نحو الإنسان المتحضِّر، لن تتأخر في أن تكون محسوسة. سنرى حينها أخلاق القبائل وأفكارَهم تتعدَّل دون أن ينتبهوا إلى ذلك، عندها ستسقُطُ الحواجزُ التي تسدُّ علينا منافذَ بلادهم من تلقاء ذاتها.

الدور الذي علينا أن نلعبه تجاه العرب أكثر تعقيدا وصعوبة.

العرب ليسوا مستقرين بثبات فوق الأرض. وأرواحُهم أكثر حركة من مساكنهم. ومعِ أنهم مُغرَمون بالتمسُّك بحريتهم، فإنهم يقدِّرون حكومة قوية، ويحبون تشكيلَ أمة كبيرة. ومع أنهم يبدون شهوانيين فإن للملذات غير المادية

أجرا كبيرا في نظرهم. وفي كل لحظة ترفعهم التصوراتُ إلى خير مثالي تكشفه لهم.

مع القبائل ينبغي الاهتمام خصوصا بقضايا العدالة المدنية والتجارية، أما مع العرب فينبغي الإهتمام بالقضايا السياسية والدينية.

هناك عدد من العشائر العربية التي ينبغي أن تكون منذ الآن محكومة منا مباشرة، وعدد كبير آخر لا يجب علينا الآن سوى أن نرغب في الحصول على تأثير غير مباشر عليهم.

خلال ثلاثمئة سنة لم تنبسط سلطةُ الأتراك على العشائر البعيدة عن المدن إلا بشكل غير مكتمل، في هذه الأثناء كان الأتراك مسلمين مثلهم مثل العرب، ولهم عادات مشابهة لعاداتهم، وكانوا قد توصلوا إلى إزاحة الأرستقراطية الدينية عن إدارة شؤون البلد. من السهل أن نلاحظ أننا لا نطمع ونحن لا نملك أيا من هذه المزايا ومُعرَّضون لمشاكل أكبر، أن تكون لنا على هذه القبائل القوة التي كانت للأتراك عليهم ولا حتى أن نقترب منها. وفي هذه النقطة فإن تفوقنا العسكري الواسع لن يفيدنا تقريبا. إنه يسمح لنا بالانتصار لكن لا يُمكِّنُنا من الاحتفاظ تحت سيطرتنا بسكان رُحَّل يغوصون عند الحاجة في صحراء لا يمكننا تعقُّبُهم فيها، أو يتراجعون تاركيننا في وسطها غير قادرين على أن نحافظ على حياتنا فيها.

كلُّ الهدف الذي يحوز على اهتمامنا الآن هو أن نعيش في سلام مع العرب الذين ليس لنا أمل حاليا في التمكن من حكمهم، وتنظيمهم على النحو الأقل خطرا على تقدمنا في المستقبل.

إن الفوضى العربية ذات العواقب الوخيمة جدا على هذه الشعوب مضرة لنا نحن أيضا. ذلك أننا ونحن لا نملك لا إرادة إخضاعهم فجأة بسلاحنا ولا القدرة على ذلك، ليس بإمكاننا سوى الأمل في التصرف معهم على المدى الطويل، عبر الاتصال بهم بأفكارنا وفنوننا. وهذا أمر لا يمكن إتمامه إلا بحسب

مقدار ما يتوفّر لديهم من السلم وشيء من النظام. ومن جهة أخرى، فإن الفوضى التي تثير العشائرَ بعضها ضدَّ بعض، ستندفع مسرعة بلا توقف تجاهنا وتنزع عن حدودنا كلَّ أمن.

إنه مفيدٌ لنا كثيرا إذن أن نُحدث من جديد حكومة لهاته الشعوب، وربما لن يكون مستحيلا أن تكون هذه الحَكومة خاضعة لنا جزئيا.

اليوم وقد أفلت الصولجان من الأيدي التي كانت تحمله منذ ثلاثمئة سنة، ليس لأحد الحق في الحكم بلا منازِع، ولا الحظ المحتمل في أن ينشئ ولأمد طويل حكما لا ينازعه فيه أحد. كلُّ القوى التي ستستقر في إفريقيا (القصد هنا الجزائر-المترحم) ستكون إذن مترنِّحة، وإذا منحنا دعمنا بحزم، وبعدل ولفترة زمنية، فإن الأسياد الجدد سيظلون في حاجة إليه دون انقطاع، سيخضعون لنا إذن جزئيا.

علينا إذن أن نهدف قبل كل شيء إلى أن يتعود هؤلاء العرب المستقلون على رؤيتنا نتدخل في قضاياهم الداخلية وأن يألفونا. ذلك أنه ينبغي حتما تصوّر أن شعبا قويا ومتحضِّرا مثل شعبنا يمارس فقط بواقع تفوق أنواره تأثيرا يكاد لا يُهزَم على تجمعات بربرية (من البربرية، الهمجية) تقريبا. وأنه لكي يدفعها إلى الانضمام إليه يكفيه فقط إقامة علاقات دائمة معها.

لكن إذا كان من صالحنا أن ننشئ حكومة لعرب الإيالة، فإنه من صالحنا بصورة أكثر وضوحا ألا ندع حكومة واحدة فقط تقوم. ذلك أن الخطر سيكون أكثر من الفائدة. يهمنا كثيرا بلا شك ألا نترك العرب نهبا للفوضى، لكن يهمنا أكثر أيضا، ألا نُعرِّض أنفسنا لرؤيتهم مصطفين كلهم وفي الوقت نفسه ضدنا.

وِفق وجهة النظر هذه يمكن أن يكون الاتفاق الأخير مع عبد القادر والحملة إلى قسنطينة ذوي طبيعة تثير بعض المخاوف.

ليس من شيء أكثر رغبة في إنشاء وشرعنة سلطة الأمير الجديد في مقاطعة وهران التي كان قد قام فيها حكمُه. لكن المعاهدة تتنازل له إضافة إلى ذلك عن حكم بايلك التيطري، ولا أملك أن أمنع نفسي من الاعتقاد بأن النتيجة النهائية للحملة التي يجري إعدادها ستكون إعطاءه الجزء الأكبر من مقاطعة قسنطينة.

نستطيع أن نتأكَّد أنه نظرا لدرجة القوة التي بلغها عبد القادر، فإن كل السكان العرب الذين يجدون أنفسهم بلا قائد سيأتونه من تلقاء أنفسهم. إنه إذن من غير الحذر تقويضُ أو حتى إضعافُ سلطات عبد القادر العربية المستقلة، بل ربما ينبغي التفكير في إثارة تلك التي هي غير موجودة. إذا نجحت حملتنا على قسنطينة، وليس هناك محلٌ إلاّ لاعتقاد ذلك، سوف لن تكون لها من نتيجة سوى القضاء على أحمد دون وضع أي شيء مكانه. نطيح بالكرغلي دون أن نستطيع خلافته نحن أو وضع خليفة عربي مكانه. انتصارنا إذن سيعطي القبائل العربية التي كانت خاضعة لأحمد استقلالا لن تتأخر طويلا في الذهاب للتضحية به بين يدي الأمير المجاور لها. سنوجد الفوضى، والفوضى ستوجد قوة عبد القادر.

هذا على الأقل ما يمكن استشفافه عن بعد وفي جهل التفاصيل الذي نحن عليه.

ما هو مسموح تأكيده حاليا بيقين هو أنه لا يمكننا أن نعاني إذا لم تعترف كلُّ القبائل العربية في الوصاية أبدا بقائد واحد. إثنان، هم الآن أقل بكثير مما يستدعيه أمنُنا حاضرا والعناية بمستقبلنا، الأمر الذي يتطلّب وجود ثلاثة أو أربعة على الأقل.

فضلا عن العشائر التي من صالحنا البحث عن ممارسة تأثير غير مباشر عليها في الوقت الحاضر، هناك قسم جدُّ مُعتبَر من البلد يحتِّم علينا أمنُنا وكذلك شرفُنا الاحتفاظ به تحت سيطرتنا المباشرة وحكمَه بلا واسطة.

هناك يوجد سكان فرنسيون وسكان عرب يتطلّب الأمرُ جعلَهم يعيشون في أمن وهدوء في الأماكن نفسها. الصعوبة كبيرة لكنني مع ذلك بعيدٌ عن اعتقاد الأمرِ صعبا تجاوزُه.

لا أزعم سيدي الدخولَ معكم هنا في تفاصيل الإمكانيات التي يمكننا استعمالها لبلوغ هذا الهدف. تكفيني الإشارة بصورة عامة إلى ما يبدو لي الشرطَ الأساسي للنجاح.

إنه طبيعي بالنسبة لي أننا لن ننجح إطلاقا إن باشرنا إخضاع رعايانا الجدد في الجزائر لأشكال الإدارة الفرنسية.

لاننشئ الجديد إطلاقا بلا عقاب، ونحن ننشئ عادات سياسية جديدة. نحن أكثر علما وقوة من العرب، نحن الذين علينا الخضوع بداية إلى حدٍّ ما لعاداتهم ولأفكارهم المسبَقَة. في الجزائر كما في أي مكان آخر، أكبر قضية لأي حكومة جديدة ليست اختراع ما لا يوجد بل استعمال ما هو موجود. كان العرب منذ ألفي سنة يعيشون في قبائل في اليمن. عبروا كلَّ افريقيا وغزوا اسبانيا في قبائل، وهم يعيشون على هذا النحو في أيامنا هذه. لن يكون ممكنا من الآن وحتى أمد طويل إزالة النظام القبلي الذي هو أكثر المؤسَّسات الإنسانية ثباتا، دون زعزعة كلِّ مشاعرهم وأفكارهم. يسمِّي العربُ بأنفسهم قادتَهم، وينبغي أن نحافظ لهم على هذا الإمتياز. لهم ارستقراطية عسكرية ودينية يجب ألا نبحث أبدا عن تقويضها، بل عن التمكن منها وأخذ جزء منها لحسابنا كما كان يفعل الأتراك. ليس مفيدا فقط الاستفادة من العادات السياسية العربية، بل إنه من الضروري ألاَّ نحوِّر قواعد قانونهم المدني إلاَّ تدريجيا وشيئا فشيئا. ذلك أنكم ستدركون سيدي أن معظم هذه القواعد مسطَّرةٌ في القرءان إلى حدٍّ أنه عند المسلمين يتداخل القانون المدني مع (القانون) الديني باستمرار.

ينبغي الحذر جدا على نحو خاص من أن ننساق في الجزائر وراء ذوق التوحيد الذي يقلقنا، والتفكير أيضا أنه سيكون من الخطير بقدر ما سيكون

عبثيا أن نُطبّق على كائنات غير متشابهة التشريعات ذاتَها. لقد رأينا عند سقوط إمبراطورية الغرب سيطرة قوانين بربرية يخضع لها البرابرة و في الوقت نفسه قوانين رومانية كان يتبعها الروماني. حسنٌ تقليدُ هذا المثال، على هذا النحو فقط يمكننا أن نأمل في أن نتجاوز دون عناء فترة التحول التي تنتهي قبل أن يتمكن شعبان مختلفا الحضارة من الوصول إلى أن يذوبا في كل واحد.

لما يقيمُ الفرنسيون والعرب في المنطقة نفسها ينبغي التسليم بإخضاع كل منهما للقانون الذي يمكنه فهمه والذي تعلّم احترامَه. أن يكون القائد السياسي هو نفسه للعرقين، لكن أن يختلف كلّ ما عداه لفترة طويلة، بعد ذلك سيأتي الاندماج من تلقاء ذاته.

وسيكون جدُّ ضروري أيضا ألا تبقى التشريعات التي تحكم الفرنسيين في افريقيا هي ذاتها بالضبط السائدةُ في فرنسا. ليس بإمكان شعب قيد الميلاد إطلاقا تحمُّل القوانين ذاتها التي تحكم شعبا عتيقا، والإجراءات البطيئة المتعدِّدة نفسُها التي تضمن أحيانا أمْنَ الثاني تكون معيقة للأول عن التطور ومعيقة تقريبا عن الميلاد.

إننا بحاجة في الجزائر كما هو الحال في فرنسا وأكثر، إلى ضمانات أساسية للشخص الذي يعيش في المجتمع. وليس هناك من بلد يكون ضروريا فيه تأسيس الحريات الفردية واحترام الملكية وضمان كلّ الحقوق أكثر مما يكون ذلك ضروريا في مستعمَرة. لكن المستعمرة تكون من جهة أخرى بحاجة إلى إدارة جدُّ بسيطة أكثر سرعة في العمل وأكثر استقلالا عن السلطة المركزية من الإدارات التي تسيِّر مقاطعات الإمبراطورية في القارة.

ينبغي الاحتفاظ في الجزائر بعناية إذن بجوهر وضعنا السياسي دون التمسُّك كثيرا بشكله على نحو خرافي وأجوف. وأن نُظهِر احتراما أكثر للروح وليس للحرف. الذين زاروا الجزائر يرون أن العكس هو ما يُلاحَظ هناك. يقولون إننا نحترم هناك بشكل حرفي صارم أدق تفاصيل الإجراءات الإدارية السارية في

الوطن الأم، وأننا ننسى هناك أحيانا المبادئ الكبرى التي هي بمثابة القواعد لقوانيننا. بتصرفنا على هذا النحو نأمل في مضاعفة عدد الموظفين، لكن ليس المعمِّرين.

أتصور سيدي وأنا الآن أقترب من نهاية هذه الرسالة المطوّلة أنكم ترغبون في سؤالي عما هي بعد كلّ شيء آمالي بخصوص مستقبل مستعمرَتنا الجديدة.

يبدو لي هذا المستقبل بين أيدينا، وأقول لكم بصراحة إنني لا أشك في أنّنا لن نستطيع بالوقت وبالمثابرة وبالمهارة وبالعدالة تأسيس معْلَم كبير لمجْدِ وطننا على شاطئ افريقيا.

قلت لكم في البداية سيدي، إن العرب هم في الوقت نفسه رعاة ومزارعون، ومع أنهم يملكون كلّ أجزاء الأرض، إلا أنهم لا يزرعون أبدا سوى جزء منها. السكان العرب إذن متشتّتون كثيرا. إنهم يشغلون حيزا كبيرا من المكان، أكبر من أن يتمكّنوا من زراعته كل سنة. نتيجةُ هذا أن العرب يبيعون الأرض بارتياح وبأثمان زهيدة. وأن سكانا أجانب يستطيعون الاستقرار إلى جانبهم دون جهد وبلا معاناة.

تفهمون منذ الآن سيدي كيف هو سهل للفرنسيين الأكثر ثراء والأكثر صناعية من العرب أن يحتلوا بلا عنف جزءا كبيرا من الأرض وأن يدخلوا بينهم بهدوء وبأعداد كبيرة حتى بين ظهراني القبائل (جمع قبيلة) التي تحيط بهم. من السهل التنبؤ بزمن آت يتداخل فيه العِرقان في نقاط كثيرة من الإيالة.

لكنه ليس كافيا إطلاقا للفرنسيين أن يجاوروا العرب إن لم يتوصّلوا إلى إقامة علاقة طويلة الأمد معهم وتشكيل شعب واحد من العرقين في آخر المطاف.

كلُّ ما عرفته عن الجزائر يؤدّي بي إلى الاعتقاد أن هذا الحدث غير وهمي إطلاقا على النحو الذي يفترضه البعض.

مازال قسم كبير من العرب يحتفظون بإيمان حيٍّ بصورة كبيرة بدين محمَّد، ومع ذلك نلاحظ بسهولة في هذا القسم من البلد المسلم -كما في بقية المناطق الأخرى- أن المعتقدات الدينية تفقد بصورة مستمرة من صرامتها وتصبح غير قادرة أكثر فأكثر على المواجهة إزاء مصالح هذا العالم. ومع أن الدين لعب دورا كبيرا في الحروب التي قامت ضدَّنا في افريقيا حتى الآن (يقصد بإفريقيا الجزائر- المترجم) وأنه قدَّم لرجال الدين حُجَّة حمل السلاح ثانية، فإنَّه يمكن القول إنه لم يكن إلاّ ثانويا ضمن الأسباب التي يمكن إرجاع هذه الحروب إليها. لقد هوجمنا على أساس أننا أجانب وغزاة أكثر بكثير مما هوجمنا على أننا مسيحيون، وطموحات الرؤساء كانت أكثر دورا من إيمان الناس في دفعهم إلى حمل السلاح ضدَّنا. كلُّ المعتقدات فيما عدا الوطنية والطموح لا تثير ضدَّنا العرب، وقد بَّينت التجربة أن الدين لا يمنعهم من أن يصبحوا من مساعدينا الأكثر حماسا، وهم يقومون تحت رايتنا بحرب أكثر قساوة ضدَّ إخوانهم في الدين من تلك التي يقوم بها هؤلاء ضدَّنا.

من المسموح إذن أن نعتقد أنه إذا برهنَّا أكثر فأكثر على أن الإسلام لن يكون في خطر أبدا تحت سيطرتنا أو في جوارنا، فإن الدوافع الدينية ستنتهي بالانطفاء ولن يكون لنا في إفريقيا إلا أعداء سياسيون.

وسنكون مخطئين أيضا إن اعتقدنا أن العادات المدنية للعرب تجعلهم غير قادرين على القبول بعيش مشتَرَك معنا.

كان العرب في إسبانيا مستقرين ومزارعين. في ضواحي المدن الجزائرية وأطرافها هناك عدد كبير منهم يُشيِّدون بيوتا وينصرفون إلى الفلاحة باجتهاد. العرب إذن ليسوا رعاة بالطبيعة أو بالضرورة. حقيقة، صحيح أنّه كلما تقدَّمنا نحو الصحراء كلما قلَّت المساكنُ وكثرت الخيمُ، لكنه بمقدار ما ابتعدنا عن الشواطئ بمقدار ما انحسر أمن الأملاك والأشخاص، وأنه ليس أكثر ملاءمة لشعب يخاف على وجوده وعلى حريته، من حياة الترحال. أرى جيدا أن

العرب يحبون التيهان في فضاءات حرة على أن يبقوا مُعَرَّضين لاستبداد سيِّد، لكنَّ كلَّ شيء ينبئني أنهم إن استطاعوا أن يكونوا أحرارا، محترَمين ومستقرين فإنهم لن يتأخروا في الثبات في مكان واحد. لا أشكُّ مطلقا في أنهم سيأخذون قريبا نمط معيشتنا، إن جعلنا ذلك لفترة طويلة في صالحهم.

لا شيء أخيرا مما هو معروف من أحداث ينبئني أن هناك عدم توافق في المزاج بين العرب وبيننا، أرى على العكس من ذلك أن العرقين يختلطان بلا جُهد في زمن السِّلم وأنهما بمقدار ما يتعارفان أحسن بمقدار ما يتقاربان.

يتلقى الفرنسيون في كل يوم مفاهيم أكثر وضوحا وأكثر صحة عن سكان الجزائر، يتعلّمون لغاتهم، يتآلفون مع عاداتهم، ونرى حتى بعضٍ من يُظهِر بلا تبصُّرٍ نوعا من الحماس تجاهها. من جهة أخرى يتحدَّثُ كلُّ الجيل العربي الشاب في مدينة الجزائر لغتَنا ويتخلَّق جزئيا بأخلاقنا.

لَّما كان ضروريا مؤخَّرا مواجهة قطع الطريق واللصوصية التي قامت بها بعضُ العشائر العدوة في ضواحي مدينة الجزائر، رأينا تشكُّلَ حرس وطني يتكوَّن من عرب وفرنسيين يتقاسمون في الفرقة ذاتها التعبَ والخطرَ نفسيهما.

إذن ليس هناك من سبب إطلاقا للاعتقاد بأن الزمنَ لن يتوصَل إلى خلْطِ العرقين. الله أيضا لا يمنع ذلك. فقط أخطاء الإنسان يمكنها وضع عراقيل أمام ذلك.

ينبغي إذن ألاَّ نيأس إطلاقا من المستقبل سيدي. وألاَّ نترُك تضحيات عابرة توقِفُنا لما يُكتشَفُ هدف كبير، تسمح جهودٌ مثابِرَةٌ ببلوغه.

عمل عن الجزائر[1]

اكتوبر 1841م.

لا أعتقد أنّه بإمكان فرنسا التفكير جديا في مغادرة الجزائر. سيكون تركُها الجزائرَ في أعين العالم إعلانا أكيدا عن انحدارها (وتدهورها). ستكون المساوئ قليلة جدا أن نُرى وقد افتكّت منا إحدى الأمم المنافسة مستعمرَتَنا بالقوة. قد يكون شعب ما غير محظوظ في الحرب فيخسر فيها بعض مقاطعاته، وهو في عنفوانه وفي عزٍّ ازدهاره. رأينا هذا يحدث مع الإنجليز، الذين بعد أن أُجبروا سنة 1783م على إمضاء معاهدة افتُكّت منهم بموجبها أجملُ مستعمراتهم، يصلون في أقل من ثلاثين سنة بعد ذلك إلى السيطرة على كلّ البحار وإلى احتلال أكثر المواقع التجارية نفعا في كلّ القارات. لكن إذا تراجعت فرنسا إزاء مبادرة حيث لا تواجهها فيها سوى الصعوبات الطبيعية للبلد ومعارضة قبائل همجية صغيرة تسكنها، فستظهر في أعين العالم وقد انحنت أمام عجزها واستسلمت لقلّة شجاعتها.

كلُّ شعبٍ يترك بسهولة ما أَخَذَ ويتراجع من تلقاء نفسه بيُسْر داخل حدوده القديمة، يُعلن أن الأزمنة الجميلة في تاريخه قد ولّت. ويدخل بوضوح في فترة الانحدار.

إذا حدث وتركت فرنسا الجزائر فإنّه من الطبيعي ألاّ تستطيع فعل ذلك إلا في الوقت الذي نراها تباشر فيه أعمالا كبرى في أوروبا، وليس في وقت مثل الوقت الحالي الذي تبدو فيه وقد تراجعت إلى الصف الثاني واستسلمت لرؤية إدارة الشؤون الأوروبية تَمُرُ إلى أيدي أخرى.

---

1 أخذ هذا النص من المخطوط المكتوب بخط يد طوكفيل المرتب في الملف 59 من الأرشيف الخاص به. سبق نشرُه بمختلف رواياته لدى دار غاليمار Gallimard في: الأعمال المتكاملة، ولدى دار Complèxe في مجموعة بعنوان: عن الاستعمار في الجزائر مع تقديم لتزفتان تودوروف (1988).

بغضِّ النظر عن هذا السبب وهو الأول في نظري، أرى أسبابا أخرى كثيرة عليها أن تجعلنا نتمسَّك بمستعمرتنا.

الذين يقولون إنّنا نشتري المزايا التي يمكن أن توفرها لنا الجزائر بتضحيات كبيرة صادقون. لكنهم مخطئون عندما يقلصون إلى لا شيء تقريبا هذه المزايا. الحقيقة هي أنه لو استطعنا الوصول إلى السيطرة بإحكام على شاطئ افريقيا هذا وامتلكناه بيسر، فإن تأثيرنا في الشؤون العامة للعالم سيكون أكثر قوة وانتشارا. توفِّر الجزائر وضعيتين مرجِّحتين في البحر الأبيض المتوسِّط أو بإمكانهما أن تصبحا كذلك.

الأولى هي ميناء المرسى الكبير. يوجد هذا الميناء المواجه لقرطاجنة على بعد خمسين فرسخا، على رأس المضيق المشكَّل بالشاطئين الإفريقي والإسباني الذي لا يفتأ يضيق حتى جبل طارق. طبيعي أن وضعية كهذه تسيطر على مدخل المتوسط ومخرجه. التحقيق الذي قمنا به في عين المكان لدى البحارة خصوصا الكابتن داسينيي- **d'Assigny**، الرجل الذي يستحقُّ كلَّ ثناء، والذي يحتل المحطة منذ سنتين، يُثبت أن ميناء المرسى الكبير في وضعيته الحالية وبلا أشغال جديدة، يمكنه استيعاب أسطول من خمسة عشر مركبا على الأقل، تستحيل مهاجمتها تقريبا سواء بإنزال أو عن طريق البحر.

الوضعية الثانية هي مدينة الجزائر نفسها. الأشغال التي أجريت بها جعلت منها ميناء تجاريا على قدر كاف من الاعتبار. بإمكان الأشغال المبرمجة والتي يمكن اعتبار نجاحها أمرا أكيدا تقريبا، جعلُ مدينة الجزائر ميناء عسكريا مع مؤسَّسة بَحْرية كاملة.

هاتان النقطتان المتكئتان إحداهما على الأخرى، الموجودتان قبالة الشواطئ الفرنسية ستضيفان كثيرا بلا شك لقوة فرنسا.

هذا أمر لا شكَّ فيه. والأمر الذي لا شكَّ فيه كذلك في نظري هو أن هذه الوضعيات إن لم تبق في أيدينا فستذهب إلى أيدي شعب أوروبي آخر. إن

لم تكن لنا فستكون علينا. سواء بوقوعها مباشرة بأيدي أعدائنا أم بوقوعها ضمن دائرة نفوذهم التقليدي.

لقد وقع في افريقيا ما وقع في مصر، ما يقع دائما لمّا يكون هناك احتكاك حتى عن طريق الحرب بين عِرقين أحدهما متعلّم والآخر جاهل، أحدهما يسمو والآخر ينحطّ. الأشغال الكبرى التي أنجزناها في الجزائر، ونماذج فنوننا وأفكارنا وقوتنا أثّرت بقوة على عقول السكان حتى على أولئك الذين يقاتلوننا بحرارة ويرفضون بحيوية كبيرة الخضوع لنا.

من المحتمل أن البلد سيقع مباشرة تحت نفوذ أمة مسيحية إن نحن غادرناه. وحتى إذا قبلنا ما هو ممكن، أي وقوع الجزائر أولا في أيدي المسلمين فإنه بإمكاننا التأكيد على أن القوة المُسلمة التي ستأخذ مكاننا ستكون مختلفة كثيرا عن تلك التي قوضناها. وستكون لها طموحات أكبر وأدوات عملٍ مُختلفة. وستكون لها اتصالاتٌ معتادة مع أُمَم مسيحية وستكون مُسَيَّرَة من إحداها كالمعتاد. باختصار، إنه من الطبيعي بالنسبة لي أنه كيفما كان الأمر فإن افريقيا (القصد هنا الجزائر–المترجم) قد دخلت منذ الآن في فلك العالم المتحضِّر ولن تخرج منه إطلاقا.

ينبغي إذن الاحتفاظ بالجزائر. لكن ما العمل كي ننجح في ذلك؟

يصفعنا اعتبار أول: هو أن الوقت يستعجلنا. ينبغي أن نسرع لسببين اثنين بديهيين:

1. الأول إنه إذا فاجأتنا الحرب ونحن مازلنا لم نكمل هذا العمل الأول: الإستقرار، فستنتزع منا البلد بسهولة، وتجعلنا نخسر ثمرة كل التضحيات التي قدمناها حتى الآن.

2. الثاني، أنه بقدر ما سيطول هذا العمل بقدر ما ستكون حركتنا متوقفة وذراع فرنسا كالمشلولة، وهي حالة يستدعي منا أمنُنا وشرفُنا إنهاءها حالا.

ينبغي الإسراعُ إذن وحشدُ كلّ ما هو ضروري للوصول إلى الهدف الذي وضعناه لأنفسنا في أقرب وقت ممكن. السؤال بالنسبة لي سيكون دائما: هل ما نقوم به فعّال وذو فائدة؟ وليس كم يكلّفنا ما نقوم به؟ في هذه القضية كلُّ نفقة نافعةٍ هي اقتصادٌ.

لكن، ما هي الطرق الناجعة للنجاح؟

في أنه يجب ألاَّ نفصل إطلاقا السيطرةَ والاحتلالَ عن الاستعمار (الاستيطان)، والاستعمارَ عن السيطرة والاحتلال

هناك طريقتان لغزو بلد واحتلاله: الأولى هي وضع المحتلّ السكانَ تحت سيطرته وحكمهم مباشرة أو بطريقة غير مباشرة، وهذا نظام الأنجليز في الهند. الثاني هو وضعُ جماعات من العرقِ الغازي مكانَ السكان الأصليين، وهكذا تصرَّف الأوروبيون دائما تقريبا. كان الرومان يقومون عموما بالأمرين، يستحوذون على حكومة البلد، وينشئون في أجزاء كثيرة منه مستعمرات/مستوطنات لم تكن شيئا سوى مجتمعات رومانية صغيرة منقولة إلى أماكن بعيدة.

لقد قيل كثيرا إنه على الفرنسيين أن يقتصروا على الاحتلال دون الاستعمار (بمعنى الاستيطان-المترجم) ومازال كثيرون يرون ذلك. أعطتني دراسة المسألة رأيا معاكسا تماما.

ينبغي الاعتراف أن السيطرة ستكون سهلة إن كنا لا نريد الاستعمار/الاستيطان. ذلك أن ما يجعل العربَ يحملون السلاح هي فكرة أنّنا نريد الاستحواذ على ممتلكاتهم بالقوة وأن نستقرَّ عاجلا أو آجلا فيما توارثوه عن أسلافهم.

لو أننا قلنا منذ البدء وساعدنا على اعتقاد ذلك، أننا لم نكن نستهدف إلاّ الحكمَ وليس الأراضي، لكنا ربما وجدنا سهولة كافية في الاعتراف بسيطرتنا، لكن هذا البدء قد مضى. الآن وقد قَوِيَتْ الأفكار المُسبَقَة التي أوجدناها، يصعُبُ جعلُهم يعتقدون أننا غيَّرنا طريقتنا حتى ولو كان ذلك حقيقيا وصادقا من طرفنا. ومع ذلك أذهب إلى الاعتقاد أنه لو تراجعت فرنسا حتى الآن عن الاستعمار فإن احتلالنا وسيطرتنا ستجد صعوبات أقل في أن تكون مقبولة. لكنها ستكون دائما سيطرة غير مُنتِجة وخطِرة.

أعتقد أننا سنصل مع الوقت إلى حُكم العرب بطريقة أكثر انتظاما مما نفعل الآن بعدد أقل من الجنود وبمالٍ أقل، وسنصل إلى تحصيل ضرائب منهم مهمَّة وأكثر اعتبارا مما هي عليه الآن. لكننا نقول مع ذلك إنه من الآن وإلى أجل بعيد لا نستطيع تحديده، ستكون السيطرة على العرب مُكلِّفة. يعود هذا إلى النظام الاجتماعي لهذا الشعب، وهو النظام الذي لن نستطيع ضده شيئا لفترة طويلة، وربما لن نستطيع ضده شيئا إلى الأبد: التنظيم القبلي والترحال. المجموعات الصغيرة جدا والتائهة تتطلب كثيرا من الجهد والمصاربف لجعلها رهينة نظام يبقى دائما غير مكتمل. هذا العملِ الحكومي الكبير لن يُنتِج إلا القليل جدا، ذلك أن الأسباب التي تجعل التحكم فيهم صعبا هي نفسها التي تجعلهم فقراء وقليلي الاحتياجات ولا ينتجون إلاّ قليلا.

إضافة إلى ذلك، وكما سأقول بالتفصيل لاحقا عن عبد القادر[2] نفسه، فإن إمبراطورية من هذا النوع هي إمبراطورية خطرة دائما. الحكومة التي تحكم قبائلَ (جمع قبيلة-المترجم) خصوصا قبائل رُحَّل، هي حكومة ليست متأكّدة أبدا من أنها ستبقى قائمة. هذا صحيح بالنسبة لرؤساء الأهالي. وهو أكثر صحة أيضا لما

---

2 بايعت القبائل الثلاث بنو هاشم وبنو عامر والغرابة يوم 1832/12/24 رجل دين شاب عمره 24سنة هو عبد القادر. ابتداء من سنة 1843 بدأ بيجو ملاحقة الأمير. لم يستسلم هذا الأخير إلا في سنة 1847. أسر ثم تلقى سنة 1852 الإذن بالرحيل إلى دمشق. بعد 15سنة من الحرب أمضى 36سنة بالمنفى. أنظر:
Bruno Etienne et François Pouillon, ***Abd el-Kader le magnanime***, Gallimard-Institut du monde arabe, 2003

يتعلّق بأجانب غير مؤمنين (استعمل المؤلف كلمة infidèls الكفار، مقابل مؤمنين مسلمين-المترجم). إنه من غير المشكوك فيه أن سيطرة مماثلة ستكون في خطر الاضمحلال عند أول أزمة.

ستكون السيطرة إذن بلا استعمار/ استيطان سهلةً، لكنها لن تساوي ما ستكلّفنا من وقت ومال ورجال.

الاحتلال الكامل
والاستعمار (الاستيطان) الجزئي

الإحتلال الكامل والاستيطان الجزئي هو ما أوحى لبعض العقول النيرة بأنه على فرنسا أن تهجُرَ إطلاقا ومنذ الآن فكرة الاحتلال في الداخل وأن تكتفي باحتلال النقاط **السياسية** على الساحل وتعمير/استيطان ماحولها.

ربما نكون مجبَرين في نهاية الأمر على العودة إلى هذا الخيار وأخذ المسألة من جانبها الصغير هذا. لكن رأيي الجازم هو أن ذلك سيكون شؤما علينا، وأنه علينا أن نبذُل جهودا جبارة للجمع بين النظامين (أي الاحتلال والاستيطان-المترجم) قبل أن نضطرَّ للاقتصار على صبِّ هذه الجهود في أحدهما فقط.

الاستيطان بلا احتلال سيكون دائما عملا غير مكتمِلٍ وخطِرا في نظري.

إذا تركنا العرب لأنفسهم، وتركناهم يتشكلون في قوة منتظمة في مؤخرتنا، فلا مستقبل إطلاقا لمبادرتنا في افريقيا. ستضمحل تدريجيا بفعل المناهضة المتواصلة للأهالي أو ستسقط فجأة بفعل جهود هؤلاء أنفسهم مدعومين بقوة مسيحية.

سيكون الإقتناع بأنه يمكننا إطلاقا عقد صلح متين مع أمير عربي من الداخل انجرافا مع خطإ ظاهر في نظري. محاربتنا ستكون الوضعَ الدائمَ لحاكم من هذا الصنف مهما كانت توجهاته الشخصية ومهما كان محبا للسلم

بطبيعته ومهما كان قليل التعصب في دينه مما يمكن تصوره. سنقتنع بذلك إذا انتبهنا للأسباب التالية:

الأمير لا يحكم إطلاقا مثل ملوك أوروبا أفرادا يمكن شدُّ كلٍّ منهم بمعزل عن الآخرين بفعل القوة الاجتماعية التي تتوفّر للأمير، بل يحكم قبائل هي بمثابة الأمم الصغيرة المكتملة التنظيم إلى حد لا يمكن قيادتهم عادة إلا في اتجاه رغباتهم وشهواتهم. وعليه فإن رغباتهم الدينية وشهواتهم للتبديد والإتلاف ستقودهم إلى محاربتنا دائما. السلم مع المسيحيين من حين إلى آخر ومحاربتهم عادةً، ذلك هو الذوق الطبيعي للسكان المحيطين بنا. لا يتركون أي سلطة إلا لمن يمكّنهم من التوافق مع هذا الذوق.

مع أن للقبائل التي تتشكّل منها الإيالة لغة وعادات وأفكارا متشابهة بقدر كاف، فإنها تختلف فيما بينها بشكل غريب من حيث المصالح، وهي منقسمة انقسامات عميقة لخصومات قديمة. نرى ذلك جيدا بالسهولة التي كثيرا ما وجدناها في تسخيرهم لصالحنا، الواحدة ضدَّ الأخرى. الصعوبة الكبيرة في حُكم هذه الشعوب هي إيجاد شعور مشترَك أو فكرة مشترَكة بين الجميع واستغلالها، فكرة أو شعور يَتِمُّ إمساكُهم مجتمعين بواسطتها أو دفعُهم كلُّهم في الاتجاه نفسه في الوقت نفسه. الفكرة الوحيدة المشتركة التي يمكن أن تكون رباطا بين القبائل المحيطة بنا هي الدين. الشعور الوحيد المشترَك الذي يمكّن من إخضاعهم للقيد نفسه هو كُرْهُ الأجنبي والكافر الذي جاء لغزو بلادهم. ما دام الأمير الذي سيحكم هذه القبائل قائما على إثارة هذه المشاعر والأفكار المشتركة ونفخ النار فيها، فسيكون قويا وسيحكم بسهولة. بمعنى أن حكومته ستكون أكثر أمنا وأكثر قوة بقدر ما سيثير ضدَّنا مزيدا من التعصُّب ومزيدا من الكراهية. يصدُق هذا بالخصوص على الحكومة الجديدة، التي تكون بالنتيجة غير مدعومة لا بتقاليد طاعة قديمة ولا باحترام خرافي ينتهي إلى التعلّق بكل ما هو قديم.

والتاريخ يبين لنا من جهة أخرى أنه لم يمكن جعلُ العرب يقومون مشتركين بأعمال كبرى إلاّ بواسطة هذا الإجراء. على هذا النحو تصرَّف محمَّد (يقصد رسول الله صلّى الله عليه وسلّم-المترجم)، وكذلك الخلفاء الأوائل، وأيضا مختلف الأمراء الذين توالوا على حكم الساحل الإفريقي في القرون الوسطى. للانتفاع بـ/من هذه الشعوب، ينبغي إما تقويض التقسيم القبلي في أوساطهم وإما إثارة رغبة مشترَكة بين كلّ القبائل في هذه الأوساط، تجعلهم مجتمعين اصطناعيا وبقوة، رغم سوءات تنظيمهم الاجتماعي الذي ينزع بلا توقُّف إلى تقسيمهم.

عبد القادر الذي هو بطبيعة الحال عقل من أندر أنواع العقول وأخطرها، يمزج بين حماس صادق وحماس مصطنع، كرومويل مسلم على نحو ما، قلت فَهِمَ عبد القادر بشكلٍ مذهلٍ هذا الأمر، في كل أعماله الخارجية يُظهر نفسه جيدا أقلّ من القديس: إنه يختفي بلا توقف وراء صالح الدين الذي يقوم بكل شيء من أجله كما يقول. وكمُفسِّر للقرءآنِ والمصحف في اليد، يأمر وينهى ويُصدِر أحكامَه. وهو يدعو إلى الإصلاح بقدر ما يدعو إلى الطاعة، يزداد تواضعه بقدر ازدياد قوته. أوجَدَهُ الكُرهُ الديني الذي نثيره، وهذا الكره هو الذي كبَّره، وهو الذي يُبقيه ويثبِّته. القضاء على هذا الكره يعني تخليه عن سلطته. لن يتخلى عنه إذن بل سيثيره وينفخ فيه باستمرار. وسيحاربنا دائما بصورة جلية أو ضمنية. ذلك أن السلم سيعيد القبائل إلى طبائعها الأولى وسيؤدي ذلك إلى انحلال الشبكة التي يستند إليها بسرعة.

من جهة أخرى ليس ممكنا لعبد القادر ولا لأي أمير آخر يحكم قبائل (-جمع قبيلة، عشائر) الجزائر أن يقبل الظروف التي نوجدها، أو يتمتَّع بها بسلام. إن العناية بأمننا تجبرنا على إبقاء كل الموانئ على الشاطئ في قبضتنا، وإبقاء الشاطئ كلّه تحت مراقبتنا. إذا تركنا أية نقطة مهمة منه بين أيدي العرب فذلك يعني تهيئة مكان آمن وملجإ لأول قوة مسيحية سندخل في حرب معها. وهو كذلك توفير إمكانية طبيعيةٍ لكل أعدائنا للتواصل مع الأهالي وإثارة الحرب

ضدّنا لفائدتهم. ذلك أن قسما كبيرا من العرب المنحصرين بيننا وبين الصحراء لا يمكنهم العيش إلا بصعوبة كبيرة. ومع أن احتياجات العرب أقل بكثير من احتياجات الأمم المتحضرة في أوروبا، فإنه سيكون من الخطإ الاعتقاد أن هذه الاحتياجات لا تزيد عن احتياجات البدائيين المتوحشين. كان النشاط التجاري في نقاط عدّة على الشاطئ قبل غزو الجزائر مزدهرا على نحو مُعتبَر. كان العرب يبيعون القمح والماشية والجلود والصوف والدهون ويشترون مكانها —وإن كان ذلك بكميات قليلة– أشياء أوروبية. ستجعل استحالة القيام بهذه المبادلات الضرورية إلا باتباع رغباتنا، وضعيةَ دولة عرب الداخل صعبةً جدا. نرى ذلك بصورة جيدة اليوم، أكبرُ ضرر سبّبناه للعرب هو منع التجارة. ستعاني حكومتهم بالقدر نفسه من معاناتهم في هذه الحالة، ذلك أن أوروبا هي مصدر تزودها بمعظم الأغراض الضرورية لإقامة سلطتها. حيث إنها ترغب في إخضاع العرب ومقاومة الفرنسيين مقاومةً مظفرة بفنون أوروبا، بل وحتى بأفكارها.

لن يكون بإمكاننا أن نتنازل لها عن وضعية على الشاطئ ولن يكون بإمكانها الاستغناء عنها. إذن لن يقوم صلحٌ متينٌ ودائمٌ بينها وبيننا.

من الحيوي لمستقبل الاستعمار أيضا ألا ندع قوة عربية كبيرة تنشأ في الداخل وفي مؤخرتنا. وأكرِّر أنه لا يمكننا في اعتباري إقامة مؤسَّسة مزدهرة ودائمة في افريقيا إلا بهذا الثمن.

لست واهما إطلاقا بخصوص طبيعة السيطرة التي بإمكان فرنسا فرضها على العرب وقيمتها. أعرف أننا لن ننشئ هنا أبدا حتى وإن سرنا على النحو الأفضل في هذا المجال، سوى حكومة تكون عرضة للاضطرابات أحيانا ومكلّفة عادة. لا أجهل أن رعايا من هذا النوع لن يضيفوا شيئا إلى قوتنا، أيضا ليست السيطرة هي ما ينبغي أن تسعى فرنسا إليه، إنما هي الأداة الضرورية التي تستعملها للوصول إلى الامتلاك الهادئ للشاطئ واستيطان جزء من البلد، وهو الهدفَ الحقيقي والجاد لجهودها. لن نكون آمنين إطلاقا، ولن يكون لنا أيُ

مستقبل على الشاطئ إن لم نصل إلى فرضِ احترام سلطتنا في الداخل كيفما كان الحال، أو على الأقل منع العشائر المختلفة التي تسكنه من الاجتماع تحت سلطة قائد واحد. باختصار: السيطرة الكاملة والاستيطان الجزئي هو النتيجة التي أعتقد ضرورةَ القيام بها إلى أن تظهر استحالة بلوغها.

I– السيطرة ووسائل فرضها

في أنه ليس لنا وقت نضيعه إذا كنا نريد تحطيم قوة عبد القادر

لست بحاجة إلى لفت النظر إلى أنه كلما كانت سلطةٌ ما جديدة كلما ازدادت حظوظ تقويضها. يبدو هذا واضحا للعيان. ما أريد قوله هو أنه بإمكان الطريقة التي يتصرف بها عبد القادر في هذا المجال أن تثير الخوف من أن يصبح قريبا إن تركنا له الوقت ذا قوة لها شأن، قوة دائمة يصعبُ علينا جدا القضاء عليها.

أصبحت حكومة عبد القادر الآن أكثر مركزية وأكثر خفة وأكثر قوة مما لم تبلغه أبدا الحكومة التركية. (في الجزائر بطبيعة الحال-المترجم). إنه يجمع بلا أية صعوبة عددا أكبر من الرجال ومزيدا من المال. يتأتى هذا مما ذكرته سابقا عند توضيحي للنتائج الضرورية المتمخِّضة عن احتكاك الأوروبيين بالشعوب الأخرى. احتفظ عبد القادر من العزبي بكل ما هو ضروري لإثارة الحماسة في مواطنيه وأخذ عنا كلَّ ما ينبغي لإخضاعهم.

الصعوبة الكبرى التي يلاقيها أيُ أمير يرغب في حكم كونفدرالية قبائل عربية هي هذه: هو في كل لحظة معرَّض لأن يجد أمامه قوةً منظَّمة تقاومه، بينما هو غير متأكد أبدا من أنه سيجد تحت يده عند الحاجة إمكانيات ووسائل يفرضُ بها احترامَ سلطته. أول شرط من شروط القوة بل حتى الوجود، بالنسبة لأمير كهذا، هو امتلاك جيش له وحده، مستقل عن ذاك الذي قد توفره له

القبائل على نحو غير مقصود. جيش بإمكانه على الأقل إخماد المقاومات الجزئية التي تُصادَفُ يوميا، حتى وإن لم يكن قادرا —ربما— على إخماد ثورة عامة.

لقد توصَّل عبد القادر إلى إنشاء هذا الجيش. بل فعل أكثر: علّمه المثالُ التركيُ أنه للقضاء على تمرُّد العرب، لا يكفي سلاح الفرسان فقط، بل إن سلاح المدفعية ضروري أيضا، فباشر تشكيل فرق من هذا السلاح. هنا كانت الصعوبة أكبر، فقد كان للعرب الاحتقار نفسه للمدفعية الذي كان للأوروبيين في القرون الوسطى، ومع ذلك توصل عبد القادر إلى جمعِ عدد من الرجال شكّل منهم فيالق، مستفيدا من تجربتنا كما استفاد من تجربة الأتراك، نظّم هذه الفيالق تنظيما أوروبيا، تنظيما لا يصمد أمام تنظيمنا لكنه يجعله سيِّدَ مواطنيه، كان من الصعب الوصول إلى هذا المستوى، لكن بعد الوصول أصبح الباقي سهلا.

حصَّل بمساعدة جيشه الضرائب المُنتَظَمَة. فمكّنته من العناية بهذا الجيش وإبقائه قائما، بمساعدة هذه القوة الدائمة نفسها يشكّل مخازن ويهيئ مداخيل ويضع خططا يستطيع السير بها إلى نهايتها في هدوء، وبفضلها هو مستعدٌّ دائما لاكتشاف كلِّ المقاومات وسحقها بالتفصيل، في حين يحتاج مناوؤوه إلى الاجتماعِ كلّهم بعضهم مع بعض والاتفاق مُسبَقا على مهاجمته. هكذا يقود الأكثريةَ بالحماس والأقليةَ بالخوف، ذاك هو سرُّ قوته، فهْمُه ليس صعبا، ذلك أن ما يحاولُه عبد القادر ليس جديدا في العالم. يحدثُ الآن في هذه البقاع نصف المتوَحِّشة من افريقيا عملٌ اجتماعيٌ مشابهٌ كثيرا لذاك الذي حدث في أوروبا في آخر القرون الوسطى. عبد القادر الذي —ربما— لم يسمع إطلاقا بما حدث في فرنسا في القرن الخامس عشر، يتصرَّفُ مع القبائل بالضبط كما تصرَّف ملوكُنا ضدَّ الإقطاع خصوصا شارل السابع. يُحدثُ كتائب مرافقة يقضي بمساعدتها جزئيا (أي الواحدة بعد الأخرى) على القوى الصغيرة التي تفرض عليه لو اتحدت آراءها بسهولة. كان ملوك فرنسا يستغلّون أيَّ عصيانٍ أو تمرُّدٍ لنزعِ ملكية الإقطاعيين وضمِّ أراضٍ جديدة لإدارتهم المباشِرة. يستغلُّ عبد القادر

الفُرَصَ نفسها ليقضي تباعا على الرجال المُعتبَرين في كلّ قبيلة ممن يمكنُهم إقلاقُه والتشويشُ عليه. إنه الإجراء نفسه مُطبَّق على نحو مختلف شيئا ما. دون أن يعرف هؤلاء الأمراءَ واستجابةً لحسٍ مماثِل للذي كان يدفعهم في تصرفاتهم، يُشتِّتُ أو يقضي في كل يوم على العائلات العريقة والقوية ويدفعُ إلى الواجهة أخرى تدين له بسلطتها ولا تمتلك سلطةً عريقةً أو متجذّرة بشكلٍ كاف يُهدِّد سلطته. إنه لا يحارب الفرنسيين فقط، بل يحارب أيضا الأرستقراطيةَ الوراثيةً في بلده.

كلُّ هذا أمرٌ جديدٌ على نحو صارخ في أوساط العرب. ظهرت الطموحات التي يبديها عبد القادر بنجاح يقل.أو يكثُر لدى كثيرين آخرين. لكنه الوحيد الذي أخذ من اتصاله بالأوروبيين الأفكارَ الكفيلةَ بإنجاح مؤسَّسته على نحو مستديم. لا يكفي فقط الركونُ إلى الماضي والاعتقادُ أن هذه القوة التي سادت مدة ستنطفئ مثل أخرى غيرها. بل على العكس، إذ الخوفُ كل الخوف من أن يكون عبد القادر بصدد إنشاء سلطة مركزية قوية لدى العرب المحيطين بنا، سلطة خفيفة الحركة، أكثر تجربة وانتظاما من كلِ تلك التي توالت على هذه النقطة من العالم على مرِّ العصور. ينبغي إذن حملُ النفس على عدم تَرْكِهِ يُكمِل هذا العملَ المُخيفَ.

في أنه لم يحن الوقت بعد لليأس من القضاء على عبد القادر

ليس هناك أي رجل حرب، أو مسافر عادي ذهب إلى الجزائر يتصور أنه بالإمكان القضاء على عبد القادر بقوة السلاح بضربة واحدة. يعلمُ عبد القادر ألا حظَّ له ولو كان ضئيلا في هزيمتنا في معركة مُنظَّمَة. لن يشُنَّ إذن على الإطلاق معركة مماثلة بإرادته، وليس هناك إمكانية لحمله على ذلك. ما يُجبِرُ أميرا أوروبيا على الدخول في معركة حتى وإن كانت في غير صالحه هو ضرورة تأمين حماية لسكان قد يقعون تحت سيطرة العدو في حال الانسحاب. إنها الحاجة إلى إنقاذ المحلات، إنقاذ المدفعية، إنقاذ المدن، إنقاذ العاصمة. بكلمة

واحدة، هناك بالنسبة للقوى الأوروبية المتحضِّرة خسارة متعدِّدَةُ الأوجه تتجاوز مجردَ خسارةِ معركة. لا يوجد شيء من هذا في الجزائر، يهرب السكان بسهولة من وجه العدو: تأخذ الجيوشُ معها كلَّ شيء، ليست هناك أية مدن إطلاقا أو نقاط مهمة يمكن الاستيلاء عليها في المحلّ، ليس هناك أيُ شيء إذن يُجبر العرب على القتال إن لم تكن لهم رغبة في ذلك، وسيكون غير ذي معنى بالنسبة لهم أن تكون لهم هذه الرغبة. لا يمكن أن تنتهي الحرب معهم إذن بضربة قوية قاضية.

إذا تمّ القضاء على عبد القادر فإن ذلك لن يتم أبدا إلا بمساعدة بعض القبائل الخاضعة له اليوم. ستنحل شبكة سيطرته بدل أن تتحطّم.

مع أن عبد القادر قضى على كثير من الرجال الأقوياء من مواطنيه، إلا أنه مازال هناك عدد كبير ممن تثيرهم سلطتُه وتجرحهم، أولئك الذين تدفعهم وضعيتهم إلى حالة حملِ رايةِ الثورة عليه إذا رَغب السكان في السير وراءهم في ذلك. ومع أنه أحدث قوةً مستقلَّةً عن القبائلَ (ج. قبيلة)، فإنه لم يقضِ على القوة الفردية والمُنَظَّمَة لهذه القبائلِ. كثيرون منهم بمثابة أممٍ سيجرُّ انفصالُها عنه سقوطَه. وبقدر ما دامت سلطةُ عبد القادر بقدر ما كان هذا الحدثُ قليل الاحتمال. وهو ليس كذلك اليوم بعد.

هناك إمكانيتان لإحداث الانشقاق —الذي علينا استغلاله– بين العرب:

يمكننا أن نستميل البعض من المهمين إما بوعود وإما بهِبات سخية.

يمكننا أن ندفع القبائل إلى الملل والسأم عبر الحرب.

لن أتردَّد في القول إن هاتين الوسيلتين ممكنتان وينبغي استعمالهما في الوقت نفسه. وأنه لم يحن الوقت بعد للاستغناء عنهما.

لقد بيَّنت التجربة ألفَ مرة أنه مهما كان تعصُّبُ العرب ومهما كانت الروح الوطنية عندهم، فإن للطموح الشخصي وللجشع قوة في قلوبهم أيضا

أحيانا كثيرة. وهو ما يجعلهم يتخذون دون قصد القرارات الأكثر تعارضا مع توجهاهم المعتادة، شوهِدَت الظاهرةُ نفسُها دائما عند الرجال نصف المتحضِّرين. قلب المتوحِّش كالبحر، دائمُ الاضطراب، لكن، لا تهبُّ فيه الرياح دائما من الجهة نفسها.

لقد برهنت الأحداثُ دائما، ليس في زماننا هذا فقط بل في الفترات السابقة أيضا، على أنه بإمكان العرب أنفسِهُم الذين يُبدون الكراهية الشديدة للمسيحيين أن يحملوا السلاح فجأةً إلى جانبهم وينقلبوا على مواطنيهم.

ينبغي إذن ألا نيأس إطلاقا في استمالتهم، إما بالنفخ في طموحهم، وإما بتوزيع المال عليهم.

هناك دائما فائدة في محاولة هذا الأمر، ذلك أن العرب يشكلون مجتمعا كثيرَ الأرستقراطية. التأثيرُ الذي يُحدثُه لديهم المولدُ (النسَبُ) والثراءُ والقداسةُ كبيرٌ، يتمسَّكُ الرجال بعضُهم ببعضِ بصورة قوية، لذلك فإن استمالة أحدهم تجعلُ آخرين كثيرين يتبعونك.

أما فيما يتعلّق بقواعد هذه الديبلوماسية الضرورية فلن نستطيع بطبيعة الحال توضيحها مُسبقا. كلُّ شيء هنا محكوم بالتقييم العاجل والدقيق للأحداث، ومحكوم أيضا بأمانة اليد التي تتصرَّف والوثوق بها. يجب أن تتوفّر بطبيعة الحال أموال سريةٌ مُعتبَرَةٌ في إفريقيا، لكن النجاح المنتظر منها متعلّقٌ كليةً باختيار الشخص الذي سيتصرف، سيستعملها، استعمال هذه الأموال تمّ أحيانا كثيرة بطريقة جد بائسة ومن طرف بؤساء كبار.

في النقطة التي وصلت إليها الأمور الآن، ستكون الديبلوماسية على أية حال غير ذات معنى دون حرب.

أنا متأكّد أنه كان ممكنا قبل أن تولَد قوةُ عبد القادر وقبل أن تتشكّل، اللجوءُ فقط إلى الاستفادة من شهوات العرب بمعارضتهم بعضهم ببعض ومنعِ أن يكون أيٌّ منهم زعيما، وإبقائهم كلّهم تحت سيطرتنا بالضبط دون حربٍ.

فات أوان ذلك منذ وقت طويل، اليوم وعبد القادر على رأس جيشٍ قويٍ وموحَّدٍ دائما، جيشٍ بإمكانه في كل لحظة وعند أقلِّ شكٍّ الوقوع على من يريدونَ خيانته، فإنه ليس بالإمكان تأميلُ ارتدادٍ إلاَّ بشرطين: الأول هو احتلال مواقع عسكرية تتيح لنا الدفاع بفعالية عن الذينَ يلتحقون بنا ضدَّ الضربات غير المتوقَّعَة لعبد القادر، الثاني هو إعطاء القادة الذين يرغبون في الاتحاد معنا دعم القبائل التي نفد صبرها من نمط الحياة الذي تفرضه عليهم سيطرة عبد القادر. لا يتحقَّقُ هذان الشرطان إلا بالحرب.

ما هو نوع الحرب التي يمكن، ويجب القيام بها ضدَّ العرب

أما فيما يتعلّق بالطريقة التي يمكن استعمالها للقيام بهذه الحرب، فإنِّني لاحظت أن رأيين متضادين كثيرا تمَّ اتخاذهما في المسألة وأنا أرفضهما أيضا.

من الملائم لإيقاف العرب حسب الرأي الأول أن تُعلَن عليهم الحرب بأقصى عُنف ممكن على الطريقة التركية، أي قتل كل من/ما يُصادَف. سمعت هذا الرأي من بعض الضباط الذين ذهبوا إلى حدِّ الأسف من أنه بُدئ في أسر البعض من هذه الجهة أو تلك، وأُكِّد لي أحيانا أن كثيرين منهم يُشَجِّعون جنودهم على عدم استثناء أحد من القتل. من جهتي، عُدت من افريقيا بحقيقة مؤلمة هي أننا الآن نحارب بطريقة بربرية جدا أكثر مما يفعل العرب أنفسهم. تبدو الحضارة الآن إلى جانبهم. تبدو لي هذه الطريقة في الحرب غير ذكية بقدر ما هي رهيبة. ولا يمكن أن يعقلها سوى الجندي الفظِ العنيف. لم تكن بنا حاجة في الواقع للحلول محلَّ الأتراك لنعيد إنتاج ما استحقُّوا كراهية الناس من أجله. وهذا حتى من وجهة النظرِ النفعية مسيء أكثر منه مفيدا. ذلك أنه كما قال لي ضابط آخر، إذا كنا لا نبحث سوى عنِ التساوي مع الأتراك في هذا المجال، فإننا سنصبح بحكم الواقع في وضعية أحطَّ من وضعيتهم: برابرة لبرابرة،

لكن الأتراك سيتفوقون علينا بميزة أنهم برابرة مسلمون. علينا إذن أن ننشد مبدأ أرقى من مبدئهم.

من جهة أخرى كثيرا ما سمعت في فرنسا رجالا أحترمهم لكن لا أوافقهم، يجدون أنه لا يجمُلُ إحراق الغلال وإفراغ المطامير وأخيرا الاستيلاء على الرجال العزل من السلاح والنساء والأطفال.

هذه بالنسبة لي ضرورات مزعِجَة، لكن كلّ شعب يريد محاربة العرب مجبَرُ على الخضوع لها. وإذا كان ينبغي أن أقول رأيي فإن هذه الأفعال لا تثيرني أكثر أو حتى بالقدر نفسه من كثير أخرى مما يسمح به قانون الحرب طبعا، وهي الأفعال التي تحدثُ في كلّ الحروب الأوروبية. في أي شيء يكون إحراق الغلال أو أسر النساء والأطفال فعلا مقيتا أكثر من قنبلة سكان مسالمين في مدينة مُحاصرَة أو الاستيلاء في عرض البحر على مراكب سائرة ملكٍ لرعايا قوة عدوة؟ أحدَهما في رأيي أكثر عنفا وأقل تبريرية بكثير من الآخر.

إذا كانت المحاصيل لا تحرق في أوروبا فإن الحرب هناك عموما تكون ضدّ الحكومات وليس ضدّ السكان، وإذا كان لا يُؤسَرُ إلا المحاربون فإن الجيوش هناك تثبُتُ وتقاوم وتصمُدُ والسكان المدنيون لا يفلتون إطلاقا من الغزو، الأمر بكلمة واحدة هو أنه في كل مكان نجد وسيلة الاستحواذ على الحكم دون مهاجمة المحكومين، بل يمكن حتى التزود عندهم بموارد ضرورية للحرب.

لن نقضي على عبد القادر إلا بجعل حياة القبائل المنضوية تحت لوائه لا تطاق فتنفضّ عنه، وهذه حقيقة بديهية ينبغي التسليم بها أو ترك هذا الأمر، بالنسبة لي أعتقد أنه ينبغي اللجوء إلى كلّ الوسائل التي بإمكانها تدمير القبائل (جمع قبيلة). لا أستثني سوى تلك التي لا تقبلها الإنسانية أو قانون الأمم[3].

---

3 هذه بطبيعة الحال إحدى أكثر النقاط نكرانا على موقف طوكفيل.

الوسيلة الأكثر فعالية التي بإمكاننا اللجوء إليها لشلّ القبائل هي منع التجارة. قلت سابقا إن حاجة العرب للبيع والشراء أكبر مما كنا نفترض عادة. سيعانون كثيرا لما يكونون منحصرين بين حِرابنا (جمع حربة–bayonette – المترجم) والصحراء. لقد تحادثت طويلا في مقاطعة الجزائر مع رجال أذكياء كانوا حديثا لدى قبائل مجاورة خصوصا عند قبائل حجوط (les Hadjouts) بمناسبة اتفاق مبادلة الأسرى، لقد أكدوا لي جميعا أن هؤلاء العرب مع بقائهم أوفياء لعبد القادر يشتكون بمرارة من حالة المعاناة التي هم فيها بعد توقُّف التجارة، يشيرون إلى قطعانهم قائلين: لأي شيء تنفع تربية كل هذه القطعان إذا لم توجدْ حولنا أو قريبا منا أيةُ مدينة يمكننا أن نبيعها فيها لنشتري ما هو ضروري لنا مما لا نستطيع صناعته؟

ربما يقل الإحساس بهذه الحال في مقاطعة وهران عنه في مقاطعة الجزائر لمجاورتها المغرب. مع ذلك لا أستطيع الشك مطلقا في أنّ البؤس هناك أكبر.

الوسيلة الثانية في الأهمية بعد منع التجارة هي نهب البلد، أعتقد أن قانون الحرب يسمح لنا بنهب البلد، وأنه يمكننا فعل ذلك إما بإتلاف المحاصيل في مواسم الحصاد، وإما في كل وقت وذلك بالقيام بهجمات سريعة تسمى غارة، والتي هدفها هو الاستيلاء على الرجال أو على القطعان.

يكثر الصياح في فرنسا ضدَّ هذه الجولات العسكرية الكبرى التي يزينها جيش افريقيا[4] بأسماء الأرياف والمناطق. هناك بعض الحق في هذا الاتجاه سيما وأن هذه الرحلات الدامية لا تتم في أكثر الأحيان إلا بهدف إرضاء طموح

---

4 التعداد مُعتبَر. 18000(ثمانية عشر ألف) رأجل في سنة 1831. 42000 (إثنان وأربعون ألفا) رجل سنة 1847. 72000 (إثنان وسبعون ألفا) رجل سنة 1841. 90000(تسعون ألفا) سنة 1844. 108000 (مئة وثمانية آلاف) سنة 1846. في يوم 8مارس 1831 أنشئت بأمر ملكي الفرقة الأجنبية، وهي فرقة جنود أجانب لا يمكن استعمالها إلا خارج فرنسا. يضم هذا الجيش أيضا فيالق افريقيا، فرقة انضباطية، ووحدات تركية وكولوغلية، وفرقة من الفرسان الأهالي مشكلة من الصبايحية، وفرق مختلطة من قناصة افريقيا والزواوة والفيالق الفرنسية العادية.

القادة. لكنها تبدو لي في بعض الحالات ضرورية وفي هذه الحالة يكون منعها والتنديد بها خطأً واضحا.

ما هو صعب احتمالُه على قبيلة عربية على المدى البعيد ليس مرور جيش كبير العدد والعدة على أراضيهم من بعيد لبعيد، بل هو جوار قوة متحركة يمكن أن تهجم عليهم في أي وقت وعلى نحو غير متوقع، كذلك ينبغي الاعتراف بأن ما يمكنه حماية حلفائنا بفعالية ليس جيشا قويا يأتي من مكان بعيد للانضمام إليهم ومقاتلة عدونا المشترَك، بل هي إمكانية دعوتنا في الحين لنجدتهم إذا اقترب عبد القادر.

يمكننا القول إذن في أطروحة عامة إنه من الأحسن أن تكون لنا كثير من الفرق الصغيرة المتحركة بلا توقف حول نقاط ثابتة على أن تكون لنا جيوش كبيرة تجوب الأطراف الشاسعة للبلد في فترات متباعدة.

حيثما يمكن وضع فرقة بإمكانها التحرر عند الحاجة من ذلك المكان وجَوْبُ البلد علينا أن نقوم بذلك، هذه في رأيي هي القاعدة، لكن لوضع هذه الفرق وإمدادها تلزمنا من حين لآخر حملات مُعتبَرَة.

أقول أيضا إن الحملات الكبرى تبدو لي ضرورية من بعيد لبعيد:

1- لنواصل إظهار أنه لا توجد في البلد عوائق بإمكانها الوقوف في طريقنا، إظهار ذلك للعرب ولجنودنا.

2- للقضاء على كلّ ما يمكن أن يُشبه تجمعا دائما للسكان، أو بعبارة أخرى: مدينة. أعتقد أنه من الحذر الشديد عدم ترك وجود أو قيام أية مدينة في أراضي عبد القادر.

كثيرا ما سمعت بخصوص هذا الكلام اعتراضين لا يثبُتان أمام الأحداث:

يقال: لكن لماذا نمنع العرب من إنشاء المدن؟ بعد استقرارهم في المدن لن يفلتوا منكم. وأيضا: دعوا هذه المدن تُنشَأُ وستصبح نقاطا حربية مهمة تحتلونها فيما بعد. وقد أسلفت أن الأحداث تفند هذا.

إذا حاول عبد القادر القضاء على حياة الترحال لدى القبائل وتثبيتها في مدن وقرى فينبغي الحذر في الواقع من إيقافه عن القيام بعمل كهذا. لكنه لا يملك إمكانية القيام بأي شيء من هذا القبيل ولا الرغبة في مباشرته، أبعد من ذلك، منذ أن أصبح رجل سياسة لم ينمْ عبد القادر في بيت، يبني البيوت لكنه لا يسكنها إطلاقا، خيمته مُقامة خارجَها، يُظهِر كلَّ مساء أنَه ذاهب لينام فيها. الواقع أنه يعلم جيدا أن الحياة البدوية للقبائل هي الدفاع الأكثر ضمانة له ضدَّنا، سيصبح رعاياه رعايانا نحن في اليوم الذي سيستقرون فيه. من جهة أخرى وفي الوقت الذي يستعير فيه منا بعض أفكارنا وكثيرا من سلوكاتنا، يقدِّم عبد القادر نفسه لمواطنيه على أنه ممثِّلُ أخلاقهم وأمجادهم القديمة وباعثُها. ويَحْذَرُ جيدا من الإساءة إلى الأفكار المُسبَقَة المتشدِّدة حتى الآن، التي تشدُّ العرب إلى خيامهم وتبعدهم عن المدن. لكل الشعوب نصف المتوحِّشة احتقار كبير لسكان المدن. وهذا الاحتقار أكبر بكثير لدى البرابرة الرُحَّل. يغالي العرب في هذه المشاعر إلى حدِّ التطرف. لا يقيمون علاقات مع سكان المدن إلا لممارسة التجارة. لا يتحالفون معهم إطلاقا. لا يقيمون لهم أي وزن. يرفضون لهم حتى أن يكونوا من أصل واحد معهم ولا يعطونهم التسمية النوعية:عرب، بل يسمونهم بازدراء: الأغدس/agads أو الحضر. وهذا يفسِّر لماذا لَّما نستولي على مدينة نكتشف سريعا أننا لا نمسك شيئا سوى الأحجار. سكان المدن ليسوا مرتبطين إطلاقا بسكان الأرياف. لا يمارسون على هؤلاء أيَّ تأثير. وبقدر ما هم غير قادرين على أن ينفعونا هم أيضا غير قادرين على أن يضرُّونا.

ومع ذلك فالعرب أكثر حاجة للمدن مما يتصورون هم أنفسهم، ليس هناك أيُّ مجتمع حتى وإن كان نصف متحضِّر بإمكانه العيش بلا مدن، بإمكانه الاستغناء عن القرى لكن ليس عن المدن. لا تفلت الشعوب الرحل أكثر من

غيرها من هذه الضرورة، بل هي خاضعة لها أكثر من غيرها لأن الحياة التائهةَ التي يحيونها لا تسمح لهم بالعناية حتى بطريقة غير مكتملة بالعلوم والفنون الضرورية للحضارة غير المتقدِّمة. أيضا كان لكل الرحل في العالم –إلاَّ إذا كانوا متوحشين تماما[5]– دوما سواء في بلادهم أو قرب بلادهم مدن يذهبون إليها من حين إلى آخر ليبيعوا ويشتروا، مدن فيها ورشات ومعابد وكتب ومدارس وعاطلون عن العمل، مدن تشكِّل مصادر للراحة، للأنوار، حيث يذهبون للاستقاء منها أحيانا حتى دون أن يدروا. إذن ليس بإمكان عرب الإيالة الاستغناء عن المدن. رغم الشغف الذي يبدونه بحياة التنقل ينبغي أن تتوفَّر لهم بعض المؤسَّسات المستقرَّة. إنه من الأهمية الفائقة عدم ترك أية مدينة تقوم في أوساطهم إطلاقا، وكل الحملات التي يكون الهدف منها احتلال المدن القديمة أو الناشئة وتهديمها، تبدو لي مفيدة.

في الوسائل ينبغي استعمالها
لحرب أكثر اقتصادا وبخسائر أقل

أعتقد أنه من المرغوب أن يتواصل دفع الحرب إلى الأمام بقوة. أخاف أن تتواصل لبعض الوقت أيضا. أخيرا، حتى إن دُفعت على هذا النحو، فإنني أرى أن اضطراب البلد و لا-استقراره سيتواصلان بعد انتهائها، وهو ما يجبرنا على ترك عدد من الفرق، ستكون لها هناك حياة حافلة بالنشاط ومُتعبَة. من الضروري إذن أن نبحث عن وسائل تجعل جنودنا في إفريقيا أقل تعرُّضاً للموت وبقاءهم هناك أقلَّ تكلفة. ضَمَمْت الفكرتين الصحية والاقتصادية بعضَهما لبعض، ذلك أن كلَّ ما يُستعمَل لتخفيض الوفيات يُستعمَل لتخفيض المصاريف كما سنرى.

فيما يتعلَّق بوسائل تخفيض نسبة الوفيات ضمن الجنود، هناك وسائل كثيرة تفهم من أول إشارة.

---

5 تأكد طوكفيل من صفة "الحضر" النسبية الخاصة بـــ"المتوحشين" في افريقيا كما في أمريكا.

أثبتت التجربة أن الأقل صحية في إفريقيا ليس المناخ بقدر ما هي ظروف الحياة. لقد رأينا هذا جيدا في فليب فيل (سكيكدة). فقدت سنة 1840 الحامية التي كان تعدادها يبلغ (...) عددَ (...) من الرجال، بينما لم يمُت في هذا الظرف (الزمني) نفسه سوى 152 فردا من (...) عدد السكان. هذه الأرقام مؤلمة وثقيلة بقدر ما نلاحظ وجود شيوخ ونساء وأطفال ضمن سكان "فيليب فيل- سكيكدة" بينما يتشكل الجيش من رجال في كامل قواهم. لا يمكن تفسير هذه النتائج المُحزِنة إلا على نحو واحد: ينام السكان في بيوت، بينما ينام الجنود في أكواخ خشبية تخنقهم فيها الحرارة وتغمرهم مياه الأمطار وتفتك بهم الحشرات الطفيلية.

من الطبيعي إذن أنه ينبغي الإسراع ببناء ثكنات في الأماكن التي نحتلها بمواقع ثابتة. لا توجد ثكنات في أي مكان تقريبا باستثناء نواحي مدينة الجزائر. لا تكاد توجد إطلاقا بسكيكدة وقسنطينة. هذا الإنفاق مُلحٌّ، ليس لأنه يتعلق فقط بحياة رجال، بل لأنَّه يُعفي من إنفاقات أخرى كثيرةً أكثر أهمية. يكلِّف اليومُ الواحدُ لجُندي في المستشفى عشرين سنتيما، إضافة إلى أننا مضطرون —ما دام هناك-لاستقدام جندي آخر من فرنسا بتكاليف كبيرة. لا نستطيع تصور المبالغ التي سنوفرها بهذه الطريقة بمحافظتنا على أرواح الجنود.

لقد شيدنا منذ فترة قريبة مستشفيات واسعة على كل النقاط المهمة على الساحل تقريبا. وأمدح الحكومة على هذا. لكنني لا أستطيع منع نفسي من ملاحظة أن هذا الإنفاق ليس المهم وحده فقط. ولا أدري حتى ما إذا كان يمكن اعتقاده الأكثر أهمية. المستشفى الجيد يجعل الجندي يُشفى، لكن أليس من الأكثر اقتصادا والأكثر إنسانية أن نمنع وقوعه مريضا؟

هناك إجراء صحي بدا لي مطلوبا من رجال في وضعية جدُّ حسنة لإصدار أحكام. أذكر من هؤلاء الجنرال لاموريسيير الذي لن يُتَّهم من دون شكٍّ بالإنسانية المبالغِ فيها. لا يُغذَّى الجندي بالقدر الذي يسمَحُ له بالقيام بالعمل

الذي نجعله يقوم به. قدّم لي الجنرال الحجّة نفسها التي ذكرتها أنا من قبل. كان يقول لي: "زيدوا في الطعام بمقدار فلسين، وسيكون لكم فيها اقتصاد. ذلك أن الجندي لن يكون مريضا دائما. وكل جندي مريض يكلّفكم عشرين فلسا. أعلم جيدا أن مبلغ فلسين سيسري على كلّ الجنود بينما لا يسري مبلغ العشرين فلسا اليوم إلا على قسم منهم. ومع ذلك –يضيف– أعتقد أنه سيكون هناك ربح معتبر أيضا في التصرف على هذا النحو". ". إذا كان هناك رجل مثل هذا الجنرال يرغب في فعل الحرب بتكاليف معقولة لأنه يريد القيام بها طويلا ولا تهمه كثيرا حياة رفاقه، ويقول مثل هذا الكلام، فإن رأيي هو أنه ينبغي تصديقه.

لكن المسألة التي سأطرحها لها أهمية أكبر، أرى فيها مستقبل حملتنا كلّه.

العناية بستين وعشرة آلاف رجل في افريقيا يموت قسم منهم كلّ عام في المستشفيات ويكلّفون فرنسا مئة مليون. أرى هنا وضعا غير مقبول سيلغي كلّ عملنا في العالم ويجعلنا نخرج من إفريقيا قريبا إن هو طال واستمر. ينبغي إذن إيجاد وسيلة للقيام بالجهد نفسه بعدد أقل من الرجال وعدد أقل من المرضى ومبالغ مالية أقل. وأهمّ إجراء لبلوغ هذه النقطة هو إحداث جيش خاص بافريقيا[6] (الجزائر–المترجم).

أشرح الأمر:

لا أعتقد أنه يوجد في إفريقيا ضابط واحد ينفي أنه للقيام بالحرب مثلما نقوم بها الآن في هذا االبلد فإن فيلقا مثل الـــ"Zouaves/ الزواوة"، يساوي على الأقل فيلقين آتيين من فرنسا، ليس فقط من حيث القيام بمعركة بل من حيث تحمّل المتاعب والحرمان وهي الأشياء التي تشكّل يوميات الجندي في هذا

6 لأسباب متعلّقة بالتكلفة كان طوكفيل يفضّل إنشاء جيش "افريقي" مشكّل من العرب المعينين كما هو الحال وفق تقاليدهم في سلاح الفرسان. لا يمكن لسلك الأهالي هذا أن يكون فاعلا إلا بشرط ألا يكون أوروبيا أو تحت قيادة أوروبية. ينبغي إذن حسب المؤلف ترك هؤلاء الجنود لعاداتهم القتالية. كان الجنرال كلزال قد وظّف رجالا من القبائل منذ الفاتح اكتوبر 1830...الـــZouves.

البلد. أعتقد أن أربعة آلاف رجل من المشاة مسندين بمثل عددهم من الفرسان يقومون بسهولة بما يقوم به جيش من ثمانية آلاف من المشاة، أي يجوبون البلد في كل الاتجاهات ولا يخشون أي خطر ذي بال. لا أشك لحظة واحدة من ناحيتي أن ثلاثين ألف رجل من هذا النوع بإمكانهم فعل أشياء أكثر مما يفعلها السبعون ألفا الموجودون حاليا في الجزائر.

يُتصوَّر هذا الأمر جيدا، ليس هناك بلد في العالم أقل شبها بأوروبا من الجزائر. كل شيء فيها مختلف في السلم وفي الحرب، لها وسائل خاصة بها، وسائل العيش، وسائل القتال، وسائل الراحة، لا شيء في التربية الأوروبية حضَّر لهذا النوع من الحرب أو هيَّأ لها، وهكذا فإن أول ما على الجندي فعلُه عند وصوله هو تغيير ملابسه، تغيير سلاحه وتعلُّم قواعد جديدة. تتطلب كل حرب تدريبا، لكن هذه تتطلَّب أكثر من كلِّ الأخريات. ينبغي أن يكون الإنسان قد تعلَّم خوضها ليس فقط من أجل الانتصار بل من أجل الحياة. لقد لوحظ مئة مرة أنه هناك حيث يموت الوافد الجديد من أوروبا بردا أوجوعا، يجد جندي إفريقيا وسيلة للأكل أو الدفء. أضف إلى هذا مناخا مختلفا تماما عن مناخنا يفاجئ جسم الإنسان في البداية ويغيِّر كل عاداته. تعلُّمُ الحرب هذا، والتدرب على البلد لا يتم بكامله أبدا على نحو تام بجسم متواجد في إفريقيا لكي يخرج منها، الجنود والضباط الذين يعلمون أنهم سيعودون قريبا إلى فرنسا لا يستعملون ذكاءهم إلا بمقدار النصف لفهم الحرفة التي وجِّهوا إليها، إنهم لا يحبون إطلاقا الحياة التي يحيونها ويبقون هناك دائما أقل نظافة، أي أنهم في النهاية يتمنون كلُّهم تركها، تهيؤ سيء لا يساعد على تقديم خدمة جيدة[7].

ينبغي إذن أن تكون لنا فرق في إفريقيا. فرق تكون إفريقيا هي وجهتها الوحيدة والخاصة. فرق تكون مشكَّلة من عناصر مختارة للقيام بهذا العمل،

---

7 الجنود الفرنسيون بالنسبة لطوكفيل لا يتشابهون. الضباط العاملون مهتمون بالحملة، أما أولئك الذين "يمرون فقط" فإن همهم هو فقط العودة إلى فرنسا. الأوائل فقط عندهم شيء من الحرارة والحماس.

يقودهم ضباط موجهون هم أيضا هذه الوجهة. توفّر فرنسا ما يكفي من هؤلاء وأولئك. بعبارة أخرى ينبغي ليس فقط أن تبقى فرق الجيش الفرنسي المرسلة إلى إفريقيا هناك مدة طويلة، بل ينبغي أيضا أن يكون لإفريقيا جيشها. لم يبق في هذا المجال سوى توسيع ما هو موجود بعد. أنا متأكّد من أننا إن سرنا في هذا الطريق سنصل إلى شيء أكثر اعتبارا مما نفعل الآن بنصف النفقات وعدد من الرجال أقل ثلاث مرات مما هو عليه الآن.

قلت إننا بهذه الطريقة سننفق عددا أقل بكثير من الرجال، لقد لاحظنا أن الفرق المتواجدة في إفريقيا بصورة مستمرة ليس لها مرضى تقريبا مقارنة بالآخرين، لايُفسَّر هذا الأمر فقط بأن وجودهم في إفريقيا منذ مدة طويلة جعلهم ينقطعون عن نمط الحياة التي نعيشها نحن هنا، وإنما يفسَّر كذلك بكونهم —خصوصا— يعطونها عناية وانتباها مختلفين. ولأنهم تبنوها ولا يفكّرون في مغادرتها فإنهم يتبعون هذا الانتباه والعناية بتصميم، لا تأتيهم اضطرابات الذهن والحنين لتزيد آثار المناخ عليهم تعقيدا أو لتجعلها أكثر خطورة، الروح والذهن هناك يُسندان الجسم. بينما لا يقوم الجندي الآتي من فرنسا والذي سيعود إليها قريبا بأيِ جهد للتصالح مع ظروفه، يصدمه المظهر البربري الغريب لهذه الحرب على نحو مؤلم في اليوم الأخير تماما كما في اليوم الأول.

ومع كوني أحد أنصار إحداث فرق خاصة بإفريقيا، فإنّني بعيد عن اعتقاد أنه يجب ألا توجد هناك إلاّ هذه الفرق.

سيُعطي ذلك مجالا لاعتراضات خطيرة كثيرة.

سينتُج عن ذلك أن بعض الفرق هي فقط التي تقوم بالحرب وتتعلّم القيام بها، بينما تبقى الفرق الأخرى بعيدة عن ساحة المعركة، عندها سيكون الجيش الصغير الذي ستكون افريقيا ساحة لخدمته، مختلفا كثيرا وأعلى من عموم جيش فرنسا، بل يمكن القول إن جيش افريقيا هذا سيُضعف عموم الجيش الفرنسي ذلك أنه سيستدرج إليه شيئا فشيئا كل ما يضمُّه هذا الجيش من عقول نشطة

ومهارات حربية. سنرى في الجزائر بعض الضباط يتقدمون بلا توقُّف، بينما تسير الكتلة الباقية في فرنسا ببطء شديد. ينبغي الحذر من القيام بهذا.

هناك خطر لا ينتبه إليه أحد تقريبا، لكنه وأعترف بذلك، يشغلني كثيرا:

لا ينبغي أن نُخفي عن أنفسنا أن الضابط الذي بعد يتبنَّى إفريقيا ويجعلها ميدانا لنشاطه، سرعان ما يكتسب فيها عادات وطرائق تفكير وسلوك خطيرة في كل مكان، لكن خصوصا في بلد حرّ. يأخذ هناك ذوق حُكْمٍ قاسٍ وعنيفٍ واعتباطي وغليظ، هذا نوع من التربية لا أهتم لا بتعميمه ولا بنشره. من زاوية نظر عسكرية أنا مُعجَبٌ بهؤلاء الرجال، لكنَّني أعترف أنهم يخيفونني وأسأل نفسي عمَّا نفعلُ بعدد كبير من أمثال هؤلاء الرجال إن عادوا إلينا، لا تخلو نظرتي إطلاقا لكثير ممن يظهرون من هذا الجانب، منْ شيء منَ الخوف الذي أُضمِرُهُ، إفريقيا هي المكان الوحيد الذي نسمع من ناحيته حسيسِ السلاح. كلُّ الأنظار تتجه نحوها. تُكتَسَبُ هناك بتكاليف معقولة شُهرَةٌ لا ظلَّ عليها إطلاقا، يتكون هناك رجال يتخذون في التضور العام أبعادا لا حدود لها لأنهم وحدهم يتصرفون في خِضَمِّ الخَدَرِ العام، ووحدهم يكتسبون شهرة عند شعب يحبُّ الحرب ولا يقومَ بها، أخشى أن يظهروا في يوم ما على مسرح شؤوننا الداخلية بقوة الرأي العام التي يكونون قد اكتسبوها، هذه القوة المفاجئة في الخارج أحيانا. ليحفظنا الله من رؤية فرنسا مُسيَّرَةً من ضابط من ضباط إفريقيا.

أعتقد إذن أنه من الضروري إرسال عدد معين من الفيالق إلى إفريقيا، لكن على أن يمروا من هناك فقط ويعودوا إلى فرنسا بعد سنوات قليلة، لكنَّني أعتقد في الوقت نفسه أن الطريقة التي يحدث بها ذلك الآن هو أمر مُخالِف لمصالحنا كما هو مخالف أيضا لمصالح الإنسانية.

لا تشبه حربُ الجزائر حروبَنا الكبرى في أوروبا حيث يكون البلدُ المهاجَم بجيوش كبيرة مُجبَرا على إرسال كل الجنود المتوفرين لديه إلى ساحة المعركة مع خطر فقدان عدد كبير منهم في المستشفيات. لو نظرنا إلى الأمر من قرب فيما

يتعلّق باختيار الرجال، لما أمكن إطلاقا تشكيل فيالق بعدد كاف. الأمر في إفريقيا غير ذلك.

ما يلزم في إفريقيا، هو عدد قليل من الرجال مختارين بعناية، والجيش الفرنسي بإمكانه التزويد دائما عند الحاجة.

نبعث إلى إفريقيا الآن الفيلق بكامله، الجنود الضعفاء مثل الجنود الأقوياء، المجنَّدين الجدد وذوي الفترة الطويلة في الخدمة، ما الذي يحدث جراء هذا دائما ودون تغيير؟ كلُّ من لم يتدرَّبْ على الخدمة، كلُّ ضعيف أو نحيل يسقط في غضون السنة الأولى مريضا ويموت، لا يبقى في الفرقة إلاَّ الحيوي والشديد، أليس مكلِّفا جدا وغير إنساني أن نترك الموت يقوم بنفسه بهذا الاختيار عوض أن نتكفلَّ نحن بذلك؟

الحسُّ السليم وحبُّ الإنسانية بطبيعة الحال يبينان بوضوح أنه ينبغي قبل إرسال أي فيلق إلى إفريقيا أن يُجرى له تفتيش صارم، ينبغي أن يُترك كل الجنود الضعفاء أو المائعين هنا.

أعتقد أنه أساسي أيضا إبعاد كل الجنود الذين تقل فترة خدمتهم عن السنتين، فالفيالق التي تذهب إلى إفريقيا لا تتضمَّن في صفوفها المجندين الجدد فقط، بل إنها أثناء وجودها هناك تضمُّ آخرين بمناسبة حملة التجنيد السنوية، أكرر أن التصرف على هذا النحو معناه إرسال عدد كبير من مواطنينا للموت إراديا وبلا ضرورة، إنه الحكم على أنفسنا أن نُعنى في إفريقيا نظير تكاليف مرتفعة بعدد من الرجال أكثر مما يلزم، المجنَّدون الشباب هم دائما تقريبا الذين يهلكون، ليس فقط لأنهم غير مكتملي التكوين أحيانا، وأنهم لم يتمكنوا بعد من التعود على متاعب الخدمة، بل لأن فكرهم لم يأخذ الوقت الكافي للنضج. يضرب المظهرُ الغريبُ والقاسي لهذه الحرب بسرعة خيالَهم الذي لم يتدرب بقدر كاف بعدعند خروجهم من قراهم، فيصبحون فريسة للحنين والأمراض التي يهدِّدهم بها المناخ. إنهم عموما هم الذين يصابون بالهذيان أثناء المسيرات

الطويلة في فصل الصيف، وينتحرون خوفا من عدم القدرة على اتباع الصفوف.

بإبعاد كل الرجال الذين تحدَّثت عنهم على هذا النحو من الفيلق الذي نأتي به إلى الجزائر، أعلم أننا لن نصل ربما إلاَّ إلى تشكيل كتيبة حرب. لكن أين هو الخلل في هذا؟ أن تقوم كل الفيالق الفرنسية بالحرب في الجزائر تباعا، على نحو يتدرب فيه كلُّ الجيش، هذا شيء مفيد، ويتحقَّق هذا الهدف أيضا لما يتمثَّل كل فيلق بالرجال الذين يشكِّلون النخبة فيه، لا أن يذهب هناك كلُّه فيتعرَّض للإبادة بطريقة بائسة.

إجراء احتياطي آخر ضروري حسبما أرى، هو أنَّه قبل إرسال أي فيالق إلى إفريقيا ينبغي جعلها تبقى على شكل حامية في جنوب فرنسا لفترة تمتد من سنة إلى سنتين، عندها سيكون الانتقال أقل عناء. أكرِّر أنه في حرب أوروبية كبرى يكون مستحيلا اتخاذ إجراءات مماثلة، لكن بالنسبة لحرب إفريقيا لا يكون للإدارة أي عذر في ألا تتخذها.

لأي ضباط ينبغي تسليم القيادة؟

ما قلته عن الجنود سأقوله عن الضباط أيضا، خصوصا أولئك الذين يقودون الحركات الكبرى. هذه الحرب كما يعرف كل واحد لا تشبه أيا من الحروب الأخرى. كل ذكريات التقنيات الأوروبية لا تفيد فيها في شيء، بل قد تسيء أحيانا. إذن ينبغي أن يكون من الأفضل اختيار الضباط الذين قاموا بها طويلا وكبروا في أحضانها لقيادتها. لكنني أرى أيضا سببا آخر يبدو لي أكثر قوة.

ليس هناك – لسوء الحظ- أأمل في الظرف الحالي أن تجد في الجيش الفرنسي جنرالا لا تراه بطريقة تصرفه في إفريقيا أكثر اهتماما بمجده الشخصي منه بفعل شيء أكثر فائدة للوطن، وضباط إفريقيا ليسوا من دون شك أكثر إعفاء من الآخرين من هذا الطموح الفاحش والشخصي، وينبغي أن ننتظر من هؤلاء وأولئك رغبتهم أحيانا في تحقيق أشياء بالحرب يمكن تحقيقها بغيرها، مما

يجعلهم يندفعون في مهام مُميتة لتكون لهم فرصة الظهور، غير أنّه يمكن القول إن طموحات الضباط الموجودين في افريقيا باستمرار أكثر وضوحا واعية ومتحكّمٌ فيها أكثر من طموحات الجنرالات القادمين من فرنسا للبقاء وقتا قصيرا: أولا لأنهم يعرفون الصعوبات أفضل من غيرهم مما يجعلهم أكثر تأنيا في المبادرة. ثانيا لأنهم في منصب قارٍّ في الجزائر، مما يجعلهم لا يندفعون بسهولة في حملات مظفّرة لكن تترك لهم كثيرا من الحرج. باختصار: لأن ثروتهم في هذا المجال مرتبطة بالغزو فهم يتصرّفون أحسن دون أن يكونوا أكثر أمانة[8].

لأُلخّص أفكاري إذن، أقول إنه ينبغي من وجهة نظري مضاعفة عدد الفرق الموجهة للبقاء هناك دائما في حدود معتبرة، أما بالنسبة للفرق القادمة من فرنسا فينبغي ألاّ تكون مُشكّلة من فيالق تُحوّل بالكامل إلى الساحل الإفريقي، بل من فرق مختارة بعناية ضمن الجنود الأكثر قوة، والأقدم والأكثر تصميما. أجرؤ على التأكيد أننا باتباعنا لهذا المخطّط، سنصل قريبا إلى أن نفعل في الجزائر أشياء أكثر سموا مما يحصل فيها الآن وذلك بالاستعانة بجيش وبميزانية أقل.

II – الإستيطان (الإستعمار)

بينت الوسائل التي أفهم ضرورة الاستعانة بها في الحرب والوصول إلى السيطرة (الاحتلال). لكن الاحتلال –كما قلت أيضا– ليس سوى أداة للاستيطان (الاستعمار). سأخصّص حديثي الآن للاستيطان.

8 لا يخفي طوكفيل تفضيله لـ:لاموريسيير، الفرد المتسلّط الطموح المجرّد من الورع لكن الموافق على الاستعمار والمستعمرين. كان يرى فيه رجل الوضعية.

هل ينبغي مباشرة الاستيطان
قبل إكمال السيطرة وانتهاء الحرب؟

ينبغي لنا أن نطرح على أنفسنا سؤالا أولا: هل يجب مباشرة الاستيطان قبل إكمال السيطرة وانتهاء الحرب؟ لن أتردَّد لحظة في الإجابة: نعم. لا أحد بإمكانه القول متى ستنتهي الحرب، انتظار انتهائها يعني التأجيل اللامحدود للأمر الأساسي. لقد قلت وأكرِّر أنه ما لم يكن لنا سكان أوروبيون في الجزائر، فإننا سنبقى مخيمين على الساحل الإفريقي ولن نستقر هناك. إذن ينبغي أن نجعل الاستيطان والحرب يسيران معا إذا كان ذلك ممكنا، من جهة أخرى لا تزيد حالة الحرب من الصعوبات بقدر ما نعتقد، السيطرة على قبائل نصف بربرية ورحالة كالتي تحيط بنا لن تكون أبدا كاملة بقدر كاف لمجرد أن سكانا متحضرين ومستقرين يمكنهم مجاورتهم بلا خوف ولا احتياط، والسرقة المسلَّحة ستبقى لأمد طويل بعد الحرب. عند انتهاء الحرب إذن سيكون ضروريا أيضا قبل الاستيطان تبنِّي وسائل للإحتياط وللدفاع عن النفس عند الحاجة إلى ذلك، نوعية الحرب التي لنا أن نخاف منها لا تجبرنا على اتخاذ احتياطات أكبر من تلك التي يفرضها علينا الحذر إن انتهت هذه الحرب.

أخيرا إذا كان صعبا إحلال سكان أوروبيين في إفريقيا أثناء الحرب، فإن هؤلاء السكان عند إحلالهم سيجعلون الحرب أكثر سهولة وأقل تكلفة وأكثر حسما لأنهم سيكونون قاعدة صلبة لعمليات جيشنا.

في أي قسم من الإيالة ينبغي البدء بالاستعمار؟

للجمهور الفرنسي ذوق صبياني للمبادرات التي يشكل مجموعها كُلاً منتظما وتاما يروق للعين. لذلك يوافق إراديا في السياسة وفي العمران على تشييد نوافذ مزيفة أكثر من أن يهيء لانتظام زاوية النظر. وينبغي الاعتراف بأن الإدارة تخدمه بحسب ذوقه هذا. هل ينبغي البدء بالقنوات أم بخطوط السكة الحديدية..إنها تقدم له منذ الوهلة الأولى مخططات تفي في الوقت نفسه بكل

الاحتياجات الآنية والمستقبلية لكل قسم من أقسام الإقليم. البدء بالأمر الأكثر سهولة و(الأكثر) استعجالا يبدو لها غير جدير بعنايتها وبعنايته. هذه العقلية نفسها تبدو في تسيير شؤون إفريقيا. تتشكل الجزائر من ثلاث مقاطعات كبرى: إذن ينبغي أن يكون لكل منها حظها في تجربة الاستيطان، إذ كيف يُتقدَّم أمام الوطن بمخطط منقوص؟ الأحسن من ذلك ألاّ يُفعَل شيء. انطلاقا من هذه النقطة جاء السيد لورنس[9] العام الماضي ليقول للبرلمان إن الاستعمار ينبغي أن يُباشر في ثلاثة أماكن في الوقت نفسه: في مقاطعة الغرب في مستغانم، وفي مقاطعة الوسط في نواحي الجزائر العاصمة وفي مقاطعة الشرق نواحي بونة.

بالنسبة لي وبعد رؤية المكان أصرح أنه غير معقول في نظري مباشرة الاستعمار في مستغانم في الظرف الحالي، هناك أسباب كثيرة يمكن إعطاؤها لإثبات ذلك. وهي أسباب أعتقد أنه غير مُمكن الردُّ عليها.

لا شيء يثير الأهالي ويفزعهم أكثر من الإتيان بمزارعين أوروبيين. الحسُّ السليم يبين إذن أنه يجب ألا نشرع في الاستيطان في المقاطعة التي توجد بها الأحاسيس الأكثر عنفا ضدَّنا، المقاطعة التي نجد صعوبة أكبر في إخضاعها، إنها خصوصا المكان الذي ينبغي ألاّ نعقِّد فيه أمور الحرب بأمور الاستيطان. هنا – من جهة أخرى– هو المكان الذي يكون فيه الاستيطان أكثر صعوبة، ليس فقط لقوة رفض القبائل المحيطة بنا لانغراسنا هنا لكن أيضا بسبب الصعوبات الطبيعية للبلد، المساحات المحيطة بمستغانم هي في الحقيقة مساحات كثيرة الخصوبة، لكنها منفصلة عن مركزنا الرئيسي وهران بمقدار خمسة أيام مشيا. ولا يمكن قطع المسافة التي تفصل بينهما إلاّ سيرا بصحبة جيش. الواجهة البحرية لمستغانم هي من الخطورة بمكان، إنه حتى في أشهر الصيف نادرا ما يمكن إنزال الرجال والسلع بشكل آمن. صحيح إنه يوجد على مقربة من مستغانم ميناء حسن بشكل كاف: أرزيو. لكن أرزيو تعاني من نقص في المياه إضافة إلى أن عداء

9 كان السيد جوستان لورنس– Justin Laurence منذ سنة 1837 مديرا لشؤون افريقيا في وزارة الداخلية. يتحدث طوكفيل عن مواقفه أمام الغرفة سنة 1839.

القبائل المجاورة شديد ومتواصل إلى حدٍّ أنه يمكن القول وبالحرف الواحد إن الفرنسيين لا يحتلون هناك إلا الحيز الذي تشغله أجسامهم. من جهة أخرى يكون أحيانا كثيرة مستحيلا طيلة أسابيع الوصول إلى مستغانم من أرزيو رغم تجاورهما. هكذا وعلى فرض أنه بإمكان مستعمرة مستغانم الدفاع عن نفسها ضدَّ هجمات العرب فإنها ستكون في جزء من السنة منقطعة تماما عن العالم المتحضِّر. كلُّ هذا -ولْنقله- غير معقول. الحقيقفة أنه ينبغي الحذر في الوقت الراهن من استعمار أي شيء في مقاطعة الغرب باستثناء -ربما- نواحي وهران. ليس للمكان هناك غير ذي نفع كبير من دون شك، لكن السكان الريفيين هناك على الأقل بإمكانهم الاستناد مباشرة إلى مدينة ومرفإ. في باقي أنحاء المقاطعة لا يمكن التفكير إلا في القتال والانتصار. هذا الآن صعب جدا، سنرى فيما بعد إن كان ممكنا أن يتبعه الاستيطان.

تبقى إذن المقاطعتان الأخريان.

إنها مسألة كبيرة وصعبة معرفة ما إذا كان علينا أن نبدأ الاستيطان من الآن في مقاطعة الشرق أو بونة. أعتقد -على حسابي- لا. حقيقة توجد حول بونة وفيليب-فيل[٩]"سكيكدة-المترجم" أراضٍ خصبة بشكل مذهل في أطراف مدن معتبرة، وعلى نقاط من الساحل، هي وإن لم تكن شواطئ سهلة فإنه يمكن استعمالها في كل وقت تقريبا. إضافة إلى ذلك السِّلم موجود في هذه المقاطعة خصوصا قرب السواحل، وطبيعة سكان البلاد تبدو وديعة وأقل همجية من كلِّ المناطق الأخرى. هذه مزايا كبرى، وينبغي استغلالها عاجلا أو آجلا، هل حان وقت ذلك؟ أشكُّ في ذلك.

لقد قلت إن ما يثير أكثرَ الأهالي ويخيفهم عن حق، هو أن يرونا نأخذ أراضيهم ونفلحها، هذا لا يثير فقط أولئك الذين نترع عنهم الملكية بل يثير كلَّ البلد. لقد تعوَّد العرب منذ ثلاثة قرون على أن يُحكموا من الأجانب، ما لم نستحوذ إلاَّ على الحكم فهو مستعدون بقدر كاف لأن يتركونا نفعل ذلك.

لكن ما إن يظهر الفلاح وراء الجندي حتى يفهموا أن الأمر لا يتعلّق فقط بغزوهم بل بتجريدهم من أملاكهم أيضا. الخصومة هنا ليست بين حكومة وحكومة، بل بين عِرق وعِرق. من المحتمل إذن أن مقاطعة بونة الهادئة كثيرا الآن ستضطرب في اليوم الذي ترى فيه محراثا أوروبيا يشقُّ الأرض. هذا جليٌّ بقدر أنه يلزم للتوصل إلى استعمارِ مساحات ما، اللجوءُ ضرورةً إلى إجراءات ليست عنيفة فقط بل ظالمة ايضا وغير عادلة. يجب نزع ملكية قبائل كثيرة ونقلها إلى مكان آخر حيث يبدو واضحا أنها لن تكون مرتاحة. الوثائق المقدَّمة في هذا الموضوع للبرلمان تقدِّم وقائع تنبئ إما بجهلٍ كبير وإما بمشروع وقِح لتغليطنا، تقول هذه الوثائق إن الأراضي هي في كلّ مكان تقريبا ملك للأمير، بإمكان هذا الأخير دائما نزع أراضي قبيلة ما دون أن تبدو حقوق السكان مُنتَهَكَة، الأمر ليس هكذا مطلقا، حقيقة إن تراب المقاطعة حسب القوانين الإسلامية وأعراف البلد السابقة ملك للأمير. لكن لما يستعمل الأمير هذا الحق غير المعقول بنزع أراضي قبيلة ما دون أن تُعطيه هذه القبيلة سببا لأن يتصرف معها على هذا النحو كأن تتمرَّد عليه مثلا، فإنه يرتكب عملا عنيفا وغير عادل يجعل الشعور العام يتمرَّد. يشبه هذا الأمرُ عملَ الملك في القرون الوسطى لمّا يلجأ إلى تجريد نبيل ما من إقطاعياته دون أن يكون هذا النبيل قد غدر أو خان. وعليه فالقبائل التي ينبغي نزع ملكيتها في هذه الحالة لم تحاربنا، ليس هذا فقط بل إنها إضافة إلى ذلك ظهرت دائما صديقة لنا، وبالتالي فإن ضربها بهذا الإجراء لن يكون غير سياسي فقط بقدر ما سيكون غير معزول أيضا وينضاف كمثال آخر لأولئك الذين يُظهرون للعرب أن المخاوف تكون رغم كلّ شيء أقلّ لما يكونون ضدّ فرنسا على أن يكونوا معها. لقد فعلنا في إفريقيا على نطاق ضيق ما فعلناه على نطاق ضيق أو على نطاق واسع في باقي أنحاء العالم منذ عشر سنين: لقد تصرَّفنا على نحو يجعل صداقتنا دائما قاضية على مكتسبها، لقد ضربنا كل القبائل تقريبا أو كل الرجال تقريبا الذين صرَّحوا بأنهم معنا أو تخلينا عنهم، لقد سلّمت معاهدة التافنة لعبد القادر الأراضي الرائعة التي كان يوجد

بها الدواير، والزمالة وأوقعت بين يديه القبيلة الكرغلية الصغيرة سيئة الحظ، قبيلة "بني زيتون"، الوحيدة في المتيجة التي اعتنقت قضيتنا بتفان. لقد ذبحها كلَّها أمام أعيننا. مثال مشابه في مقاطعة بونة لن يكون إلا مسيئا إلى ما لا حدَّ له لسمعتنا ومقوِّضا لسلطاننا. ألم يحن الوقت في النهاية لأن نُبيِّن ولو في نقطة صغيرة في الصحراء، أنه بالامكان الارتباط بفرنسا دون أن يفقد المُرتبط حياته أو ثروته؟

إنه من المخيف إذن أن تُسبِّب "محاولة استيطان" الحربَ في مقاطعة عنابة مهما كانت الطريقة التي نباشرها بها، حادث مشابه سيكون مصيبة في كل زمان خصوصا في هذه الفترة.

ما لم يُعَدْ السِّلم إلى مقاطعة وهران وما لم يُقضَ على عبد القادر، فإنه سيكون خطيرا جدا إثارة مقاطعة بونة ضدَّنا، يتضح هذا الأمر تلقائيا.

لكن بعيدا عن هذا السبب هناك سبب آخر عليه أن يجعلنا نرغب في تجنُّب أية ثورة للأهالي، وحتى إن كان ذلك ممكنا كلَّ اضطراب في مقاطعة بونة، هذه المقاطعة هي أول مكان في إفريقيا اعترف فيه الأهالي بسيطرتنا وخضعوا لدفع الضرائب ولطاعتنا تماما تقريبا مثلما كانوا يفعلون على أيام الأتراك، لم توجد هذه الوضعية إلا منذ ثلاث سنوات، إنها تجربة ستقرِّر مصير حملتنا. يتطلَّب منا الحذر كما يبدو لي ألا نفعل شيئا لإزعاج عادات الطاعة هذه قبل أن تقوى وتتجذَّر. لنترك قوتنا تتربَّع وتتأسَّس على الأخلاق، وهي القواعد الثابتة الوحيدة للحكم في إفريقيا كما في أوروبا، قبل أن نستعملها في أشياء أكثر صعوبة وأكثر خطورة.

تقودني هذه الأفكار إلى الاعتقاد أنه ينبغي تأجيل استعمار نواحي عنابة، وأنه يجب أن تنقل فرنسا كل مواردها وكلَّ عنايتها ناحية مقاطعة الجزائر ونواحي هذه العاصمة.

مدينة الجزائر هي مركز قوتنا في إفريقيا. إنَّنا أكثر حاجة في هذا المكان إلى الاستناد إلى سكان مزارعين. إنها هي التي توفِّر أسواقا لمنتجات الفلاحة،

وبالتالي تجتذب المستوطنين وتحافظ عليهم بطريقة أفضل. من جهة أخرى كلُّ الأنظار متجهة نحو مدينة الجزائر. فيها استعمل المحراث بداية، وشُرِع في العمل الاستيطاني. هنا المكان الذي ينبغي أن نؤكّد فيه قدرتنا على استعمار إفريقيا. في مدينة الجزائر حدث كلُّ السوء الذي بإمكان الاستيطان أن يُسبِّبه لنا في أذهان الأهالي، ذلك أن تجارب الاستيطان بدأت منذ عشر سنين، أن نتوقّف عند النقطة التي نحن فيها الآن لا يعني تهدئة الإثارة التي أحدثناها، بل هو فقط إضافة شيء من الاحتقار الذي سيسبِّبه ضعفنا، في مدينة الجزائر كما في غيرها لا يمكننا الانغراس هناك إلا بتجريد عشائر من أراضيها، لكننا في الجزائر ليس لنا على الأقل سوى تجريد عشائر حاربتنا، الإجراء عنيف لكنه لا يعتبر غير عادل في أخلاق البلد، أضيف اعتبارا أخيرا: ما يهدِّد مؤسَّساتنا في إفريقيا هو فسادُ من سيُكلَّفون بتسييرها وأخطائهم، سواء أكانوا مدنيين أم عسكريين. في الجزائر يمكن التحكُّم بصورة لا متناهية في هؤلاء أكثر منه في أي مكان آخر، جوار فرنسا وحضورعدد كبير من السكان الأوروبيين بإمكان شكاواهم التردُّد في صحف الوطن خلال أيام، تنحو كلُّ هذه الأسباب لأن تكبح السلطة إلى حدٍّ ما ولأن تجعلها أكثر اعتدالا وأكثر عقلانية مما هي عليه في أيِّ مكان آخر من الإيالة. الحكومة في مدينة الجزائر سيئة، لكنّنا وجدناها في كل الأماكن الأخرى تقريبا سخيفة أومثيرة للكره.

مدينة الجزائر إذن هي المكان الذي ينبغي صرف جُهدنا الأكبر فيه لحساب الاستيطان.

في الشروط المادية للنجاح

الشرط المادي الأول للنجاح كما يوضِّحه الإدراك السليم هو إحداث مساحات آمنة حول مدينة الجزائر، أحسن وسيلة لبلوغ ذلك تبدو لي على العموم إيجاد عائق مستمر، وقد بدا لي عدد كبير من الضباط مناصرين لهذه الفكرة بشكل كبير. وما رأيته أنا بنفسي في إفريقيا يدفعني إلى الاعتقاد بأن

ذلك في الواقع هو أحسن صيغة للدفاع بإمكانها النجاح أمام العرب، وبإمكانها أن تكون فعالة وأقل تكلفة مما يُفترَضُ. من الحقائق الأولى التي تواجهك عند وصولك إلى الجزائر هو صعوبة بل استحالة وصول العرب إلى الاستيلاء على أية تحصينات مهما كان نوعها. نصادف في كلّ مكان دورا عادية كانت مقارّ قانونية دون أن يُستولى عليها، ما لا يوقف لحظة واحدة فرقة أوروربية يستحيل على العرب الاستيلاء عليه. يتردَّد العرب كثيرا دائما قبل دخول حصن ما، لأنهم غير متأكدين مما إذا كان بإمكانهم الخروج منه هم وأحصنتهم و غنائمهم.

ينبغي إذن القبول بأن عائقا مستمرا يجب أن يُقام حول الأراضي الموجَّهة لاستقبال معمِّرين كنقطة أولى. ما هو الخط الذي ينبغي أن يأخذه هذا الإنجاز؟ إنها مسألة لا أرى نفسي في وضعية تمكّنني من حلّها. يرغب الجنرال بيرتوا- Berthois حسبما يبدو في وضع خندقه على خط يمتدُّ صعودا من البحر ناحية القليعة نحو البليدة ثم ينحدر بعد ذلك إلى بوفاريك ليصل أخيرا إلى الحراش مستندا إلى هذه النقطة غير بعيد عن مصبّ هذا النهر[10].

حسنات هذا المخطّط هي أنه يغطّي كلّ سهل متيجة وقسمها الخصب، الذي يمتد من المنبسط على شكل رأس نحو البليدة.

أما سيئاته فهي:

أنه يترك خارجه الأراضي الأكثر خصوبة من المتيجة.

1- أنه يضمُّ على العكس كلّ القسم إما غير الخصب وإما المستنقعي من هذا السهل.

2- أنه يُرغِم على السير بالمشروع عبر أراضي بها روائح نتنة لن يتحمَّلها العمال، كما لن يتحمَّلها كذلك من سيكلّفون بحراسته.

---

10 أشرف الجنرال دوبيرتوا في الثلث الثاني من سنة 1841على إنجاز خندق وجدار بارتفاع أربعة أمتار. صُرِف النظر عن المشروع وتُرِك للاجدواه وخطره على حياة العمال الذين يشتغلون فيه.

يبدو أن المعمِّرين يعرضون في مقابل هذا المخطَّط مخطَّطا آخر، ينطلق من البليدة ويتبع قاعدة الأطلس حتى يلتقي مع نهر الحميز، الذي سيكون له فيما بعد بمثابة سور طبيعي. يمدِّد هذا المخطَّط العائقَ أربعةَ فراسخ لكنه يجعله يغطي القسم الأكثر خصوبة من المتيجة ويرفعه عن المستنقعات وعن رياح الصحراء، ولا يمثِّل أي خطر لا على من سينجزونه ولا على من سيحرسونه. هذا المخطَّط في ذاته أحسن بكثير من دون شك من الآخر، هذا أكيد، لكن هل من الحكمة أن نغلِّف منذ البدء محيطا كبيرا بهذا الشكل؟ ألا يجب علينا أولا أن نصمِّم على ضمان المنبسط وأراضي في الغرب كما هو مخطَّط الحكومة؟ هذا هو رأي الجنرال "لاموريسيير" الحَكَم الجيد في هذا المجال. أحسُّ فيما يخصُّني أنَّني لست في حالة تسمح لي بإصدار حكم في هذه المسألة. ينبغي أن تكون لي فيها إضاءات وينبغي أيضا أن أكون في عين المكان لكي أتمكَّن من الحكم.

تطهير السَّهل

هناك عمل تحضيري آخر، أكثر ضرورة تقريبا من إنشاء الحصن، إذا أردنا الخروج من المنبسط واستعمار المتيجة، إنه التطهير. كلُّ المستنقعات التي تجعل السهل غير نقي توجد أسفل المنبسط، لأنه يوقِف المياه المُنحدِرة من الأطلس نحو البحر ويجبرها على التحوُّل يمينا وشمالا والانتشار فوق أراضي قليلة الانحدار ومن ثمَّ التحرُّك ببطء شديد وصعوبة. لا أعرف إن كانت هناك محاولة لتغيير هذه الوضعية من قبل. ومع ذلك إذا كنا نرغب فعلا في تعمير المتيجة فينبغي لنا التكفُّل بهذا الأمر بلا تأخير، ليس ربما لجعل هذه الأراضي التافهة بقدر كاف التي تغطيها المستنقعات، قابلة للزراعة بل لنجعل الأراضي المجاورة الأكثر خصوبة، قابلة للسكن وأكثر صحية.

تعزيز المِلْكية

العملية الأولى ضمن العمليات الأكثر ضرورة في العمل الاستيطاني هي كما يبينه الحس السليم الحصول على أراضي لتعميرها. حتى الآن وقد قلنا ذلك مرات عدَّة هذا الأمر غير موجود.

أنا عَدُو عموما للإجراءات العنيفة التي تبدو لي في الفترات العادية غير ذات فعالية أكثر بقدر ما هي غير عادلة. لكن ينبغي الاعتراف هنا أنه لا يمكننا استغلال الأراضي المحيطة بمدينة الجزائر إلا بالاستعانة بسلسلة من الإجراءات المماثلة علينا التصميم عليها.

الجزء الأكبر من سهل المتيجة هو ملكية لقبائل عربية هي اليوم بإرادتها أو رغما عنها في صفِّ عبد القادر. يجب أن تصبح الإدارة هي سيدة هذه الأراضي التي لن تُعادَ حتى مع السِّلم. لقد حاربتنا العشائر التي كانت تحوزها. يمكن مصادرة أراضيهم حسب الشريعة الإسلامية (لسنا ندري السند الذي اتخذه الكاتب في هذا السياق من الكتاب والسنة، ومن أفهمه إياه، إلا أن يكون تأويلا خاطئا أو مُغرضا لآية من آي الذِّكر الحكيم-المترجم). إنه قانون قاسٍ ينبغي استعماله في هذه الحالة عند الاقتضاء.

أما فيما يتعلَّق بالأراضي التي ليست بحوزة القبائل العربية بل هي في حوزة المورس سواء أكان ذلك في المتيجة أم في غيرها فإنه من المفيد أن تحصُل عليها الإدارة سواء بالتراضي أو بالقوة ودفع ثمنها بكرم. يستحق السكان المورس معاملة خاصة نظرا لطابعم المسالم، لكنهم يضايقوننا في الريف دون أن يفيدونا في شيء. ليس بإمكانهم أن يكونوا واسطة بيننا وبين العرب مثلما وضَّحت سابقا، وهم يشكِّلون وسط سكاننا الريفيين عاملا مستعصيا لن يندمج أبدا ضمن الآخرين.

نزع ملكية الأهالي هذا ليس أبدا الجزء الصعب من العمل. لقد ذهب العرب بعيدا الآن والمورس أقلية، إن المُلاّك الأوروبيين هم الذين يُعقّدون المسألة.

في سهل المتيجة هذا نفسه، هناك مساحات كبيرة غير مسكونة لكنها مملوكة لأوروبيين حصلوا عليها من الأهالي. الأمر على هذا النحو في كلّ الأراضي البور تقريبا في المنبسط. هؤلاء الناس لا يزرعون ولا يبيعون إطلاقا للمزارعين لسببين: الأكثرية الذين هم مضاربون بالأراضي في الواقع، لا يبيعون إطلاقا لأنهم يعتقدون أن مرحلة ستأتي سيكون بإمكانهم فيها القيام بصفقات أحسن مما هو عليه الأمر الآن، كثيرون هم حقيقة في وضعية يستحيل عليهم البيع فيها لأنهم غير متأكّدين من الملكية التي هي بين أيديهم، إما لأنه لا حدود لها مُعتَرَف بها وإما لأن حقَّ البائع فيها مشكوك فيه. لقد بيعت كثير من الأراضي لأشخاص كثيرين في الوقت نفسه، كثير منها غير مسوَّر، والحدود موضوعة بشكل سيء يصعب معه التعرُّف عليها. ليس هناك معمِّر جادٌّ في الاستقرار في ملكيات من هذا النوع وتخصيبها. كل الأراضي تقريبا الكائنة في المنبسط على أبواب مدينة الجزائر، كما وضَّحته سابقا مملوكة لنا لكننا لا نسكنها[11]. هذا الأمر غير مسموح به إطلاقا، ولا أستطيع أن أفهم كيف أن إدارة تخرق في كل لحظة وبكثير من السهولة حقوقا كثيرة تغض الطرف طويلا على هذا النحو عن تعسُفات من هذا النوع.

عموما ليس هناك أخطر في بلد جديد من نزع الملكية بالقوة. سأشرح هذه الفكرة لاحقا. لن يكون بإمكاني الشكوى كثيرا من التعسُّفات التي ترتكب يوميا في الجزائر في هذا المجال. لكن في الحالة الراهنة وفي ظل الفوضى الخارقة في مجال الملكية فإن علاجا من هذا النوع يؤخذ مرة واحدة وفي جرعة واحدة ضروري. ينبغي للضرورة القصوى الوصول إلى ما يلي: تحديد الملكية

---

11 أكثرية هذه الأراضي هي في الحقيقة أراضي بور.

وحدودها بالاستعانة بإجراء استعجالي ومحكمة استعجالية أيضا تحدَّد فقط في هذه المناسبة الملكية وحدودها. بعد أن تُحدث بهذه الطريقة مالكا حقيقيا وملكية بالإمكان بيعها أو التنازل عنها، تصرِّح هذه المحكمة أنه إذا لم يزرع المالك المعتَرَفُ به الأرض في آجال توضِّحها، فإن هذه الأرض ستؤول مباشرة إلى أملاك الدولة التي تستولي عليها بتعويض سعر الشراء. هذه حقيقة إجراءاتٌ قاسية وغير قانونية، لكنَّني أتحدى من يزعم أنه بإمكاننا الخروج بطريقة أخرى من المتاهة التي نحن فيها.

العملية التي يجب أن تسبق كلَّ هذه العمليات والتي تتيح القيام الحسن بها، هي عملية المسح. إنه من غير المفهوم ومن غير المسموح به أيضا ألاَّ يكون قد تمَّ بعدُ مسحُ المنبسَط، أي مقاطعة تعادل تقريبا مساحة دائرة في فرنسا. هذا وحده يكفي لتوضيح العمل غير المنتج وغير الحسن الذي يميِّز الإدارة المدنية في الجزائر.

إنشاء القرى

ها هي الحكومة في النهاية سيدة قسم كبير من الأراضي سواء أكان ذلك بحق الغزو أم بالشراء الطوعي أم بنزع الملكية بالقوة، ماذا ستفعل بهذه الأراضي وكيف ستعْمُرُها وتجعلها مسكونة؟ هناك في هذا الموضوع ثلاثة أنظمة، لكنها تتفق كلُّها وينبغي أن تتفق على نقطة هي: معرفة ضرورة عدم ترك السكان ينتشرون في الريف إطلاقا، وإجبارهم على السَّكن في قرى تحصِّنها الدولة على نفقتها وتعهد بحمايتها لضابط تختاره هي. أقول كل الأنظمة تتفق وينبغي أن تتفق على هذه النقطة. لكنها تختلف في كلِّ النقاط الأخرى. وقد سمعت في هذا الموضوع نظريات كثيرة.

لا شيء يُثبت مثلما تفعل أغلبيتُها هذا النوع من الانجذاب الذي لا يُقاوَم والذي يؤدِّي بالحس الإنساني شيئا فشيئا إلى تدمير الحياة الفردية ولا يجعل من

المجتمع شيئا سوى كيان واحد. في فرنسا أحدث هذا الاتجاه "الفوريييرية"[12] (fouriérisme مذهب فلسفي اجتماعي نسبة إلى صاحبه الفيلسوف شارل فورييه - المترجم) والـ"سان- سيمونية" (نسبة إلى سان سيمون-المترجم) وقد انجذب إلى ذلك القس لاندمان[13] والجنرال بيجو[14] دون علمهما وآخرون ممن كتبوا أو تحدَّثوا عن تعمير مدينة الجزائر. ينحون كلُّهم إلى تغطية الجزائر بتجمُّعات إما دينية وإما عسكرية وإما اقتصادية، بعبارة أخرى يريدون كلُّهم إحداث مجتمعات تنعدم فيها الملكية والحياة الفردية أو توجدان على نطاق ضيق، تجمعات يعمل فيها كلُّ مواطن كالنحلة متبعا المخطَّط نفسه وساعيا نحو الهدف نفسه، ليس لفائدته الشخصية بل في صالح الخلية.

ومع ذلك هناك هذا الفرق بين مخطَّط السيد لاندمان ومخطَّط بيجو. فالأول يجعل من الملكية والحياة الجماعية الوضع الدائم، بينما هي لدى الثاني — إن لم أكن مُخطئا- وضع انتقالي. إذ يبدأ عناصر مستعمرته وهم عسكريون سابقون الزراعة جماعيا باتباع وِجهة مشتركة، لكن أعتقد أن عليهم في نهاية عدد معيَّن من السنوات، أن يُصبحوا ملاكا أحرارا.

بإمكان كلِّ هذه المخطَّطات النجاح في نقطة واحدة وفي حالة خاصة وخلال وقت معيَّن. رأينا أشياء من هذا القبيل في أمريكا. قد يُقنِع القس

---

12 بعد فشل المغامرة السان سيمونية في مصر (1833) تراجع بروسبار أونفونتان- Prosper Enfantin المدعو "الأب" من تلاميذه. أحدث الفوريييسيون سنة 1847 مستوطنة في سان دوني دوسيق (بلدة سيق المعروفة في الغرب الجزائري-المترجم) قرب مدينة وهران. لم تستمر. أصبحت الجزائر إيكاريا (المدينة الفاضلة-المترجم) للإشتراكيين المثاليين (كان ايتيان كابيه "وهو أحد المنظرين الإشتراكيين الفرنسيين 1788-1856" قد نشر سنة 1847 رواية بعنوان: رحلة إلى إيكاريا).

13 كان القس لاندمان كاهن قسنطينة. هو تلميذ للاشتراكي المسيحي بيشاز-Buchez صمم عدة مشاريع استيطانية، لكن مشاريع بيجو فضلت على مشاريعه. ومع ذلك أنشأ سنة 1847 مزرعة في مجاز عمار في مقاطعة بونة موجهة لاستقبال الأطفال الذين يُعثَر عليهم.

14 لم يكن بيجو من أنصار الاحتلال العسكري فقط بل من أنصار الاستيطان العربي أيضا. وقد صرح على النحو التالي:"ينبغي أن يتلاءم كل مشروع استيطاني مع المصالح العربية" وكان يعتقد بضرورة إشراك العرب في الاستيطان. كان واعيا لحقيقة أن عزوبية الجندي لا تساعد المشروع الاستيطاني. نظم لما أحدث بلدة فوكة سنة 1841 حفلات زواج من يتيمات جيء بهن من مدينة تولوز.

لاندمان عددا معينا من العائلات الألمانية بالتجمّع حوله، وربما ينجح في الحفاظ عليها متحدة بحماسه الديني. وربما يتمكّن الجنرال بيجو هو أيضا من إيجاد جنود قدماء في جيشه يقبلون بإنشاء مستعمرة أو مستعمرتين وضباط ماهرين بشكل كاف لقيادتهم. كلُّ هذا ممكن. لكن ما هو محض حلم، هو تصور أن نصل بإحدى هاتين الطريقتين غير العاديتين في شَغْلِ كل البلد.

كل مخطّطات المجتمع هذه ينقصها الشرط الأول للنجاح: الرجال الذين بإمكانهم تحمُّل معاناتها.

فيما يخصُّ المستوطنات العسكرية أقول بداية إنه يجب ألا تشكّل في البداية إلاّ من رجال غير متزوجين، وهذا أمر سلبي كثيرا، ذلك أن التعمير يتمُّ بالعائلات وليس بالأفراد. أقول بعد ذلك إنه إذا أخذنا في الاعتبار وضعية أخلاقنا، والراحة المادية للأوساط المزارعة في فرنسا وهي الأوساط التي جاء منها الجنود، والحب الذي يحتفظ به هؤلاء دائما تقريبا لمسقط الرأس، الكراهية التي يحملونها عموما لإفريقيا، وخصوصا لفظاعة الحرب وللقيادة وللانضباط العسكري، وهي الفظاعة التي تشكّل جوهر طباعهم، فإنه يبدو غير معقول أن نجد عددا كبيرا من الجنود الذين يريدون البقاء في الجزائر بعد انقضاء فترة خدمتهم، وفلاحة الأرض بنظام عسكري للحصول على فوائد بعيدة وغير مضمونة. لن تجد إلاّ القليل أو لا أحد خصوصا من الجيدين، وإذا جاؤوك فترة فإنهم سرعان ما سوف يهربون.. هذا شعور كثير من الناس العارفين والمجرِّبين في إفريقيا. وأقاسمهم إياه تماما، لا نقيم مستوطنات عسكرية إلا باستقدام سكان جُدُد واستبقائهم هناك بالقوة، بمعنى أننا لا نقيم مستوطنات مماثلة إلاّ إذا أمكن تعميرها بأقنان.

أمَّا فيما يخصُّ المستوطنات الدينية أو الاقتصادية التي ليس لها من وسيلة أو هدف سوى الحياة والملكية المشتركة، فأقول إنه غير معقول لهذا السبب تصور أن عددا كبيرا من الناس يتركون بلدهم ويذهبون إلى تعريض أنفسهم للبؤس

ولأخطار الاستيطان أيضا في الجزائر، للوصول إلى ماذا؟ إلى فقدان سيادتهم على ذواتهم وعلى أملاكهم، إلى وضع حدود ثابتة لآمالهم، هذا الأمر، أكرِّر أنه لم يُرَ أبدا ولن يُرى إطلاقا، لأن مثل هذه التصرفات مناقضة مباشرة للحركات الطبيعية للقلب الإنساني.

كلُّ هذه الإمكانات الاصطناعية والمعقّدة لجعل إفريقيا مسكونة لم تخطرْ إلاّ ببال الرجال المنظّرين الذين لم يروا بأعينهم أبدا جدول المجتمعات الاستعمارية، الذين استطاعوا دراسة هذه المادة تطبيقيا، يعلمون على العكس أنه لمقاومة الصعوبات المتعدِّدة لبداية الاستيطان لا شيء يجب حشده أكثر من طاقات الأهواء والرغبات التي تولّدها الملكية الفردية، وأنه ضروري في مثل هذا العمل البدئي الشاق ترك حركات المستوطن حرة أكثر وفتح المجال واسعا قدر الإمكان لآماله، ينبغي عدم نسيان أن المستوطنين ليسوا أقنانا مثلما سبق لي القول، بل رجال أحرار يمكنهم أن يجيئوا ويمكنهم ألا يجيئوا، بحسب رغباتهم. لا يتعلّق الأمر إذن بإيجاد مُسبَقٍ بقلم في اليد، للنظام الأكثر ملاءمة لازدهار المجتمع الصغير الذي عليهم أن يقيموه، لكن ينبغي إيجاد الوسيلة الأكثر فعالية كي يجذب هذا المجتمع نحوه كلَّ رجل من الرجال الذين سيشكّلونه برغباتهم وأهوائهم وأذواقهم نفسها ويشدُّهم إليه.

تُقدِّم مستعمرات كل الشعوب الأوروبية المشهد نفسَه. حصَّة الفرد في كل مكان أكبر مما هي عليه في الوطن الأم عِوض أن تكون أقل. حرية الحركة لديه أقل تقييدا، ينبغي أن يكون هذا درسا لنا.

أعرف جيدا أنه في هذه المادة كما في كلِّ المواد الأخرى يتوقّف الأمر كثيرا على الظروف، إنه من الواضح أنه ينبغي أن تمتزج السلطة الاجتماعية بكثير من الأشياء. توفير كثير من الأشياء، إدارة وتسيير الأفراد في مستعمرة كالجزائر أحيانا كثيرة أكثر مما يحدث في أي مستعمرة أخرى، أن تكون حصتها كبيرة، لا أُنكر ذلك، أريد فقط ألا ننسى أنه يجب ألا نجعلها تقوم إلاّ بما هو

ضروري ولا شيء غير ذلك، وأنه للنجاح يجب التعويل فقط على حرية حركة كل فرد، الحركة الحيوية النشطة.

لما أبحث عما تُجبر عليه الظروف الخاصة التي توجد فيها مُستعمرتنا، الإدارةَ، أجده كما يلي:

على الإدارة أن تمسح البلد بعناية، وأن تحصُل عليه قدر الإمكان لتعيد بيعه بأسعار مُخفّضة للمعمِّرين، خالصا من أية أعباء، عليها أن تحدِّد أمكنة القرى وأن تُحصِّنها وأن تُسلِّحها وأن تضع مخطّطاتها، وأن تشيِّد فيها عين ماء عمومية ومدرسة وكنيسة وبيتا مشتركا وأن توفّر احتياجات الكاهن والمعلّم. عليها أن تُجبر كلَّ ساكن على أن يسكن هو وقطيعه داخل الحصن وأن يُغلق حقله، عليها أن تُخضعهم جميعا لقواعد الحراسة والدفاع التي يتطلّبها الأمن، وأن تجعل على رأس ميليشياتها ضابطا يحافظ في أوساط السكان على بعض العادات العسكرية ويتمكّن من قيادتها في الخارج. يجب زيادة على ذلك أن توفّر للمعمِّرين إما مواشي أو آلات أو مواد تموينية، إما عن طريقها مباشرة وإما عن طريق المؤسَّسات التعميرية، وذلك لتسهيل إنشائها (المستوطنة) وتأمينه. يجب خصوصا -وهذا أمر أساسي- أن تكون الالتزامات التي تفرضها محدَّدَة بدقّة ومعروفة مسبَقا، ما يثير بشكل كبير سأم ساكنِ بلد جديد هو ألاّ يعرف بالضبط على أي شيء يعوِّل، إفرضوا إن شئتم التزاماتَ مُقيِّدَةَ وصارمة، لكن على ألا تتغيَّر تبعا لأهوائكم، هذه هي مهمَّة الإدارة.

بعد ذلك ينبغي تركُ المستوطن يترل حيثما شاء، يُفلح مثلما يعنُّ له، ألا يكون خاضعا قدر الإمكان إلاّ للمضايقات والإلتزامات التي تُفرَضُ عليه في فرنسا، أن توفّر له قريته إن استطاعت صورة البلدية التي عاش فيها في البلد.

شروط مادية أخرى للنجاح:
تغيير حقوق الجمارك[15]

نُرهق الخيال كثيرا لاكتشاف أداة جذب المزارعين إلى الجزائر وتثبيتهم هناك. توجد أداة لا يُفكّر فيها إطلاقا هؤلاء المثاليون الكبار، وهي أفضلُ بكثير من كلّ المستعمرات العسكرية أو الدينية في العالم، وهو أن نجعل الزراعة هي السبيل إلى الثروة. ولكي تتكون الثروة هناك، ينبغي العيش هناك بتكاليف أقل، وبيع المنتجات بسهولة وبأسعار مرتفعة. خفّضوا الأسعارَ بطريقة تُمكّن من الحصول، حتى للأجانب على أكثرية المواد المفيدة للحياة والممتعة، أتركوا كلّ منتجات الجزائر تدخل بحرية إلى فرنسا خصوصا تلك الناتجة عن الصناعة الكولونيالية، وليس الناتجة عن صناعة الأهالي. مثلا عوَض أن تشتروا التبغ الذي ينقصكم من أمريكا، الأفضل أن تشتروه من الجزائر حيث ينمو بشكل جيّد مدهش وهو تبغٌ جيدٌ. طعمُ الرِّبح والسَّعَة ستجذِبُ سريعا إلى المنبسط في المتيجة عددا من المستوطنين بقدر ما ترغبون.

أعرف جيدا أن تجارة وصناعة فرنسا ستصرخان بأننا نضحِّي بهما، وأن مزايا المستعمرة هو توفير أسواق ذات فوائد للوطن الأم، وألا تُنافسها إطلاقا، بإمكان كلّ هذا أن يكون صحيحا في ذاته لكنه لا يؤثّر فيّ إطلاقًا. في الوضع الحالي لا ينبغي النظر إلى الجزائر نظرةً تجارية أو صناعية أو استعمارية، بل ينبغي الارتقاء أكثر للنظر إلى هذه المسألة الكبيرة. توجد هنا في الواقع فائدة سياسية كبرى تغطّي كلّ الأخريات. وضعنا الحالي في إفريقيا غير مسموح به، إنّه مُفلسٌ للخزينة، مُقوِّضٌ لتأثيرنا في العالم وهو فوق كلّ ذلك غير أكيد. إنه من صالحنا الأكثر إلحاحا وأقول الأكثر وطنية إيقاف هذا الوضع، ولن يتوقّف إلا

15 حدَّد الأمر الصادر في 11 نوفمبر 1835 نظام الجمارك الخاص بالجزائر. أعفى هذا الأمرُ السلعَ الفرنسية والسلع الأجنبية غير المُنتَجَة في فرنسا المفيدة للفلاحة أو للبناء المستوردة إلى الجزائر من حقوق الجمركة. وتبلغ هذه الحقوق بالنسبة للباقي 15% من قيمتها. أما الصادرات نحو فرنسا فكانت كلّها مُسعَّرة. أنزل الأمر الصادر في ديسمبر 1843 هذه الضريبة الجمركية إلى النصف.

بوصول سكان أوروبيين يحرُسون الأراضي التي احتللناها ويحتفظون بها. ينبغي إذن الإتيان بهم إلى هنا بأي ثمن، حتى وإن كان علينا من أجل هذا مضايقة منتجينا مؤقتا، أقول مؤقتا لأنه من السهل رؤية أن هذا الضرر لن يكون إلا عارضا، بعد أن تضمَّ الجزائر عددا كبيرا من السكان الفرنسيين ، سنعيد بمزايا أكبر الأسعار الحامية التي هي غير مفيدة تقريبا الآن لمنتجينا، بما أن البلد غير مسكون ولا يقدِّم أيَّ طلب.

أكرِّر هنا ما قلته وأقوله مرات عديدة: إهتموا بأن تُصرف الأموالُ الذي تكلّفكم إياها الجزائر على نحو مفيد، ولا تنظروا إلى المال، ذلك أنه لا شيء أكثر تكلفة وأكثر خطورة في الوقت نفسه من الوضع الذي نحن فيه الآن، بالنسبة إليَّ أعتقد أنه لو تتوصَّل فرنسا بإقامتها جسرا من ذهب —كما يقال– للذين يرغبون في القدوم لتعمير إفريقيا، إلى جذب عدد كبير من السكان في ظرف سنوات، فإنها ستكون قد قامت بعمل جيد أبرمت صفقة مربحة، حتى وإن لم تعتبِرْ سوى المال.

عن المؤسسات الاجتماعية والسياسية ونوع الحكومة التي ستكون الأكثر ملاءمة في إنتاج الاستيطان وتأمينه

لن نصل إلى جذب سكان أوروبيين إلى الجزائر وتثبيتهم هناك فقط بحفر خنادق وفتح جداول وأنهار وبناء لجدران وتسطير قرى. المهمَّة أسمى من ذلك وأكثر صعوبة. لن أتردَّد في القول إننا لن ننجح في أي جهد مادي نبذله لنُحدث مستعمرة مزدهرة ومسكونة في الجزائر، ما لم نُعدِّلْ بصورة عميقة المؤسَّسات التي تسيِّر البلد الآن، أن أبيِّن هذه الحقيقة هو الشيء الأكثر أهمية في مهمَّتي.

تُظهر حكومة الجزائر في الوقت نفسه سلبيات كثيرة متعاكسة، يندُرُ أن نجدها في السلطة نفسها،

فهي عنيفة ومستبدَّة وطاغية وهي في الوقت نفسه ضعيفة وعاجزة. ومن اليسير رؤية علَّة هذه الظاهرة.

الحكومة طاغية ومستبدة، لأنه لا شيء يضمن المواطنين أمام ممارسات مختلف أعوانها، وهي ضعيفة وغير قادرة لأنه لا يوجد في المستعمرة حكم مركزي يُجبر مختلف أعوانه على المسارعة في الوقت نفسه إلى تنفيذ الخطط نفسها وإنتاج حركة اجتماعية حيوية ومستمرة.

إنه لمن المُستعجل جعل الإدارة مُتحكِّما فيها وأكثر قوة في الوقت نفسه، إذا أردنا أن نرى الأوروبيين المتعودين على هذا الأمر وذاك في السلطة التي تسيِّر بلدهم، يأتون إلى مدينة الجزائر ويستقرون فيها.

لقد بينتُ ما الذي يجعل حكومةَ الجزائر ضعيفةً وعاجزةً. أعود إلى تفصيل هذه الفكرة.

هذا العجز وهذا الضعف يعودان إلى سببين: الأول هو سيئة (مفرد مساوئ) المركزية في مدينة الجزائر. لن يكون بالإمكان تصوُرُ شيء أكثر بؤسا وفوضوية من الحكومة المدنية لمدينة الجزائر. كلُّ رئيس مصلحة مستقل في شطره. وبما أن تنفيذ كل المشاريع تقريبا يتوقف على إسهام كل واحد منهم في الوقت نفسه، فإنه لا شيء تمت مباشرته في وقته ولا شيء انتهى لعدم التمكن من التوصل إلى إسهام الجميع هذا. صحيح أنه يوجد فوق كل رؤساء المصالح الحاكم الذي بإمكانه إجبارهم على الطاعة. لكن هذا الحاكم جنرال ليست له في الواقع إطلاقا أية مفاهيم واضحة وعملية عن الإدارة المدنية، وهو من جهة أخرى منشغل كثيرا بمؤسَّسات الحرب، كما أنه يتصرَّف أحيانا كثيرة عن بعد وهو على رأس قوات الجيش[16]. شخص كهذا مهما كان، هو قليل التهيؤ لتصور مخططات الإدارة، وحتى إن خطرت له الفكرة فإن جهله بالتفاصيل

---

16 كان الجنرال بيجو حاكما عاما من شهر ديسمبر 1840 حتى شهر سبتمبر1847، لكنه كان في الوقت نفسه نائبا عن الدوردوني، ويمضي من الوقت في باريس أكثر مما يمضي في الجزائر.

وانشغالاته العسكرية وبُعدَه تجعله عاجزا دائما تقريبا عن إنزال أفكاره منزل التطبيق، والحصول من رؤساء المصالح على عمل متواصل وتحقيق نتائج ملموسة.

ينبغي إذن أن يكون للإدارة المدنية في الجزائر رأس. أن يكون هناك شخص يُكلَّف بجعل مختلف أعوان هذه الإدارة يُسهمون في تنفيذ إما مشاريعه وإما مشاريع الحاكم العام.

أعلم هنا أن صعوبات التنفيذ كبيرة جدا. يبدو صعبا على عدد من الأعوان في الوضع الحالي ألا يُعهَدَ بالإدارة العليا للشؤون لجنرال، تسيير الحرب في هذه الآونة أخذ كما يقولون مكانا واسعا على قدر كبير في حكومة المستعمَرَة، يعني إسناد هذه الحكومة لموظَّف مدني الرغبة في إما أن تكون أمور الحرب غير مُسيَّرَة كما يجب إن زعم تسييرها، وإما أن يكون من يسيِّرها باسمه هو الحاكم الفعلي، وإما أن ترتفع حدة الخلافات التي لا تنتهي. القضاء على عبد القادر كما يضيفون لن يغيِّر كثيرا هذه الوضعية، ذلك أن الطرق التي تُحكَم بها القبائل العربية في السِّلم تشبه كثيرا إجراءات الحرب. تتطلب هذه الأمور المعرفة والعادة. يستخلصون من هذا أنه يجب أن يبقى الحاكم عسكريا لفترة طويلة[17]. هل هناك شخص ذو قيمة يقبل بتسيير الإدارة المدنية تحت سلطة رئيس عسكري وفي مستعمَرَة كلُّ السلطات الفعلية وكل الاعتبار فيها بيد الجيش؟ يدعو ذلك للاعتقاد أننا لن نصل إلاّ إلى إيجاد أشخاص غير ذوي قيمة لهذا المكان المهم، ولن يقدِّم مثل هؤلاء أية ضمانة حقيقية للقدرة، ولا حتى للأخلاق. أو إن حصلنا على رجل قادر وذي وزن في البلد لتحمُّل هذا العمل، فإنه سرعان ما سيثور على الدور الذي لا معنى له الذي تتركه له السلطة

---

17 درس طوكفيل عن قرب الاستعمار الأنجليزي في الهند، ويبدو موافقا جدا على حكومة مدنية.هذا لا يعني أنه يجب وضعُ السِّلاح.

العسكرية، وستأخذ الفوضى شكلا آخر. هنا تكمن في رأيي الصعوبة الأكبر التي تمثّلها كلّ المسألة الجزائرية.

سأنظر لاحقا بالتفصيل في المسألة الكبيرة التي هي معرفة ما إذا كان ينبغي إسناد الحكومة العامة للجزائر (القطر وليس المدينة) لموظّف مدني أو لعسكري. كل ما أريد ملاحظته الآن هو أنه من المهم تركيز الإدارة الحقيقية للمستعمَرَة تركيزا حقيقيا وفعّالا بيد موظّف، سواء أكان هذا الموظّف هو الحاكم نفسه أم كان موظّفا تحت سلطته مباشرة.

السبب الأول لضعف حكومتنا الاستعمارية وعجزها كان سيئَة المركزية في مدينة الجزائر. والسبب الثاني هو المركزية الموجودة في باريس للأمور نفسها وهي مركزية غير ذات معنى[18].

غير مُجد إحداث سلطة مركزية يخضع لها كل أعوان الإدارة المدنية، إذا كان مُمثّلُ هذه السلطة مُجبَرا بخصوص كل تفصيل وفي كل مرة على تلقّي الأوامر من السلطة السيدة المقيمة بباريس. يوجد بين اختصاصات الحكم المركزي واختصاصات السلطة الاستعمارية فرق كبير يوضّحه العقل: كل الإجراءات ذات الطابع التشريعي أو السياسي، القوانين العامة خصوصا تلك التي تتلخّص في إجراءات العقوبات، بكلمة واحدة: كلّ ما يؤثّر بصورة عامة ودائمة على وضعية الأملاك والأشخاص لا يُسوَّى إلا باعتراف الحكومة وبإذنها. لأن لهذه الإجراءات أهمية كبرى ذلك أن ضرورتها أومناسبتها تكون مُقدَّرَة بصورة أحسن في باريس منها في الجزائر، ذلك أن اتخاذ هذه الإجراءات لا يتطلّب دائما تقريبا سرعة فائقة، كما أن مهلة أسابيع لن تكون مُضِرَّة. وذلك أخيرا لأنه ضروري كثيرا في هذا المجال ألاّ نُجدِّد لا قليلا ولا كثيرا حتى

18 المشكلة بالنسبة لطوكفيل مرتبطة بالحكومة العسكرية لكنه يعتبر اختيار الرجال الذي يبقى ضعيفا مع ذلك، السبيل الوحيد إلى التغلب على السلبيات الكبرى التي يُظهرها.

وإن كان ذلك من أجل التحسين فالحركة هي المرض الأكثر طبيعية والأكثر خطورة التي تكون المجتمعات الجديدة هدفا لها.

على العكس من ذلك، كل ما هو سوى تطبيق للقواعد العامة وللتفاصيل الإدارية واختيار الأعوان المنفّذين، ينبغي تركه للسلطة التي تسيِّر المستعمَرَة. المركزية في هذه النقطة هي في نظري سيئة حتى في فرنسا وفي ضواحي باريس، لكنها تصبح أكثر خطورة بقدر الابتعاد عن المركز، وتنتهي بإيقاف كل شيء وزرع الفوضى برغبتها في الإشراف على كل شيء، إذا كانت موجودة في بلد غير فرنسا، بعيد عنها، حيث لا تكون الاحتياجات الإدارية الضاغطة دائما تقريبا معروفة إلا ممن يُحسُّونها.

هذا بلا شكٍّ ما يجب أن يكون. لنر ما هو:

يحدث كلَّ يوم أن يتخذ الحاكم العام من تلقاء نفسه بخصوص الجالية الأوروبية في المستعمَرَة، قوانينَ بالإمكان اعتبارها قوانين عامة بما أنها تغيِّر وضع الأمور الموجودة تغييرا عميقا وترتد في الوقت نفسه على أوضاع كل سكان البلد.

القانون الوزاري الصادر في [19] ، الذي وضع حدود سلطات الحاكم سمح له بالخروج منها **في حالة الاستعجال** فقط، على أن يصرِّح بذلك فيما بعد للوزير. ومع الوقت أصبح هذا التضريح الاستعجالي بمثابة ما يسميه الموثقون ديباجة شكلية. نجدها على رأس كلِّ قانون يُصدره الحكام، الذين هم على هذا النحو شيئا فشيئا ذوو سلطة تشريعية وسلطة تشريعية بلا أية ضمانات ولا سلطات مقابلة، ذلك أنه لا شيء أُعدّ لجعلهم يمارسونها بلا ضرر. لا يوجد إلى جانب الحاكم أي مستشار بإمكانه تنويره أو احتواؤه في هذا العمل الغريب

---

19 حُدِّدَت صلاحيات الحاكم العام بقانون وزاري صدر في 01 سبتمبر 1834 مُتَمَّم بقانون أصدره وزير الحربية في 02 أوت 1836 عُدِّل هو ذاته بأمر صدر في 31 اكتوبر 1838 حول الإدارة المدنية للجزائر.

جدا عن عادتهم، ليس هناك ما يشبه ماهية مجلس الدولة إزاء الملك. لقد اعتُقد أننا نسيِّر حاكم باريس. لأن هذه الضمانة غير موجودة، لم يبق سوى تعسُّفِ جندي يرتجِلُ مؤسَّسات مدنية.

في الإدارة بأتم معنى الكلمة، الحكام على العكس لا يستطيعون فعل شيء، كل الاعتمادات الاستعمارية مُمَركَزَة في باريس ويجب اتباع إجراءات لا تنتهي للتمكن من الحصول على أي مبلغ مهما كان، هكذا أيضا بالنسبة للأراضي، وكذلك بالنسبة إلى تفاصيل المصالح. ينبغي أن تمرَّ كلُّ الملفات على مكاتب الوزارة مرة ومرة. تأخذ المراسلة كلَّ وقت العمال. لما سألت إدارة المالية عن سرِّ تأخُّر المطلق في مسح أراضي المنبسط، أجابتني بأن وقتها ووقت أعوانها لا يكاد يسع المهام العادية. في سنة 1839 فقط بعثت من جهتها 9000 (تسعة آلاف) رسالة إلى الوزير. رأينا أحيانا ومازلنا نرى أيضا بلا توقُّف معمِّرين يصلون وبعد أشهر يرحلون أويموتون جوعا لأن الإجراءات الضرورية لإعطائهم أراضي وتسليمها لهم لم تتم. ينبغي أن يكون المرء فرنسيا كي يفهم ويتحمَّلَ لا معقولية من هذا النوع.

هكذا يوجد قليل من المركزية وكثير منها في الوقت نفسه، الحاكم حرٌّ في الجانب حيث ينبغي تقييدُه. وهو مُكبَّل من حيث ينبغي أن يُتركَ حرا. ينبغي أن نقول عنه بكثير من الحقيقة إنه ملك يملك ولا يحكم، وهذا من دون شكٍّ معاكس للحس السليم.

لا يمكن لهذا الوضع أن يستمرَّ، أقول هذا بكامل الاقتناع، دون أن يجعل الاستعمار غير ممكن تقريبا، ينبغي إذن إعطاء رئيس للإدارة عليه أن يراقب وأن يوجد هذا المجتمع الجديد، ويجب إعطاء هذا الرئيس استقلالا معقولا عن مكاتب باريس. ينبغي أن يُعاد إليه قسم من السلطات التي يحتفظ بها الوزير الآن لنفسه فيما يتعلّق بكل تفاصيل الإدارة.

هذا ما ينبغي فعله للحكم، لنر ما ينقص المواطنين.

الضمانات التي ينبغي إعطاؤوها للمواطنين

توجد في مجال الاستيطان فكرة بسيطة جدا وواضحة جدا ينبغي ألا تُغفَلَ. في زماننا هذا وفي الجزء الذي نسكنه من أوروبا، لا يمكن وضع اليد على جزء من السكان ونقلهم بإرادتهم من مكان إلى آخر، ينبغي إعطاؤهم ذوقَ المجيء[20]، ليس شيئا سهلا اقتراح الرغبة في مغادرة الوطن على الأوروبيين الذين هم فيه سعداء عموما، ويتمتَّعون ببعض الحقوق وبعض الممتلكات التي هي غالية عليهم. أكثر من ذلك، صعبٌ جذبهم نحو بلد تصادف فيه منذ البداية مناخا حارقا ووخيما وعدوا (رائعا؟) يجوم حولك بلا توقُّف قصد تجريدك من مُمتلكاتك أو من حياتك. لكي تجعل سكانا يأتون إلى بلد كهذا، ينبغي أن تعطيهم بداية حظوظا كبيرة لتكوين ثروة هناك. ينبغي ثانيا أن يجدوا وضع المجتمع مطابقا لعاداتهم وأذواقهم. ذلك أنه إذا انضافت المصائبُ والمضايقات الناتجة عن حكومة سيئة إلى الأمراض المُجتمِعة التي تنشأ عن البلد، فإنه لا أحد سيأتي أو سيبقى.

إذن لنر ما إذا كان المستوطن الذي يأتي إلى الجزائر يجد فيها أيا من ضمانات الأمن والحرية التي تُصادف بقدر يقلُّ أو يكثُر في كلِّ بلدان أوروبا التي تعوَّد سكانُها على اعتبار هذه الضمانات أكبر سِحرِ لحياتهم وحاجتهم الأساسية.

للفرنسي في بلده دور في إدارة الشؤون العامة، إما مباشرة عبر الانتخابات وإما بصورة غير مباشرة عبر حرية الصحافة. أنشأت القوانينَ سلطاتُ هو أوجدها أو هو يراقبها. القوانين العامة أو الأفعال الأساسية للقوة التنفيذية صادرة عن مجلس الدولة–Conseil d'Etat، وهي الهيئة الكبرى الموضوعة

20 لا يتوفَّر الرجال بالنسبة لطوكفيل مثلما يتوفَّر الجنود البلاستيكيون، وهنا تكمن إحدى المشاكل الكبرى للاستعمار كما كان يرى حينها. كان يرى أن الجزائر ليست من نصيب المهندسين والعسكر فقط.

خارج الإدارة النشطة، تراقبها وتكبحها. أما الشؤون المحلية فهي مُسيَّرَة بمجالس محلية بتعيينات يُسهم فيها المواطنون. لا يوقَفُ المواطنُ الفرنسي في بلده إلا بأمر قضائي صادر عن قاض مستقل. ولا يوضعُ في الحبس الاحتياطي إلا من محكمة مستقلّة أيضا، و تتهمه أخرى، ليُحاكم في النهاية من مواطنيه المجتمعين في لجنة مُحلَّفين. ملكيتُه مضمونة تماما، ليس بإمكان الدولة الاستيلاء عليها إلاّ بدفع ثمنها مُسبَقا وبواسطة إجراءات لا يمكن الستغناء عنها. في احتجاجاته على الحكومة يجد أمامه قضاة هم إما غير قابلين للعزل وإما مجلس كبير يجعله وضعُه مستقلا.

هذا ما يتركُ في فرنسا، لنر الآن ما يجدُ في الجزائر:

المنبرُ، حريةُ الصحافة، الحقُّ الانتخابي، أمور غير موجودة إطلاقا في افريقيا. هذه الأشياء —ولنعترفْ بذلك– لا يُمكن أن توجد هناك الآن، بل لا نجد هناك أي أثر حتى للمؤسَّسات الموجودة في أكثر الملكيات الأوروبية شمولية والتي لا أعرف أن أي مستعمرة لأي أمة قد خلت منها إطلاقا، أريد الحديث عن هذه الهيئات التي هي إما منتخَبَة وإما مُعيَّنة والتي وظيفتها هي تسيير الشؤون المحلية الخالصة أو على الأقل تنوير مسيِّريها بآرائهم. لا يوجدُ في إفريقيا أيُ شيء من شأنه أن يشبه مجلسا كولونياليا، أُحدث في مدينة الجزائر بدءا مجلسُ بلدي اختارت السلطات أعضاءه. بدا ظلُّ البلدية هذا مضايقا أيضا للسطات التي تسيِّر أمورَ إفريقيا، فتمَّت إزالتُه[21]. الأكثر من ذلك، بمركزة المداخيل المحلية في صندوق مشترَك في باريس وكذلك استعمال هذه الأموال، قُضِي حتى على مبدإ حياة البلدية نفسها. الآن في هذا الحين لا يوجد مستوطِن في مدينة الجزائر

21 في بداية الغزو شكّل بورمون القائد العام من جويلية حتى سبتمبر 1830، في مدينة الجزائر مجلسا بلديا من المورس واليهود. كان على هذا المجلس تسيير المداخيل الناتجة عن ضرائب السلع الداخلة إلى المدينة وعن مبيعات الملح. لكن الدولة سرعان ما ألغت هذه المداخيل ولم يعدْ للمجلس سبب للبقاء. محاولة أخرى في هذا المجال حدثت في هذا المجال سنة 1834 لكنها ألغيتْ بقانون صدر في أوت 1836 في الفترة التي كان فيها الماريشال كلوزال حاكما عاما.

يعلم ما إذا كانت للبلدية التي يسكنها مداخيل، ما هي هذه المداخيل وفي أي شيء نصرفها. لا يوجد أحد يُشارك حتى من بعيد أو بصورة لا مباشرة في شرطة قريته، أو في إنشاء كنيستها وترميمها، أو مدرستها، أو بيت كاهنها أو عين الماء العمومية فيها. كلُّ هذه القضايا الكبيرة تُسوَّى في باريس. هذا الأمر آية في اللامعقولية. كلُّ الشعوب المستعمِرَة منذ الإغريق والرومان وحتى الأنجليز عملت بكل قواها على أن تجعل الحياة البلدية في البلد الذي تذهب لاستيطانه مستقلةً بقدر كبير ونشطة كثيرا. إما بسبب شعورهم باستحالة تسيير تفاصيل مجتمعات صغيرة بعيدة عن الوطن الأم وفي وضعيات جد مختلفة، وإما بسبب الحاجة التي يشعرون بها بضرورة إحداث وطن جديد لمعمِّريهم وربطهم بعضِهم ببعض بإسناد تسيير شؤونهم المشتركة إليهم.

أما فيما يخصُّ الإدارة العليا والقوانين العامة التي تهمُّ الثروة وأحيانا حريةَ كلِّ واحد منهم وحياتَه، فليست للمستوطنين أيةُ ضمانات، لا تلك التي هي لنا في فرنسا ولا أخرى غيرها، كما بينتُ ذلك سابقا. من هذه القوانين ما يخرج مُعدًّا تماما من وزارة الحربية دون المرور على مجلس الدولة. والباقي مُرتَجَلٌ في مدينة الجزائر من الحاكم العام. ما يُسمَّى بمجلس الحاكم في مدينة الجزائر لا يتشكَّل سوى من رؤساء مصالحَ كلٍ منهم غارق في أشغاله الخاصَّة مما يجعلهم أكثر استقلالية وقليلي الإجماع. ما ينتج عن هذا ليس فقط إجراءات سيئة بل تغيُّرٌ أبدي في هذه الإجراءات وهو أكثر سوءا.

في تفاصيل التصرفات لا تقل إمكانية اتهام إدارة مدينة الجزائر.

نفهم بداية التعسُّف الذي يمكن أن ينتُجَ عن السلطة العسكرية الممنوحة لهذه الإدارة. تصفعك هذه السلبية عن بعد أكثر منها عن قرب، يتخذ الحكم العسكري من حين إلى آخر من دون شكٍّ إجراءات عنيفة جدا. لكن هذا لا يحدث كلَّ يوم، أنا مقتنع عموما أن الحكم الأكثر قمعا والأكثر إساءة في مدينة الجزائر هو الحكم المدني. ليس لأنه يسمح لنفسه باتخاذ إجراءات استبدادية

كبيرة. لكنه يظهر في كلّ مكان وبلا توقف منظّما ومسيّرا ومعدّلا ومصلّحا لكل شيء وكلّ يوم. سنفهم بلا عناء المضايقات وعدم الشعور بالراحة التي يحدثها تصورُنا لإدارتنا الفرنسية بكل الغرائز التسلُّطية والتفتيشية والمُقلقة التي أخذتها عن الإمبراطورية، وعادة الوثائق التي أعطتها إياها عودة الملكية في بلد لا نستطيع الاستئناف فيه ضدّها سواء لدى الرأي العام أو لدى المحاكم المدنية أو لدى المحاكم الجنائية أو حتى لدى المحاكم الإدارية كما سأذكره لاحقا. الواقع أن لا شيء من هذه الحواجز التي تقوم في فرنسا أمام سلطة الإدارة يوجد في الجزائر. في فرنسا إذا أخطأ الإداري في تطبيق القوانين أوالتنظيمات فإنّنا نستأنف حكمَه لدى مجلس الدولة ليعدّله، لمّا يرتكب جريمة أو جنحة فإننا نبلّغ عنه مجلس الدولة هذا نفسَه، للحصول على الإذن بعرض المنحرف على المحاكم. في افريقيا مجلس الحكومة هو الذي يقوم بكل وظائف مجلس الدولة هذه. ثم هل نعرف ممن يتكون مجلس الحكومة هذا؟ يتكون من كل رؤساء المصالح العاملة. بمعنى أنه عندما نشتكي من أخطاء موظف ما فإننا نتوجه إليه هو أو إلى رئيسه. لمّا يرتكب موظّف ما جريمة أو جنحة فإنه علينا أن نطلب من رؤسائه أو من زملائه الإذن بمتابعته. هل يحق لي أن أقول إن للمساوئ الطبيعية لنظامنا الإداري أن تتطور من تلقاء ذاتها وبحرية كاملة في إفريقيا، أم إضيف إلى ذلك أن إدارتنا موضوع لمساوئ خاصة ناتجة عن الظروف وعن البلد؟

تنضاف إلى مساوئ الإدارة هذه مساوئ الرجال. الإدارة المدنية في مدينة الجزائر هي على العموم مُشكّلَة تشكيلا سيئا. يأتي هذا من الرغبة في وضع حشد من المخلوقات التي لا يجرؤ أحد إطلاقا على تعيينهم في وظائف في عزّ النهار وفي العلن في فرنسا. هذا الحشد من جهة أخرى كبير نسبة إلى اتساع البلد وعدد السكان. لقد اختُرعَت في الجزائر مصالحٌ عموميةٌ كثيرةٌ تفترض مجتمعا كاملا ومتقدّما، لكنها لا تجد عملا تقوم به في هذا المجتمع الصغير والجديد.

عموما عوّلوا على ما يلي:

كلّما تعلّق الأمر بالإدارة تُعتَبَر مدينة الجزائر بلدا أساسيا شبيها بفرنسا، وبالتالي ينبغي إدخال موظفينا إليها، وكذلك كل عاداتنا الإدارية. أمَّا فيما يتعلّق بالمواطنين فالمستوطنة على العكس تمثّل مجتمعا استثنائيا تماما، حيث لايمكن أن يكون التنازلُ عن أي من الحريات والحقوق التي ننعم بها في الوطن الأم إلا خطرا. الجزائر إذن تفيض بالموظفين، وأمام عدم قدرة كلٍّ منهم على بسط سلطته على عدد كبير من الموظفين، فإنه يحلو له أن يُظهر ذلك في كل لحظة وبطريقة ما لكل منهم. هذا الاندفاع في التصرف في كل لحظة وفي كل مناسبة حتى في أدق التفاصيل، وفي التدخل في كلّ شيء، وفي تغيير أماكن الرجال والأشياء من جديد كلَّ يوم، ينتج (أي الإندفاع) عن سبب آخر: توجد الإدارة المدنية في الجزائر في وضعية خاطئة ومُهينة. السلطة العسكرية من جهة ومركزية باريس من جهة أخرى تقمعانها وتحجبانها: إنها تبحث في التحريك الأبدي للقضايا الصغيرة عن جزء من الأهمية التي كان ينبغي أن تكون لها في القضايا الكبيرة.

مدينة الجزائر إذن بلدٌ لا توجد فيه أيةُ ضمانة كبرى ولا أيةُ حرية كبرى مما نتمتَّعُ به في أوروبا، لكن توجد فيها في المقابل كلُّ المضايقات التجارية والمالية والإدارية التي تركناها في الوطن انضافت إليها مضايقات أخرى كثيرة لم نكنْ نعرفها.

يمكننا أن نقول بعدل إن الحرية الأولى من بين كل الحريات المدنية، وهي الحرية الفردية غير مؤمَّنة في الجزائر، ليس فقط أنه ليست لها هناك الضمانات التي لها في فرنسا، بل ليست لها حتى تلك التي تُعطى لها في معظم المَلَكيات الشمولية في أوروبا. الأمور هناك مرتَّبَة بحيث إن سير الأمور تقريبا مُركّز في يد الوزارة العمومية. فالنائب العام ليس قاضي التحقيق هو الذي يوقف المتهمين ويحبسهم، يطيل الإجراءات بالقدر الذي يرغب فيه، ويوقفها إلى ما لا نهاية أو يجعلها سريعة. هو وحده وليست غرفة المجلس أو غرف الإتهام الذي يحكم بدءا، بما إذا كانت هناك قرينة كافية لمحاكمة الموقوف، إنه ومصير القضاة بين

يديه، هو الذي يتحكَّم بقدر كبير في توقيفهم. يمكن القول أيضا إن سيطرته تمتد حتى الدفاع. ذلك أن مهنة المحاماة لا توجد في الجزائر. المحامون مُعَوَّضون بـ"مدافعين"، نوع من الموظفين العموميين، عددهم قليل وهم دائما في يد السلطة. وهكذا فالفرنسي الذي يذهب إلى الجزائر لا يفقد فقط ضمانة المحلفين وثبات القضاة الذين يصعب الاحتفاظ له بهم، بل يفقد أيضا ضمانات أخرى كثيرة مهمة، ما كان شيء يُجبِر على رفضها له. إنه يوقَفُ بلا أمر، يُحبَس بلا إمكانية إعادة نظر في هذا التوقيف، يحال على المحكمة بلا تحقيق أولي في غرفة المجلس أو غرف الاتهام، يُحاكَم من عدد صغير من الرجال غير مستقلين ويدافع عنه محامون ليسوا أحرارا. وإذا أفلت في النهاية من كل هذه الصعوبات والعراقيل، بإمكان الحاكم العام بحسب أهوائه أن يتحفَّظ عليه، ويلقي عليه القبض وينفيه من المستعمرة في الأربع والعشرين ساعة الموالية.

هناك حقٌّ آخر أقلّ قيمة في حدِّ ذاته لكنه أغلى ربما على نفوس رجال غادروا وطنهم من أجل تكوين ثروة هو حقُّ التملُّك، الذي هو إضافة إلى ما سبق أقلّ تأمينا. هو مُهدَّدٌ ومُنتهَك بلا توقُّف بطرق عدَّة: أولا من السلطة العسكرية التي تستولي من حين لآخر إما على البهائم وإما على المحاصيل لاحتياجات الخدمة. وقد رأيت أمثلة عديدة لذلك أثناء وجودي بمدينة الجزائر. يتصرَّف الجيش على هذا النحو ليس فقط بلا اهتمام وبازدراء بالحقوق، بل أيضا وينبغي قوله بذوق. من الأشياء التي تصفع أكثر من غيرها القادمَ إلى إفريقيا هي رؤية مشاعر الجندي الحاقدة وغير الودية تجاه المستوطن. لاحظت هذا الأمر من قبل ولن يكون بإمكاني إعادة ذكره كثيرا. تستحقُّ هذه النقطة اهتماما خاصا من الحكومة. يوجد هنا أحد العوائق الأساسية أمام الاستعمار. ذلك أن مشاعر الكراهية والغيرة هذه لا توجد في قلوب الضباط فقط، بل تملأ قلوب الجنرالات أيضا. نلاحظ هنا أنهم جميعهم بدرجة تقل أو تكثر ينظرون بحنق خفي إلى المستوطنين يغتنون. ويستغلون الفرص لتقليل فوائدهم أو تقويض مؤسَّساتهم. حكومة أسيادٍ كهؤلاء خطِرَةٌ دائما على المِلْكية. من جهة أخرى

أكرِّر ما قلته سابقا إن السلطة المدنية عموما تبدو مرة أخرى أكثر مدعاة للخوف من السلطة العسكرية.

ما يهدِّد المِلْكية في كل يوم في الواقع هو من جهة الاستعمال المُفرط من الإدارة المدنية لإجراء "نزعها" بالقوة والطريقة التي يتم بها ذلك، ومن جهة أخرى قلةُ الضمانات التي تحيط بالحقِّ فيها.

يسير نزع الملكية في الجزائر بسرعة متوحِّشة: يصرِّح الحاكم بالمنفعة العمومية، لتستولي الإدارة في ظرف أربع وعشرين ساعة على البناية بلا تعويض مُسبَق. في غضون الأربع والعشرين ساعة هذه يُطلب من المالك أن يُعيِّن خبيرا يحدِّد بالاشتراك مع خبير الإدارة قيمة العقار، وإذا لم يكن المالك راغبا في تعيين خبير أو غير قادرٍ على ذلك، تعيِّن له المحكمة خبيرا، على هذا النحو يمكن لشخص يغادر مدينة الجزائر ويسافر إلى طولون لتمضية أسبوع هناك، أن يجد بنايته عند عودته قد مُحيت. هناك أكثر من ذلك: ليست هناك أية تعويضات للمباني التي يُستولى عليها بغرض شق طرق، وقد اعتنى القرار الصادر في 17 أكتوبر 1834 الذي هو بمثابة القانون المنظِّم لنزع الملكية غصبا وبالقوة[22] بالنص على ذلك بوضوح. أكثر من ذلك: إذا قبلت الإدارة في يوم ما تعويض المباني التي تستولي عليها، فإنها تحتفظ لنفسها على الأقل بالحق في ألاّ تعوض أبدا رأس المال بل تدفع منحة فقط. رأيت أمثلة عديدة من هذا النوع أثناء الفترة القصيرة التي قضيتها بمدينة الجزائر، منها هذا: رأى مدير الداخلية[23] أن بيت فرنسي ملائمٌ لجعله مقرا لمكاتبه، أعلن المنفعة العمومية، لكنه لم يقبل سوى بدفع منحة. كان المالك رجلا فقيرا، لم يحالفه الحظ في أعماله في الجزائر، ماتت هناك زوجته، كان يرغب في مغادرة إفريقيا والعودة إلى فرنسا، لم تكن له رغبة بمنحة في إفريقيا كان يرغب في أخذ رأسماله الصغير معه. لكن الإدارة تشبَّثت بموقفها، نفهم بسهولة لماذا تفضِّل الإدارات في إفريقيا دفع مقابل الأملاك

---

22 يتعلق الأمر بقرار 17 اكتوبر 1833 حول نزع الملكية لفائدة الصالح العام.

23 وهو الكومت قيو-ديشيربييه، Le comte Guyot-Drsherbiers.

المتروعة منحا أو عوائد عوض رساميل، تسجيل منحة لا يكاد يُرى في ميزانية المستعمرة، وبهذه الطريقة يمكن القيام بكثير من عمليات نزع الملكية دون أن تظهر الإدارة مُغترِفة كثيرا من الخزينة العمومية.

لا يُخشى فقط قانون نزع المِلْكية، بل تُخشى كذلك الطريقة التي يتم بها كل يوم، إنها خصوصا الطريقة التي ينتشر بها عمل الإدارة المسيء في إفريقيا، لن يكون بالإمكان تصور الخفّة المذنبة التي تستعمل بها الإدارة السلطة المغالية في تجريد المواطنين من الملكية أو الحديث عن هذه الخفة، تتغيَّر مخطّطاتُها بلا توقُّف وكل تغيير يتلخَّص في نزع للملكية بالقوة يُنفَّذ بالسرعة نفسها التي يتقرَّر بها، لدرجة أنه ليس هناك مالك واحد في المدن أو في أطرافها بإمكانه اعتبار ملكيته لا أقول أكيدة، بل حتى ما إذا كان محتملا المحافظة على حديقته أو مسكنه. رأيت بعيني في فيليب فيل دورا كبيرة وجميلة وحديثة تهدَّم رغم أنها بُنيَت في خطط أعطتها الإدارة، لأن الإدارة بدا لها منذ ذلك الحين أن تغيِّر المشاريع. لقد سمعت الشكوى من التعسُّف في استعمال هذا الحق في كل المقاطعات، لما كنت في العاصمة، صمَّم الجنرال ب. على فكرة إعطاء الأراضي المجاورة للمعسكر للجنود لفلاحتها. الفكرة لم تكن سيئة، لكن الحسَّ السليم يوضِّح أنه لا ينبغي تطبيقها إلا على الأراضي غير المزروعة المحيطة بالمعسكرات البعيدة نوعا ما. عوض ذلك، بوشر تنفيذ الفكرة في الأراضي الموجودة على أبواب مدينة الجزائر، أي في كتلة معتبَرة من الملكيات المشغولة ذات القيمة الكبرى. رأيت القرار الذي يأمر بنزع ملكية هذه الحقول. هل يمكن، أتساءلُ، تصوُّرُ إجراء أكثر عنفا، أكثر لا معقولية وأكثر خطورة من ذاك الذي يتمثَّل في نزع الملكية من معمِّرين مستقرين لتجريب نظام جديد للاستعمار على حسابهم؟

قلت إن الملكية في الجزائر ليست مُحاطة بعدُ بالضمانات القضائية التي تعودنا على رؤيتها لها في أوروبا. ليست هناك في الواقع عدالة مدنية في مدينة الجزائر أكثر من العدالة الجنائية.

عوض استيراد العادات والقوانين القضائية ببساطة من فرنسا عُدِّلت على أكثر من نحو، إلى درجة أن القضاء يطفو في حيرة وسط هذا الغموض الناتج عن خلط التشريعات الفرنسية بالقرارات الاستعمارية، والقضاة ينطقون بأحكامهم بالصدفة تقريبا، وهو ما أسرَّ لي به أكثرهم. إدخال هذا النظام الجديد للعدالة خطأ كبير حتى وإن اعتبرنا أن التحديثات كانت حسنة، ذلك أنه ليس من شيء يتمسَّك به الأوروبيون كثيرا عند اغترابهم أكثر من أن يجدوا في أوطانهم الجديدة العادات القضائية التي تعوَّدوا عليها في وطنهم الأم. أقول أكثر من ذلك، كثير من هذه التحديثات هي في حد ذاتها مسيئة كثيرا في اعتقادي. هي مسألة كبيرة في أوساط الكتاب والصحفيين لمعرفة ما إذا كان الأحسن أن تُلقى المسؤوليةُ كلُّها على رجل واحد من أن تكون لنا محاكم بها عدد كبير من القضاة. هكذا فهم الإنجليز الأمرَ، ويجدونه حسنا. لكن في إنجلترا، عدد هؤلاء الرجال الذين يكلَّفون بالحكم في مصائر المتقاضين قليل، إنهم يحتلون إحدى أكبر الوضعيات في الدولة وهم مزوَّدون برواتب كبيرة لدرجة أنه يمكن اختيارهم ضمن أكبر الحقوقيين والمحامين في البلد، ويقدِّمون كلَّ أنواع الضمانات للمتقاضين. لا يحكمون في معظم الحالات إلا بالحق، لأن الحدث يكون قد نوقش من هيئة محلَّفين. هو تقليد سيء للأنجليز لما نستعير منهم وحدة القاضي لَمَّا يكون هذا القاضي الأوحد مُوظَّفا صغيرا مغمورا مأخوذا من الطبقات الدنيا للقضاء أو المحاماة، ويُسلَّح في الوقت نفسه بالحق في إثبات الحدث وحكم القانون. بدا لي هؤلاء القضاة غير العاديين الذين يعوضون في إفريقيا محاكمنا الابتدائية، موضوعا لحذر كبير من السكان. ولا أستطيع منع نفسي من أن أضيف أن هذا الحذر يظهر لي مؤسَّسًا بقدر كاف.

لو على الأقل بقيت هذه العدالة الجديدة الاستثنائية التي تُصُوِّر اختراعها في المستَوطَنة خاضعة مثل عدالتنا للتفتيش ولامتحان محكمة الاستئناف، لأمكن احتواء أخطاء القضاة وسيئاتهم ضمن حدود مُعينة. لكن الأمر الملكي [...] لسنة 1841 الذي اعتبره وزيرُ الحربية بشيء من الخفة تقدُّما، قضى على

الاستئناف في المجال المدني منتزِعا دفعة واحدة من المستوطنين أولى الضمانات القضائية التي يمتلكها الفرنسي.

لقد جاءت بهذا الفعل العنيف في جزء منه الرغبة في تجريد محكمة الاستئناف من رؤية تعسُّف أكبر من كل التعسُّفات الأخرى. أريد الحديث عن التوسع اللامحدود للعدالة الإدارية.

في الجزائر، الحاكم العام هو الذي يحكم سياديا في التزاعات مثلما يفعل الملك في فرنسا. نفهم بلا عناء أن نزعته التي لا شيء يقاومها هي أن يجذب بلا توقُّف كل الدعاوى إلى المنازعات الإدارية. يجدُ لكي يفعل ذلك في الجزائر ألف تسهيل مما لا يجدُه الملك في فرنسا. مصدرُ كل المِلْكيات تقريبا في الجزائر هو إما البايلك الذي تمثِّله الدولة، وإما الدولة نفسها التي باعت أراضي أو تنازلت عنها. وبما أن الدولة في إفريقيا هي، إضافة إلى ذلك، أكبر مُنتِج وأكبر مُستهلك، فإنها طرف في كلِّ المنازعات تقريبا، هي قليلة إذن القضايا التي لا تؤوَّل إداريا والتي لا يجري جرُّها بسهولة أمام مجلس الحكومة. والحال أن مجلس الحكومة كما قلت سابقا ليس مُشكَّلا إطلاقا مثل فرع المنازعات في مجلس الدولة من موظفين غير عاملين. إنه مُشكَّل من رؤساء مصالح يمكن اعتبارهم في معظم الحالات خصما وحكما في الوقت نفسه. هنا اختفى حتى ذلك التصور الذي يعتبر العدالة الإدارية في فرنسا نوعا من الوسيط اللامبالي بين الدولة المواطنين، اختفى هذا التصور لكي لا يترك سوى الإدارة تحكم لنفسها في قضاياها، وتلغي شيئا فشيئا العدالة المدنية لتحلَّ هي محلَّها.

لقد رسمت صورة لوضع سيء لمجتمع، لم أذكر سيئتَه الكبرى وهي أنه بإمكانه التغيُّر، وهو يتغيَّر في الواقع كلَّ يوم. ليس فقط أن المستوطين لا يجدون إطلاقا في الجزائر المؤسَّسات الوصية التي توجد في وطنهم، بل هم يجهلون تماما ما هي المؤسَّسات التي ستظهر في الغد. لا طرف من المجتمع الفرنسي في الجزائر يستند إلى القانون. الأمر الملكي نفسه لا يُعالِج إلا بعض المجالات. كثير من

المجالات الأكثر أهمية لا تُسيَّرُ سوى بقوانين وزارية يمكن أن تُعدَّل كل يوم في ظلّ مكتب ما وبحسب هوى موظف ما. العقدُ الذي يمتلك بموجبه الحاكم العام سلطاته والذي يسمح له بالقيام بتسويات عامة، بإصدار أحكام، باختراع ضرائب، بإحداث مصالح، بطرد من يحلو له طردُه من المُستعمَرَة، هذا العقد الذي يعطيه هذه السلطات التي لا يحدها شيء هو قانون وزاري. وهكذا فالحركة ليست في الإدارة فقط بل هي حتى في التشريعات. الأسس المجتمعية نفسها لا تستند إلى أي شيء صلب، وهي في الواقع تنقلب بلا توقف. هذا مرض كبير حتى في المجتمعات القديمة التي تقوم فيها الأخلاق والعادات والأعراف مقام القوانين. وضع كهذا غير مسموح به إطلاقا في مجتمع وليد، مجتمع تكون عناصره المتحرِّكة طبيعيا بحاجة إلى الثبات والصرامة.

الحقيقة أنه لا يوجد في إفريقيا ما يعتبره المستوطنون مجتمعا. الرجال موجودون هناك، لكن الهيئة الإجتماعية غير موجودة. فيما يخصني، أُصرِّح بكل وعي وبعد ملاحظة ناضجة، أنه إن كان محكوما علي بالعيش في الساحل الإفريقي فإنني أفضل أن أذهب للسكن في إيالة تونس على أن أسكن في إيالة الجزائر. لست متفاجئا بقلة عدد المستوطنين الذين يأتون إلى الجزائر، بل بمن يمكنه أن يأتي إليها ويستطيع البقاء، لا يمكن تفسير هذا إلا بالجهل أو بالبؤس.

[III- إصلاحات ضرورية]
في التعديلات التي ينبغي إدخالها على التشريعات

لقد سبق لي ووضَّحت في موضعه ما يمكننا فعله لنحتلَّ البلد بجيش أقل عددا، بتكاليف أقل، وبخسارة عدد قليل جدا من الرجال.

لقد وضَّحت أيضا ما هي في نظري الشروط المادية للنجاح فيما يتعلَّق بالاستيطان.

لقد بَيَّنتُ أن تحقيق هذه الشروط لا يكفي، لأن تشريعات البلد لا تقدِّم بعدُ أيا من الضمانات فيما يتعلَّق بالاحتفاظ بالمزايا المادية التي تَعدُ بها الحكومة، هذه الشروط مهما كانت قيمتها لا تُفلِح إطلاقا في جذب سكان أوروبيين كثيرين إلى الساحل الإفريقي بسرعة ولا الاحتفاظ بهم هناك.

بقي لي أن أشير إلى التغييرات التي من الضروري إدخالها على هذه التشريعات.

مهما تكن الهيئات التي سنُنشِئها في الجزائر، فإن الضرورة الأولى هي أن تكون معروفة مُسبَقا، ويمكن التعويل على ديمومتها، ذلك أن غموض القوانين وعدم استقرارها هما أسوأ أنواع البؤس الاجتماعي.

لتحقيق ذلك، ليس هناك سوى وسيلة واحدة هي إنشاء أُسُس المجتمع الكولونيالي على القوانين أو على الأقل على الأمر الملكي.

لن يكون أيُ شيء على الإطلاق مستقرا في الجزائر حتى تسطِّر السلطة التشريعية بنفسها بصورة عامة شكلَ وحدودَ مختلف السلطات التي ستسيِّرُ المستعمرَة. القانون قويُ الحركة في فرنسا، لكن التجربة علمتنا مع ذلك أن كلَّ ما يستند إليه أكثرَ قوة إلى ما لا نهاية أكثر من كل شيء آخر. لماذا تبقى الغُرفُ بمعزل (المقصود هنا غرف البرلمان-المترجم) عن قضية كبيرة كهذه

وذات أهمية حيوية؟ لماذا لا تضع بنفسها الحدود التي تتحرَّك بينها فيما بعد القرارات الوزارية والأمر الملكي؟ لا أرى سببا حقيقيا واحدا يمنع من أن تكون الأمور على هذا النحو. يُقال إن الشركة الفرنسية لإفريقيا ينبغي أن تبقى في ظروف استثنائية، ليكُنْ. لكن من الضروري التوضيحُ مُسبَقا وبصفة دائمة فيما ينبغي أن يتمثَّلَ الاستثناء وأين تستمر القاعدة. أخيرا ما هي الصعوبات التي تعترِض الإنشاء القانوني لما أحدثتْه الأوامر التنظيمية المتعلّقة بإيجاد السلطات وتقسيمها؟ أليس أمرا غير ذي معنى تنظيم سلطات الحاكم العام بمجرَّد قرار؟

هذه الخطوة لن تكون مفيدة فقط في أنها ستسند حكومة الجزائر إلى قاعدة صلبة، لكنها مفيدة كذلك من حيث أنها ستثبتُ للأجانب وللمعمِّرين أنفسهم أن فرنسا قد شرعت حقا في مسألة امتلاك إفريقيا واستيطانها.

في إنشاء المجتمع الاستعماري هذا، لا ينبغي للقانون أن يتدخَّل إلا بعدد قليل من الأوامر ذات طبيعة جدُّ عامة.

بعد وَضْعِ هذه النقاط، هناك أخرى جدُّ مهمَّة وإن كان عددها قليلا ينبغي تركها إن في الأمر الملكي أو في القرار الوزاري. لقد لاحظت سابقا أن الحاكم العام إما وهو يلجأ إلى سلطاته وإما وهو يستعمل خلفية الاستعجال لتوسيع هذه السلطات، ينشئ قوانين حقيقية، إدارية وضريبية وحتى قوانين عقوبات، هذه بطبيعة الحال حقوق ملكية يجبُ تركُ ممارستها للسلطات الوطنية الكبرى، لا أعارض إطلاقا ترك *حالة الاستعجال* موجودة. هذا ضروري، لكن عِوضَ القول بأن القرار المتَّخَذ في حالة استعجالية يجب أن توافق عليه الحكومة، ينبغي تحديد موعدٍ يكون هذا القرار بعده عديم الأثر ويتوقَّف وجوبا، إن لم تتمَّ الموافقة عليه.

أما تفاصيل الإدارة، فأُمركزُها كلّها تقريبا في مدينة الجزائر.

أَصلُ هكذا إلى ما وضَّحته سابقا: أحدُّ من السلطات الحكومية للحاكم العام، وَأُوسِّعُ من سلطاته الإدارية. بذلك تصبح إدارتُه أكثرَ نظامية وأكثرَ قوة،

أقلّ تعسُّفا وأكثر فعالية. ستكون حقوق المواطنين أحسن تأمينا والقوة العمومية أكبر.

بعد مسألة معرفة طبيعة النصيب الملائم جعلُه للحكومة المركزية في إدارة المستعمَرَة فإن المسألة الأكثر أهمية هي معرفة الطبيعة التي سيكون عليها ممثّل الحكومة المركزية. الوضع الحالي في هذا المجال غير مسموح به إطلاقا. تسليم حكومة إفريقيا المدنية لمكاتب وزارة الدفاع معناه الرغبة من جهة في أن تكون الأمور مسيَّرة تسييرا سيئا، ومن جهة أخرى ألا يكون أي واحد مسؤولا عن هذا التسيير السيء.

من الطبيعي أن الرجال الأقل مناسبة لتنظيم مجتمع مدني ومجتمع مدني استعماري وحتى لتصوره تصورا حسنا هم موظفو وزارة الحربية. هناك تنافر طبيعي بين الأفكار المُسبَقَة لهؤلاء الرجال وعاداتهم التي اكتسبوها وبين المهمَّة المفروضة عليهم.

إضافة إلى ذلك، لا أحد مسؤول عن أخطائهم. ومع كبر قضية مدينة الجزائر، فإنها لا تشكّل سوى جزء بسيط من المجموع الكبير لوزارة الدفاع، والأسوأ أنه جزء غريب عن الأجزاء الأخرى، لدرجة أن ماريشالا ما قد يكون وزير حربية جيد[24] ولا يفقه أي شيء على الإطلاق في هذا المجال. هذا ليس ممكنا فقط بل إنه معروف من الغرف (البرلمان-المترجم) ومُعتَرَفٌ به تقريبا من الوزير نفسه مما ينزع كلّ حقيقة عن سلطته. سيكون مرغوبا فيه أن تُشكّلَ الجزائر وزارة على حدَّة ويمكن أن نضيف إليها المستعمرات. لكن إذا رأينا مستحيلا مُطلَقا في وضعية الحرب الحالية فصلَ شؤون إفريقيا عن وزارة الحربية، فإنه أمر استعجالي على الأقل إحداث نائب كاتب دولة خاص بإفريقيا في هذه الوزارة، تكون مهمته الوحيدة هي حكمُ المستعمَرَة والذي سيجيب بجدٍّ أمام

---

24 كان وزير الحربية آنذاك هو الماريشال سولت-Soult، وكان رئيس المجلس أيضا.

الغرف عن الطريقة التي ستُسيَّرُ بها. يجب أن تكون إدارة الجزائر مُمَثَّلَة برجل سياسي يمكن العودة إليه في هذا الشأن باستمرار. لكن قبل كلِّ شيء وخصوصا، ينبغي طرد السيد لورنس ذي السمعة السيئة.

أعتقد أنه يجب مركزة حكومة الجزائر في باريس في أيدي موظَّف مسؤول. أعتقد أيضا أنه من الضروري مركزة *الإدارة* في الجزائر في أيدي موظَّف واحد مكلَّف بإعطاء دفع مُشتَرَك لكل رؤساء المصالح.

هل سيكون هذا الموظَّف هو الحاكم؟ بعبارة أخرى، هل يمكننا تكليف موظَّف مدني بالإدارة العامة لشؤوننا في إفريقيا؟

كان لي لفترة طويلة رأيٌ مُخالِف، لكن التفكير يدفعني أكثر فأكثر كل يوم إلى الاعتقاد بأن إحداث حكومةَ مدنية ليس فقط ممكنا بل شيئا مُستحبًّا.

أنا مقتنع بحزم، أنه ما دامت الإدارة العامة تُسنَد إلى عسكري فإن فعلَ الاستعمار الذي هو قضيتنا الكبرى لن يتم أو سيتمُّ بطريقة سيئة، إما لَأن الحاكم لن تكون له المعارف ولا الأذواق الكفيلة بنجاحه في مبادرة كهذه وإما لأنه لن يكون له وقت كي يتكفَل به. ستكون الحرب دائما ومهما فعلنا أكبر شغله. الرغبة في إعطاء إدارةِ مدنيةِ المكانةَ اللائقة بها تحت إِمرة رئيس عسكري تبدو لي عملا مستحيلا تقريبا.

الحاكم العسكري لن يقود جيدا إطلاقا حكومة مدنية. هل صحيح أنه بإمكان حاكم مدني الآن (خصوصا بعد هزيمة عبد القادر، إن حدثت) التسييرُ بصورة عامة، ومراقبة الشؤون العسكرية؟

إذا جعلتم من حاكمكم المدني موظفا من الصفِّ الثاني، نوعا من الوالي (Préfet) تُبعدُ عاداته ووضعيته رؤى جماعية واعتبارات سياسية كبرى، أتصوَّرُ ذلك. لكن إذا جعلتم من حكومة الجزائر أحد أكبر مناصب الدولة، وعهدتم بهذه الحكومة إلى أحد رجالكم الرئيسيين سياسيا، هل يُعتَقَدُ أن هذا الرجل لن يكون في وضع يسمح له بمعرفة متى وكيف يجب القيام بالحرب مع أنه لا

يعرف تفاصيل المهنة ولن يكون بإمكانه أن يمثّل مركزا للجنرالات الذين سيقودون الفرَق؟ ديبلايكس-Dupleix الذي كان على وشك أخذ الهند لفرنسا لم يكَن جنرالا. حكام الهند الأنجليزية الذين انتهوا بعد سلسلة من الحروب السعيدة إلى الحصول في هذا الجزء من العالم على إمبراطورية واسعة كانوا غرباء كلُّهم تقريبا على مهنة الحرب. لفعل الحرب ينبغي أن يكون الإنسان جنرالا لكن لمعرفة الظروف التي يحسُنُ فيها فعلها ليس ذلك ضروريا، بل قد يكون ذا عواقب وخيمة. بإمكان حاكم عسكري أن يرغب في فِعْلِ الحرب لنفسه، بينما لا يفعلها حاكم مدني أبدا إلا من أجل المستعمَرَة.

ينبغي في هذا المجال على كل حال ترك الظروف تُسيِّرنا، إذا صادفنا جنرالا له عبقرية الحكم المدني، يكون لزاما علينا بطبيعة الحال أن نسرع في وضعه على رأس شؤوننا في إفريقيا، لكن ذلك سيكون مصادفة يجب ألا نُعوِّل عليها كثيرا.

أتنبَّأ أن إحداث حكومة مدنية سيصادف في الحكومة وربما حتى في أوساط الرأي العام عراقيل كبيرة جدا. على كل حال إذا تركنا قيادة الشؤون العامة بين يدي عسكري، ينبغي على الأقل تركيز الإدارة المدنية بين يدي موظف، الذي وهو على رأس كل المصالح يعطيها دفعا مشترَكا ومستمِرا. هذا أمر مستعجَل لا يحتملُ التأجيل.

هناك أمر غير مستعجل، وهو إحداث مجلس دولة تختلف تشكيلته عن المجلس الموجود وذو صلاحيات واسعة.

تتشكَّل الإدارة المدنية من شيئين: من تقرير الأمور نفسها وهي حالات خاصة، ومن تبيين القواعد العامة المُلزِمة سواء للموظفين أو للمواطنين. هذه القواعد هي في الحقيقة قوانين تقريبا، ومن هذه الناحية يحدُثُ التلامس بين السلطة التشريعية والقوة الإدارية ويتداخلان أحيانا. قلت إن الأكثر أهمية من هذه القوانين بخصوص الجزائر، ينبغي أن تصدُر عن الإدارة المركزية وليس عن

حاكم المستعمَرَة، بعضها عن السلطة الملكية وأخرى عن الغرف (البرلمان). لكن أكثرها من اختصاص السلطة الاستعمارية بلا جدال.

توجد في كال بلدان العالم إلى جانب السلطة التنفيذية هيئات مكلَّفةٌ بالحكم على نفعية هذه االقوانين وبتحضير نصوصها أو مراقبة تحرير هذه النصوص، إنها إحدى أكبر وظائف مجلس الدولة في فرنسا، شيء مشابه لهذا، ضروري على نحو خاص في بلد تكون الإدارة المدنية موكولة فيه لسلطة عسكرية. أيضا وُضِعَ بجانب الحاكم العام مجلس عليه أن يأخذَ رأيه في بعض الحالات. لكن هذا المجلس مُشكَّل في مجموعه من رؤساء المصالح. ينتُجُ عن ذلك أنه لا يقدِّمُ أيةَ ضمانة. كل واحد من هؤلاء الموظفين غارِقٌ في العناية بالشؤون اليومية وليس له لا الوقت ولا الإستعداد الذهني الذي يُساعده على الحكم السليم على الإجراءات العامة.

إنه من المُستعجَل وضع مجلس إلى جانب هذا الحكم العسكري الذي عُهد إليه بحقِّ إصدار قوانين مدنية حقيقية، مجلس يستطيع حقيقة توجيهَه في هذا المجال واحتواءه. أي ينبغي أن يكون مُشكَّلا من من رجال مستقلين غير مُزودين بوظائف حركية، لا ينبغي من دون شكٍّ أن تقع الحكومة في التبعية لهذا المجلس، لكن في الحالات التي يكون عليها أن تأخذ رأيه فيها وإذا حدث وأن كانت متمرِّدة عليه، فلا ينبغي السماح لها بتجاوز الأمر، بل ينبغي عرضُه على السلطة المركزية.

إذا كان مجلس من هذا النوع ضروريا لتحضير قوانين الإدارة العمومية، فهذا سبب قويٌّ كي يكون ضروريا تشكيله على هذا النحو، بما أنه مُوجَّه لممارسة اختصاصات العدالة الإدارية. في فرنسا وفي الدرجة الأولى نفسها من هذه العدالة لا ينتمي من سيحكمون فيها إلى الإدارة العاملة. مجالس الولايات التي تفتقد إلى كثير من هذه الضمانات تمتلك هذه على الأقل. إنها ناقصة في مدينة الجزائر، وقد بيَّنتُ كيف هي ألف مرة أكثر ضرورة هنا منها في فرنسا، لأن دائرة العدالة الإدارية هناك أكثر اتساعا طبيعيا والتعسُّف الذي يمكن اقترافه بحق هذه العدالة المزعومة سهل كثيرا.

الضمانات التي ينبغي الموافقة عليها للمواطنين

هذه هي الصورة التي أعتقد أنه ملائم تشكيل الحكم وِفقها. أما فيما يتعلّق بالضمانات التي تجمُلُ الموافقةُ عليها للمواطنين، فها هو ما اعتقده:

أجدُ أنّنا نُبالِغ بلا حدود وفي وضعنا الراهن في إفريقيا، في ضرورة في فعل شيء مختلف كثيرا عما هو عليه الأمر في فرنسا، الموظفون الذين أُرسلوا إلى الجزائر قالَوا كثيرا أنه يجب تسليحُهم بسلطات جدٌّ استثنائية، لأن هذا يلائمهم كثيرا وأنهم يجدون نعومة بالغة في التصرف خارج شرعيتنا غير الملائمة، لقد سارع الجمهور الفرنسي الذي له في أعماقة ميل طبيعي للاجراءات العنيفة والاعتباطية إذا لم يكن يعاني منها هو شخصيا، إلى تصديقهم. وهكذا انتهى الأمر إلى أن القاعدة هي القيام في الجزائر بشيء مختلف عما هو عليه الحال في فرنسا، والاستثناء هو أن نفعل شيئا مشابها أو بالأحرى كما قلت سابقا لقد سقطت الجزائر في مجال القانون العام في كل المرات التي كان الأمر يتعلّق فيها بسلطات الإدارة، ولم تخرج منه إلا لكل ما يتعلّق بالضمانات التي تتيحها قوانيننا للمواطنين.

أعتقد أن هذه مفاهيم خاطئة جدا وطرائق تصرف كثيرة اللامعقولية.

لقد قلت من قبل مرات كثيرة وأريد أن أكرِّر مرة أخرى، أن المهمَّ أكثر عندما نريد إحداث مستعمرة وتطويرها، هو فعلُ ما من شأنه أن يكون القادمون إلى هذه المستعمَرَة أقل اغترابا ما أمكن، وأن يُصادفوا هناك إن أمكن صورة كاملة عن الوطن. كلُّ الشعوب المستعمِرَة تصرَّفت على هذا النحو. المستعمرات الألفُ التي أسَّسها الإغريق على شواطئ المتوسِّط كانت كلُّها صُوَرا دقيقة جدا عن المدن التي انطلقت منها. أسَّس الرومان في كل نقاط العالم المعروف على أيامهم تقريبا، بلديات لم تكن سوى صور صغيرة عن مدينة روما. عند المحدثين، فعل الأنجليز دائما الشيء نفسَه.

ما الذي يمنعنا من محاكاة هذه الأمثلة في إفريقيا؟

ما يُقنع الرجالَ الصادقين بأن كلّ شيء ينبغي أن يكون أكثر اختلافا في الجزائر عما هو عليه في فرنسا، هما إن لم أكن مُخطئا، هذان السببان:

1- لن يكون بالإمكان قيادة المستعمَرة بالطريقة نفسها التي تقاد بها مُجتمعاتنا المتجانسة لأنها تتشكَّلُ من مسلمين ومسيحيين.

2- في الظروف الحالية التي توجد فيها المستعمرة، وهي مُحاطة بالأعداء المسلَّحين من كلِّ جانب، الذين ينبغي محاربتهم كلّ يوم، من الضروري تسليح الحكومة بسلطات استثنائية وغير عادية مما يمكن توفره لدينا.

الإعتراض الأول لا يمكن أن يصدر إلا عن أناس لم يأتوا مطلقا إلى إفريقيا. الذين أتوها يعرفون أنه ليست هناك للأسف الشديد أية علاقة بين المجتمعين المسلم والمسيحي، وأنهما يشكِّلان جسمين موضوعين فوق بعضهما بعضا إلا أنهما منفصلان تماما، يعرفون أن هذا الوضع يترع إلى الاتساع لأسباب لا نستطيع ضدها شيئا، العنصر العربي ينعزل أكثر فأكثر وينحلّ شيئا فشيئا. السكان المسلمون يترعون إلى التناقص بلا توقف، بينما يترع السكان المسيحيون إلى التزايد. امتزاج هذين العنصرين وَهْمٌ لا يحلم به إلا من هو غير موجود في عين المكان. يمكن إذن ويجب إذن أن يكون هناك تشريعان متميزان جدا في إفريقيا لأن بها مجتمعين اثنين منفصلان كثيرا. إذا تعلق الأمر بالأوروبيين لا شيء يمنع مطلقا معاملتهم كما لو كانوا وحدهم، ينبغي ألا تُطبّق القواعدُ التي نضعها لهم إلا عليهم.

اما بخصوص الاعتراض فيما يتعلّق بالخطر الذي يتهدَّد المستعمَرَة إن لم تكن الحكومة مُسلَّحَة بسلطات جد استثنائية وجد استبدادية، فأجده سخيفا. لدينا في افريقيا عدد من الجنود يساوي أربع مرات عدد ما لدينا من المستوطنين. يوجد هؤلاء بين عصا العرب والبحر، إلى درجة إحساسهم في كل حين بالحاجة إلى تأييد السلطة التي تدافع عنهم ومساعدتها. لن يُقنِعني أحدٌ بأنه لحفظ الأمن في

أوساط سكان من هذا النوع، يلزمنا أن نضيف إلى 80000 (ثمانين ألف) من الجنود حكومة مدنية عنيفة، غير نظامية ومُستبِدَّة. هذا، وأكره أمر سخيف.

إذن لا ينبغي القول: يجب أن يكون التنظيم الاجتماعي في إفريقيا استثنائيا، إلا بعض التشابهات، لكن على العكس: الأمور في إفريقيا يجب أن تُسيَّرَ على النحو ذاته الذي في فرنسا، إلا في بعض الاستثناءات. ذلك أنني أقبل بضرورة هذا. هذا الفرق الوحيد في نقطة الانطلاق سيأتي قريبا باختلاف عجيب في الوقائع.

ما هي إذن الاستثناءات التي أعتقدها ضرورية؟ لقد قلت ذلك سابقا، لا أعتقد أننا نستطيع في الوقت الحاضر إدخال مؤسَّساتنا السياسية الكبرى إلى إفريقيا: النظام الإنتخابي، حرية الصحافة، المحلفين. ليست هذه المؤسَّسات ضرورية للنشأة الأولى للمجتمعات. بالمقابل هناك حريات غير متاحة في فرنسا يمكن توفيرها في إفريقيا. أذكرُ منها مثلا حرية التعليم. أليس غير ذي معنى في الوقت الذي نتحدَّث فيه عن ضرورة القيام في إفريقيا بأشياء استثنائية، أن ننقل إليها امتيازات جامعة فرنسا؟ ألا يعني ذلك من جهة دفع ذوق الإدماج إلى أقصى حدٍّ في الوقت الذي نُسلِّمُ فيه أنفسنا بلا حراك للرغبة في الجديد؟ إذا كان هناك مكان فوق الأرض حيث يكون ضروريا ترك التعليم حرا، فإن هذا المكان هو من دون شكٍّ الجزائر حيث أن الاحتياجات في هذا المجال كثيرة الاختلاف، كثيرة الحركة، ويمكن أن تكون أكثر اختلافا عن تلك التي نُحِسُّها في فرنسا.

مهما كان الأمر يمكن أن نقول بصورة عامة إن كلَّ الحريات السياسية ينبغي أن تتوقَّف في الجزائر. أما بالنسبة لكل الباقي تقريبا، فإنَّني أدعِّم فكرة ألا تكون هناك سوى الامتيازات ولا شيء من إعادة الإنتاج الأمين في إفريقيا للمساوئ الموجودة عندنا.

يُطالب المستوطنون منذ مدة طويلة بإحداث هيئة، أية هيئة، تكون لسان حال لهَم لدى الحكومة. مَنَعَ أحدُ الأوامر على أي موظف مدني أو عسكري أن تكون له أملاك في إفريقيا. نتج عن ذلك أن جيءَ بكلِّ مُوَظفي المستعمَرَة من

خارجها، كما نتج عنه أيضا أنهم لا يهتمون طوال وجودهم فيها بمصالح سكانها أو آرائهم، وعموما وجودهم هناك هو مجرد مرور. يقول المستوطنون بكثير من الحقّ إن حكومة مُشكّلَة على هذا النحو لا تستطيع معرفة احتياجاتهم إلا معرفة ناقصة. إنهم يريدون إحداثَ نوع من المجلس الكولونيالي يكون بعضُهم من أعضائه، لا يُنتخَبون لكن يُعيَّنون من طرف الحاكم، يكون مقبولا أن يُعطي هذا المجلس في ظروف ما آراءً، شيء شبيه نوعا ما بمجالس الصناعة والتجارة في فرنسا. يبدو أن الماريشال فالي-Valée كان مشغولا في الوقت الذي تمّ استدعاؤه فيه بتنظيم هذا النوع من التمثيل غير المباشر. من المرغوب فيه كثيرا أن يعود العمل على هذا المخطّط. سيهدّئُ وجود هذا المجلس كثيرا من المخاوف المبالَغ فيها ويُبدِّد كثيرا من الأفكار المُسبَقَة من الجهتين والتي تُحدثُ اليومَ خصومة صمَّاء ومستمرة بين الإدارة والسكان الذين عليها أن تحكمَهم.

لكن الذي هو بصورة أخرى أكثر استعجالا، الأساسي الذي لا يمكن تأجيله هو إحداث أو بالأحرى إعادة تشكيل سلطة بلدية. كلّ المستعمرات بدأت ببلديات. ذلك أنها تَدين كلُّها تقريبا بظهورها وتطورها للحسِّ البلدي في الأزمنة القديمة كما في الحديثة. لقد رأينا أن الحكومة قضت في السنوات الأخيرة على تمثيل هذه السلطة بقضائها على الهيئة البلدية في مدينة الجزائر، وغيَّبتها على نحو ما حتى في مادتها بمركزتها في باريس للمداخيل البلدية. هذا وضع غير مرغوب إطلاقا ينبغي الإسراع بتغييره. لا أرى من ناحيتي سوى قليل من المساوئ في انتخاب أعضاء المجلس البلدي (وليس شيخ البلدية) من السكان أنفسهم. لكنني موافق على أن عناصر هؤلاء السكان ليسوا متوافقين بشكل كاف كي لا تكون لهذا الانتخاب مساوئ كثيرة. لا تكون لكم هيئة بلدية مُنتَخَبَة إذن، لكن لتكنْ لكم على الأقل واحدة مختارَة، وأعيدو لهذه الهيئة التي ليس لكم ما تخافونه منها بما أن أعضاءها منكم وتحت إشرافكم، مهمَّة القيام باستعمال موارد البلدية. سارعوا إلى شدِّ السكان إلى هذه الأرض الجديدة

بإحداث مصالح جماعية وأعمال مُشترَكَة لهم. هذه المصالح والأعمال هي التي تنقُصُ، و لم يحدُثْ إطلاقا أن أُنشئَتْ مجتمعات إلا بها. إنه من الخطإ الاعتقاد بأن المُخصصَّات البلدية في الجزائر يجَب أن تكون أقلَّ ممَّا هي عليه في فرنسا. على العكس من ذلك يجب أن تكون أكبر. قوة بلدية فاعلة هي في الوقت نفسه أكثر ضرورة هنا وأقلّ خطرا منها في أي جهة أخرى: أكثَر ضرورة لأنه يجب إحداث حياة اجتماعية هنا، ليست موجودة بعد. أقل خطرا لأنه من غير المخيف أن تتحول الحياة البلدية هنا إلى إجازة سياسية. الظروف التي توجد فيها الجزائر، العدد القليل من المستوطنين، انعزالهم، قوة الجيش، أسبقية الفكر والحكم العسكري التي لا مفرَّ منها، كلها أمور ستعطي للسلطة هنا دائما قوة لا تُقاوَم.

نرغب دائما في الخلط بين فكرتين متميزتين: الحكومة العسكرية لكلّ بلدة وإدارتها المدنية. أن يكون واجبا إخضاعُ المعمِّر في الجزائر لبعض العادات العسكرية: إجباره على الإقامة وراء جدران، أن يحرس نفسه هناك، أن يدافع عن نفسه، أو حتى أن يخرج منها في بعض الحالات لُمرافقة الجيش العامل، هذا أمر طبيعي. أن يوجد في كل قرية مندوب للسلطة العسكرية مكلّف بمراقبة التطبيق الجيد لهذه الإجراءات شيء ليس أحسن منه. لكن لا يعني ذلك أن تكون إدارة الأملاك البلدية والعناية بالأشغال العمومية والشرطة المحلية للقرية بيديه. إنها أشياء مختلفة عن طبيعته، يمكن لهذه الأشاء ويجب أن تبقى منفصلة عنه.

أخيرا، إذا كان لا يمكن الموافقة إطلاقا في الجزائر على كثير من الحريات الكبرى والقيِّمَة التي نتمتَّع بها في فرنسا، فإنه لا يوجد على الأقل سبب واحد مقبول يمكن إعطاؤه لتبرير حرمانهم من الحريتين المدنيتين الكبيرتين اللتين نجدهما حتى في مَلَكياتنا الأكثر استبدادا، واللتين لا يمكن أن يكون أي بلد قابلا للسكن من دونهما في نظر الأوروبي: أقصد حرية تصرُّف الإنسان في ذاته وفي أملاكه.

حرية الأشخاص ليست مضمونة لأن الحكومة تستطيع بكلمة واحدة وفي لحظة نزع شخص ما من عائلته وأملاكه ونفيه بلا محاكمة إلى خارج الحدود.

ليست كذلك لأن العدالة مُشكّلة على نحو غريب وكذلك الإجراءات الجنائية التي هي ذات طبيعة غريبة أيضا إلى حدٍّ أنه ليس هناك أحد في مأمن من أن يوقَف ويُحبَسَ ويُحاكَم بحسب هوى السلطات التي لا توفّر أية ضمانة.

الملكية دائما في خطر بالتعسُّف. والكيفية العنيفة التي تُنتزَعُ بها بسبب المنفعة العامة، هي في خطر كذلك بالتسخير، بالقضاء اللامحدود، بطبيعة المحاكم الإدارية، بغياب عدالة مدنية حقيقية.

بمعرفة هذه الأمراض، تظهر الحلول بصورة طبيعية عند التفكير.

ينبغي إلغاء الحقِّ الممنوح للحاكم في أن يطرُدَ من المستعمرَة مَن يشاء أو على الأقل الحد من هذا الحقّ. هناك طريقتان لفعل ذلك:

1- إجباره على شرح قراره ودوافع هذا القرار ونشره في جريدة الـــ *Moniteur de France*.

2- توقيف آثار هذا القرار وما يترتَّب عنه، إذا لم يأتِ في موعد محدَّد قرار وزاري للمصادقة على هذا الإجراء البوليسي.

إحداث أشكال لنزع الملكية أقلّ سرعة وأقلّ وحشية من تلك الجاري العمل بها في الجزائر، إحداثها بقانون أو بأمرية ملكية على الأقل. فرض إجبارية دفع ثمن حقيقي للمبنى. إحاطة ***التصريح بالملكية العمومية*** بإجراءات تمنع القيام بها بخفّة وتسرُّعٍ كما هو الحال اليوم.

فرضُ حدود على الحق في المطالبة بالرجال والحيوانات لخدمة الجيش مما يجعل ممارسة هذا الحق نادرةً. لقد سمعت تعليلات غبية في هذا الموضوع تُقدَّم لضباط على قدر من الذكاء. يقولون: بما أن أول مصلحة للمعمِّرين هي الدفاع عن أراضيهم، فمن المدهش كثيرا أن يرفضوا مساعدة الجيش في هذا الدفاع.

من لا يرى أن القدوم للاستقرار في مستعمَرَة إنما هو للإثراء وليس للقيام بالحرب، وألا أحد يأتي إذا علم مُسبَقا أنه مُعرَّضٌ في كلّ وقت لأن يرى ثيرانَه وأحصنَتَه وغلالَه تؤخذُ لفائدة الجيش؟ إذا واصل الجيش اغترافه من هذه المصادر فسيجِد نفسه بعد مدة يدافع عن تراب قفْر. البعض الآخرون يقولون إنَّه اقتصاد كبير للخزينة أن تُستعمَلَ الموارد الموجودة في عين المكان على أن يؤتى بها من بُعد. تعليل غير معقول: ذلك أن ما بإمكان فرنسا فعلُه بثمن باهظ من دون شكٍّ هو أن تحافظ على مُستعمَرَتها فارغة ومنع أن تمتلئ. هذه تعليلات متوحِّشين تُضحِّي بالمستقبل من أجل الحاضر.

لكن ما يجب قبل كلّ شيء لإعطاء الحرية وملكية الأشخاص الضمانات التي يحقُّ للفرد طلبها من الحكومة في أي بلد مُتَحضِّر، هو إنشاء عدالة حقيقية عِوَض شبيهها الموجود حاليا في إفريقيا.

لقد عاينت عن قرب هذه المسألة وأُصرِّح أنّني لا أجد سببا واحدا قويا يمنعنا من نقل كلّ نظامنا القضائي مع استثناءات قليلة إلى إفريقيا. لا أرى من ناحيتي أية صعوبة في أن نجعل القضاة في إفريقيا غير قابلين للعزل بشرط أن يُعينوا مع ذلك بطريقة مُختلفة عن تلك التي تمّ بها اختيار معظمهم حتى الآن. ومع ذلك أفهم ألاّ نوافق على عدم عزل القضاة، قبل أن نتمكّن من الحُكم الجيِّد على الآثار التي يُنتجها نظامنا القضائي. أتصوَّر أيضا أنّنا لن ننقُلَ إلى إفريقيا كثيرا من التفاصيلَ الناقصة أو التي بها عيوب بطبيعة الحال في إجراءاتنا المدنية، لكن قريبا من هذا، إنه من المستعجل أن نُشكِّل محاكمنا في إفريقيا كما هي مُشَكَّلَة في فرنسا ببساطة خالصة: أي محاكم ابتدائية ومحكمة ملكية. الحسنات التي يمكن أن تأتي بها التعديلات المُدخَلَةُ على تشكيلتها لا تعادل الضرر الذي ينتُجُ عن إعطاء وجه جديد وغريب للعدالة. إنه من المستعجل أن ننتزع من النائب العام السلطات غير العادية التي أُعطيت له. أن نجعل القضاة مستقرين على الأقل إن لم يكونوا غير قابلين للعزل، أن نسمح بالاستئناف بالطريقة نفسها التي في فرنسا، أخيرا وخصوصا، إدخال الإجراءات الحامية

لقانون الإجراءات الجنائية. لا أحد في العالم زعم أبدا أن هذه الإجراءات كانت مواتية لحرية المتَهمين. لقد أُعطوا بعدالة الاتهام المعاكس، خصوصا فيما له علاقة بالتوقيف وبالحبس الاحتياطي. لماذا وهي على هذا القدر القليل من الليبرالية نجعلها متوحِّشة؟

أُكرِر أنه يمكن القيام بكل هذه الأشياء بلا أي سلبيات وبلا أخطار.

كل القضايا المدنية تقريبا كانت بين أوروبيين. هنا يُمارسُ العمل الأساسي للعدالة. أما فيما يتعلّق بالقضايا بين الأهالي أو بين أهالي وأوروبيين فهي حالات استثنائية، أُحدثت إجراءات استثنائية، يمكن الاحتفاظ بها بلا عوائق.

مُعظم القضايا الجنائية كانت ضدَّ أوروبيين أيضا. في حالة ما إذا كانوا من الأهالي وإذا اعتُقد أن إجراءاتنا بطيئة (وهو ما لا أعتقده) فيمكن إحداث مجالس حربية لهم. فائدة هذا الأمر ثانوية، العرب الذين يعيشون بيننا قليلون عدديا وليسوا مخيفين كثيرا. لكن ما هو غير ثانوي هو أن نعطي للأوروبي الذي ندعوه للقدوم إلى الجزائر كلّ الضمانات القضائية في القسم المدني كما في القسم الجنائي، الضمانات التي هو متعوِّد على رؤيتها ضرورةً للحياة المتحضِّرة. بعد الانتهاء من تشكيل العدالة المدنية ينبغي الانشغال بلا تأخير في وضع حدود واضحة للعدالة الإدارية. يجب خصوصا الإسراعُ في إعطاء المحكمة الإدارية تشكيلة تُقدِّم ضمانات للملكية. في الوقت الحاضر ليست لها كما قلت سابقا أيٌّ من هذه الضمانات. وهكذا دائما ليس فقط الإدارة بل الموظَّف المعني هو الذي ينطق بالحكم في قضيته الخاصة به.

أُلخِّص: أعتقد أن مشروع الاستعمار السريع من فرنسا لقسم من الجزائر ليس شيئا غير قابل للتحقيق. العوائق الكبرى أقل في البلد منها في أنفسنا نحن. لنُغيِّرْ طرائقنا وسنغيِّر وضعيتنا. أما بالطريقة التي نحن نتحرَّكُ بها والتي نواصل العمل بها فإنَّني أُدعِّم فكرة أنّنا لن نستطيع حتى تعمير سهلَ سان-دوني إذا لم يكن بها عدد كافٍ من السكان.

ملاحظة عن الجزائر

للموضوع قسمان كبيران: الاحتلال والاستيطان. هذان الشيئان متماسكان. لا يمكن أن يوجدا أو أن يكونا مُنتجِين إذا وُجِد أحدُهُما دون الآخر. ينبغي أن يمشيا مع بعضهما في الوقت نفسه...

طريقة الوصول إلى الاحتلال[25]: نظام الحرب، تشدُّدات ضرورية، تشدُّدات غير ضرورية.

ما الذي ينبغي فعله للاستيطان.

خطأ الاعتقاد بوجوب إحداث وضعٍ اجتماعي استثنائي جدا في الجزائر. لا تتلاءم أي من قوانيننا السياسية تقريبا مع ذلك، لكن بالإمكان نقل كل قوانيننا المدنية تقريبا إلى هناك وينبغي ذلك.

هل يجب إنشاء حكومة مدنية أم حكومة عسكرية؟ هل يمكن أن توجد هناك إدارة مدنية متميزة ومنفصلة عن السلطة العسكرية؟ في أي نقطة ينبغي إخضاع المستعمَرَة بالقواعد المركزية وفي أي النقاط يجب إعفاؤها من ذلك؟

عدم استقرار الوضع الاجتماعي والسياسي للمستعمَرَة لن ينتهي إلا عندما يُسطِّر القانون الدائرة، ويُحدِّد الأمر الملكي النقاط الأساسية داخل هذه الحدود.

ما الذي ينبغي للقانون فعله، للأمر، للقرار الوزاري؟

عدالة حقيقية وفعَّالة.

عدالة إدارية منظَّمة ومُشكَّلة.

مجلس دولة لتطوير القوانين ذات الطبيعة العامة.

إدارة بلدية.

مجلس كولونيالي.

---

25 الوسيلة الوحيدة لتأمين الاحتلال هي الحرب. وأحسن طريقة للقيام بالحرب هي القيام بها بتكاليف أقل. هذا موقف طوكفيل في المسألة.

تحقيق برلماني جديد...

1- المناطق حيث يكون الاستعمار ملائما، مدينة الجزائر.

2- البدء بتوضيح ما ينبغي فِعله لتحضير المكان ماديا للمستوطنين.

المسح، تمليك الدولة. توزيع الأراضي. تحصين القرى. حفر خنادق حول محيط المتيجة. الصرف الصحي.

لا نفكّر عموما إلاّ بهذه الأشياء، نضع فيها كلّ صعوبات المشروع وكلّ نجاحه. ومع ذلك ليس هذا كل شيء. ذلك أنه لا يجب فقط تحضير مكان مادي للمستوطنين. يجب جذبُهم إلى هذا المكان وتثبيتهم فيه، وهو ما لا يمكن تحقيقه إلا بهيئات جيدة وحكومة جيدة أيضا...

الحديث بعد كل ما له علاقة بالمؤسَّسات عن التسهيلات التي ينبغي إعطاؤها للمستوطنين والجسر الذهبي الذي يجب وضعُه لهم.

ضرائب قليلة، وضرائب غير مُعيقة.

إدارة أقل نظامية وأقل تشدُّدا وتفتيشية مما هي عليه في فرنسا.

ترتيب الأفكار

1- ضرورة الاحتلال والاستيطان.

2- على فرض التوصُّلِ إلى الاحتلال، أو ضرورة تجاوزه، تبيين وسائل الاستيطان.

أ- الشروط المادية.

ب- الشروط الأخلاقية.

ج- التسهيلات التي ينبغي توفيرها.

ربَّما يمكن وضع النقطة ج مع النقطة ب.

إنتهى الجزائر في..

(تقارير عن الجزائر 1847)

تقرير كتبه السيد دو طوكفيل

حول مشروع القانون حول القروض غير العادية المطلوبة للجزائر[26]

موضوع التقرير ومخطّطه

سادتي، على غير عادتها، شكّلت الغرفة هذا العام لجنة للقروض غير العادية لإفريقيا من ثمانية عشر عضوا بدلا من تسعة أعضاء[27]. باتخاذها لإجراء غير عادي على هذا النحو، أرادت من دون شكٍّ إظهار فكرة، كان على لجنتكم البحثُ بسرعة عن معناها الحقيقي.

لم تظهرْ سيطرتنا في إفريقيا مُهدَّدَةً بعدد أقلّ من الأخطار أبدا مثلما هو عليه الحال الآن. خضوعُ القسم الأكبر من البلد بعد حرب قمنا بها ببراعة وانتهت بانتصارنا. علاقات صداقة أو على الأقل علاقات هادئة مع جيراننا من الأمراء المسلمين. كفَّ عبد القادر عن القيام بأعمال بربرية، تشهد على ضعفه أكثر مما تشهد على فظاظته. بلاد القبائل مستعدّة للاعتراف بإمبراطوريتنا. المحرض على التمرُّد الأخير انتهى إلى تسليم نفسه، وطلب عفونا وكرمنا بعدما حاول بلا جدوى مقاومة قوتنا، هذا هو المشهد الذي يوفّره وضعُنا.

ليس من أجل تجنُّب أخطاء إذن دعت الغرفة إلى دراسة مهيبة لقضية إفريقيا هذه السنة، بل يمكن القول على العكس من ذلك إن نجاح جيوشنا وما تلاه من سلمٍ، هو الذي أوجد في أعينها وضعا جديدا يستدعي قرارات جديدة.

إن الحربَ الطويلةَ التي جالت براياتنا في كلّ أجزاء الإيالة القديمة وأظهرت لنا شعوبَ الأهالي في كلّ حالاتها ووضعياتها، لم تسمحْ لنا بالحصول على

---

26 "التقرير الذي كتبه السيد دو توكفيل عن مشروع القانون المتعلّق بالقروض غير العادية المطلوبة للجزائر" نُشر في *Le Moniteur universel* مُلحقا بجلسة الإثنين *24* ماي *1847*.

[27]) كانت اللَجنة مُشكّلَة من السادة: ديفور، موريي، آلارد، دوريزون، تريسي، كورسال، لاستايري، شنايدر،بيشون، أودينو، توكفيل، ديجوبير. بوبلاي، لاقيش، بشاميل شاسلو-لوبا، بومون، أبراهام ديبوا. في الثامن من مارس اختير ديفور رئيسا للجنة وتوكفيل مقرِّرا. تأسَّى توكفيل بهذا ذلك أنه كان في سباق مع بومون، ومع ذلك رأى أنّه وقف في طريقه.

أراضٍ فقط، بل سمحت لنا أيضا بتحصيل مفاهيمَ جديدة تماما وأكثر دقّةً عن البلد وساكنيه[28]. لا نستطيعُ دراسةَ الشعوب البربرية إلاّ والسِّلاح في اليد. لقد هزمْنا العربَ قبل أن نعرفهم. إن الانتصار بإيجاده لعلاقات ضرورية وكثيرة بينهم وبيننا هو الذي جعلنا نغوص في عاداتهم وأفكارهم ومعتقداتهم، ومكّننا في النهاية من أسرار (التحكُّم فيهم و) حُكمهم. (و) التقدُّم الذي أحرزناه في هذا المجال هو ذو طبيعة مُدهشة. نستطيع القول اليوم، إنه لا يخفى علينا شيء في مجتمع الأهالي، ولا يمثِّل هذا المجتمعُ بالنسبة لنا أي سرٍّ. لمّا تعلّق الأمر بدراسة الشعب المهزوم، أظهر الجيشُ ذكاءً ونفاذَ بصر، كما أظهر شجاعةً باهرةً، وطاقةً تحلّت بالصَّبر والهدوء في إخضاعه لسلاحنا. لم نتوصَّلْ بفضله إلى التعرُّف على الأفكار الغالبة عند العرب والمعرفة الجيدة للأحداث العامَّة التي تؤثِّر فيهم فحسب، بل إنّنا نزلنا إلى حدٍّ معرفة التفاصيل الثانوية لهذه الأمور. لقد أعطينا واعترفنا بمعظم العوامل المختلفة المشكلة لجمهور الأهالي. ونحن نعرف تاريخَ القبائل (جمع قبيلة-المترجم) ربما أحسنَ مما تعرفه هي. نعرف السيَرَ الدقيقة لكل العائلات الكبيرة. أخيرا نحن نعرف موطن كلِّ التأثيرات. بإمكاننا للمرة الأولى إذن أن نبحث وأن نقول ونحن على دراية تامة بالأمور، ما هي الحدود الحقيقية والطبيعية لسيطرتنا في إفريقيا، و كيف سيكون ولفترة طويلة الوضع الطبيعي لقواتنا، ما هي الأدواتُ وما هي الطريقةُ المناسبة لإدارة أمور الشعوب التي تعيش هناك، ماذا يمكن أن ننتظر منهم، وما الذي يجدرُ بنا الخوف منه لديهم.

---

28 يعود الفضلُ في إنشاء المكاتب العربية إلى لاموريسيير. لكن بيجو هو الذي رسَّمها بقرار 01 فيفري 1844 ووضعها تحت سلطة الجنرال دوماس- Daumas . ولأن هذا الأخير كان مأخوذا جدا بالحضارة الإسلامية فقد طوَّر المؤسَّسَةَ. كان ضباط المكاتب العربية واسطة بين السلطة العسكرية والأهالي. جنود وإداريون ومُخبرون وقضاة ومستشارون كانت مهمتهم تقديم المعلومات للسلطات حول الأهالي وعقليتهم وأيضا إدارة شؤون القبائل (جمع قبيلة-المترجم). وإذا كانوا قد عمّقوا معرفتهم بالأهالي وتعلموا لغاتهم، فلم يكن همهم "تمدينهم" وحثهم على الاستقرار في مكان واحد وجعلهم فردانيين (أي تخليصهم من الرابطة القبلية) بالقضاء على بنية القبيلة. كان المكتب العربي يتشكّل من بعض الضباط المنتدبين من فيالقهم ومن مترجم وطبيب وسكرتيرين (عربي وفرنسي) وبعض الفرق.

وبمقدار ما (أصبحنا) نعرفُ البلدَ والأهالي أحسن، تبدو لنا فائدةُ بل ضرورةُ توطيدِ سكّانٍ أوروبيين على التراب الإفريقي أكثرَ طبيعية.

ثم، ليس لنا من جهة أخرى أي خيارٍ أو قرار في هذا المجال. فقد جاء السكّان الأوروبيون. والمجتمع المتحضِّر والمسيحي أصبح قائما. لم يعد الأمر يتعلّق الآن إلاّ بمعرفة تحت أية قوانين سيعيشون، وما الذي ينبغي فعله لتسريع وتيرة نموِّهم.

لقد حان الوقت أيضا لندرس عن قرب وبالتفصيلِ هذا الجانب الكبير للقضية الإفريقية، وهو ما لم نستطع فعله إلى الآن. كلّ شيء يدعونا لذلك: التجربة التي تحصّلنا عليها من نقائص الوضع الحالي، معرفتنا الكبرى بالبلد وباحتياجاته، السِّلم الذي يسمح لنا بالانصراف بلا قلقٍ إلى هذه الدراسة أو تلك والذي يجعلها سهلة ومُثمِرةً.

سيطرتُنا على الأهالي، حدودُها، إمكانياتُها، مبادئها.
إدارةُ شؤون الأوروبيين، أشكالُها، قواعدُها.
الاستيطان، أمكنتُه، شروطُه، إجراءاته.

تلك إذن هي القضايا الثلاثُ الكبرى التي يثيرُها مشروعا القانونين المعروضين عليكم، والتي ترغب الغرفةُ في أن نبحث لها الآن عن حلٍّ أمامها.

سنتناول في هذا التقرير كلَّ المسائل المتعلِّقة مباشرة بسيطرتنا على البلد المغزوِّ، وبتسيير شؤون الأوروبيين الذين يسكنونه.

سننظر في كل قضايا الاستيطان في التقرير حول قانون المعسكرات الفلاحية.

القسم الأول
السيطرة وحكم الأهالي

هل السيطرة التي سنمارسها في إيالة الجزائر القديمة مفيدة لفرنسا؟ كثير من أعضاء لجنتكم تمسكُّوا بشدَّة بعكس هذا[29].

اعتقدت الأغلبيةُ سادتي، مع احترامها الاحترام الذي تستحقُّه للقناعات السابقة والصادقة كثيرا التي كانت تدفع الأعضاء المحترمين للحَديث، ومع التأكُّد من آرائهم، أنه من غير الضروري أن تثير من جديدٍ أمامكم قضايا نوقِشَت كثيرا وحُسِمت منذ أمد طويل.

نقبل إذن، باعتبارها حقيقة مُبيَّنةً بأنه ينبغي التمسُّك بسيطرتنا في إفريقيا بصرامة. سنقتصر على البحث عما هي هذه السيطرةُ اليوم، ما هي حدودُها الحقيقيةُ وما الذي ينبغي فعلُه لتوثيقها.

توزيع السكان الأهالي على الأرض
المظهر العام الذي يمثِله هذا التوزيع من وجهة نظر سيطرتنا

من وجهة نظر سيطرتنا، ينبغي أن يُقسَّم السكان الأهالي إلى ثلاث مجموعات أساسية:

تسكن المجموعةُ الأولى في القطر الواسع المسمَّى بالصحراء الصغرى، والذي يمتد إلى الجنوب من نهاية الأراضي القابلة للحراثة إلى بداية الصحراء الكبرى.

الصحراء الصغرى

تعرف الغرفةُ أن سكان هذا البلد هم أكثر ترحالا وأكثر استقرارا في الوقت نفسه من كلّ أهالي الجزائر الآخرين. القسم الأكبر منهم يجوبون كلّ

---

29 كان عضوا اللجنة دي جوبير وتريسي مضادين للحملة.

عام مساحات واسعة جدا دون معرفة البلد تقريبا. الآخرون، على العكس من ذلك يعيشون في واحات، حيث الملكيةُ فرديةٌ ومحدَّدةٌ ومزروعةٌ ومبنيةٌ. لم تَزُرْ فِرَقُنا أبدا كلَّ الصحراءَ الصغرى، ولا تحتلُّ فيها أيَّ نقطة. نحكم سكانها بِوساطة رؤساء من الأهالي لا نراقبهم إلاَّ من بعيد. إنها تُطيعنا دون أن تعرفنا. الحقُّ أنها تابعة لنا وليست خاضعة لنا.

بلاد القبائل المستقلّة

مقابل الصحراء الصغرى وفي الجبال المجاورة للبحر يسكن القبائل وهم مستقلُّون. لم نَجُبْ أراضيهم حتى الآن. لكن وهم محاطون اليومَ، من كل جانب بمؤسَّساتنا، وهم مُضايقون في صناعاتهم، ومحصورون في وديان ضيقة، بدأت هذه العشائر تُحسُّ بتأثيرنا، ويقال إنهم يعرِضون الاعتراف بسلطتنا.

التل

باقي سكان الجزائر العرب والبربر، المُنتشِرون في السهول أو على جبال التل من الحدود المغربية حتى الحدود التونسية يمثّلون المجموعةَ الثالثةَ من السكان الذين يبقى لنا الحديث عنهم.

في هذا القسم من البلد توجدُ المدُنُ وفيه تسكن العشائر الكبرى، هنا (أيضا) يلاحظ التفرُّد والأسماء الكبيرة، وتوجد الأراضي الأكثر خصبا. هنا جرت الحملات العسكريةُ الأساسية والمعاركُ الكبرى. أخيرا تَوجد هنا مؤسَّساتنا الكبرى، وسيطرتنا ليست فقط معترفا بها بل وقاعدية.

السِّلم العميق يسود اليوم هذا القطر الواسع. تجوبه قواتنا في كلِّ الاتجاهات دون أن تصادفَ أيَّ مقاومة. بل بإمكان الأوروبي المتفرِّد أن يعبَر قسمه الأكبر دون الخوف من أي خطر.

الخضوع هنا موجود في كلِّ مكان، لكن طبيعته تختلف من جهة لأخرى.

ربما تكون سيطرتنا في الشرق أقلّ اكتمالا منها في الغرب، لكنها أكثر هدوءا وأكثر تأكيدا إلى ما لا نهاية. عموما نسوس الأهالي هناك بطريقة اقلّ قربا وأقلّ إلزاميةً. لكن سيادتنا أقلّ مناقشة. كثيرٌ من رؤساء الأهالي هم مُقدّمو إقطاعات تابعة لنا أكثر مما هم خدّامٌ لنا: سلطتنا هناك ليست مطلقة وليست في خطرٍ في الوقت نفسه. يكفي جيشٌ من 20000 إلى 22000 ألف جندي لحراسة هذا الجزء من البلد، الذي يُمثّل مع ذلك نصف مساحة كلّ الإيالة القديمة، ويقطُنُه أزيدُ من نصف سكانها. لم يعرف هذا الجزءُ الحربَ منذُ عدَّة سنوات تقريبا[30].

سكان الغرب أي الذين يقيمون في مقاطعتي الجزائر ووهران هم تحت سيطرة أشدَّ ومحكومون بشدَّة أكثر وهم الأكثر اهتزازا في الوقت نفسه. سيطرتنا على هؤلاء قوية لكنَّها أقلّ استقرارا. هنا أطاحت الحربُ بكل الفرديات التي يمكن أن تقلقنا، وأخمدت بعنف كلّ مقاومة واجهناها، وأرهقت البلدَ وأفقرت أهله، وحطّمت أو طردت قسماً من وجهائه العسكريين والدينيين وذهبت لفترة بقوة الأهالي. الخضوع هنا تام لكنَّه خَطِرٌ في الوقت نفسه. في هذا المكان تراكمت ثلاثةُ أرباع جيشنا.

في الشرق كما في الغرب، لا تُقبل سيطرتنا إلا بفعل الانتصار وباعتبارها ثمرةً يوميةً للقوة. لكنَّها تُحتمل (ويُتَسامحُ معها) في الشرق بينما تُتحمَّلُ في الغرب على مضض. هنا نفهمُ أنَّه يمكن أن تكون لسلطتنا بعضُ النتائج المفيدة التي تجعلها أقلّ ثقَلا، أما هناك فيبدو أننا لا نلحظ سببا للخضوع سوى الرهبة العميقة التي تثيرُها.

هذا هو المظهرُ العامُّ الذي توفّره الجزائر من وجهة نظر سيطرتنا.

---

30 كانت مقاطعة قسنطينة موضوعةً منذ سنة 1844 تحت مسؤولية الجنرال بيدو –Bedeau.

الإبقاء على التعداد

في حضرة هذه اللوحة سادتي، وبالنظر إلى الوضعِ المُرْضِي في عمومه لكن الخطِر في بعض هذه الأجزاء، هل ينبغي لنا أن نُبقِيَ (هناك) على التعداد الحالي لجيشنا؟

لقد طالب عضوان بتخفيضه، لأنَّ احتلالنا في رأيهما ينبغي أن يكون جزئيا، بينما ذهب البعض الآخر إلى الاعتقاد أنه دون تعريض سيطرتنا (للخطر) ودون جعل احتلالنا جزئيا يمكن خفض العدد الحالي لجيشنا ببضعة آلاف رجل.

واللجنة مع تعبيرها عن الرغبة في خفض التعداد، لم تعتقدْ أنه من الحكمة أن ترفضَ للحكومة التي وحدها تعرفُ جيدا الحقائقَ وتتحمَّلُ نتائجها، الأربعة وتسعين ألف رجل الذين تطلبهم.

وبالنتيجة فهي تقترح عليكم الموافقة على الاعتماد الذي يتضمّنه مشروع القانون.

الأسباب التي تجعلنا نعتقد أن تعداد الـ94000 رجل يكفي من الآن فصاعدا.

إن لجنتكم سادتي لم تُقرِّرْ أن تقترح عليكم الإبقاء على التعداد دون أن تنظَر بعناية كبيرة لنتائج هذا القرار وأبعاده. إنها تساءلت عمَّ إذا كان رقم 94000 الذي تطرحه أمامكم رقما مؤقتا ولن يكون عليه أن يزيد سريعا كما كان حالُ أرقام أخرى.

إنها لا تنسى كما لا تنسون، الإضافاتِ المتزايدة الدائمة لجيش إفريقيا خلال سبعة عشر عاما. كان تعدادُ الجيش الفَرنسي (في الجزائر) لا يتجاوز الـ18000 ألف رجل في كلِ" الأسلحة ثم أصبح سنة 1834، 30000

رجل، وفي 1838، 48000 رجل، وقفز سنة 1841 إلى70000، وسنة 1843 إلى76000رجل ليصل سنة 1845إلى 83000 رجل، وإلى 101000 سنة 1846.

هل ينبغي مواصلة السير على هذا التدرُّج؟ هل يمثِّل الرقمُ المطلوبُ منا تقديرا مؤقَّتا كما كان الحال في الماضي؟ هل سيكون وضعا نهائيا؟ يقتضي هذا الأمرُ المعرفةَ، ليس لفائدة فرنسا فقط بل لفائدة الجزائر أيضا. ما يُتعبُ البلدَ، ما يمكن أن يُقزِّزَهُ من مستعمرَته على المدى البعيد ليس ثِقَلَ التكاليفَ التي تفرضها عليه، بل الغموضُ الذي نُبقيه فيه وحدوده المحتملَة أو المُمكنة.

نعتقد أنه حان الوقت لإضاءة هذه الشكوك وسنحاول فعلَ ذلك. لمَّا كان على تعداد الجيش أن يزيد، كان ينبغي ضرورة القبول بأحد شيئين:

إما لأنه كان على احتلالنا أن يتوسَّعَ، وإما في حدود ما هي عليه اليوم، كانت قواتنا قليلة كي تؤمِّن الإبقاء على سيطرتنا.

لنتأمَّل هاتين الفرضيتين:

لماذا ينبغي ألاَّ يتوسَّع احتلالنا

إنَّه صعبٌ جدا من دون شكٍّ، ويجب أن نعترف بذلك، معرفة أين ينبغي لنا أن نتوقَّف في احتلال بلد بربري. ولأنه من العادي ألاَّ تصادف أمامك لا حكومة مُشكَّلَةً ولا سكانا مَستقرين، فلن نصل إطلاقا تقريبا إلى الحصول هنا على حدود مُحترَمَة. والحرب التي تؤخِّر حدود إقليمك لا تُنهي شيئا. إنها لا تفعل سوى تهيئة مسرحٍ أكثر بُعدا وأكثر صعوبة لحربٍ جديدة. على هذا النحو بدت الأمورُ تجري في الجزائر نفسها. لم تتوقف أيةُ غزوة عن إظهار ضرورة غزوة جديدة. كلُّ احتلال يأتي باحتلال جديد، ونتصور جيدا أن الأمة قَلِقَةٌ وهي ترى هذا التوسُّع المتزايدَ والمستمرَّ لسيطرتنا ولتضحياتنا. ونتصورُ حتى أصدقاءَ غزونا يتساءلون بقلقٍ هم أيضا متى ستوضعُ في النهاية هذه الحدودُ القصيةُ وعند أي رقم سيتوقَّفُ تعدادُ الجيش.

هذه الأحاسيسُ وهذه الأفكارُ تولدُ في خضمّ الجهل العميق الذي عشنا فيه طويلا، بطبيعة البلد الذي شرعنا في احتلاله. لم نكن نعرف إلى أي مدى كان من المناسب الذهاب، وأين كان، ليس من المفيد فقط، بل من الضروري، أن نتوقّف.

اليوم، يمكن القولُ إن الضّوء قد سُلِّط على هاتين النقطتين.

لن نفعل أكثر من تذكير الغرفة أن الجزائر تُمثِّلُ هذه الظاهرةَ الغريبةَ لبلد مُقسَّمٍ إلى بقعتين مختلفتين تماما الواحدة عن الأخرى، ومع ذلك متحدتين تماماً فيما بينهما بعلاقة متينة وحميمة. الأولى الصحراء الصغرى التي تضمُّ الرعاة الرحَّل، والثانية، التل حيث يسكن المزارعون المستقرُّون نسبيا. الكلُّ يعلم الآن أن الصحراء الصغرى لا يمكنها العيش إن أغلقنا عليها التل. سيِّدُ التلّ إذن كان منذ بداية العالم هو سيد الصحراء الصغرى. لقد قادها دائما دون أن يحتلَّها، وحكَمَها دون أن يُسيِّرَها. إذن، نحن نحتلُّ اليومَ كلَّ التلّ فيما عدا بلادَ القبائل، فلذا نحتلُّ الصحراءَ الصغرى؟ لماذا نفعل أكثر مما فعل الأتراكُ أو نفعل ما لم يفعلوه، وهم الذين سادوا ثلاثمائة سنة بهذه الطريقة؟ فائدةُ الاحتلال لا تجبرنا إطلاقا على الذهاب إلى هناك، ذلك أننا لا نستطيع التفكير في تثبيت سكان أوروبيين في هذه البقاع.

نستطيعُ القول إذن دون أن نخدعَ أحداً إن الحدودَ الطبيعية لاحتلالنا في الجنوب أصبحت أكيدة من الآن. إنها موضوعة في حدود التلّ[31] نفسها.

صحيح أنه توجدُ في التلّ بقعة لم نحتلَّها بعد، والتي لن يتأخَّرَ احتلالها في رفع تعداد جيشنا، ورفع رقم ميزانيتنا. أعني بلادَ القبائل المستقلّة.

ستسمحُ لنا الغرفةُ بألاَّ نتوسَّع الآن في موضوع بلاد القبائل، ستكونُ لنا الفرصة لاحقا للحديث فيه، عند تقديمنا تقريرا عن حادث وقع داخل اللجنة.

---

31 ومع ذلك لم يتوان الغزوُ في الامتداد نحو الجنوب. في سنة 1847، كانت جيوش الغزو قد دخلت الصحراءَ منذ 1843، لكن دون احتلالها، وثبّتتْ فرقةً دائمة في مدينة بسكرة.

نكتفي هنا بتقرير أن هناك مبررات خاصَّة وحاسمة كي لا نحتلّ بلاد القبائل. هكذا نحن هنا مُفوَّضون لأن نقول اليوم إن الحدود الحقيقية والطبيعيةَ لاحتلالنا قد وُضِعَتْ.

كيف توصَّلنا إلى معرفة الإمكانيات الأفضل، لاتخاذها من أجل احتلال البلد

لنَرَ ما إذا كان ممكنا القولُ إن القوات التي نملكها ضمن هذه الحدود ستكوَن كافية. لم تُرنا التجربةُ أين يوجدُ المسرحُ الطبيعيُ للحرب فقط، بل علَّمتنا القيامَ بها. لقد كشفت لنا القويَ والضعيفَ من خصومنا. وجعلتنا نعرف إمكانيات هزْمِهم، ونعرفُ كيف نبقى سادَتَهُم بعد الانتصار عليهم. يمكننا القول اليوم إنَ حرب إفريقيا علمٌ يعرف الجميعُ قوانينَه، ويمكن لكلٍّ واحد تطبيقُ هذه القوانين تطبيقا أكيدا. من الخدمات الكبرى التي قدَّمها الماريشال بيجو لبلده أنَّه وسَّعَ هذا العِلمَ الجديدَ وأتقنَهُ وجعله محسوسا من الجميع.

لقد تعرَّفنا بداية على (حقيقة) أننا لم نكن في مواجهة جيشٍ حقيقي بل السكان أنفسهم. رؤية هذه الحقيقة الأولى قادتنا سريعا إلى معرفة (حقيقة) أخرى وهي أنه ما دام هؤلاء السكان مناوئين لنا مثلما هو الحال اليوم، فإنه يجب كي نبقى في بلد كهذا، أن تبقى فيه جيوشُنا بالتعداد نفسه تقريبا في وقت السِّلم كما في وقت الحرب، ذلك أن الأمر لا يتعلَّقُ بهزيمة حكومة بقدر ما يتعلَّق بقهر شعب.

لقد انتهت التجربةُ أيضا إلى تلقيننا أيُّ الإمكانيات ينبغي استعمالها لقهر الشعب العربي. وهكذا لم نتأخَّرْ في اكتشاف أنَّ السكان الذين يدفعون إمبراطوريتنا لم يكونوا رُحَّلا إطلاقا مثلما اعتقدنا ذلك مطوَّلا، لكنهم فقط أكثرُ حركةً من سكان أوروبا. لكل جماعة منهم إقليمُها المحدَّدُ جيدا، الذي لا تتركه بدون ألم، والذي تجد نفسها مُجبَرَةً دائما على العودة إليه. إن لم يكن في

استطاعتنا احتلالُ بيوت السكان، كان في استطاعتنا الاستحواذُ على المحاصيل والقطعان إذن، وتوقيفُ الأشخاص.

منذ ذلك الحين ظهرت الشروطُ الحقيقيةُ لحرب إفريقيا.

لم يكن الأمرُ يتعلّق إطلاقا كما في أوروبا بتجميع جيوشٍ تقوم مجتمعَةً بعمليات ضدَّ جيوشٍ مُشابهة، بل تغطية بلد بفرقٍ صغيرة خفيفة يمكنها الوصول إلى السكان فيما يشبه السِّباق، أو وهي مزروعة قرب أراضيهم ترغمهم على أن يبقوا فيها ويعيشوا في أمان.

جعلُ الفرق أكثر حركة بقدر الإمكان، وعلى مقربة من السكان المشكوك فيهم، كان ذاك شرطا القضية.

لقد تخلّيْنا بداية عن كلِّ ما يُربك سيرَ الجنود تقريبا في أوروبا. لقد ألغيْنا المدفع إلغاءً كليا تقريبا، وعوَّضنا السيارات بالجمال أو البغال، أما المراكز-المحلاتُ الموضوعةُ من بعيد لبعيد فتسمح بألاَّ يأخذ الفردُ معه من الزاد إلاَّ قليلا أو لا شيء. تعلَّمَ ضباطُنا العربيةَ، درسوا البلدَ وقادوا فيه الفرَقَ بلا تردُّد وبلا تراجع. وبما أنَّ مردودَ السرعة أوفرُ من مردود العدد، فلم نشَكِّلْ الفرقَ نفسها إلاَّ من جنود مختارين ومُهيَّئين للتعب (والإعياء). وبهذه الطريقة تحصَّلنا على سرعة حركة لا تُصَدَّقُ تقريبا. تسيرُ فرقُنا اليوم وهي أكثرُ حركةً من العربي المسلَّحِ، أسرَعُ من القبيلة في مشيها. في الوقت نفسه الذي كنا نزيد فيه من سرعة حركة فرَقنا، كنا نبحث عن الأمكنة التي يكون إنزالُها فيها أفيدَ، وكنا نجدها. جعلتنا الحَرْبُ نُفرِّقُ من بين السكان مَن هم الأكثر حيوية، الأكثر تنظيما، الأكثر عداءً. كنا نترل قرب هؤلاء أو وسطِهم كي نمنعَ ثوراهم أو كي نقمعها.

تغطِّي مراكزُنا الآن التلَّ كلَّه كشبكة كبيرةٍ، تضيقُ ثقوبُها كثيرا في الغرب لتتسعَ كلَّما تقدَّمنا شرقا. المسافة بين مركزين في تلِّ مقاطعة وهران هي عشرون فرسخا. والنتيجةُ هي أنه لا توجدُ هناك قبيلةٌ لا يمكن الإمساك بها من الجهات الأربع في اليوم نفسه، عند أول حركة تُزمِعُ القيام بها. يمكن أيضا أن

نناقشَ ما إذا كانت المراكزُ موضوعة كلُّها حيثُ يجب أن تكون لكي تقدِّم أكبَر قدرِ من الخدمة (سنتحدَّثُ عن هذه المسألة بخصوص اعتماد خاص). أنه مسموحِ البحثُ فيما إذا كان من المناسب زيادة سرعة جهة ما بإضعاف سرعة جهات أخرى. لكننا مُتَّفقون على أن تعداد جيش إفريقيا كافٍ وزيادة، لتنظيم كلِّ المراكز (العسكرية) الضرورية، وأنه بفضل هذه المراكز سنبقى سادة البلد المعزول اليوم. هذه الحقيقةُ سادتي، مهمَّةٌ، وتستحقُّ عناء التأكُّد منها.

لا نرغب إطلاقا في المبالغة في تفكيرنا. لا نزعم القولَ إنه بمساعدة التعداد الحالي يمكن للجزائر أن تقاوم كلَّ الأخطار التي قد تنجُمُ عن حرب خارجية، أو حتى أن تكون بمعزل عن الآثار الخطيرة لأهْواءِ الذين سيحكمونها من الآن فصاعدا أو أخطائهم. إذا جهَّزنا حملات على الصحراء الصغرى ومؤسّسَات غير مُفيدة، فإنه قد يصعبُ على التعداد المُعتَبَر الآن، أن يكون كافيا. وإذا باشرنا عكَس الرغبة المُعلنة أكثر من مرة من الغُرفتين (يقصُد البرلمان–المترجم) احتلالَ بلاد القبائل المستقلَّة عسكريا، عوض الاكتفاء بالإمساك بمداخلها، فإنَّه يمكننا القولُ على ضوء التجربة والمنطقِ إنه ينبغي رفعُ تعداد جيشنا في آجال قريبة بلا نقاش. أخيرا، إذا دفعت حكومةٌ سيِّئةٌ أو إجراءاتٌ استبداديةٌ السكَانَ الذين يعيشون بارتياح في ظلِّ إمبراطوريتنا إلى اليأس، ومن ثمَّ إلى الثورة، فإنه سيكون لزاما لنا من دون شكٍّ جنود جُدُدٌ. لم نرِدْ إثباتَ العكس. ليست هناك أيةُ قوة مادية مهما كانت كبيرة بإمكانها إعفاءُ الناس من الاعتدال والتعقُّل. مهمَّة الحكومة هي منع تجاوزات من هذا القبيل: هذه ليست مهمَّتنا. كل ما نريد قولَه هو الآتي: لقد جهلنا مطولا الحدودَ الحقيقيةَ لسيطرتنا ولاحتلالنا في إفريقيا، وهي اليوم معروفة. لم نحصل مطولا على المفاهيم الدقيقة لنوع وعدد العراقيل التي بالإمكان مصادفتها ضمن هذه الحدود. اليوم نملكها. لقد استطعنا التساؤل مطولا بأية قوة وبأية إمكانيات وباتباع أية منهجية يمكننا التغلُّبُ على الصعوبات الطبيعية والدائمة فيما باشرناه، نرى ذلك اليوم بوضوح. التعداد الحالي، مع أنه قد لا يكون كافيا للاحتياجات المصطنعة

والعابرة التي يسبّبُها الطموح والعنف، إلا أنه يفي باحتياجاتنا الطبيعية والعادية لسيطرتنا في إفريقيا. ولقد أعطت دِراسة متأنية ومفصَّلةٌ للقضية مُعظمَ أعضاءِ اللجنة الاقتناع التام بذلك.

ما هي الإمكانيات الواجب اتخاذها لتخفيض التعداد تدريجيا

لكنَّها لم تُرِد التوقُّفَ عند هذا الحدِّ، فبحثت في الإمكانيات التي يمكننا اتخاذها للتخفيض التدريجي لهذا التعداد وجعله مُقتصِرا على حدودِ دُنيا دون الإضرار بمؤسَّستنا.

فكَّر كثيرٌ من أعضاء اللجنة أنه ربَّما كان ممكنا توزيع الفرق بطريقة تجعلهم يُحقِّقون الآثار نفسها مع بقائهم أقلَّ عددا. البعض الآخر قال إن إنشاء الطرق وإتقانها سيسهِّلُ بقوة سيطرتنا ويمكِّننا من تخفيض تعداد الجيش. سنعود في مكان آخر من التقرير إلى هذه القضية الأساسية، قضية الطرق. لا ننكر سادتي أن هذه الإمكانية ناجعة جدا. نعتقد أن استعمالها بحكمة يمكِّننا من تخفيض التعداد على نحو جدّ ملحوظٍ، لكننا لا نعتقد أنَّه يمكن أن يكون كافيا.

سيكون وهْما في نظرنا الاعتقاد أنه بتنظيمِ جديد للقوة المادية، أو جعل هذه القوة في ظروف تنقُّلٍ أحسن سنستطيعُ تخفيض قواتنا تخفيضا كبيرا. فنُّ الخصوم سيكون بسيطا وسهلا إن لم يتمثَّلْ إلاَّ في اكتشاف أسرار مشابهة وتجاوُزِ صعوبات من هذا النوع. العائق الحقيقيّ لتخفيض التَعداد، ولْنعرِفْ كيف نعترف به، هو تهيؤ الأهالي لنا.

ما هي إمكانيات تعديل هذه التدابير؟ بأي شكل من الحكم، بمعونة أي عُمَّال، بأية مبادئ، بأية سيرة يمكننا الوصول إلى ذلك؟ هذه هي، سادتي، المسائل الحقيقيةُ والجديةُ التي يطرحها موضوع تخفيض التعداد.

تنظيم حكومة الأهالي

الواقع أن النظام الذي نسيرُ عليه في حكم البلد الخاضع لنا، هو نفسه في كلِّ مكانٍ مع تعدُّده في التفاصيل. موظَّفون مختلفون من الأهالي أقمناهم نحن أو اعترفنا بهم يسيِّرونَ تحت مسميات مختلفة أمور السكان المسلمين، هم وسطاؤنا بينهم وبيننا[32]. وبحسب ما إذا كان هؤلاء القادة الأهليون قريبين أو بعيدين من مركز قوتنا نُخضعهم لمراقبة دقيقة بقدرٍ يقلُّ أو يكثُرُ وقبل ذلك نغوص في مراقبة أعمالهم بقدر يقلُّ أو يكثُرُ كذلك. لكن لا يوجدُ أيُّ مكان تقريبا نحكم فيه القبائل (جمع قبيلة) بطريقة مباشرَة. إنهم جنرالاتنا الذين يحكمون، عُمَّالُهم الأساسيون هم ضبَّاط المكاتب العربية. لم تكن أية مؤسَّسة أفيدَ لسيطرتنا في إفريقيا حتى الآن من المكاتب العربية ولا زالت. لقد قالت هذا الكلامَ لجانٌ كثيرة من الغرفة ونكرِّرُهُ نحن.

هذا النظام الذي وضعه جزئيا الماريشال بيجو والذي رتَّبه وعمَّمه يرتكز على جملة من المبادئ نعتقدها حكيمة.

ينبغي أن تكون السلطة السياسية، التي تعطي الأمور دفعها الأول بيد الفرنسيين في كل مكان. لا يمكن أن تُعطى مبادرة من هذا النوع في أي مكان لرؤساء الأهالي، حتى لو كان ذلك أمرا مأمونا. هذا هو المبدأ الأولُ.

ها هو الثاني: معظم السلطات الثانوية للحكومة، ينبغي –على العكس– أن يقوم بها سكانُ البلد.

الحكمة الثالثة للحكومة هي التالية: على سلطتنا أن تبحث عن سند تتكئ عليه في التأثيرات الموجودة. لقد حاولنا مرارا ومازلنا نحاول في بعض الأحيان إزاحة الأرستقراطية الدينية والعسكرية في البلد عن تسيير الأمور العامة، ووضع

32 هؤلاء الموظفون من نوع جديد، الذين ينحدرون في معظمهم من الأرستقراطية العربية، كانوا يشكِّلون سنة 1847 تراتبية نجد في قمتها الخليفة والباشاغا والآغا. ثم في الصفوف الدنيا الآغوات ذوي الوظائف العسكرية والقضائية. ودونهم يوجد القايد والموظفون الإداريون والقضاة، وأخيرا الشيخ المكلَّفُ بتنفيذ القرارات.

عائلات جديدة بدلها لإيجاد تأثيرات تكون من صنعنا نحن. لقد فشلنا دائما تقريبا في جهود من هذا القبيل. ونرى بسهولة في الواقع أن جهودا كهذه مازالت مبكِّرة. بإمكان الحكومة الجديدة، الحكومة الغازية أن تعطي السلطة المادية لأصدقائها، لكن لن يكون بإمكانها إعطاءهم القوة المعنوية وقوة الرأي التي لا تملكها هي نفسها. كلُّ ما يمكنها فعله هو أن تثير اهتمام من لهم هذه القوة كي يخدموها.

نعتقد أن مبادئ الحكومة الثلاثة هذه صحيحة عموما، لكننا نرى ألاَّ قيمةً لها إلاَّ بتَطبيقها بحكمة ومهارة. نحن نفهم أنه ينبغي الابتعاد أو الانغلاق بحسب الأمكنة والظروفَ والرجال. هذا هو الميدان الطبيعي للسلطة التنفيذية ولن تكون للغرفة لا الكرامة ولا الفائدة إن رغِبَتْ في دخوله أكثر مما فعلت لحدِّ الآن.

لكن إذا كانت الغرفةُ لا تستطيعُ مباشرةَ التوضيحِ مُبكِّرا، باستمرار وبالتفصيل، كيف ينبغي أن يكون نظام تسييرنا لشؤون الأهالي وبأي عمَّال تنبغي الاستعانة، فليس لها فقط حقُّ البحث في روح هذا التسيير وقوله، وتوضيح الهدف الدائم الذي ينبغي أن يجعله نُصْبَ عينيه، بل إن من واجبها ذلك.

كيف ينبغي أن يكون المبدأ العام لحكومتنا تجاه الأهالي

إذا ألقينا نظرة على السيرة التي اتبعناها حتى الآن تجاه الأهالي، فإننا لا نستطيع ألا نلاحظ أننا نرى فيها شيئا كبيرا من التنافر (واللاإنسجام). نرى فيها بحسب الفترات والأمكنة مظاهر كثيرةَ الاختلاف، نمرَّ فيها من أقصى الرِّفق (والعطف) إلى أقصى الشدَّة و(الصرامة).

في بعض المناطق، أعطينا للأهالي الأراضي الأكثر خصبا، المسقية جيدا، الأكثر تهيئةً، من تلك التابعة لأملاك الدولة[33]، عوض أن نحتفظ بها للأوروبيين.

33 يتعلَّقُ الأمر بمشاريع الماريشال بيجو الاستعمارية العربية التي ألزم نفسه بتطبيقها ابتداء من سنة 1845م.

ذهبنا بعيدا في احترامنا لعقيدهم، إلى حدٍّ أنَّنا بنينا لهم مساجد في أماكن معينة حتى قبل أن تكون لنا نحن كنيسة. تقوم الحكومة الفرنسيةُ كلَّ عام (وهو ما لم يفعله الأمير المسلمُ الذي سبقنا في حكم البلد) بنقل الحجاج الذين يرغبون في زيارة قبر النبي[34] حتى مصر بدون مقابل. أغدقنا على العرب الأوسمةَ الشرفية[35]، التي هي مُوجَّهَةٌ (أساسا) للإشارة إلى استحقاق مواطنينا. أحيانا، يُستقبلُ العربُ من طرفنا بحلم (ورحابة صدر) بعد خيانات وثورات. وقد رأينا من تلقوا من جديد كرَمَنا، في اليوم الموالي لذاك الذي تركونا فيه وذهبوا إلى تلطيخ أيديهم بدمائنا، فاستعادوا أملاكهم وشرفهم (واعتبارهم) وسلطتهم. أكثر من ذلك: في كثير من الأماكن حيث يختلط السكانُ المدنيون الأوروبيون بالسكان الأهالي، يشتكون ولهم بعض الحق في ذلك من أن العربي عموما هو الأكثر حماية، وأن الأوروبي هو الذي يتحصَّلُ بصعوبة على حقِّه.

إذا جمعنا هذه الخطوط المتفرِّقة سيجعلنا ذلك نستنتج أن حكومتنا في إفريقيا تبالِغ في معاملة المهزومين بالحسنى إلى حدٍّ نسيان صفتها الغازية، ونسيان أنها تفعل من أجل رعاياها الأجانب أكثر مما تفعل في فرنسا من أجل راحة المواطنين[36].

لنقلب اللوحة الآن ولنر جانبها الآخر.

لقد هوجمت مدن الأهالي وقُلبت رأسا على عقب ونُهبت من إدارتنا أكثر مما أصابها من ذلك من جيوشنا. لقد نُهبَت في عزِّ السِّلم كثير من الأملاك الفردية وشُوِّهت وحُطِّمت. عدد من العناوين التي سُلِّمت لنا للتأكد منها لم تُعَد أبدا إلى أصحابها. في نواحي الجزائر نفسها افتكَّت أراض خصبة من العرب، وأعطيت لأوروبيين، ولعدم قدرة هؤلاء أو لعدم رغبتهم في فلاحتها،

---

34 نظَّم بيجو سنة 1843م رحلة حجٍّ.

35 كان ثمانون شخصا من الأهالي على الأقل حاصلين سنة 1847م على أوسمة جوقة الشرف– la Légion d'honneur، وهم في معظمهم ضباط أو من الأعيان.

36 في خطابٍ ألقاه يوم 7جوان أمام أعضاء الغرفة انتقد شاسلو لوبار الوضعية التمييزية لطوكفيل.

فقد أعادوا كراءَها لأصحابها من العرب أنفسهم الذين أصبحوا على هذا النحو مجرَّد مزارعين في أراض كانت ملكا لآبائهم. في أماكن أخرى أُخرجت قبائلٌ أو فروعُ قبائل من أراضيها مع أنها حاربت في صفوفنا أو وحدها أحيانا. لقد قبلنا منها شروطا لم نحترمها، ووعدناها بتعويضات لم ندفعها، وبهذا تركنا شرفنا يعاني أكثر من معاناة هؤلاء الأهالي. لم ننتزع كثيرا من الأراضي من مالكيها السابقين حتى الآن فقط، بل زرعنا في أذهان الأهالي هذه الفكرة الغريبة التي مفادها أن ملكية الأرض ووضعية ساكنيها تمثّل بالنسبة لنا قضايا مُعلّقة سيتمُّ حسمُها بحسب الحاجة، وبطريقة نجهلها الآن.

لم يكن المجتمعُ الإسلامي في إفريقيا غيرَ مُتحضر، كان فقط ذا حضارة متأخِّرة وغير مكتملة. كان يوجد فيه عددٌ كبير من المؤسَّسات الخيرية التي كان هدفها تقديم العونَ للمحتاجين والتربية العمومية. وضعنا يدنا في كلِّ مكان على عائداتها وحوَّلناها عن مقاصدها السابقة. لقد أنقصنا عدد المؤسَّسات الخيرية، وتخلّيْنا عن المدارس، وفرَّقنا حلقات الدروس. انطفأت الأنوار من حولنا. توقّف توظيف رجال دين ورجال قضاء, بمعنى أننا أرجعنا المجتمعَ الإسلامي أكثر بؤسا، أكثر فوضى، أكثر جهلا وأكثر بربرية مما كان عليه قبل أن يعرفنا.

إنَّه من الأحسن بلا شكٍّ استخدامُ الأهالي كأعوان حكوميين لكن بشرط قيادتهم بشعور (وإحساس) الرجال المتحضِّرين وبالمبادئ الفرنسية، وهو ما لم يحدثْ دائما وفي كلِّ مكان، وقد أمكن اتهامُنا أحيانا بأنّنا عملنا على التقليل من تحضُّر إدارةِ شؤون الأهالي أكثر مما عملنا على تهذيب بربريتها بصورة أوروبا وذكائها.

إقترنت النظرية بالأفعال في بعض الأحيان، ففي كتابات مختلفة نلاحظ هذا المذهب الذي يرى بأن السكان الأهالي وقد وصلوا إلى آخر درجات الفساد والنقص هم مستعصون إطلاقا على أي إصلاح أو تقدُّم. وأنه بعيدا عن تنويرهم، الأولى إكمالُ عزلهم عن الأنوار التي يملكونها. وأنه بعيدا عن تثبيتهم

فوق الأرض، الأحرى دفعهم شيئا فشيئا خارج أرضهم لكي نأخذ مكانهم. وأنه في انتظار ذلك، لا نطلب منهم سوى أن يبقوا خاضعين، ولا توجد وسيلة نحصل بها على هذا الخضوع سوى قمعهم بالقوة[37].

نعتقد سادتي أن مذاهب من هذا القبيل تستحق في أعلى المستويات ليس فقط الرفض (والتنديد) العلني بل المنعَ الرسمي من الحكومة والغرف (البرلمان) ذلك أنها في الواقع أفكار تولّدها أحداثٌ على المدى الطويل[38].

علينا أن نتجنّب الإفراط الذي تحدّثنا عنه من الجانبين

لقد صوّرنا نوعين من الإفراط. يعتقدُ معظمُ أعضاء لجنتكم أنه على الحكومة أن تتجنّب بعناية الوقوعَ في أيٍّ منهما. ليست هناك أية فائدة ولا أي واجب في أن نترك رعايانا المسلمين نهبا لأفكار مبالغٍ فيها عن أهميتهم الذاتية، ولا في أن نقنعهم بأننا مجبرون على معاملتهم في كلِّ الحالات تماما كما لو كانوا شركاءنا في المواطنة أو مساوين لنا. يعرفون أنّ لنا في إفريقيا وضعيةَ المسيطِر، وهم ينتظرون منا أن نحافظ عليها. أن نغادرها اليوم، يعني زرعَ الدهشة والغموض في أذهانهم، وملأها بمفاهيم خاطئة أو خطيرة.

لا تُحسنُ الشعوب نصف المتحضّرة فهم الحِلم والتسامح بارتياح. إنهم لا يفهمون على نحو جيد سوى العدالة. ينبغي أَن تكون العدالةُ الدقيقة لكن الصارمة هي قاعدتنا الوَحيدةُ في التعامل مع هؤلاء لّما يرتكبون جُرما في حقّنا.

ما يجب علينا توفيرُهُ لهم، حكومة حسنة. نفهمُ من هذه الكلمات، سلطةً تسيِّرهم، ليس فقط في اتجاه مصلحتنا، لكن في اتجاه مصلحتهم هم أيضا، سلطة

---

37 كثيرون كانوا يعتقدون آنذاك أن الجزائريين باعتبارهم عرقا متدنيا مدعوون إلى الانقراض. كان العرب يُشبَّهون بالهنود الحمر.

38 في الفصل المُخصَّص لـ"الأعراق الثلاثة التي تعمُر أرضَ الولايات المتحدة" في (عن الديمقراطية في أمريكا) بيَّن طوكفيل كيف أن الأحداث تكرِّر نفسها، كيف يعاني السود حتى وهم أحرار من أنهم كانوا عبيدا في السابق.

تكون حريصة على تلبية احتياجاتهم، وتهتمَّ براحتهم، وتفكِّر في حقوقهم وتعمل بحماس على التطوير المستمرِّ لمجتمعهم غير المكتمل. سلطة لا تعتقد أنها قامت بمهمَّتها بمجرَّد تحصيلها الضرائبَ وخضوعٍ من تحكمُهم. أخيرا سلطة لا تكتفي فقط باستغلالهم.

سيكون خطيرا من دون شكٍّ اقتراحُ أخلاقنا وأفكارنا وعاداتنا عليهم مثلما هو غيرُ مفيد. ليس في اتجاه حضارتنا الأوروبية ينبغي دفعهم في الظَّرف الراهن، لكن في اتجاه تلك التي هي حضارتهم. يجب أن نطلب منهم ما يقبلونه وليس ما ينفرون منه. ليس للملكية الفردية ولا للصناعة ولا للإقامة المستقرَّة ما يُعارضه في دين محمد. عرف بعضُ العرب أو يعرفون هذه الأشياء في أماكن أخرى. وقد تذوَّق بعضَها حتى بعضُ الجزائريين وأُعجبوا بها. لماذا نفقدُ الأملَ في جعلها معتادة من أكبر عدد ممكن؟ لقد حاولنا تجريبها في بعض الأماكن بنجاح[39]. الإسلام ليس مُنغلقا تماما على النور. لقد قبل في حدوده أحيانا بعضَ العلوم وبعضَ الفنون. لماذا لا نبحثُ نحن عن جعلِ هؤلاء مزدهرين ضمن إمبراطوريتنا؟ لا نُرغِم الأهالي على المجيء إلى مدارسنا، بل لنساعدهم على إقامة مدارسهم هم ومضاعفة عدد المدرِّسين بها، وعلى تكوين رجالَ قانون ورجال دين لا تستطيع الحضارةُ الإسلامية الاستغناء عنهم أكثر مما لا تستطيعُه حضارتنا.

39 بنى الآن عدد كبير من الرجال المهمِّين رغبة في مجاملتنا أو مستغلين الأمن الذي نوفِّرُهُ للبلد بيوتا وهم يسكنونها. هكذا شيَّد أكبرُ رؤساء الأهالي في مقاطعة وهران سيدي العريبي مسكنا. أحرقه اخوته في الدين أثناء التمرُّد الأخير، لكنَّه أعاد بناءه. اتبعه آخرون كثيرون. منهم باشاغا جندل بوعلام، في مقاطعة الجزائر. في مقاطعة قسنطينة بدأ بعضُ كبار الملاك من الأهالي يُقلدون جزئيا طرقنا في الفلاحة وتبنَّوا بعض آليات عملنا في هذا المجال. قايد سهل بونة يفلحُ أراضيه بسواعد الأوروبيين وبذكائهم. لا تُثبتُ هذه الأحداث كدلائل على نتيجة مهمَّة حصَّلناها بعد، لكن كعلامات مُفرحة على ما يمكننا الحصولُ عليه مع الزمن (هذا هامش من المؤلفّ، أي من دو طوكفيل نفسه، وليس من مقدِّمة الطبعة الأخيرة لنصوصه ولا من المترجم- المترجم).

المعارف العامة عند الأهالي

الأهواء الدينية التي يثيرُها القرءان مناوئة لنا كما يقالُ، وإنه ليحسُنُ تركها تنطفئ في الخرافات والجهل، ما دام ينقُصً علماء الشريعة والوعاظ، ستكون زلّةً كبيرة أن نحاولَ إحياءها. لمّا توجدُ الأهواء الدينيةُ لدى شعبٍ ما، تجدُ دائما رجالا يتولون استغلالَها وتوجيهَها. دَعُوا تراجمةَ الدين الطبيعيين والمنتظمين ينقرضون. لا تلغوا الأهواءَ الدينيةَ. إعهدوا بها فقط إلى ساخط أو إلى محتال. نعلم اليوم، أنهم شحّاذون متعصّبون ينتمون إلى منظمات سرية، نوعٍ من رجال الدين غير النظاميين والجهلة، هم أولئك الذين أثاروا ضدّنا السكانَ في التمرُّدِ الأخير وأتوا بالحرب.

ما هي الإجراءات التي علينا اتخاذها بخصوص الأراضي

لكن المسألةَ الحيويةَ لحكومتنا هي مسألةُ الأراضي. ما هو حقُّنا في هذا المجال وأين فائدتنا، وما الذي علينا فعله؟

بغزونا للجزائر لم ننشُد امتلاك أراضي المهزومين كما فعل البرابرةُ الذين غَزَوْا الإمبراطوريةَ الرومانية، لم يكن لنا من هدفٍ سوى الاستيلاء على الحكومة. لقد حُرِّر تسليم الجزائر سنة 1830م على هذا الأساس. تُسلّم لنا المدينةُ وفي المقابلِ نؤمِّن لكلٍّ سكانها الإبقاءَ على دينهم وعلى أملاكهم. أهلها. ومنذ ذلك الحين تعاملنا على هذا الأساس مع القبائل (جمع قبيلة-المترجم) التي خضعت لنا. هل يستلزم ذلك أننا لا نستطيع الاستيلاء على الأراضي الضرورية للاستعمار الأوروبي؟ لا من دون شكٍّ. لكنَّ ذلك يضطرُّنا حصرا في عرف العدالة والسياسة الحسنة أن نُعوِّض أولئك الذين يملكونها أو يستمتعون بها.

لقد بيَّنت التجربةُ أنَّنا نستطيع فعلَ ذلك بارتياح، إما بالتنازل عن الحقوق وإما بتبادل أراضي دون أن يُكلِّف ذلك شيئا، وإما بشرائها بأثمان زهيدة.

وسنشرح هذا الأمر مطولا لاحقا. كلُّ ما نريد قوله هنا هو أنه من الضروري لأمننا بقدر ما هو ضروري لشرفنا أيضا أن نُظهر احتراما حقيقيا لملكية الأهالي، وأن نُقنِع رعايانا المسلمين جيدا أنَّنا لا نريد انتزاع أي جزء من تراثهم بلا تعويض، ولا بأسوأ منه، أي بعمليات فيها كذب واحتيال، ويختفي فيها العنف تحت غطاء الشراء والخوف تحت ظاهر البيع.

الأحرى أنه ينبغي توثيقُ صلة الأهالي بقوة بأراضيهم بدلِ نقلهم إلى أمكنة أخرى. إجراءٌ كهذا هو عموماَ لا سياسي، ذلك أنه سيعزِلُ العرقين أحدَهُما عن الآخر، ويجعلهما مُنفصلين ويحتفظ بهما عدُوين. وهو أيضا (شديدٌ) وعنيف مهما كانت طريقة تنفيذه[40].

الوقت الذي يكون فيه السكان الأهالي في حاجة إلى وصاية هو خصوصا الوقت الذي يصلون فيه إلى الاختلاط بالأوروبيين المدنيين، ويجدون أنفسهم كليا أو جزئيا خاضعين لموظّفينا ولقوانيننا. عندئذ ليس لهم أن يخافوا فقط من الإجراءات العنيفة، تضطهدُ الشعوبُ المتحضِّرةُ الشعوب البربريةَ أحيانا وتدفعها إلى اليأس بالاتصال فقط، دون أن ترغب في ذلك وتقريبا دون علم. قواعد الإدارة والعدالة نفسُها التي تبدو للأوروبيين ضمانة حرية ومِلكية، تبدو للبربري

40 انطلاقا من هذه النقطة التي مفادها أن العربَ إن لم يكونوا رحَّلا فهم على الأقل غيرُ مستقرِّين، تصوَّرنا بارتياح أنه يمكن أن نُغيِّرَ أمكنتهم بموافقتهم وبغير كثير من العنف. إجراء إعادة غرس قبيلة في منطقة أخرى لما لا تتم بإرادتها في سبيل مزايا سياسية كبرى (مثلما كان الأمر يتعلق مثلا بتثبيت سكان "مخزن" في نقطة ما)، كان يبدو دائما عنيفا جدا حتى في عهد الأتراك، ونادرا ما اتُخذ. لا نستطيع ذكر سوى أمثلة قليلة جدا أثناء القرن الأخير من سيطرة العثمانيين، و لم تحدث هذه الأمثلة إلَا بعد حروب طويلة وتمرُّدات متكرِّرة.، كما حدث لقبيلة ريغة الكبيرة التي نُقلت من نواحي مليانة إلى ناحية وهران. حكاية هذه القبيلة تستحق من عدة جوانب اهتمام الغرفة. فهي من ناحية توضِّح كم هو صعبٌ نقل قبائل من مكان إلى آخر وكم هو من جهة أخرى قوي الشعور بالملكية وكم هي مقدَّسَة في الوقت نفسه.

بتعبهم من الثورات غير المنتهية من قبيلة ريغة التي كان عليهم إخمادها، أخذ الأتراك في أحد الأيام كلَّ أفراد القبيلة ووضعوهم فوق أراضي يملكها الباي في مقاطعة وهران، وسمحوا للقبائل المجاورة باحتلال أراضيهم. وهكذا بقيت هذه القبيلة التي جُرِّدت من أراضيها مدَّة خمسين سنة في انتظار إذن الحكومة التركية بالرجوع إلى أراضيها، الشيء الذي سُمِحَ لها به في النهاية. عاد أفراد قبيلة ريغة بعد الـــ50سنة هذه واستعادوا اراضيهم، بالإضافة إلى ذلك عادَت العائلات التي كانت تملك وثائق ملكية إلى الأراضي نفسها التي كان يزرعها آباؤهم(هامش من طوكفيل-المترجم).

اضطهادا غير مسموح به. البُطء الذي يضايقنا يُحنقُه. الأشكال التي نسميها نحن واقية يسمّيها هو استبدادية. بهذه الطرِيقة وبلا استعمال للسيوف، دفعَ أوروبيو أمريكا الشمالية الهنودَ الحمرَ خارج أراضيهم. ينبغي الحِرصُ على ألا نفعَل نحن الشيءَ ذاتَهُ.

ينبغي ألا تكون المعاملات العقارية بين العرب والأوروبيين حرَّةً

لاحظنا أيضا في كلّ مكان تتمُّ فيه بلا رقابة المعاملاتُ العقارية بين المالك البربري والأوروبي المُتحضِّر، أنّ الأراضي تنتقل بسرعة وبأسعارِ زهيدة من يدي هذا إلى يدي ذاك، وأن السكان الأهالي يفقدون بذلك علاقتهم بجذورهم في الأرض. إذا رغبنا في ألاّ يحدُثَ مثلُ هذا، ينبغي ألاّ تكون معاملات من هذا القبيل حرَّةً تماما في أي مكان. سنرى لاحقا أن هذا ليس أقلّ ضرورة للأوروبي منه للعربي.

لقد أثبتنا أحداثا وأشرنا إلى ظروف. على الغرفة ألا تخطئ في فكرنا: بتصرّفنا على هذا النحو لم نرغبْ في الدخول في دراسة خاصة لأيِّ إجراء، ولا أن نُصدر حكما بصورة خاصَّة على أي منها. فالطبيعة الموجزةُ لهذا التقرير لا تسمح بذلك. لم نُرِدْ إلاّ جعلَها تفهمُ جيدا ما ينبغي أن يكون عليه في نظرنا التوجُّه الدائمُ والروح الغامّضة لحكومتنا.

ما الأثر الذي نرغب في إحداثه
في الأهالي بحكومة حسنة

كيف سيكون الأثر المُحتملُ للسيرة التي نوصي بها تجاه الأهالي؟ أين ينبغي أن يتوقّف في هذا المجالِ الأملُ المسموحُ به ؟ أين يبدأ الوهم ؟

لا توجد حكومةٌ أكثر حكمة وأكثر رقّةً (وليّنًا) وأكثر عدلا تستطيعُ في الحين توحيدَ مجموعَ سكانٍ بالقوة، سكانٍ لهم تاريخٌ مختلفٌ ودينٌ مختلفٌ وقوانينُهُم وعاداتُهُم منقسمةٌ كثيرا. سيكونُ خطيرا وربّما سخيفا الاغترار بذلك. وسيكون في نظرنا غير حَذِرِ الاعتقاد أنه يمكننا الوصول بسهولة وفي زمنٍ قصير إلى إزالة الكراهية الخفيةَ من قلوب الأهالي، (وهي الكراهيةُ) التي تولّدها وتغذّيها باستمرار السيطرةُ الخَارجيةُ. ينبغي إذن مهما كانت سيرتُنا، أن نبقى أقوياء. ينبغي أن تكون هذه هي قاعدتنا الأولى دائما.

ما يمكننا تأميلُه ليس إزالة المشاعر المناوئة التي تثيرُها حكومتُنا، بل التخفيفُ منها. ليس العملُ على أن تكون العبودية لنا محبوبَة لكنِ أن تظهر مُحتَمَلَةً أكثر فأكثرَ, ليس إزالةُ النفور الذي أظهره المسلمون في كلّ الأوقات لسلطة أجنبية مسيحية، بل أن نجعلهم يكتشفون أنّه بإمكان هذه السلطة التي لا يوافقون عليها أنْ تكون مفيدة لهم. سيكون من غير الحكمة الاعتقاد أنّنا سنصلُ إلى أن نتوحَّدَ مع الأهالي بالأفكار والعادات المُشتركة، لكن يمكننا تأميلُ ذلك بالمصالح المُشتركَة.

بدأنا نرى الآن هذا النوع من العلاقة يتشكّلُ في بعض الأماكن. إذا كانت أسلحتنا قد أبادَتْ بعضَ القبائل، فإن تجارتنا قد جعلت أخرى على نحو خاص غنيةً وقويةً، إنهم يُحسُّون بذلك ويفهمونه. إزداد الثمنُ الذي بإمكان الأهالي انتظارُهُ مقابلَ سِلَعِهِم وعملهم في كلّ مكان بمجاورتنا. من جهة يستعينُ مزارعونا طواعية بسواعد الأهالي. الأوروبي في حاجة إلى العربي كي يُثمِّنَ

أراضيه[41]، العربي في حاجة إلى الأوروبي للحصول على أجر عال. على هذا النحو تُقربُ المصلحةُ طبيعيا في المجال نفسه، وتُوحِّدُ بالقوة في الفكرة نفسها رجلين تضعهما التربيةُ والأصلُ بعيدين الواحدَ عن الآخر.

هذا هو الاتجاه الذي ينبغي السير فيه سادتي، علينا أن نتَّجه نحو هذا الهدف.

اللجنة مُقتنعَة أن كيفية مُعاملتنا للأهالي خصوصا تتحكَّمُ في مستقبلِ سيطرتنا في إفريقيا، وفي تعداد جيشنا وفي مستقبل ماليَتنا. ذلك أن القضايا الإنسانية والمالية تتلامسان في هذا المجال وتمتزجان. وهي تعتقد (اللجنة) أنه على المدى الطويل ستستطيعُ حكومةٌ حسنةٌ أن تأتي بالسلم الحقيقي للبلد وبتخفيضٍ ملحوظ في تعداد جيشنا.

لكن على العكس من ذلك، ودون أن نذكره ذلك أن هذه الأشياء لا يُعتَرَفُ بها إطلاقا، إذا تصرَّفنا بطريقة تُظهرُ أن السكان السابقين للجزائر ليسوا في أعيننا سوى حاجزٍ ينبغي إزالته أو دوسُهُ بالأقدام، إذا طوَّقناهم ليس من أجل رفعهم بين أذرعنا للعيش الكريم والأنوار، بل للتضييق عليهم وخنقهم، فإن مسألة الحياة أو الموت ستنطرحُ بين العرقين. ستصبحُ الجزائر عاجلا أو آجلا مجالا مُغلَقاً وحلبة مُسوَّرَةً حيث سيتقاتل الشعبان بلا هوادة وحيث سيموت فيها أحدُهُما. ليُبعِد اللهُ عنَّا سادتي مصيرا كهذا!

لن نبدأ في عزِّ القرن التاسع عشر تاريخ غزو أمريكا. لا نُقلِّدْ أمثلةً دامية استهجنَها رأيُ النوعِ الإنساني, لنُفكِّرْ أنَّنا سنكون ألف مرة أقلَّ عذرا من الذين أعطوها لسوء الحظ. ذلك أنَّنا أقل تشدُّداً منهم إضافة إلى أن نزيد عنهم بالمبادئ والأنوار التي نشرتها الثورة الفرنسية.

---

41 في شهر فيفري 1842، دافع مستوطنان هما فيالار وسانتقيلهم أمامَ الغرفة عن استعمال اليد العاملة الأهلية, استمع إليهما طوكفيل وسمع ما قالاه.

العبوديةُ في إفريقيا

ليس لفرنسا ضمن رعيتها رجالٌ أحرار فقط، ففي الجزائر يوجد أيضا عدد قليلا من العبيد السود, هل ينبغي لنا تركُ الرقِّ يعيشُ فوق تراب نحكمُه[42]؟ صرَّح أحد الأمراء المسلمين من جيراننا، باي تونس، أن العبودية قد أُلغِيت في إمبراطوريته[43]، هل نستطيع أن نكون أقلَّ منه في هذا المجال؟

إنكم لا تجهلون سادتي أنه ليس للرقِّ عند المسلمين الطابَع نفسَه الذي هو في مستعمراتنا. فقد في كلِّ المشرق شيئا من صرامته. لكن حتى وهو يُصبِح أقل شدَّة فإنه لم يعُد أقل تضادا مع كلِّ الحقوق الطبيعية للإنسانية.

إذن إنه من المرغوب أن نجعلها تزول قريبا، واللجنة تُعبِّر عن أمنيتها بشكل رسمي. وإنه لن يُشرَعَ في إلغاء الرق من دون شكٍّ إلا بحذرٍ وقياس. ونعتقد أن التصرُّفَ على هذا النحو لن يثير مقاومات عنيفة ولن يُولِّدَ أخطارا.

عبَّرَ عن هذا الرأي كثير من الرجال الذين يعرفون البلد جيدا. وقد انضمَّ إليهم السيد وزير الحرب نفسه.

القسم الثاني
الإدارة المدنية حكومة الأوروبيين

الجزائر مُقسَّمَةٌ إداريا إلى ثلاثة أقاليم[44]: الأول مسكون في قسم كبير منه من أوروبيين, ويسمَّى الإقليم الإداري. الثاني مسكون من أوروبيين وعرب، ويسمَّى الإقليم المختلط. والثالث الذي يسكنه الأهالي أو يُفتَرَضُ أنهم يسكنونه يحمل اسم الإقليم العربي. الإقليمان المختلط والعربي مُسيَّران فقط أو تقريبا من

---

42 طالبت عريضةٌ ممضاة سنة 1846 بتحرير العبيد الجزائريين.

43 مُنع بيعُ العبيد هناك في سنة 1841م. وقرَّر باي تونس أحمد باي سنة 1856 أن كلَّ طفل من امرأة مملوكة سيكون بعد حرًّا بعد هذا التاريخ.

44 منذ أمرية 15 إبريل 1845.

العسكريين، وبحسب القواعد العسكرية. وحده الإقليمُ الإداريُ يقتربُ من القانون العام الفرنسي، وهو ما سنهتمُّ به هنا على الخصوص، مع أنه أصغرُ من الآخرَيْن بكثير، الإقليم الإداري هو الإقليم الذي أُحدثَت فوقه الجاليةُ الأوروبية وثُبِّتت. هنا يمكن تسييرُها بقوانين دائمة. أما الأوروبيون المُستقرُّون في الإقليم المُختلط فهم في وضعية استثنائية وعابرة. كلّما ازداد عددُهم وتعدَّدَت مصالحُهُم وأصبحت مُحترَمَةً يُطالبون بمؤسَّسات الإقليم الإداري ويحصلون عليها، إذْ سرعان ما تمتدُّ إليهم. ما يحصُلُ في الإقليم الإداري هو إذن ما ينبغي أن يحصُلَ في كلِّ مكان تقريبا. إنَّه يضمُّ القسمَ الأكبرَ من الأوروبيين الذي يقطنون الجزائر، وينغلق (يتحكَّمُ) نوعا ما على مصير الجميع. تستحقُّ إدارتُه إذن لفت عنايتنا الخاصَّة.

نطلب من الغرفة الإذن في أن نضعَ منذ الآن أن الواقع هو أن الإدارة بالذات في الجزائر، تلك التي تكمُنُ مهمَّتُها الأساسيةُ في تثبيت السكان الأوروبيين في البلد وتسييرهم، لا تعمل إلاَّ بطريقة ناقصة، وأنَّ دواليبها مُعقَّدةٌ وإجراءاتها بطيئةٌ، وأنها بعدد كبير من العمال لا تُنتجُ إلاَّ قليلا، وأنها أحيانا مع كثير من العمل والجهود والمال، تُنتجُ بطريقة سيئة. ستكون لنا الفرصة من جهة أخرى أن نُضيءَ هذه الحقائق بأمثلة. نقصر جهودَنا الآن على قولها. نعتبر أنَّ عيوبَ الإدارة في الجزائر هي من الأسباب الأساسية في خيبة الأمل التي أحسسناها في هذا البلد، وأن إصلاحا إداريا هو الأكثر إلحاحا من كل الاحتياجات التي نُحِسُّ بها اليوم.

وإذ وصفنا هذه الظاهرة على هذا النحو، لنبحث الآن عن أسبابها.

موظَّفو الإدارة

ضمن هذه الأسباب، ما هو القسط الذي يعود إلى الاختيار السيئ للرجال؟ ليس للغرفة إطلاقا أن تنظُرَ في هذا. إنها قضية عمالٍ ليس للغرفة أن

تدخل فيها. كلُّ سلطة القرار هنا، ينبغي أن نعرف هذا الأمر كذلك وأن نُحسَّه، كلُّ المسؤولية تقع على عاتق الحكومة.

ما باستطاعتنا قوله هو أنه من الحكمة، قبل إسناد تسيير الجزائر إلى الموظفين، تهيئتُهُم لهذه المهمَّة، أو التأكّد على الأقلِّ من أنهم حضَّروا لها أنفسهم بأنفسهم. يبدو لنا أن مدرسة خاصَّة أو على الأقلِّ تمارين خاصَّة ضرورية جدا (في هذا المجال). هكذا يتصرَّفُ الإنجليز في الهند[45]. وعلى العكس من ذلك فإن الموظفين الذين نرسلهم إلى الجزائر يجهلون كلُّهم تقريبا لغةَ وعادات وتاريخَ البلد الذي سيسيِّرونه، بل اكثر إنهم يتصرَّفون باسم إدارة لم يدرسوا أبدا نظامَها الخاص، ويطبِّقون تشريعات استثنائية يجهلون قواعدها. كيف نتفاجأ إذن إنْ كانوا دائما دون مستوى الدور المعهود لهم به؟

لن نقول أكثر من هذا عن الموظفين. بل إن ما نريد أن نحدِّثَ الغرفةَ عنه هو تنظيم المصالح نفسه.

ليس هناك من مُجتمع يكون أكثرَ حاجةً بصورة طبيعية إلى أمنٍ وبساطة وسرعةٍ في الإجراءات الإدارية من تلك التي تؤسَّسُ في بلدٍ جديد. لا تُقدَّرُ احتياجاتها دائما تقريبا تقديرا حسنا، هي احتياجات مُلحَّة (وسريعَة) وتحتاج دائما إلى إشباعٍ جديد وسهلٍ في التوِّ. وهو إزاء عوائق مختلفة ينبغي أن يكون

45 الشبابُ الموجَّهون إلى تولِّي وظائف في الهند مُضطرُّون إلى الإقامة سنتين في معهدٍ خاص أُسِّس في انجلترا ويُسمَّى: هايلسبوري كولج-Hailsbury college. ينصرفون هنا إلى كل الدروس الخاصَّة المُتعلِّقة بوظيفتهم، ويتحصَّلون في الوقت نفسه على مفاهيم عامة في الإدارة وفي الاقتصاد السياسي. يُدرِّسهم الرجال المشهورون. قدَّم مالتوس-Malthus درسا في الاقتصاد السياسي هناك. ودرَّس فيها السير جيمس ماكينتوش-Sir Games Mackintosh القانون. تُدرَّسُ فيها ثمان لغات آسيوية. يدخلها الطالب ولا يخرجُ منها إلاّ بعد امتحان. ليس هذا كل شيء. على هؤلاء الشباب عند الوصول إلى الهند تعلُّم الحديث والكتابة بطلاقة بلهجتين من لهجات البلد. بعد خمسة عشر شهرا من وصولهم يُجرى لهم امتحان آخر للتأكُّد من معرفتهم لبعض المعلومات وإذا فشلوا فيه يُعادون إلى أوروبا. لكن لمَّا يأخذون أمكنتهم في إدارة بلدهم بعدَ تجاوز هذه الامتحانات فإن وضعيتهم تكون مضمونة وحقوقهم أكيدة. تقدُّمُهم ليس عشوائيا، بل يرتقون من درجة إلى أخرى وحسب قواعد معروفة قبليا حتى أرفع الدرجات. (هامش أصلي من طوكفيل-المترجم).

فيها الإنسانُ أقلَّ من أيِّ مكان آخر بمنأى عن المضايقات من حكومته. ما ينتظره خصوصا هو الأمن بالنسبة لنتائج العمل، والحرية للعمل نفسه.

كان جدُّ ضروري إذن إحداثُ آليةِ حكومةٍ من أجل إفريقيا، أكثر بساطة في دواليبها، وأكثر سرعة في حركاتها من تلكَ التي تشتغِلُ في فرنسا[46]. لقد فعلنا العكسَ بالضَّبط. ستُثبتُ ذلكَ للغرفة نظرة بسيطة.

---

46 ليس تركيز قضايا إفريقيا في باريس أكثر اكتمالا من مثيله الخاص بمقاطعات فرنسا، وهو بعد أمرٌ سيء كثيرا. مبدأ كهذا، الذي ينبغي أن يُحتفظ به في أراضي المملكة باعتباره واقيا، يُصبِحُ هدَّاما في المستعمرة. سنفهم هذا جيدا بمثال واحد.
ما هو الشيء الأكثر طبيعية وضرورة من القوانين الموضوعة في فرنسا من أجل تحويل أملاك الدولة أو كرائها؟ لا يُمكنُ القيامُ بشيء في هذا المجال إلا وفق قانون أو أمر أو عقد وزاري، بمعنى آخر: السلطة المركزية هي التي تتصرَّف دائمًا بشكل أو بآخر. طَبّقوا هذه المبادئ بصرامة في إفريقيا وستوقفون الحياة الاجتماعية نفسها مباشرة بعد ذلك. إنشاء مستعمرة إن تحدَّثنا عن ذلك ليس سوى التحويل المتواصل لأملاك الدولة لفائدة أفراد يأتون للاستقرار في الإقليم الجديد. أن تحتكر الدولة التي تريد إنشاء مستعمرة لنفسها حقَّ تحديد الشروط والقواعد التي تُترَك أو تؤجَّر وفقها أملاك الدولة أمر يُفهَمُ بلا جُهد: في هذا المجال، القانون نفسه هو الذي يضع القواعدَ. أيضا ليس أجمل من أن نترك للسلطة المركزية أن تُحوِّل في مرة واحدة مساحات واسعة، لكن أن يُتوجَّه في كل مرة إلى سلطات البلد في فرنسا لبيع أو كراء مزرعة مهما كانت صغيرة فهذا أمر غيرُ معقول ذلك. أن جعل أملاك الدولة في مستعمرة تحت تصرُّف المهاجرين —ونكرِّرُ هذا— هي العملية-الأم. أما جعلها بطيئة وصعبة، فهو أكثر من مضايقة للهيئة الاجتماعية، إنه منع لولادتها.
اللجنة التي كان السيد شارل بيلر-Charles Buller مقرِّرَها والتي أرسلت إلى كندا سنة 1838 برئاسة اللورد ديرهام-Durham ، للبحث في أسباب عدم تطوُر أعداد السكان هناك بسرعة مثلما يحصُل في الولايات المتحدَّة، أرجعت أحدَ أهم هذه الأسباب إلى ضرورة أن يذهب كل المهاجرين الراغبين في الاستقرار في هذه المنطقة إلى البحث عن عقود الملكية في الكيبك عاصمة المقاطعة عِوض الحصول عليها في المكان نفسه في أي مكان كما هو الحال في الولايات المتحدة.
لا يمكن الحصول في أفريقيا على متر تراب ملكٍ للدولة قبل تحقيق طويل لا ينتهي قبل الوصول إلى السيد وزير الحرب.
استثناء وحيد حصل في هذه القاعدة، لفائدة مقاطعة وهران. هنا سُمح للحكومة المحلية بالتنازل عن الملكية، فقط بموافقة من الوزير وإلى مدى محدَّد وحسب شروط موضوعَة سلفا. كل الذين يعرفون مقاطعة وهران يعتقدون أن حركة الهجرة الكبرى والاستعمار التي حدثت منذ سنة في هذا القسم من الجزائر، يعود أساسا إلى أن كل معمِّر يتقدَّم يكون متأكدا أنه سيأخذ مكانه بسرعة.
نعتقد أنه علينا أن نلفت عناية الغرفة إلى تقرير لجنة كندا التي تحدَّثنا عنها كوثيقة من المهمِّ الاطلاعُ عليها. يُلقي هذا التقرير أضواء ساطعة ليس فقط على قضية كندا بل على قضية الجزائر أيضا. الأسباب التي تُنجحُ أو تُفشل الاستعمارَ في بلد جديد متشابهة كثيرا مهما كان هذا البلد. ونحن نقرأ ما قاله السيد بيلّر عن كندا فإنّنا نعتقد أحيانا أنّنا نسمع كلاما عن إفريقيا. إنها الأخطاء نفسها تُنتج المصائبَ نفسَها. نجدُ هنا كما في الجزائر بؤسَ المهاجرين عند وصولهم كما في الجزائر، فوضى الملكيّة، الجهل، غياب رأس المال، تحطم الفقير الذي يريد أن يصبح من الملاك قبل أوان ذلك، المضاربة التي تؤدِّي إلى عقم الأرض... (هامش أصلي من طوكفيل-المترجم).

تركيز القضايا في باريس

ما يصدم أوَّلَ الأمر عند دراسة القواعد التي تتحرَّك وفقها إدارةُ الجزائر، هو المركزية المبالغ فيها في الوطن. القول بأن مركزَةَ قضايا إفريقيا في باريس أكثر من تلك الخاصة بأي مقاطعة في فرنسا هو أقل بكثير من الحقيقة, فمن السهل ملاحظةُ أنها تمتدُّ إلى أبعد من ذلك وتنزل كثيرا إلى الأسفل. في فرنسا هناك عدد كبيرٌ من المسائل الإدارية التي يمكن حسمُها في المكان نفسه من موظَّفين ثانويين، فرؤساء المقاطعات ورؤساء البلديات هم سلطات مساوية وسيطة يوقفون القضايا عند مرورها ويحلونها إلاَّ إذا تعلَّق الأمر باستئناف. في إفريقيا ليست هناك حياة مقاطعات ولا حياة بلدية. كلُّ شيء مُسيَّرٌ من السلطة المركزية وعليه أن يصل عاجلا أو آجلا إلى المركز. موازنات معظم بلدياتنا تُحسَم بصورة نهائية في المقاطعات، لكنَّ المصاريف البسيطة جدا في الجزائر، لا يُسمَح بها إلاَّ من السيد وزير الحرب. والحق، وفيما عدا بعض الاستثناءات النادرة، فإن كلَّ أفعال السلطة العمومية أيا كانت في إفريقيا، ومهما تصورنا صغرَها، كلَّ تفاصيل الحياة الاجتماعية مهما كان بؤس بعض مظاهرها مما نتَصورُهُ، تتعلَّق بمكاتب باريس. وهو ما يفسِّر أنه في سنة 1846 أنَّ عدد البرقيات تجاه الجزائر بلغ 24000 (أربعة وعشرين ألف) ومن الجزائر في الاتجاه المعاكس 28000 (ثمانية وعشرين ألف). تركيز كهذا للأمور في المكان نفسه، مهما كان الحماس والنشاط اللذان أظهرتهما هذه الإدارةُ واللذين نعترف بهما (على الرحب والسعة)، لم يتأخَّر على الخصوص في تبطيء سيرِ كلِّ المصالح.

بما أن وضعا كهذا مخالفٌ تماما للاحتياجات الحالية للبلد، فإنَّه يحدُثُ على نحو ما أن يتمرَّد الفعل في كلِّ لحظة على الهدف. تأخذ الحكومةُ المحليَةُ بالإجازة ما يُرفضُ لها بحرية. استقلالها المنعدمُ نظريا كبير عمليا أحيانا. لكنَّه استقلال غير منتظم، مُتقطِّع، غامض وغير محدَّد بشكل حسن، يُعرقِل السير الحسن للأمور أكثرَ مما يُسهِّلها.

كلُّ القضايا التي تظهر في إفريقيا مهما كانت تنتهي إلى وزارة الحرب. لكن لَمّا تصلُ إلى هناك تنقسم وتتوزَّع على أيدي كثيرة. الموظّف الذي يُسيّرُ الإدارةَ بأتمّ معنى الكلمة يبقى خارجَ القيادة السياسية والحكومة العامَّة للبلد تماما. في هذه الأثناء لا يمكن لأحد هذين الأمرين أن يُسيَّر جيدا في جهلٍ للآخر. ستمارِسُ السلطةُ الفرنسيةُ المركزيةُ التي تسيِّرُ الجزائرَ في هذا المجال تأثيرا كبيرا وواضحا، لوْ مركزْنا حركتها أكثر بتضييق كفاءتِها.

أيضا، لو كانت كلُّ قضايا إفريقيا التي تصلُ إلى وزارة الحرب لا تخرج منها إطلاقا وتجد هناك حلولَها الآنيةَ والنهائيةَ لكانت الأمراضُ أقل. لكن لا شيء من ذلك: كثير منها قبل أن تُحلَّ من وزير الحرب، ينبغي أن ينظُرَ فيها ويدرسها كثير من زملائه. الأشغال العمومية الأساسية خاضعة للمجلس الملكي للجسور والطرقات. قضايا العبادات والعدالة تابعة عادة لحافظ الأختام، تلك المتعلّقة بالتربية العمومية لوزارة القطاع. بحيثُ إنّنا نجني كلَّ سلبياتِ تركيزِ كلِّ المصالح في إدارة واحدة دون الحصول على إيجابياتها.

تركيز الأعمال في الجزائر

العيب الأكبر لنظام إدارة إفريقيا بعد المركزية المغالية في باريس، هو المركزية المبالغ فيها في الجزائر. كما ألزمنا كلَّ القضايا مهما كانت التي تعالج في الجزائر بالمجيء للبحث عن حلّها في باريس، ألزمنا كلَّ قضايا إفريقيا بالمرور عبر الجزائر.

المركزيتان قويتان الواحدة كالأخرى، لكنَّ نتائجهما مختلفة. كل القضايا التي حطّت رحالَها في باريس صغيرة كانت أو كبيرة، عولِجَت هناك وحلّت على الأقل، بينما عندما تصل إلى الجزائر فإنها لا تذهب هناك في الحقيقة إلاّ لكي تُرى على نحوٍ ما. فلا يقتصرُ الأمرُ في الجزائر على أنّها لا تُحلُّ فقط، بل ينبغي الاعتراف أنه يستحيلُ حلُّ عدد كبير منها هناك حَلًّا حسنًا.

تشكِّل الجزائر من الناحية السياسية وحْدَة واحدَة غير قابلة للتجزئة. لذلك من الضروري أن يكون تسيير أمور الأهالي وقيادَة الجيش وأكثر من ذلك أيضا قيادة الحرب صادرة كلُّها عن فكر واحد. لكن الوحدة الإدارية للمقاطعات الثلاث هي على الأقل من حيث التفاصيل أمر اتفاق، تصوُّرٌ عشوائي خالِص لا يوجدُ إلا بإرادة المُشرِّع. ليس تجاور الأمكنة هو الذي يُبرِّرُها، ذلك أنه عادي أنَّ الذهاب من مقار المقاطعات إلى باريس في فرنسا أقصرُ منه في الجزائر. كما أنه ليس اشتراك المصالح هو الذي يفسِّره. ذلك أن كل واحدة من المقاطعات الثلاث لها وجود منفصِل، ومصالح خاصَّة واحتياجات خاصَّة بها، لا تُعرَفُ إطلاقا في الجزائر أكثر من باريس نفسها. توجد علاقات أعمالٍ كبيرة بينها وبين فرنسا، وقليل من واحدة إلى أخرى. نرى ذلك واضحا اليوم من علامة واحدة: الأزمة المالية والصناعية التي تعصفُ في هذه الأثناء بالجزائر والمدنَ التابعة لها، ليست محسوسة إطلاقا في فيليب فيل ووهران. في هذا المكان الأخير لم تتغيَّر نسبة الفائدة على المال بينما وصلَ في الجزائر إلى ارتفاع غير معقول تقريبا.

لماذا نجلبُ من بعيد وبكل هذا العناء كلَّ القضايا الإدارية للمقاطعات الصغيرة مثل الأكثر اعتبارا إلى مكان لا تسير فيه المعاملاتُ الصناعيةُ والتجاريةُ كما يجب؟

يتراسلُ الآمِرون العسكريون للمقاطعات ومدراءُ التحصينات والمدفعية والمقتصدون مباشرة مع السيد وزير الحرب. يُسرِّعُ هذا الأمرُ العملَ ويسهِّلهُ على نحو خاص، دون أن يُضرَّ ذلك بالوحدة. لم تُقلِّد الإدارةُ المدنيةُ هذا المثلَ: تَرِدُ إلى مدينة الجزائر من كلِّ مكان توجدُ فيه، كلُّ القضايا التي لها أن تحُلّها، فتتراكم. لننقل الآن بأية طريقة تُعالَج.

تنظيم المصالح في مدينة الجزائر

سترى الغرفة باندهاش إلى أي مدى نبتعد هنا عن المركزية التي أطنبنا في الحديث عنها فيما سبق.

لنأخذ على سبيل المقارنة مقاطعة فرنسية لنفهمّ جيدا.

موظفو الحكومة هناك كثيرون. منهم من يشتغل بإتمام حاجات المجتمع العامة والطارئة: إنما الإدارة نفسها. ومنهم من يقوم بوظائف أكثر خصوصية: هؤلاء يتكفّلون بتحصيل الضرائب، أولئك الآخرون بالأشغال العمومية. كلُّ هؤلاء الموظفون يتبعون وزيرا مختلفا في باريس، لكنهم في المقاطعة يخضعون كلُّهم للرقابة المركزية للقيادة المشتركة لرئيسها وبعلاقات مختلفة. الوحدة المقاطعاتية préfecture، هي إحدى أكثر الاختراعات جمالا وحداثة في مجال الإدارة التي ندين بها لعبقرية نابليون.

بالنظر إلى هذا النظام القوي كثيرا والبسيط كثيرا، لنر ما هو موجود في الجزائر.

مركزة مدير الداخلية ومدير المالية ومدير الأشغال العمومية

عوض المركزية الوحيدة لرئيس المقاطعة، أُحدثت هنا ثلاثُ مركزيات خاصَّة، تحت أسماء: مديريات الداخلية، المالية والأشغال العامة[47].

تحت إمرة كلّ مدير من هؤلاء كلُّ الموظفين الأقل رتبة في مختلف المصالح. يجمع بين يديه، ويُخضِع لنظره المُسبَق ولمراقبته الخاصَّة كلَّ القضايا التي يعالجها هؤلاء.

---

47 انطلاقا من أمرية بتاريخ 22 افريل 1846.

أما عن وضعهم إزاء بعضهم بعضا، فكلٌّ منهم مستقلٌّ تماما عن الآخر، استقلالا متشدِّدا ومقلقا. ولأنهم في أعلى المراتب في هرم السلطة فإنَّ لهم فكرة كبيرةً عن مناصبهم وسلطتهم. ومع ذلك فإن عملهم سيكون كلَّ يوم ضروريا للسير السريع والحسن للأمور[48].

مركزيةُ المدير العام للشؤون المدنية

وُضِعَتْ فوق هذه الإدارات الثلاث الكبرى حيث تتمركزُ أولا كلُّ القضايا إدارةٌ رابعة موجَهة للربط بينها، وهي الإدارة العامة للشؤون المدنية. مهمَّة المدير العام للشؤون المدنية هي قيادة عمل المديريات الثلاث نحو هدف مشترك، لكنه غير قادر على الوصول إليه لسببين. الأولُ هو أنه لم تُعطَ له أيةُ سلطة خاصة به. فقد احتُفظ للحاكم العام وحده بالمبادرة في كلِّ الأمور، ليس للمدير العام أن يتخذَ بنفسه أيَّ قرار: إنه يستمع، يتأمَّل، يستقبل ويحوِّل. لا يُصدِر أوامر إطلاقا، بل إنه لا يستطيع الاتصال بأعوان التنفيذ إلا بواسطة. لو كانت له قوة خاصَّة سيكون صعْبا كثيرا عليه أيضا ممارستها على الموظفين الثلاثة، الذين هم أكثر علوا منه تقريبا في الهرم، ولهم مثله سلطة مركزية. أيضا كل علاقاته معهم حتى الآن لم تأتِ له إلا بالنزاعات.

مركزية الحاكم العام

فوق كلِّ هذه المركزيات الموضوعة الواحدة فوق الأخرى تبدو أخيرا مركزيةُ الحاكم العام. لكنَّ هذه هي بطبيعتها سياسية أكثر منها إدارية. بإمكان

48 أيضا، لو أن مجال عمل هذه السلطات الثلاث الكبيرة سُطِّر بأيدي عليمة، لكان بإمكان كلٍّ منهم علي الأقل أن يتصرَّف بفعالية في الهامش المتاح له. لكن اختصاصاتهم المختلفة حُدِّدَت بطريقة غامضة، لحدِّ أن مديرين يتكفلان في بعض الحالات بقضية واحدة، فيضايق أحدهما الآخر أو يتجاوزه أو يلغيه. فيما يتعلق بالاستعمار: مدير الداخلية هو المكلف بتنصيب المعمِّرين في القرى، ومدير المالية هو الذي يترأس إنشاء المستعمرات النائية. كما لو أن هاتين العمليتين رغم اختلافهما ليستا جزأين من عمل واحد وينبغي أن تصدرا عن فكر واحد. هل ينبغي مسحُ المتيجة؟ لكلِّ واحد الحقُّ في أن يشتغل بذلك لوحدِه (وبمعزل عن الآخر) لدرجة أن كثيرا من الأراضي مُسِحَتْ مرتين، بينما يوجد اليوم عدد كبيرٌ منها لم يُمسَحْ لحدِّ الآن.

الحاكم العام أن يُعطيَ دفعا عاما للإدارة، لكن من الصَّعب عليه أن يتابعَ إجراءاتها ويُنسِّقها. مهمَّته الأساسية هي السيطرَةُ على البلد وحُكم سكانه والانشغال بالسلم وبالحرب وتلبية احتياجات الجيش وتوزيع السكان الأوروبيين والأهالي على الأرض.

إذن نستطيع التأكيدَ اليوم، أنه لا يوجد في إفريقيا مبدأنا الكبير والواقي للوحدة الإدارية. سنستعرض لاحقا نتائج هذا الوضع. لا نفعل الآن أكثر من إظهاره.

المجلس الإداري

يوجدُ إلى جانب السلطات الحاكمة مجلس كبير للحكومة يُسمَّى المجلس الإداري الذي تُعرَضُ عليه القضايا وتُناقَشُ أمامه. لو لم يحتفظ هذا المجلس لنفسه إلاَّ بحلِّ القضايا الإدارية الأكثر خطورةً لكان استطاع أن يُعيد للإدارة وحدةً ما وشيئا من الانسجام, لكنِ نُزِلَ به على التفاصيل الصغيرة، وامتدت صلاحياته شيئا فشيئا إلى مجال لا يستطيع عمله أن يعبُره. وبرغبته في معرفة كلّ شيء أوقف كلّ شيء.

قرب هذا المجلس الذي يطفحُ بالصلاحيات غير المفيدة، وُضِعَ مجلسٌ أخر. وهو مجلس المنازعات الذي ليس له تقريبا شيءٌ يفعله. صحيحٌ أن الأمريةَ[49] التي أحدثته تضعُ ضمن صلاحياته كلَّ القضايا التي تُعالَجُ أمام مجالس مقاطعاتنا، لكنَّ كثيرا من هذه القضايا لا يمكن لها أن تحدُثَ في إفريقيا. من جهة أخرى، القضايا التي تولدُ من الوضعية الخاصَّة للجزائر، والتي يُفتَرَضُ أنَّها طبيعيا من اختصاص المحاكم الإدارية، تكفَّلَتْ بها حتى الآن الإدارةُ نفسُها.

وينبغي من جهة أخرى كي تستطيعَ المحاكمُ الإداريةُ تقديم خدمةٍ للجزائر أن تُحدَثَ في كلِّ مقاطعة واحِدة.

---

49 أمرية 15 أفريل 1845م.

تنظيم المصالح في المقاطعات

بيّنّا عدد السلطات الموجودة في مدينة الجزائر بالترتيب وامتداداتها ووضعيتها. لنعدْ الآن إلى المقاطعات ولْنَرَ كيفَ تُحضَّرُ القضايا هناك.

الاستقلالية التي يحياها مختلف الموظفين الإداريين بعضهم عن بعض هنا، أكبرُ، وأكثر ضررا للإدارة الحسنة مما هي عليه في مدينة الجزائر.

هناك على الأقل إذا كان رؤساءُ المصالح معزولين كلٌّ واحد في دائرته الخاصّة فهم ليسوا مضطرّين للتصرُّف مشتركين، وأمرُ التفاهم فيما بينهم يتعلّق بهم هم فقط. لمّا يكون لمديرَيْ الداخلية والمالية عملٌ مُشترَكٌ للإنجاز، يمكنهما تقديم ملاحظاتهما الواحد للآخر مباشرة وفي الحين وحسم القضايا الصعبة بلا تضييع للوقت. مرؤوسوهما في المقاطعات لا يستطيعون فعلَ ذلك. لنفترضْ أن نائب مدير الداخلية في بونه وزميله نائب مدير أملاك الدولة يريدان إنشاء قرية، وينشُبُ نزاع. ليست لهما أية فرصة تقريبا للتفاهم، ذلك أنه من جهة ليست هناك أيةُ جهة في المكان نفسه تُجبرُهما على اتخاذ رأي مشترك، وحتى إن أرادا هما ذلك فليس لهما الحقُّ فيه. ينبغي لهما الكتابة إلى مدينة الجزائر، وهناك يأخذ رؤساء المصالح كلٌّ من جهته علما بالصعوبة التي تزداد، يلتقيان، يتفاهمان حول قضية ليست أمام ناظريهما. ثم يكتب بعد ذلك كلٌّ منهما إلى نائبه التعليمات التي يكونان قد اشتركا في صياغتها.

في مدينة الجزائر على الأقل تهيمنُ سلطة الحاكم العام على كلّ شيء. وبإمكانه في وقت ما أن يجعل كلّ رؤساء المصالح متفقين على شيء ما. ومع أن هذا الدواء مؤقّت إلاّ أنه بإمكانه أن يُشفيَ الألمَ جزئيا. لا يمكن استعمال هذا الدواء في المقاطعات. وبترتيب غير عاديّ كثيرا، ليس للموظفين الذين يمثّلون فيها السلطةَ المدنيةَ والعسكريةَ للحاكم العام أيُّ شيء من قوته المدنية والعسكرية[50].

50 لن نجد مثالا يجعلنا نرى بشكل أحسن بأية طريقة اعتباطية وغير واضحة قُبلَت في إفريقيا أحيانا قواعدُ إدارتنا في فرنسا ودُفِعت أحيانا أخرى. الاستغناء عنها بلا نفع أو التعرُّضَ لصُدَفٍ كبرى للبقاء على الوفاء لها.

وضعٌ كهذا مليءٌ بالسلبيات وحتى بالأخطار، نُثبتُ هذا بمثال واحد: سيفاجئ الغرفةَ. لا أحد يجهلُ أهمية مدينة قسنطينة، يمكن القول إن هذه المدينة هي مفتاح المقاطعة. معظم الرجال المهمين في البلد لهم فيها أملاك وعلاقات عائلية. لا شيء بالتأكيد يقترب كثيرا جدا من السياسة من إدارة مدينة كهذه. إذن، القائد الأعلى للمقاطعة لا يستطيع ممارسة أي تفتيش، ولا حتى رقابة على الموظفين المدنيين الدين يسيِّرون شؤون سكان قسنطينة.. لا يتبعون آراءه إلا من باب التسامح. لمّا يرى القائد الأعلى للمقاطعة أن المحافظ المدني سيتخذُ إجراءً قد يضرُّ بالأمن العمومي، فليس له سوى طريقة شرعية واحدة للاعتراض عليه، إخطارُ الحاكم العام في مدينة الجزائر، الذي يتوجَّه بداية إلى المدير العام للشؤون المدنية، وهذا لمدير الداخلية وهذا لنائب مدير فيليب فيل (سكيكدة-المترجم)، الذي يصدرُ في النهاية الأمرَ إلى المحافظ المدني لقسنطينة بالتوقُّف.

كلُّ هذا -ولا نخاف من قوله- يتعارضُ مع الإدراك السليم كما يتعارض مع مصلحة الشغلِ. ليس من الحكمة في أي مكان وخصوصا في بلد مغزُوٍّ أن تُترَكَ السلطة الإداريةُ والحكمُ السياسي مستقلين تماما أحدُهما عن الآخر، مهما كانت طبيعةُ هذا الحكم ومهما كانت مرتبة الموظفين العموميين التي ينتمي إليها.

الأمراض التي تنتج عن النظام الإداري الحالي

هذا هو نظام المصالح المدنية في إفريقيا. لنر ما هي الأمراض والتعسُّفات من كلِّ نوع التي تنتُجُ عنه.

ليس للجنرالات في فرنسا قادة الفِرق العسكرية، سوى الانشغال بفرَقهم. ليس لهم أن يقوموا بأي تفتيش أو مراقبة للإدارة المدنية. قلدنا هذا الشيء في إفريقيا. لكن التقليد هنا سيء كثيرا. ذلك أن وضعيةِ الجنرال قائد المقاطعة الجزائرية، لا تشبه في شيء وضعية الجنرال قائد قسم عسكري في فرنسا. لا يُسيِّرُ فقط الفرق العسكرية بل يُسيِّر كذلك السكانِ الأوروبيين الذين يسكنونِ المقاطعة العسكرية. إنّه لا يُسيِّر الأوروبيين فقط، إنه يحكم العرب. إنه لا يمثل وزير الحرب فقط، بل يمثل الملكَ نفسه أيضا بالانتداب. (هامش أصلي من دو طوكفيل-المترجم).

إذا حسبنا المبلغَ الكلّي الذي ترتفع إليه مرتَّباتُ الموظفين أو مختلف الأعوان الأوروبيين في المصالح المدنية في الجزائر، نكتشف أنها تبلُغُ أربعة ملايين[51]، بينما لا يتجاوز السكانُ الإداريون إطلاقا مئة ألف أوروبي. لن يكون هناك مجالٌ للاستغراب، إذا اعتبرنا تعدُّدَ الدواليب التي حمِّلَت بها الآلةُ الإدارية، ولا سيما العدد الكبير من الإدارات المركزية المُستحدَثَة. ما يكلِّفُ كثيرا في الإدارة دائما هو "الرأس" (بمعنى الفرد هنا، أي الموظف-المترجم). بإكثار عدد الموظفين الكبار بلا فائدة، جرت زيادةُ عدد المرتَّبات الكبيرة بلا حساب[52]، قاد ذلك بطريقة غير مباشرة إلى نتائج مالية مزعجة جدا: أن نوجدَ ضمن دائرة عليا جدا سلطات موازية أو مساوية تقريبا، فإنَّنا نشعل بذلك نارَ المنافسة والغيرة الشديدة. لم يكن ممكنا تجاوُزُ أمرٍ كهذا. وبما أن أي سلطة عليا لا تعرف أيا من هذه القوى الثانوية باعتدال، نتج عن ذلك وعلى حساب الخزينة هذان الأمران: رغبَتْ كلُّ واحدة من هذه الإدارات المركزية أن يكون مقرُّها في مبنى واسع، ولَم تصل إلى ذلك إلاّ بمصاريف باهظة للخزينة. ثمَّ عملتْ كلُّ واحدة منها على أن تحيط نفسها بعدد من المكاتب. لم تُحدَث المكاتب دائما فقط من أجل السير الحسن لشؤون الإدارة، بل بسبب الأهمية التي كانت للإدارة التي أحدثتْ فيها، أو التي ترغب في أن تكون لها. تضمُّ الجزائرُ اليوم أكثر بكثير من 2000 ألفي موظَّف أوروبي في المجال المدني[53]. إنَّنا نصادف في إفريقيا كل موظَّفي فرنسا تقريبا، إضافة إلى عدد كبير آخرين لا نعرفهم. ومع ذلك يُشتكى من

51 طُلبَ في موازنة الدولة سنة 1848 مبلغ ثلاثة ملايين وسبعمائة ألف فرنك تقريبا 3700000، لهذا الغرَض (المرتبات). أزيدُ من ستمائة ألف فرنك 600000، رُصِدتِ لهذا الغرض أيضا في الميزانية المحلية والبلدية لهذه السنة. من المناسب ملاحظة أن الأمر هنا لا يتعلقَ إلا بالإدارة المدنية الأوروبية. مرتبات الإدارة المدنية للأهالي ليست موجودة ضمنَ هذا الرقم. ولنضع في اعتبارنا أيضا أنَّنا لم نحسب سوى مرتَّبات الموظفين دون حساب تعويضات السكن الممنوحة لمعظم هؤلاء. المصروف الذي لو حُسِب يجعل المبلغ يقتربُ من خمسة ملايين في المجموع (هامش أصلي من دو طوكفيل-المترجم).

52 ترتفعُ مرتَّبات المدراء الأربعة الذين تحدَّثنا عنهم سابقا، وحدها وكذا مرتبات مكاتبهم إلى ما يقارب الـ600000 ستمائة ألف فرنك في ميزانية 1848 (هامش أصلي من دو طوكفيل-المترجم).

53 الرقم الذي تضمَّنته ميزانية 1848 هو 2000، لكن هناك أيضا جمهرة من الموظفين أو الأعوان في إفريقيا، نعلم بوجودهم، دون أن نعرفَ عددَهم بالضبط. رؤساء البلديات (إذا لم يكن لهؤلاء الرؤساء أيُّ شيء من سلطة أمثالهم في فرنسا، فإنهم في المقابل، يتلقون أجورا) وجباة العائدات البلدية وضباط الميليشيا، مدراء وأطبَّاء المؤسَّسات الخيرية، أفراد الشرطة... على مختلف هؤلاء الأعوان تُوزَّعُ في شكل مرتبات الـ100000 مئة ألف فرنك من الميزانية التي تحدَّثنا عنها.

غياب الوحدة
في تسيير الأمور

لنأخذ مثلا: اشتُكِيَ أحيانا من الميول الضريبية التي تبديها المصالح الماليةُ. والواقع أن إدارة المالية اهتمَّت أكثر حتَّى الآن بأن تكون لها عوائد من إفريقيا من أن تهتمَّ بتثبيت سكان. لقد بحثت دائما على أن تبيع أملاك الدولة بأسعار عالية بانتظام بدل أن تُخصِّص جزءًا منها للاستيطان. هذه حقيقة. لكن نخطئ عندما نتَّهم أعوان المالية بهذا التروع الذي هو طبيعي، بل وشرعي. إنما ينبغي فقط الأسف أنك لا تصادف سلطة أعلى منهم من حيث النفعُ العام تستطيعُ توجيههم وإجبارهم عند الضَرورة.

التعسُّف في الحسِّ الخصوصي في كلِ مصلحة، أو بعبارة أخرى: غياب الوحدة في القيادة العامة للأمور، هو أكبَر مرضٍ يولد من التنظيم الإداري الذي وصفناه, الأمراض الأخرى هي الضعف والبطء.

ضعف الإدارة وبطؤها

لأن مركزية مدينة الجزائر لا حدودَ لها، لا توجدُ حياةٌ محليةٌ وبلدية. تصل القضايا الصغيرةُ كيفما اتفق مع القضايا الكبيرة تحت نظر الموظفين الرئيسيين[55].

لما جمعت السلطات الكبرى المُقنِمة بالجزائر في يدها كلَّ الشؤون، رضخت لثقل الأعباء. تشغلها تفاصيل الإدارة عن المصالح الأساسية للمجتمع. بعد أن استنفذت طاقاتها في حلِّ قضايا رصف الطرقات والإنارة العمومية، أهملت لضيق الوقت الأشغال الكبرى المتعلِّقة بالاستعمار الأوروبي. لدراسة البلد والتعرُّف على الأراضي التي تملكها الدولة والحصول على تلك التي لا تملكها بعد ومسح هذه

55 يتجاوزُ الأمر في هذه النقطة الحقَّ بكثير. دون خلق مؤسَّسة بلدية، كلَّفت امرية 15 افريل رؤساء البلديات مع ذلك بممارسة سلطات باسم الحكومة متعلقة بالنظام والأمن العموميين والنظافة وجمع النفايات وإنارة المدينة وبأمن الحياة العامة والشرطة المحلية والبلدية. والواقع أن رئيس بلدية مدينة الجزائر لا يمارس أيا من هذه الصلاحيات، فقد استولى عليها كلَها السيد مدير الداخلية مع أن الأمرية المذكورة لا تسمح له بهذا إطلاقا. تعسُّف كهذا يظهرُ في كلِّ مكان. (هامش أصلي من دو طوكفيل-المترجم).

وتلك وتخطيط المواضع الجديدة للقرى والسهر على الاختيار الحسن للمعمِّرين والعمل على تثبيتهم الجذر فوق الأرض، تنتظر أن تأتيها بعض المسليات.

في كل ما يباشرونه، لا يسيرون إلا ببطء لا يُصدَّقُ تقريبا. يستغرق وصول برقية من وزير الحرب في العادة كثيرا من الوقت، كي ينتقل من مكتب الحكومة إلى يدي الموظف المكلَّف مباشرة بالتنفيذ. تبقى في مدينة الجزائر نفسها وقتا يعادل الوقتَ الذي استغرقته في عبور التراب الفرنسي والبحر الأبيض المتوسِّط والوصول إلى إفريقيا. قد نفهم ذلك إذا فكرنا أننا لا نصادف في فرنسا بين الوزير وموظف التنفيذ إلا وسيطا واحدا، بينما نجد في إفريقيا ثلاثة، وأحيانا أربعة وسطاء.

ليست هناك قضية كبيرة وعامة تصل إلى نهايتها بلا تأخير. لنأخذ مثالا لذلك القضية الأكثر أهمية والأكثر عمومية من بين كلِّ القضايا: تحضيرُ الميزانية. يريد الأمرُ المؤرَّخُ في 2 جانفي 1846 أن يكون الجدول العام للتقسيمات الدنيا للاعتمادات المفتوحة في قانون المالية (الميزانية) السنوي فيما يتعلَّقُ بالمصاريف المدنية في الجزائر مُعَدًّا ومُحضَّرًا في إفريقيا ومُحوَّلا إلى وزارة الحرب قبل الفاتح أكتوبر من السنة السابقة لدخول السنة المالية الجديدة حيز التنفيذ، كي تتسنَّى إعادة هذا الجدول بعد الموافقة عليه إلى الجزائر قبل بداية السنة المالية، كما يتطلَّب ذلك قانون المالية والحسُّ السليم أيضا. والحال أن هذا الجدول لم يُحوَّل إطلاقا في الوقت المناسب إلى السيد وزير الحرب، مما يعني أنَّه لن يعود إلى الجزائر إلا بعد بداية السنة المالية. لم يعرف هذا الجدول من رؤساء المصالح سنة 1846 إلا في شهر نوفمبر، بمعنى آخر إنهم لم يعرفوا إلا في نهاية العام، مبالغ الاعتمادات المخصَّصة لمصاريفهم منذ البداية.

أما فيما يتعلَّقُ بالقضايا الصغيرة أو تلك التي لا تخصُّ سوى الأفراد، فإنها لا تمشي فقط ببطء شديد بل لا تصل إطلاقا أحيانا. فقد يحدث لها أن تختفي في بعض المرات، بعد سير مُجهد في المتاهة الإدارية التي وصفناها. ماذا حدث لها؟

الكل يجهل ذلك. المعنيون لا يعلمون هذا، أكثر من ذلك، الإدارة لا تعلم هي أيضا، ذلك أنه من بين كلّ هذه السلطات التي استلمتها بعضها من بعض، من يد إلى أخرى، لا توجدُ واحدة منها مسؤولة عنها وحدها وبطريقة مْباشرة.

لم يتمكّن عدد من الملاك الأثرياء الفرنسيين الذين أتوا مرات عديدة إلى إفريقيا ومعهم إذن من السيد وزير الحرب بزيارة المواقع، من الحصول على التنازلات التي وُعِدوا بها مع أنهم جاءوا أربع أو خمس مرات.

كثير من المهاجرين الفقراء ماتوا في أزقة مدينة الجزائر قبل أن يُعلموا بالمكان الذي حُدِّدت لهم فيه الإقامة.

كان لمعمِّرين ثُبِّتوا مؤقّتا على جزء من الأرض الوقتُ لبناء مساكن فيها وحراثة حقول وجني عدة مواسم قبل أن يتلقّوا الإجابة التي تعلن لهم إمكانية استقرارهم النهائي هناك.

كما أن بعض من تنازلت لهم الدولة عن الأراضي، لم يتمكّنوا من الحصول عليها رغم طلبهم ذلك مرات عديدة بلا فائدة، ورغم وفائهم على نحو واسع بكل الشروط التي فُرِضت عليهم للحصول على العُقود النهائية[56]. حوّلوا رساميلهم إلى دُورٍ أو أراضٍ مزروعة، ولم يكن باستطاعتهم التصرُّفُ فيها أو رهنها للحصول على الأموال التي كانوا بحاجة إليها. وعلى هذا النحو سار كثير منهم إلى إفلاس وانهيار تامين، ليس لأنهم لم يستطيعوا إنتاج الثروة، بل لأنه لم يُسمَحْ لهم بالاستفادة من الثروة التي أنتجوها.

هل يستلزم ذلك أن الموظفين العموميين في الجزائر يبقون عاطلين لا يعملون؟ إنهم على العكس من ذلك يتحركون كثيرا. كل ما هو مُنظّم في فرنسا منظَّم في إفريقيا وتتدخل فيه الإدارة، وتتدخل زيادة على ذلك في كثير مما لم تتدخَّل فيه أبدا عندنا. قرارات البوليس التي اتخذها السيد مدير الداخلية

56 يحصُلُ المعمِّرون في البداية على عِقد مؤقّت. العقد النهائي محكوم حسب قرار 18 افريل 1841 بتثمين الملكية وتقويمها.

في الجزائر تملأ وحدها كتابا. لكن كل القوى تقريبا تُستهلَكُ هنا في نقاشات عقيمة أو في أعمال غير ذات نتيجة. تشبه الإدارة المدنية في إفريقيا آلة في حركة دائمة، يعمل كل محرِّك من محرِّكاتها لوحده، أو تعمل هذه المحركات على عرقلة بعضها بعضا، وبكثير من الحركة فإنها لا تتقدَّم.

اللوحة التي نعرضها هنا ليست محمَّلة كثيرا، وإذا دخلت الغرفة في التفاصيل فستقتنع بأنَّنا خفَّفنا من الحقيقة بدل المبالغة فيها.

هل يمكن سادتي لوضع مماثل للأشياء أن يستمرَّ طويلا؟ إدارة مُعقَّدة ومُحرَجَة وعاجزة مثل إدارة إفريقيا، تؤخِّر سير الأمور في فرنسا وتسيئ للازدهار العمومي، لكنها في الجزائر –ينبغي ألا ننسى ذلك– تقود إلى ما يلي: إفلاس العائلات وفقدان الأمل وموت المواطنين. لقد جذبنا أو قُدنا نحو مستعمرتنا الجديدة الآلاف من مواطنينا. هل علينا أن نتركهم يتخبَّطون ببؤس في العوائق التي هي غير ملازمة للبلد أو للمؤسَّسة، بل تصدر منا؟ هناك مجال سادتي كي تعتقد لجنتكم أن الحكومة ترغب في إصلاح التنظيم الحالي وقد أصابتها عيوبه. إنها تطلب منكم تأكيد ذلك في هذه الفكرة باشتراككم في هذا المسعى، وبالنتيجة تطلب منكم أن تضمِّنوا آخرَ مشروع القانون المقترح عليكم مادة زائدة مصاغة هكذا:

"سيقدَّمُ للغرف في دورة 1848 تقرير عن تنظيم الإدارة المدنية في الجزائر".

لكن هذا القرار، وعلينا أن نقولها، لم يُتَّخَذْ باتفاق وإجماع. اعترفت اللجنةُ كلُّها أن تنظيم المصالح المدنية في إفريقيا كان مختلاً. لكن بعض الأعضاء اعتقدوا أنه يكفي التعبير عن الرغبة في رؤية هذا التنظيم مُعدَّلا دون الإشارة إلى الفترة المحدَّدة التي ينبغي أن تحدث فيها التغييرات. فعلُ أكثرَ من هذا كان خطيرا وغير ذي فائدة في الوقت نفسه. لم تكن الأغلبية من هذا الرأي إطلاقا، وهي تلحُّ في اقتراح هذه المادة كي تتبنوها، وهي المادة المضافة التي ذكرناها.

التغييرات التي ينبغي القيام بها
في التنظيم الإداري

ما هي التغييرات التي ينبغي القيام بها؟ ليس للجمعية سادتي أن تشرحها بالتفصيل. ليس لها إلا أن تلاحظ بصورة عامة بأية روح بدا لها حسنا أن نتصرَّف، وقد وضَّحت ذلك بإشارتها إلى عيوب الوضع الحالي. يكفيها الآن أن تلخص ذلك.

تضييق المركزية في باريس إلى أضيق حدودها، إلى درجة أنه إذا بقِيَ كلٌّ تسيير شؤون إفريقيا في باريس فإن جزءا من الإدارة ينبغي أن يكون في إفريقيا نفسها.

في الجزائر، تخفيف السلطات الأساسية من بعض صلاحياتها وإعادتها إلى السلطات البلدية.

في مدينة الجزائر، تبسيط دواليب الإدارة المركزية، وإدخال التراتبية والوحدة إليها.

إيجاد هذه الوحدة نفسها في المقاطعات، وإعطاء السلطات المحلية فيها سلطة اتخاذ القرار في كل القضايا الثانوية، أو السماح لها ببحثها مباشرة مع باريس.

إخضاع السلطات الإدارية في كل مكان لتوجيه السلطة السياسية أو على الأقل لمراقبتها وتفتيشها.

هذا هو سادتي المعنى العام الذي يبدو لنا حكيما إعطاؤه للإصلاح.

ينبغي جعل التشريع المتعلّق بالجزائر
أكثر وضوحا وأكثر ثباتا

يبدو ضروريا لمعظم أعضاء اللجنة وقد غدت السلطةُ التي تسيِّر شؤون الجزائر أكثر من واحدة على هذا النحو، أقلَّ خضوعا فيما يتعلّق بالتفاصيل، أكثر خفة وقوة، أن توضع لها بعضُ الحدود الجديدة. وأن تُعطى للمواطنين ضمانات أكبر من تلك التي بحوزتهم الآن.

أولُ حاجة نُحسُّ بها عند قدومنا للاستقرار في بلد جديد هي رؤية التشريع السَّائد هناك وقدرتَنا على التعويل على استقراره. وعليه لا نعتقد أنه يوجدُ اليوم شخصٌ بإمكانه القول بدقَّة تامة ويقين كامل ما هي القوانين الفرنسية المطبَّقَة اليوم في الجزائر وتلك التي لا تُطبَّق. لا يعرف الموظفون شيئا كبيرا عن هذه النقطة أكثر مما يعرف المحكومون، وكذا المحاكم والمتقاضون. كلٌّ يمشي أحيانا بالصدفة ويوما بيوم. تعتقد اللجنة أنه من الضروري تحديدُ ما هو القسم الاستثنائي من القانون الجزائري وما هو القسم الآخر الذي ما هو سوى القانون الفرنسي العام، تحديدا رسميا ودقيقا في النهاية.

في بعض القضايا الخاصة عَرَّفتْ أوامرُ الملك بدقَّة المجالات التي يمكن فيها الابتعاد عن القوانين الفرنسية. ما سُوِّيَ على هذا النحو في بعض الأقسام ينبغي أن يكون عاما. بل نعتقد أنه حتى بالنسبة للمواد ذات الأهمية من الصفِّ الأول، علينا أن نفعل في الجزائر كما في المحتلات الأخرى، أي أن نلجأ إلى القانون في حد ذاته[57].

إلى أي مدى يمكن للقانون الذي يُسيِّرُ الأوروبيين الموجودين في إفريقيا في الظرف الراهن أن يُشبه القانون الفرنسي؟ هذا أمر يتعلّق كثيرا بالظروف، بالموضوعات وبالأمكنة. لا نزعم أنه بإمكاننا حلُّ قضية معقَّدَة كهذه بالتفصيل. لا الزمان ولا المكان مناسبان لذلك. يكفي اليوم أن نحدِّد الهدفَ النهائي الذي ينبغي أن نضعه نُصبَ أعيننا. علينا الاَّ نقترح لأنفسنا في الجزائر إحداث مستعمرة بأتمّ معنى الكلمة، لكن علينا توسيع فرنسا نفسها إلى ما وراء البحر الأبيض المتوسط. لا يتعلّق الأمر بإعطاء ميلاد لشعب جديد، له قوانينه وعاداته ومصالحه وجنسيته عاجلا أو آجلا، بل زرعُ سكانٍ مشابهين لنا في كلّ

57 المادة 109 من دستور 1848/11/04 هي التي ألغَت صفة "خارج القانون" التي كانت تخصُّ الجزائر: "يُعلَنُ الترابُ الجزائري ترابا فرنسيا، وسيُسيَّرُ بقوانين خاصة إلى حين صدور قانون خاص يضعه في إطار نظام هذا الدستور."

شيء في إفريقيا. وإذا كان لا يمكن تحديد هذا الهدف حالا، فهو على الأقل الوحيدُ الذي يجبُ أن تُحوَّلَ إليه الأنظار باستمرار وبجدٍّ.

الحرية الفردية

يمكننا في هذا المجال أن نتَّهم أنفسنا في نقاط كثيرة.

يمكن أن تكون حرية المواطنين اليوم مُهدَّدة أيضا بطريقتين: بعيوب التنظيم القضائي وباعتباطية السلطة السياسية.

تعلم الغرفة أن العدالة ليست مُشكَّلة إطلاقا في إفريقيا مثلما هي عليه في فرنسا. القاضي هناك ليس مُعرَّضا فقط للإزالة بل يبقى محروما من معظم الحقوق المُعتبَرَة في فرنسا أحسنَ مُحافظة على الحرية والشرف وحياة المواطنين، على العكس من ذلك تتمتَّعُ الوزارةُ العامة، هناك بامتيازات واسعة لم تكن لها عندنا في يوم من الأيام، هي التي تلقي القبضَ وتحبسُ وتُنذِر وتُخلي السبيل وتحتفظُ بالمتهمين. هي رئيس القضاء الوحيد والقويُّ، وحدها تقترح تقدُّمَ رجال القضاء، وحدها لها حق نقلهم إلى وزارة الحرب التي بإمكانها الحكم عليهم أو توبيخهم أو توقيفهم.

إذا كان الوقت لم يحن بعد في إفريقيا كي يكون القاضي غيرَ قابل للإزالة، فيمكننا القول على الأقل الآن، إنَّ لا حاجة اجتماعية تُبرِّر بما فيه الكفاية بتخصُّصِها أو باستعجاليتها، الوضعية الاستثنائية والسلطات المبالغ فيها الممنوحة للوزارة العامة. نعتقد أننا نعلم أن كثيرا من الرجال المهمين هنا، الذين مثَّلوا في مستويات متعدِّدة هذا القضاء أو مازالوا يمثِّلونه في إفريقيا، هم من هذا الرأي.

معظم أعضاء اللجنة يعتقدون كذلك أنَّ الامتياز الممنوح للحاكم العام، لطرد الرجال الذين يعتبر بقاءهم في الجزائر خطرا، طردا اعتباطيا، أمر مُقلق كثيرا وقليل الفائدة. ومع ذلك ينبغي لنا أن نشير إلى أن الآراء منقسمةٌ بشأن هذه النقطة. إعتقد كثير من الأعضاء أنه لا وجود لأسباب كافية لسحب سلطة من الحاكم العام لم يتعسَّف فيها حتى الآن، سلطة كان من الضروري المحافظةُ له

عليها في وضعيات أولية لبلد مغزُو. ودعى هؤلاء الأعضاء أنفسهم إلى ملاحظة أن سلطةً مماثلةً مارسها حكامُ كل محتلاتنا. وأضافوا أخيرا أن ممارسة هذه السلطة في الجزائر لم يكن اعتباطيا تماما على الإطلاق، وأن الحاكم العام لا يتخذ إجراءً في هذا السياق إلا بعد أخذِ رأي المجلس الأعلى، وهو على أيةِ حالٍ رأيٌ لا يُلزمه.

أكّد معظمُ أعضاء اللجنة، دونِ القول بالتعسُّف في سلطة الطرد التي يتمتّع بها الحاكم العام، اعتقادَهم أنّه لا ينبغي تركُ سلطة كهذه دون توفير ضمانات أكيدة أكثر من الموجودة حاليا ضدَّ التعسُّف الممكن في هذا المجال. كما لم يبدُ لها أنُّه يمكن أن تصدر عن السكان المدنيين في الجزائر أيةُ مقاومة للإدارة التي تسيِّرهم وهم منحصرون على النحو المعروف بين الأهالي من جهة والبحر من جهة أخرى، يدافعُ عنهم ويسيطر عليهم في الوقت نفسه جيشٌ يفوقهم عدديا. كما تعتقد اللجنة أيضا أنه من المبالغة خصوصا، التهويل من الأهمية التي يمكن أن تكون لأحد مواطنينا في إفريقيا، وبالتالي تسليح الحكومة ضدَّه بقانون أكثرَ استثنائية وصرامة على هذا النحو. لنفكِّر أولا في اجتذاب الفرنسيين وإبقائهم هنا، وسننشغل فيما بعد بقمعهم. وعليه إذا أردنا أن يأتوا وأن يبقوا ينبغي ألاَّ ندع أيا منهم يعتقد أن ذاته وثروته وعائلته هي تحت رحمة شخص واحد.

ضمانات المِلكية

تعتقد لجنتكم أيضا أنه من الضروري إعطاءُ المِلكية ضمانات أكثر اكتمالا من تلك التي تمتَّعت بها حتى الآن.

للملكية الأوروبيين للأرض في إفريقيا أصلان: حصل البعضُ على الأرض من الأهالي، الآخرون إما اشتروها وإما حصلوا عليها من الدولة. في البلدان البربرية أو نصف المتحضِّرة، لا يعطي أيُّ عنوان للملكية لا يأتي في الأصل من الدولة إلا مساحةَ ملكية غير ثابتة. سرعان ما وجدت الأممُ الأوروبيةُ التي تركت الملكية في محتلاتها تتأسَّسُ على عناوين أهليةٍ نفسها في ورطة لا حلَّ لها. وهو ما

حصل للإنجليز مؤخرا في نيوزيلاندا[58]، وهو كذلك ما يحدثُ لنا نحن في إفريقيا. يعلم الجميع أن ضواحي مدينتي الجزائر وبونة قد اشتُريتا من الأهالي في السنوات الأولى التي تلت الغزو حتى قبل أن يكون ارتيادها ممكنا. نتج عن ذلك أن الملكية بقيت فيها غامضة وغير مُنتجة. غامضةً، لأن الحقلَ نفسه بيعَ لأوروبيين كثيرين في الوقت نفسه من بائعين كان حقُّهم فيها منعدما أو محل شكٍّ، ومن جهة أخرى لا يُوضِّحون أيَّ حدود أبدا. غير مُنتجة لغموضها، وأيضا لأن الحصولَ عليها تمَّ بثمنٍ بخسٍ وبلا شروط، فضَّل مالكوها عموما انتظارَ فرصة أحسن بتركها غير مزروعة، بدل الانتفاع بفلاحتها.

من أجل وضع علاج لهذا الألم المحدود[59] لكن العميق جدا، اتُخذت منذ ثلاث سنوات إجراءات عديدة.

كان للقوانين التالية كلّها الهدفُ نفسُه: أمرية 01 أكتوبر 1844، أمرية 21 جويلية 1846، ثلاثةُ قوانين وزارية في السنة نفسها. ليس في نية اللجنة إطلاقا تحليل هذه العقود أمام الغرفة، بل ستقتصر على إبداء ملاحظة واحدة. قد يكون من المفيد وحتى الضروري إعادة تحديد الملكية مرة واحدة وبإجراء استثنائي على أساس صلب، وإعطائها حدودا أكيدة. لكنه مؤسف كثيرا أن نكون قد اضطررنا إلى تعديل قانون على هذا القدر من الاستثناء والحساسية.

لما رأينا أمريةً مَلَكيةً أولى أُعلنَت في هذا المجال وهي من رأي مجلس الدولة نفسه، أُحيلت بموجبها كلُّ قضايا المِلْكية إلى المحاكم، ثم سرعان ما تلتْها أخرى تُعطي الحكم في هذه القضايا لهيئة إدارية، ثم قوانين وزارية كثيرة تعدِّل الأمريات على شكل شروح، انتابنا القلقُ وهي أسباب وجيهة. التعدِّي على هذا النحو على وجود نوع معين من المِلكية كان يعني خنق كل الأنواع

---

58 بيع الأراضي التي اشتراها الإنجليز مباشرة من الأهالي كان محلَّ نزاع انتصر فيه الأهالي مما أدّى إلى إفلاس المعمِّرين الذين حصلوا على هذه الأراضي.

59 الأراضي التي مسَّتها هذه العمليات (عمليات البيع والشراء) لا تتجاوز مساحتها 242000 هكتار (مائتان واثنان وأربعون ألف). (هامش أصلي من دو طوكفيل)

الأخرى، وجعل الاعتقاد سائدا بأنّه لا توجد ملكية في الجزائر بمنأى عن اعتباطية أوامر الملك أو عن عدم ثبات القرارات الوزارية المخيفة أكثر من غيرها.

من جهة أخرى بيّنت على نطاق واسع، العملياتُ الأولى التي تمّت على أساس هذه الأوامر والقوانين —وينبغي قول ذلك- الألَم الذي يجب شفاؤه.

يتضح من الأرقام المُعلَنة للجنة من السيد وزير الحرب أن الأراضي المُطالَب بها تزيد حتى الآن بمقدار الثلث عن مجموع مساحة الأراضي الموجودة، وإنه إذا كان يجب استخلاص دليل على ما سوف يتبع انطلاقا من بداية الإجراء فستكون عشرةُ أجزاء من مجموع أحد عشر جزءا من هذه الملكيات مُطالَبا بها من مالكَيْن اثنين في الوقت نفسه.

كلُّ هذا ما كان ليحدُثَ لو أن الدولة بدأت بالحصول على الأراضي كما فعلت في أمكنة أخرى، ثم أعطتها فيما بعد أو باعتها لأوروبيين[60]. تعتقد لجنتنا أنه من الضروري أن تتمَّ الأمورُ من الآن فصاعدا على هذا النحو. تستدعي ذلكَ فائدةُ العرقين. بهذه الطريقة فقط نصلُ إلى تثبيت الملكية القديمة، مِلكية الأهالي وتثبيتَ المِلكية الجديدة مِلكية الأوروبيين.

ينبغي عدم الخوف من استرجاع المِلكية القائمة بشكل حسن على عنوان مُحصَّلٍ أصلا من الدولة.

يتم التنازلُ اليوم وِفق أمرية ملكية، ويمكن أن يُسحَبَ بقرار وزاري، إلا في حالة استئناف لدى المَلك في مجلسه. إنه من المرغوب أن يكون الفعلُ الذي ينزع المِلكية مرفوقا بالمراسيم نفسها التي ترافِق إعطاءها ومحاطا بالاحتياطات نفسها.

---

60 إنه نظام التنازل المحدَّد بأمرية 21 جويلية 1845. الدولة وسيط بين الأهالي والمعمِّرين. يمكن نزع التنازل بصورة قانونية.

تعلم الغرفةُ التعسُّفَ المقيتَ الذي ارتُكبَ في أزمنة أخرى، بانتزاع الملكية بداعي المنفعة العمومية، وكيف وُجد حقُّ المَلكية نفسه غامضا ومخنوقا. وضعت أمريةُ 01 أكتوبر 1844 حدًّا لهذه الفوضى، لكنها لا تُبتُّ إلاَّ في الأراضي المدنية. في باقي الجزائر مازال النظام السابق للأمرية المذكورة سائدا: قرار نزع الملكية يتخذه الحاكم العام ويتم لأي سبب. يُستحوَذُ على الملكية فورا. التَعويض المُحدَّد من مجلس الإدارة في شكل عائد لا يأتي إلا متأخِّرا. لكن خارج الأراضي المدنية يُدعى جمهور من الأوروبيين كلّ يوم لأن يُصبحوا مُلاَّكا. ليس من العدل ولا من الحكمة أن تُرفَضَ لممتلكاتهم الضمانات التي تُعطى للآخرين.

التنظيم البلدي

قلنا أنه كان من الضروري لفائدة الإدارة نفسها ولتسهيل حرية حركاتها إحداثُ بلديات في الجزائر. وهذا لا يتعلّقُ بفائدة المواطنين أقلّ مما يهُمُّ التنظيمَ الإداري الحسنَ. البلد الذي لا توجدُ فيه حتى آثارُ البلدية، والذي يُحرَمُ فيه سكان مدينة ما ليس فقط من حقِّ تسيير شؤونهم بل من امتياز رؤيتها تُسيَّرُ تحت أنظارهم، هذا الأمرُ سادتي شيءٌ جديدٌ تماما في العالم. لم يُرَ شيء كهذا إطلاقا خصوصا في بدايات المجتمعات الكولونيالية. لمّا تظهر المدينة تكون احتياجاتُها كثيرة جدا، مختلفة جدا، أكثر تغيُّرا، أكثر خصوصيةً بحيث لا يمكن إلا للسلطة المحلّية معرفتها في الوقت المناسب، وإدراكُ مداها ومن ثم تلبيتُها. عندها لا تكون المؤسَّسات البلديةُ مفيدة فقط بل ضرورية إطلاقا، للحدِّ الذي رأينا معه قيامَ مستعمرات بلا قوانين تقريبا، وبلا حرية سياسية ونقول بلا حكومة، لكن لا يمكن في كلّ تاريخ العالم ذكرُ مُستعمرَة واحدة كانت محرومة من الحياة البلدية.

لن يكون بوسعنا تصوُّرُ الوقت والمال الضائعين والآلامَ الاجتماعية وأصناف البؤس الفردي الناتجة في إفريقيا بفعل غياب السلطة البلدية. ولأن

البلدية لم تكن مُمثّلة على نحو خصوصي من أي شخص، ولم يكن لها آمرٌ وحيد بالصرف فيما يتعلّق بمصاريفها، ولأنها كانت موضوعة أحيانا بعيدا عن السلطة التي تُسيِّرها، فإنها لا تتلقّى أبدا تقريبا المبالغَ الضرورية المناسبة لاحتياجاتها أو لا تتلقّاها على نحوٍ كافٍ.

تعلم اللجنةُ أن الحكومة منشغلة في الظرف الحالي بتأسيس السلطة البلدية في إفريقيا. وهي تُهنِّئها على هذا الصنيع. الأمر مُستعجَل[61]، ويمكننا التنبؤ بأنه سيكون صعبا. الوضع الحالي للأشياء وبالعيوب التي هو عليها أوجدَ عادات وأفكارا مُسبَقَة من الصعب التغلُّبُ عليها. على أن تحطيمها (والقضاء عليها) لن يتأخر في التقليص من صلاحيات كثير من السلطات وانتزاع قسم من تصرفّها بالمال العام، وجعلهم يرون نفسَها وقد جُرِّدت من شيء من قيمتها. إذن ستكون هناك محاولات مباشرة أو غير مباشرة للاعتراض على إنشاء السلطة البلدية هذه. ونأملُ أن تكون للحكومة الطاقةُ اللازمة لتجاوز مقاومات من هذا النوع.

تدخُّل المواطنين في الإدارة المحلية

رغبت أمريةُ الـ15 أفريل 1845، وفي مادتها الـ104، أن يُشكِّل كثير من الأوروبيين قسما من اللجنة الاستشارية للدائرة مع رؤساء المصالح. يعني ذلك إدخالُ مبدإ التدخُّل غير المباشر للمواطنين في الإدارة.- إنه من المرغوب فيه سادتي أن تتطوَّر هذه البذرةُ، وأن تجد مصالحُ السكان وأفكارُهم لدى السلطات المحلية ليس فقط منفذا سهلا، بل أجهزة عادية ورسمية.

نظام الصحافة

دون إعطاء الصحافة حرية غير محدودة، سيكون من الحكمة احتواؤها ضمن حدود ليست أضيق من تلك التي تتحرَّكُ ضمنها اليوم. وعِوض المُصادرة التي تُلغيها سيكون من الملائم وضع أمرية بديلة تنظِّمها. أن نمنعها من تناول

61 أسّست أمرية صادرة بتاريخ 1847/09/28 الحياة البلدية.

موضوعات قد تكون مُضِرَّة بسيطرتنا في إفريقيا هذا ممكن، بل ضروري. تشريعنا الفرنسي نفسه يتضَمَّن تضييقات مماثلة، لكن على أن نُعطِي لها المناقشة الحرة لما سوى ذلك.

قال بعضُ الأعضاء إنه يستحيل إيجاد وضع وسيط بين الحرية المطلقَة والتبعية التامة. وأن أي إجراء احتياطي يُحطِّم الحرية جذريا ولا يترك للكاتب أيةَ ضمانة. وهكذا لا نجد فيما بين تشريع قمعي خالص ومصادرة أيَّ شيءٍ أبدا. لم يكنْ هذا الرأيُ رأيَ معظم أفراد جمعيتكم. وهي لا تعتقد أن المشكلَ عويصٌ على النحو المذكور، بل ينبغي البحثُ له عن حلٍّ وأنه من المهمِّ كثيرا إيجادُ هذا الحل. هذا يهم المواطنين والحكومة في الوقت نفسه. وما دامت الصحافة في إفريقيا خاضعة لنظام المصادرة فإن الإدارة المحلية ستكون مسؤولة عن كلِّ ما يُطبَعُ في الجرائد التي ترخِّص لها حتى لو كانت أجنبية. وسنكون مُعرَّضين لرؤية فضيحة صحافة رسمية توبِّخ السلطات الكبرى للدولة.

ينبغي من شكٍّ أن تكون الإدارةُ التي تسيِّرُ الأمور في إفريقيا مُسلَّحة بسلطات كبرى. ينبغي أن تستطيع التحرُّكَ بخفَّة وبصرامة. لكن ينبغي أن يكون البلدُ أيضا على اطلاع تام على كلِّ ما تفعل. ينبغي أن يكون الموظفون، ذوو الصلاحيات الواسعة جدا، الذين يتصرَّفون بعيدا عن أعين الجمهور وفقَ قواعد استثنائية جدا وغير معروفة كثيرا، يوميا تحت الرقابة والاحتواء. ألا تُبيِّن بصورة كافية الاضطراباتُ والفوضى التي اندلعت مرات عديدة في الإدارة المدنية في إفريقيا كم هو ضروريٌّ إحاطة كل ما يجري داخلها بالدعاية الواسعة والدائمة؟

وضعُ الأجانب

بعد أن انشغلنا بوضعية الفرنسيين في الجزائر، من الملائم قولُ كلمة عن وضعية الأجانب[62] فيها.

الأجانب الذين يسكنون اليوم ترابَ الإيالة السابقة خاضعون فيها لبعض الأعباء التي يُعفَون منها في فرنسا كخدمة الميليشيا مثلا. لكنهم لا يملكون قانونيا حقوقا أكثر.

هذا الوضع مُضايِقٌ لهم، وهو في الوقت نفسه مزعج وخطير بالنسبة لنا. معظم الأجانب الذين يأتون إلى الجزائر لا يفدون إليها للبقاء فيها فترة قصيرة كما هو الحال في فرنسا، بل إنهم يرغبون في الاستقرار. إرادتهم وفائدتنا متفقتان في هذه النقطة. إبقاؤهم هنا مُطوَّلا في الوضعية الاستثنائية والقاسية التي وضعتهم فيها قوانينُنا، حرمانهم من التمتُّع بالحقوق المدنية وإنشاء مساكنهم إن لم يحصلوا على إذن من الملك بذلك، إخضاعُهم لمقتضيات قانون الإجراءات، وأخيرا إغلاق كل المهن في وجوههم حتى يتجنَّسوا كما ينصُّ على ذلك دستور السنة VIII، ومنعهم من ممارسة كلِّ الوظائف العامة مهما كانت، يعني هذا كلُّه فرض وضع لا متسامحٍ عليهم وجعلهم غير ثابتين وقلقين، وهو الذهاب في الاتجاه المعاكس للهدف الذي وضعناه لأنفسنا.

لن يكون ممكنا أيضا دون زرع شيء من الفوضى في إدارة العدالة ترك الوضع الحالي يتواصل. القضايا التي تنشأ بين الأجانب حول أغلب المسائل المهمة ولا سيما قضايا الدولة هي في الجزائر كما في فرنسا من اختصاص

---

62 كان عدد الأجانب في الجزائر: مالطيون، إيطاليون وخصوصا الإسبانيين، سنة 1852يقارب الـ66000. عشرون سنة من بعد أصبح عدد الفرنسيين أكبر (129600) من عدد الأجانب (115000) بفضل تجنيس 35000يهودي جزائري وفقا لمرسوم كريميو-Crémieux، الذي حضَّره إميل أولفييه-Emile Ollivier، والصادر بتاريخ 24 أكتوبر 1870. لكن انغراس الأجانب بقي أكثر سرعة من انغراس الفرنسيين. فيما بين سنتي 1850 و1899 تضاعف عدد الإسبان الذي قفز من 50000 إلى 150000. وقضى القانون الصادر في 26 جوان 1889 بالتجنيس التلقائي لأبناء الأجانب المولودين في الجزائر إلا في حالة الرفض، مما أدَّى إلى إيجاد من سُمُّوا بعد ذلك بالـ"فرنسيين الجدد".

القناصل. لا تصل هذه القضايا إطلاقا إلى محاكمنا، أو لا تعلم بها على الأقل إلا بالاختيار الحر للمشتكين. ليست لهذا الأمر سلبية في فرنسا، لأن عدد الأجانب هناك قليل مقارنة بباقي السكان ولأن القضايا المرفوعة بينهم قليلة بالنتيجة. لكن هذا الأنواع من الخصومات في إفريقيا حيث يساوي عدد الأجانب عددَ الفرنسيين إن لم يَفُقهُ، كثيرة التواتر إلى حدٍّ أن حُكمَ محاكمنا يفقد خصوصيته ويصبح حكما استثنائيا إن جاز التعبير.

نعلم إن الحكومة منشغلة بهذه القضية. إنّنا نلحُّ بشدَّة على أن تُحلّ قريبا.

ما هو بالنسبة إلى مؤسَّستنا أولُ شروط النجاح؟

وضَّحنا في كلّ ما سبق بطريقة مختصرة وعامة الكيفيةَ التي تبدو لنا ناجعة لحكم الجزائر وتسييرها. لم نقلْ شيئا بعدُ عن أول شرط من شروط النجاح كلِّها، الشرط الذي يضمُّها ويلخِّصها كلَّها. لا نجد هذا الشرطَ في إفريقيا بل في فرنسا نفسها. لم تأخذْ قضيةُ إفريقيا لحد الآن من عناية الغرف وفي مجالس الحكومة على الخصوص المكانةَ التي تعطيها لها أهميتها. نعتقد أنه يمكن السماح بتقويتها دون أن يكون لأي واحد، خاصة، حقّ الشكوى. السيطرة المريحة والاستيطان السريع هما من دون شكٍّ أكبر مصلحتين من مصالح فرنسا في العالم اليوم. هما كبيرتان بذاتهما وبالعلاقة التي هي لهما بغيرهما من المصالح الأخرى. لقد ألزمنا بهذا المجال تفوُّقنا في أوروبا ونظامَ ماليتنا وحياة قسم من مواطنينا وشرفنا الوطني، بطريقة رائعة. ومع ذلك لم نر لحدِّ الآن أي سلطة كبرى من سلطات الدولة تنبري لدراسة هذه القضية الواسعة باهتمام دائم، ولم نر أيا منها يبدو بشكل واضح ومباشر مسؤولا عنها أمام البلد. لا أحد ظهر باذلاً في تسيير شؤون إفريقيا جهدا ومثابرة خارقين ومستشرفين ومدعمَّين مما تبذله أيٌّ حكومة عادة للمصالح الأساسية للبلد أو لاهتمامات وجودها الخاص. لم يُبد أيٌّ منها لحدِّ الآن فكرا وحيدا وقويا، أو مخطَّطا مُحدَّدا يحظى بالمتابعة. لم

نصادف هناك بعدُ الإرادة النيِّرةَ والنشطة التي تسيِّر دائما وترغم السلطات الثانوية أحيانا.

إعتقدت اللجنةُ سادتي أنها تُخلُّ بأول واجباتها تجاهكم وتجاه نفسها إن أخفَتْ عنكم رأيها بخصوص هذه النقطة. إنها تعبِّر عنه الآن باعتدال، لكنها لا تتردَّد في التعبير عنه.

إنها تعتقد أنه كان ينبغي قولُ ما قالته. وهي تقولُه دون أن تهتم بأحد أو بجهة، وذلك حبا في مجرد النفع العام.

ما دامت الأمور تسير على هذا النحو، فإن التحسينات الثانوية، والإصلاحات الإدارية وتغيير الأشخاص، ستبقى كلُّها –صدِّقوا ذلك- غير ذات فائدة. ستضيع الآراءُ المخلِّصةُ وستصبحُ النوايا الحسنة عقيمة. وعلى العكس من ذلك سيغدو كلُّ شيء ممكنا وسهلا تقريبا، في اليوم الذي ستتولى فيه الحكومة نفسها وكذا الغُرفُ، قيادة هذا الشأن الكبير. قيادته بالاقتناع والاهتمام والمتابعة التي يتطلَّبها.

الحادث المتعلِّق بحملة بلاد القبائل

تعتقد اللجنة أنه من واجبها قبل مناقشة الاعتمادات المطلوبة منكم، أن تحدِّثكم عن حادثٍ خطير وقع داخلها.

لم تجتمع اللجنة إلا منذ وقت قصير، لما أُعلمَت بتحضير حملة في إفريقيا هدفها دخولُ بلاد القبائل[63]. ما كان لحادث كهذا ألا يفاجئها ويشغلها بقوة،

---

63 هكذا وُجد التوازن الهش الذي حصل بترك بلاد القبائل خارج السيطرة الفرنسية. امتدت الحملة من 06 إلى 28 ماي 1847. أخضعت المنطقة الممتدَّة فيما بين حمزة وسطيف وبجاية بلا أية صعوبة ما عدا مقاومة قبيلة بني عباس في آزرو. أنظر:

J. Robin, Notes historiques sur la Grande Kabylie de 1838 à 1851, Alger, Jourdan, 190[5].

استدعى إخضاع بلاد القبائل للسيطرة الفرنسية عشرَ سنين.

ذلك أنه كان من طبيعته أن يأتيَ بتغييرات عميقة للوضع في إفريقيا. بإمكانه التأثيرُ بقوة على التعداد، وبالتعداد على كلّ الاعتمادات التي طلبتم منها مراجعتها.

إستقبل كلُّ أعضائها هذا الضجيج بأسف وتقاسموا الرغبة في ألا تتِمَّ هذه الحملة.

كي تزيل شكوكها، ترجَّت اللجنة السيد وزير الحرب أن يقْدمَ إليها. سألته إن كان الخبر المُنتشرُ مؤسَّسا. اعترف السيد وزيرُ الحرب أن حملة يجري إعدادها في الواقع، وإنها ستنطلق من مدينة الجزائر وسطيف لتتجه نحو بجاية في الأيام الأولى من شهر ماي. لكنه أضاف أنها لن تكون إلا ذات طابع سلمي. وقرأ على مسامع اللجنة مدعما كلامه رسالةً من الماريشال بيجو الذي وهو يقدِّم التطمينات نفسها يبدو وكأنه يتأسَّف على أنه لم يكن علينا أن نقاوم. لم يكن خضوع الأهالي حقيقيا حسبهما حتى *تكلم البارود* (حسب عبارتهما).

وما إن أُعلن الإجراءُ رسميا هكذا حتى أصبح موضوع نقاشٍ داخل اللجنة. أبدى بعضُ الأعضاء سعادتهم بشروح السيد وزير الحرب. ألحّت الأغلبية في اعتقادها بأن الحملة مؤسفة وبأنه من المرغوب فيه كثيرا أن تقبل الحكومةُ بمنعها. وبدا ملائما صياغةُ رأي اللجنة كي يُضمَّن في التقرير لاحقا. جرى التصريح أن أغلبية أعضائها يجدون الحملةَ غير سياسية وخطيرة، ويعتقدون أن من شأنها أن تجعل زيادة التعداد أمرا ضروريا. انتهى الأمر بتثبيت هذه المداولة في المحضر، وهي التي حورِبَت من البعض حتى من الذين وبَّخوا الحملة،على أنها مُطلقَة كثيرا في الأفكار وحادَّة في التعبير.

هل نُعلِم بها الحكومة؟ معظم أعضاء اللجنة يعتقدون هذا الأمر ضروريا وعاجلا.

لكن بأية وسيلة؟

رأى البعضُ أنه يجبُ رجاءُ السيد وزير الحرب كي يمثُل ثانية أمام اللجنة وتبليغه بالانطباعات التي تركها تدخُّله الأول. آخرون قالوا إن من الملائم والمطابق للاحترام الذي ينبغي أن تُبديه اللجنةُ لوزراء الملك، أن يتنقَّل رئيسُ اللجنة نفسه إلى الوزير كي يُبلغه رأيَ اللجنة ويعرِضَ عليه المبرِّرات التي بنتْ عليها هذا الرأي.

هاجم أعضاء كثيرون من الأقلية هذه الصِّيغةَ مُصرِّحين بأن هذه الطريقة ستجعل رأي الأغلبية شبيها بالأمر، ويمكن أن تؤدِيَ إلى اتهام اللجنة بالمساس بصلاحيات التاج.

ردَّت الأغلبيةُ أنه لا يمكن لمبادرتها أن توهم بجدية بشيء من هذا القبيل، وأنها لا ترغب سوى في التعبير للحكومة عن رأي عليها أن ترغب هي نفسها في معرفته. وأنها إذْ تكلِّف رئيسها بترك نسخة مصادق عليها من محضرها بين يدي السيد وزير الحرب فإنها لا تريد أكثر من إعطاء أفكارها طابعا دقيقا وأكيدا يسمح للحكومة بتقدير معناها بصورة حسنة.

بموجب هذه المداولة ذهب الرئيسُ إلى السيد وزير الحرب وأطلعه على آراء اللجنة وترك نسخة من المحضر الذي يؤكِّدها.

وفي 02 أفريل تلقَّت اللجنة من السيد وزير الحرب رسالة تقول إن حكومة الملك *بعد التعبير عن الدهشة التي اعترتها برؤيتها اللجنة تداول في قضية هي من اختصاص الصلاحيات الملكية فقط، ترفض تسلُّم المراسلة الموجَّهة لها.*

هذه هي الأحداث سادتي، تفهم الغرفة أنها خطيرة جدا.

هل كان معظم أعضاء اللجنة مُخطئين في اعتقادهم الحملةَ على بلاد القبائل خطيرة وغير سياسية، أم مُحقّين ؟

هل تجاوزت سلطاتها وسلطات الغرفة ، مثلما تتّهِمُها الحكومة بوضوح، بتعبيرها عن رأيها في هذا الموضوع للسيد وزير الحرب؟ هذا ما سننظر فيه.

قضية القبائل سادتي ليست جديدة. لم يُنظَرْ في أيُ قضية أحيانا كثيرة من الحكومة ومن الغرف كما نُظرَ فيها.. لم تكن فقط إحدى موضوعات النظر في معظم الأحيان، لكنها كانت تتلقّى من السلطات العليا للدولة الحلَّ نفسه دائما. كلُّ اللجان التي اهتمّت بدراسة قضايا إفريقيا منذ سنوات عديدة، لجنة 1844 ولجنة 1845 ولجنة 1846، عبّرت بإلحاح متزايد عن فكرة أنه لا ينبغي تجريد حملة على بلاد القبائل. و لم يكنْ رأيُ الحكومة أقلَّ وضوحا.

عبّر الماريشال سولت-Soult، أمام الغرفة عن الرأي نفسه مرات عديدة. كرّرهُ السيد وزير الحرب أيضا منذ فترة قصيرة. وقد قدّم الدليلَ بنفسه للجنة بإطلاعها على بعض مراسلاته مع السيد الحاكم العام.

والآن، هل يتعلّق الأمرُ اليوم بالحملة نفسها على بلاد القبائل وهي القضية التي كانت مطروحة حتى الآن أم يتعلّق بمبادرة ذات طابع مُخالف؟ يجري الحديث عن نزهة عسكرية، عن حملة استكشاف سلمية. سادتي، لَنعالجْ بجدية القضايا الجادّة. لنَقُلْ ما إذا كنا نريد اليوم أن تتمَّ حملةُ القبائل في ظروف أحسن من تلك التي صادفتها سابقا. هذا ممكن. لكن ينبغي ألاَّ يُبحَثَ عن إعطائها مظهرا جديدا، لا يقصده أبدا حتى الذين خطّطوا لها وينفذّونها أنفسهم.

أكّدت جريدة *المُمَرّن الجزائري*-Le Moniteur algérien، الصادرة في 10ماي حقيقة الخطإ الغريب في فرنسا باعتقاد كلّ بلاد القبائل خاضعة. *مازالت هناك من ثلاثين إلى أربعين فرسخا بعرض خمسة وعشرين فرسخا من*

بلاد القبائل، تضمُّ فيما عدا القبائل الثلاث المجاورة لبجاية، سكانا غير خاضعين.

في اليوم نفسه أعلن السيد الحاكم العام في بيان لهؤلاء أن الجيش سيدخل أراضيهم لطرد المغامرين الداعين إلى محاربة فرنسا. وقد صرَّح لهم بأنه ليست له الرغبة في القتال ولا في إتلاف أملاكهم، لكن إذا كان فيهم رجال يريدون الحرب فسيجدونه على استعداد لقبولها.

إذن لنجانب الإبهام سادتي. إخضاع بلاد القبائل بالسلاح مثلما فعلنا مع باقي البلد، هذا هو اليوم مثلما كان سابقا الهدف الذي نضعه نصب أعيننا.

عشرة آلاف رجل من أحسنْ الفرق يزحفون الآن على القبائل. ومع ديناميكية هؤلاء وتحصُّنهم في جبال وعرة المسالك، إلا أنهم سينهارون أمام أسلحتنا، هذا أمر أكيد. نعرف كثيرا جدا أهالي الجزائر اليوم وطرقهم في القتال كي نشكَّ في ذلك. إنه من الممكن بل من المحتمل أن يُقصِّرَ تفوُقُ قواتنا أمدَ المقاومة، أو ربما يُنذِرُ بذلك. لا تكمن هنا سلبياتُ الحملة وأخطارُها.

ماذا سنفعل في بلاد القبائل؟ هل يتعلَّق الأمر بالحصول على بلد يمكن للزراعة والصناعة الأوربيتين أن تستقرَّا فيه؟ لكن الكثافة السكانية هناك مرتفعة أكثر منها في كثير من مقاطعاتنا الأخرى. المِلكية هنا كما في أوروبا مُقسَّمة ومملوكة. إذن مجال التوطين لا يوجدُ هنا.

إذا لم يكنْ ذهابُنا إلى بلاد القبائل ذا فائدة، فهل نخاف على الأقل من أن يأتوا لمهاجمتنا فوق أرضنا؟ يقول السيد الماريشال بيجو بنفسه ذلك بوضوح للغرفة: سكان بلاد القبائل ليسوا غزاة وليسوا مُناوئين. يدافعون عن أراضيهم بصرامة إذا ما تمَّ غزوها، لكنَّهم لا يهاجِمون.

خضوعهم التام، نعم (هو هدف) الغزو، لكن لِم العجلة في إتمام ذلك؟ أراد حظُّنا الحسن أن نصادف في الجزائر هذه السهولةَ الفريدة التي لم تُصادفها غزوات كثيرة في بلاد منقسمة إلى قسمين مختلفين وموزعة بين عرقين مختلفين كليا على نحوٍ كبير، إلى حدٍّ يُمكِّن من أخذ كل واحد منهما لوحده وهزْمِه باستمتاع وإخضاعه منفصِلا. هل من الحكمة إغفالُ مصادفة حسنة كهذه؟

سنهزم القبائل، لكن كيف سنحكمهم بعد هزيمتهم؟

تعلم الغرفة أن القبيلة القبائلية لا تشبه القبيلةَ العربية في شيء. تشكيل المجتمع عند العربي أرستقراطي قدر المُستطاع. بالسيطرة على الأرستقراطية تسهل السيطرة على كلِّ الباقي. شكل الملكية وتنظيم الحكم عند القبائلي هم أكثر ديمقراطية إلى أقصى ما يمكن تصوره. القبائل (ج. قبيلة) صغيرة. متململة، أقل تعصُّبا من القبائل الغربية لكن أكثرَ حبًّا منها لاستقلاليتها التي لم يسلِّموها أبدا لأي واحد. كلُّ رجل عندهم يتدخَّل في الشؤون العامة التي تسيِّرها سلطة ضعيفة لا تفتأ الانتخابات تمرُّ بها من يدٍ لأخرى. إذا أردنا البحث عن وجه شبه بأوروبا، قلنا إن سكانَ القبائل يُشبهون السويسريين في الكانتونات الصغيرة في القرون الوسطى. أينبغي الاعتقاد أن سكانا كهؤلاء سيلبثون هادئين لفترة طويلة في ظلِّ إمبراطوريتنا، وسيطيعوننا دون مراقبة ولا حصرٍ بين مؤسَّسات عسكرية تُقام وسطهم، وأنهم سيقبلون بامتثال الرؤساءِ الذين سنباشر تعيينهم عليهم، وأننا لن نكون مضطرين للعودة مرات كثيرة والسلاح في اليد إذا رفضتهم كي نُعيدهم إلى أمكنتهم وندافع عنهم؟ هل يمكننا ونحن مضطرون لحكم شعوب تقسِّمها الصراعات منذ قرون أن نتكفَّل بمصالح هؤلاء دون أن نجلب لأنفسنا عداوة أولئك الآخرين؟ إذا تحارب أصدقاؤنا مع المتمرِّدين كما يرى بيان السيد الماريشال ألن نكون مضطرِّين للتدخُّل من جديد؟ إن الإجراء الذي نتَّخذه اليوم إذن ليس سوى بدايةٍ لسلسلة طويلة من الإجراءات سينبغي اتخاذها. وما هو على أية حال

سوى الخطوة الأولى في طريقٍ طويل ينبغي السيرُ فيه الآن ضرورة طريق، لا يوجد في نهايته سادتي فشلٌ لأسلحتنا، بل يوجد توسُّع لا يمكن تلافيه لمشاكلنا في إفريقيا، ولجيشنا ولنفقاتنا.

في العام الماضي قالت لجنة الاعتمادات الاستثنائية: *نعتقد أن العلاقات السلمية هي الوسيلة الأفضل وربما الأكثر سرعة لتحقيق خضوع القبائل.* لم تتحقَّقْ أبدا توقعات الغُرف أفضل وعلى هذا النحو من السرعة. يدخل الآن عدد كبير من القبائل القبائلية في علاقات معنا من تلقاء ذاتها وتمنح لنفسها إمكانية معرفة تفوقنا. هذه الحركة السلمية تؤثِّر حتى في أولئك الذين لم يتنازلوا أبدا حتى الآن. أليس مسموحا سادتي الاعتقاد بأنه لا ينبغي حمل السلاح في الوقت الذي ينجح فيه السلم جيدا هكذا؟ لذلك لن تستغربوا تأثر لجنتكم مثلكم تماما وهي تتلقّى خبر إعداد الحملة.

الآن، هل كانت أغلبيةُ اللجنة مُخطئة عندما عبَّرتْ للحكومة عن مشاعرها التي ولَّدها هذا الخبرُ غيرُ المنتظر؟ هل كانت تستحقُّ أن يُرفضَ لها حتى أن تُسمعَ بحجة تجاوزها لسلطات الغرفة وأنها تعتدي على حقوق العرش؟

ستفهم الغرفة أن اتهامات مُماثلة محسوسَةٌ، وأنَّه لا يمكن أن تبقى بلا ردٍّ.

كيف! سادتي، لقد رجعت الحكومة في كلِّ قضايا إفريقيا إلى الغرفة عارِضة عليها قوانين الاعتمادات الضرورية لمختلف المصالح. بدورها حمَّلتنا الغرفةُ مسؤولية النظر في قضايا الجزائر واقتراح التصويت على الاعتمادات التي نراها ضرورية. ثم يأتي، ليس تفصيلٌ صغير لعملية حربية، بل حدث كبير، حدث جديد تماما وغير مُنتَظَر سريعا ما سيغيِّر واجهة الأحداث. التعداد الذي يُطلبُ منَّا تحديده يمكن أن يُعدَّل، هذه الاعتمادات التي تُخضع لنظرنا ستصبح من دون شكٍّ غير كافية، وستتجاوزُ اللجنة صلاحياتها بقولها

للحكومة إن هذه هي النتائج التي لا يمكن تفاديها للقرار الذي هي بصدد اتخاذه!. الحقيقة أنه يمكن قولُ هذا لكن ليس من الممكن فهمُه. ما فعلته اللجنةُ هنا، فعلته قبلها لجنتان من الغرفة. إذا كانت هاتان اللجنتان قد تصرفتا بطريقة مُخالِفة للدستور فلماذا استمعت لهما الحكومة؟ إذا كانتا قد بقيتا ضمن حدودَ الدستور فلماذا ترفض هذه الحكومةُ نفسُها الاستماعَ لنا وتَعيبُ علينا ما لم تعبْه عليهما؟ أما عن السَّبب المُستخلَص من الشكلِ الذي كان يمكن أن تكون اللجنةُ أضفتهُ على مداخلتها، فستسمح لنا الغرفةُ بألاَّ نعتبره سببا وجيها. ما تمَّ القيام به في هذا الظرف، تمَّ القيام به في ألف ظرف آخر. في كلِّ يوم تُبدي اللجانُ خصوصا في فرنسا وبصورة كتابية الملاحظات والآراء التي تعتقد أنه واجبٌ عليها عرضها على الحكومة وتضع تحت نظرهاَ شيئا مكتوبا يُحدِّدُ أفكارها.

يُقال إن الميثاق يُعطي للملك حرية التصرُّف في القوات البرية والبحرية. من ينفي هذا؟ هل زعمنا التشكيك في حق الملك في ذلك أو عرقلنا على أي نحو ممارسته هذا الحق؟ هل نمنع الحكومة من السماح بالحملة لأننا أخطرناها بأنها بدت لنا ومازالت، خطيرةً وغير سياسية؟ تبقى الحكومة حُرَّة تماما في القيام بها. نحن لا نريد سوى شيء واحد. تبرئة ذمتنا وذمَّتكم والقيام بواجبنا.

تعتقد أغلبيةُ اللجنة أنها تكون قد أخلّت بالتزاماتها الأكثر وضوحا والأكثر إلحاحا إن هي تصرَّفت على نحو مخالف لما قامت به. إنها مازالت تعتقد أن الأسباب التي قدمتها لإخطار الحكومةَ في الوقت المناسب بأن النتائج السياسية والمالية للحملة التي يجري الإعدادُ لها ستكون قوية، وأنه كان من السهل رفضُ سماعها من الإجابة عنها بطريقة مقنِعة.

المراجعة الدقيقة للاعتمادات

الفصل الثاني

الإدارة المركزية (العتاد)، 18000 فرنك.

18000 فرنك هو المبلغ المطلوب لنقل مكاتب إدارة شؤون الجزائر من المقار التي تحتلها اليوم. وبما أن لجنتكم قد تحقّقت من أن المقر الحالي غير كاف، وبإمكانه التأثير سلبا على صحّة الموظفين، وأنه يجب اختيار مقرٍّ آخر عاجلا، فإنها تقترح عليكم قبول الاعتماد.

الفصل الرابع

القيادة العامة (المقتصدية العسكرية) 151540 فرنك

تقترح عليكم اللجنة سادتي قبول هذا الاعتماد الذي لم يُعتَرَضْ عليه فيها إطلاقا، والذي ليس هو من ناحية أخرى سوى نتيجة لزيادة التعداد.

الفصل الثامن

العدالة العسكرية، 8500 فرنك

نقترح عليكم كذلك الموافقة على هذا الاعتماد الخاص بالعدالة العسكرية.

الفصل التاسع

مرتبات الفرق والعناية بها، 14950350 فرنك

ما أخطأت فيه توقعاتُ اللجان دوما هو على الخصوص التعداد. ومقدار عدم التحقّق من العدد الحقيقي كان دوما كبيرا جدا. تتذكّر اللجنة كيف حدَّدت سنة 1846 عددَ أفراد جيش إفريقيا بـــ: 94000 رجل ثم كيف أظهر لنا تقريرُ الاعتمادات أن العددَ الحقيقي الموجود في إفريقيا في السنة نفسها كان 101779 رجلا. بالإضافة إلى ذلك هناك ما يجعل اللجنةَ تتخوَّف من أن الأمر سيكون اليومَ كذلك، لأنها لا تجدُ أيَّ توافُق بين جدول جيش إفريقيا الذي

قدّمه لها السيد وزير الحرب والجدول نفسه الذي نشره في إفريقيا السيد الحاكم العام وكذلك الكتاب الذي وضعه تحت تصرُّف اللجنة بطلب منها. يبدو في أحدها أن لنا 24 (أربعة وعشرين) فيلق مدفعية في إفريقيا، وفي الآخرين واحدا وعشرين فقط. هنا إشارة إلى خمسة فيالق فرسان وهنا أربعة فقط. اعترف السيد وزير الحرب بعد الاستماع إليه حول هذه النقطة أنه تنقصُ حقيقة ثلاثة فيالق مدفعية في إفريقيا لم يذكرها جدوله وزيادة فرقة فرسان في الجدول نفسه. تأتّى الخطأُ من أن مكاتب السيد الوزير استندت إلى أوضاع سابقة للحالية.

بعد أن سُئِلَ داخل اللجنة بخصوص التعداد، عمَّا إذا كان رقم 94000 رجل لن يكونَ مدعُوًا للارتفاع سنة 1847 رغم الحملة على بلاد القبائل، صرَّح إيجابيا بأنه لا يعتقد ذلك. نعتبر هذا التأكيد مهما جدا ونعتقد أنه من الضروري تسجيلُه.

يحدث أحيانا أن يُترَكَ في إفريقيا جُنودُ فيلق ما بينما تُعادُ إطاراتُه إلى فرنسا. تعتقد لجنتكم أنه من واجبها رفضُ هذا الإجراء الذي يهدف في رأيها إلى زعزعة نظام جيشنا وتحطيم روح الفِرقة التي من المفيد الحفاظُ عليها.

قضيةُ التعداد لفتتْ طبعا أنظار لجنتكم إلى مختلف الاستعمالات الملائمة للفرق في إفريقيا.

مع ذلك تؤمن اللجنةُ بقوة -ودون أن تسُنَّ قاعدة- بمبدإ أنه لا ينبغي استعمال الجنود إلا في أعمال ذات طابعٍ عسكري كالتحصينات وحفر الخنادق وأشغال الطرق وإنشاء المستشفيات والمخازن والثكنات. وذهبت أقلية من أعضاء اللجنة إلى أبعد من ذلك بطلب منع شغل الجنود بأي شيء آخر سوى بالعمل العسكري منعا باتا ودون استثناء.

المؤونة: بما أن التعداد المتوقَّع في ميزانية 1847 قد ارتفع بـــ: 34000 رجل (أربعة وثلاثين ألف)، فإنه من الطبيعي أن تزداد المصاريفُ الضرورية

للمؤن والتدفئة بنسبة مشابهة. لم تُصعِّب اللجنةُ إذن في اعتماد مبلغ 3894066 فرنك المطلوب منكم لهذا المجال.

لكنَّها أرادت أن تعلم بالتدقيق الطريقة التي تُموَّنُ بها فِرقنا بالمواد الضرورية للإطعام. تعتقد اللجنة أن هذا الأمر مهمٌّ ليس فقط لراحة الجنود بل لتطوُّر الاستيطان الأوروبي في إفريقيا. ها هي المعلومات التي أُعطِيَت لنا في هذه النقطة من السيد وزير الحرب.

كي يكون الجدول تاما سنُضيفُ له ما يتعلَّقُ بطعام الخيول والحيوانات الأخرى المُلحقة بخدمة الجيش، مُلقين أضواءً أولى شيئا ما على ما سنقوله في الفصل الخامس عشر.

تموينُ الجيش يتم في قسم منه في الجزائر وفي قسم آخر خارجها. لم تُقدِّم الجزائر من القمح إلاَّ ثلث ما تزوَّد به الجيشُ بقليل أثناء سنوات 1843، 1844 و1845[64]. ومن الشعير النصف. أما العلفُ واللحم فقدَّمت مجموع ما تزود به من هاتين المادتين.

متوسِّطُ ما دُفِع في القمح المُشتَرى في الجزائر: 15ف 46.21

ما جُلب من خارجها: 18ف 10.94.

كان ثمنه في فرنسا في الفترة نفسها: 25ف 03.17.

دُفِع ثمنا للشعير في الجزائر: 9ف 36.

في الخارج: 12ف 95.

نقُصَ اللحمُ جزئيا سنة 1846 مما استدعى جلب عجول من إسبانيا. في السنة نفسها كنا مضطرِّين لشراء العلف من الخارج لقلّة الإنتاج، 207300 قنطار دفعنا فيها 2694471 فرنك. هكذا كلَّف القِنطارُ الواحد شراءً ونقلاَ 23ف 77.

---

64 كان متوسِّط استهلاك الجيش من القمح في كل سنة من هذه السنوات هو 191095 قنطار مما يمثل 3273312 فرنك وهو المبلغ المدفوع لشراء الكمية. (هامش أصلي).

اشتُكي أحيانا وبمرارة في الجزائر من الطريقة التي تتبعها الإدارةُ في تموين الجيش. ذُكرت أحداث كثيرة تنزعُ كلُّها للتدليل على أن الإدارة تُهمِل أحيانا الموارد المحلِية، أو لا تقبل باستعمالها إلا إذا دفعت فيها مبالغ زهيدة في الوقت الذي تدفع فيه مبالغ أعلى في جهات أخرى. تعالت هذه الشكاوى خصوصا عند شراء العلف. زعم كثير من مزارعي إفريقيا أن الثمن الذي تدفعه الإدارةُ مقابل أعلافهم يحرمهم من أي ربح. لم تتأكّد اللجنة مما في هذه الشكاوى من حقيقة أو زيف أو تضخيم. تحقّقت فقط من أنها كثيرة وحادة وأنها ينبغي أن تلفت إلى حدٍّ ما نظرَ السيد وزير الحربية. هذا الأمر ليس على الإطلاق قضية اقتصاد عسكري أو ميزانية فقط، بل هو قضية سياسة واستيطان أيضا.

لفرنسا مصلحةٌ كبرى أن يُنتِجَ الأوروبيون في إفريقيا ما يكفي من المواد الضرورية لاستهلاكهم واستهلاك الجيش. ينبغي ألا نخطئ في أن الوسيلة الوحيدة التي ينبغي استخدامها لبلوغ هذه النتيجة هي جعلُ تصريف إنتاجهم أمرا سهلا ومُنتَظَما، وأن يكون السعرُ كافيا.

ينبغي أن نرغب في ذلك أيضا نظرا لنفعه العام، ذلك أنه لمّا يكون العملُ مُثمّنا تكون المنتوجات وفيرةً، وبعد فترة تؤدّي وفرتُها بطبيعة الحال إلى تدنّي أسعارها.

لن نذهبَ إلى حدِّ القول إنه لتشجيع الزراعة الجزائرية ينبغي شراء سلعنا من إفريقيا وبأسعار أعلى من تلك التي نشتريها بها في جهات أخرى. فَقَط نعتقد أنه ليس سياسيا ولا اقتصاديا التروغُ إلى الحصول عليها بثمن بخس أو فرض ظروف صعبة على المزارعين. ينبغي ألا ننسى أن الدولة في الجزائر مازالت في وضعية استثنائية. فهي المستهلك الرئيسي والوحيد أحيانا الذي يسيطر على الأسواق ويحدِّد الأسعار. إنها وهي تستغلُّ هذا الوضع بشراء السِّلع فقط بأسعار أقل من قيمتها أو بتحديد الأسعار التي تُلغي إمكانية أو حتى احتمال تحقيق أي

رِبح معقول، لا تضرُّ فقط بمزارعي إفريقيا، بل تُضرّ بنفسها، وهي تعرِّضُ نفسها بهذا الربح القليل إلى مصاريف كبيرة على المدى البعيد.

بقي أن نقول إن السيد وزير الحربية بدا مُقتنِعا أكثر منا بهذه الحقائق وعبَّر عن إرادته في جعل تطبيقها مستمرا.

الفصل الحادي عشر

الأسرَة العسكرية، 244750 فرنكا

تطلب منكم المادة **11** اعتماد 244750 فرنكا مُوجّهة لتغطية مصاريف كراء الأسرَّة العسكرية والاعتناء بها وكذا لوازم المُعسكَر الأخرى في إفريقيا.

هذا المبلغ مُطالَبُ به بموجب اتفاقية ممضاة في 10 جوان 1846 بين الدولة وشركة فالي-Valée. إنها المرة الأولى التي يُعرَضُ فيها تنفيذ هذا الاتفاق أمام الغرفة.

من الطبيعي أنه في الوقت نفسه الذي تقترح فيه اللجنة عليكم قبول الاعتماد الذي تتطلبه هذه الاتفاقية، تعرفكم ببنودِها نفسها كي تُقوِّمها.

الملاحظة التي قامت بها اللجنةُ بهذه المناسبة تعطيها فرصة الخوف من أن نتيجة هذه الاتفاقية ستفرض على الدولة وعلى جيش إفريقيا نفسه تكاليف ثقيلة جدا.

فيما يخصُّ الدولة، تكاليفها ذات وجهين:

تنشأ الأولى عن العلاوات التي تقدِّمها الاتفاقية المذكورة للشركة المتعهِّدة. تمثّل إحدى هذه العلاوات وهي الخاصة بالصيانة، كما تنص على ذلك المادة 92 فائدة الرساميل المُدرَجَة. هنا نرى أن كلَّ المباني التي تستعملها الشركة والتي تتجاوز قيمتها 2مليون مُقدَّمَة لها بلا فوائد من الدولة على أن تعيدها لها فقط في نهاية الاتفاقية. بالإضافة إلى ذلك توفِّر الدولة كما سنقوله فيما بعد

المحلات التي تُخزَّن فيها الأغراضُ وتأخذ على عاتقها المشاركة جزئيا في نقلها. إذا كانت الدولة تُقرِض على النحو وبلا فائدة لمدة 15 سنة جزءا من الرأسمال الضروري، فيبدو من الملائم إن لم تُلغَ علاوةُ الصيانة أن تُحصَرَ في حدود دنيا على الأقل.

تفرض المادة 85 من الاتفاقية على الدولة أن تقدِّم مجانا للشركة في كلّ الأماكن المُحدثَة أو التي ستُحدَثُ المحلات الضرورية لاستغلال الأسرَّة العسكرية. إنشاء هذه المحلات سيزيدُ حسب تقرير رسمي سُلِّم للجنة، بمقدار 1200000 فرنك المبلغ العام المُوجَّه لإنشاء المؤسَّسات العسكرية.

1- بما أن الاتفاقية تعطي للشركة الحقَّ المُطلق وبلا حدود في مطالبة الدولة بالمحالّ الضرورية لها في كلّ الأماكن المُحدثَة أو التي ستُحدث، فقد يحصُلُ أن تُجرَّ الدولةُ في الحين ليس إلى مصاريف باهظة فقط، بل وهو الأدهى إلى مصاريف سيكون من الحكمة إلغاؤها، لأن مصاريف أخرى عاجلة تفرض نفسها. هذا أمر خطير سادتي في بلد كإفريقيا حيث نحن مدعوون إلى إنشاء مؤسَّسات كثيرة في الوقت نفسه. إجبار الدولة على توفير المحلات الضرورية للشركة فور طلبها يعني منعها أحيانا من الانصراف إلى أعمال أكثر أهمية واستعجالا بكثير.

مهما بدت المزايا التي عدّدناها كبيرة واستثنائية والتي تنازلت عنها الدولة للشركة فلن نتفاجأ كثيرا إن نتج عنها اقتصاد كبير للفرق العسكرية. بعبارة أخرى إن كنا تسلّحنا بهذه الامتيازات لإبقاء تكلفة التأمين ضعيفة، وهذا أمر ملحق بالاتفاقية يُنظِّم التعويض الذي يقدِّمه الجنود للشركة إذا تسبَّبوا في تدهور الأغراض المُلحقة بالأسرَّة (اللحاف) التي تُسلَّم لهم. من المسلَّم به في الواقع أن نظام التعويض هذا ليس ملائما للفرق بقدر ما هي غير مستقرَّة، والأماكن التي تسكنها لا توجد في حالة جيدة. لا يفتأ مبلغ التعويض الذي نطلبه منها في بلاد مثل إفريقيا يغير فيها الجنود أمكنتهم بلا توقف، بلاد نضطر فيها أحيانا كثيرة

إلى إسكانهم في بيوت رطبة ومتدهورة، يبدو مبلغا عاليا. المبلغ نفسه الذي يتحمَّله الجندي في فرنسا بارتياح يكون قمعيا ومُفقرا له في إفريقيا. هكذا كان من الحسن اقتراح مبلغ في الجزائر أقل بكثير من ذاك المطبَّق في فرنسا، وبتمرير اتفاقية مُربحة للشركة على هذا النحو فإنه كان سهلا لنا حقا في المطالبة بذلك. والحقيقة أن العكس هو الذي حدث. بالمقارنة بين المبلغين نلاحظ أن المُطبَّق في إفريقيا أكبر بكثير من مثيله في فرنسا.

الفصل الثاني عشر

النقل 236750 *فرنك*

يبدو هذا المصروف للجنة مُبرَّرا، وهي تقترح عليكم قبول الاعتماد.

الفصل الثالث عشر

التزوُّد بالخيول 400120 *فرنك*

لمواجهة المزايدات في أسعار الخيول في مقاطعتي الجزائر ووهران يطلب الوزير اعتمادا استثنائيا بـــ 400120 فرنك.

ينبغي ملاحظة أن سعر الخيول كان منذ 1830 في تصاعد مستمر. كان هذا السعر عند بداية الحملة 280 فرنكا للحصان الواحد ثم أصبح تباعا 300، و350 وهو اليوم 425 فرنكا. ينبغي القول أيضا إن 425 فرنكا هو متوسِّط مأخوذ من مجموع المقاطعات الثلاث، والسعر يقارب 500 فرنكا للرأس الواحد في مقاطعتي الجزائر ووهران بينما لا يتجاوز الـ400 فرنكا في مقاطعة قسنطينة.

كما خضع سعر أحصنة الضباط للمزايدات نفسها. وقد ارتفعت أسعار الأحصنة بفعل حالة الحرب التي زادت الاحتياجات وأدَّت إلى اضطراب المربين. علينا أن نلاحظ مع ذلك أنه قد تمّ الحدُّ جزئيا من أثر هذا السبب، بعملية

استيراد كبيرة للحصان الفرنسي جرت في إفريقيا منذ سنوات عديدة. لقد مرَّت بالجزائر تباعا ستة فيالق للفرسان، بها تعداد 3000 حصان تقريبا.

نعتقد أنه من المفيد وحتى العاجل التحقُّق من اتساع رقعة موارد الخيول في الجزائر مقارنة باحتياجات التعويض السنوية، والاستعلام أيضا عن الإمكانات التي ينبغي توفيرها لزيادة انتاج الخيول.

نجذب اهتمام الحكومة كلّه إلى هذه النقطة.

الفصل الرابع عشر

الإسراج 81000 *فرنك.*

تقترح اللجنة اعتماد هذا المبلغ.

الفصل الخامس عشر

الأعلاف 1452846 *فرنك*

أعطت اللجنة في الفصل التاسع، وفي البند الخاص بالمؤونة، ملاحظات عامة تخصُّ هذا الفصل، وهي تقترح على الغرفة الموافقة على هذا الاعتماد.

الفصل السادس عشر

عتاد المدفعية، **119000 فرنك**

وُضِّح للجنة وجه استعمال هذا الاعتماد وبدت لها ضرورته مُبرَّرَة. وبالنتيجة نقترح عليكم قبوله.

ليس بإمكان اللجنة سادتي ترك الفصل المتعلّق بعتاد المدفعية يمرُّ دون أن تلفت نظر الحكومة والغرفتين بصورة ملحة إلى الحالة التي تركنا عليها سواحل الجزائر حتى الآن. أشغال الدفاع التي قمنا بها على سواحل إفريقيا حتى الآن، لا تتجاوز تقريبا التحسينات التي قمنا بها لنظام الدفاع الذي اعتمده الأتراك لميناء

الجزائر، وفرقة مدفعية بعتادها في حوض المرسى الكبير. تعتقد اللجنة أن في هذا الأمر ما يدعو للتعجب وللشكوى أيضا. لمّا نقوم بعمل على هذا القدر من الأهمية وبهذا القدر من التكاليف مثلما نقوم به في إفريقيا، فإنه يبدو أن أول اهتمام هو جعله في مأمن من الهجمات الخارجية. مرت سبع عشرة سنة. ما الذي يجعل نقاطا كثيرة ما تزال بلا حماية أو لها حماية غير كافية كثيرا؟ إن لم نتصرَّف في هذا المجال، كيف لم تكتمل على الأقل الدراسات التي تسمح بذلك؟ لا يمكن اليوم أيضا إنجاز أي مشروع يتعلّق بحماية سواحل الجزائر. لتفهم الغرفة جيدا فكرتنا: لسنا نقول إنه ينبغي الاهتمام بتحصين سواحل الجزائر بطريقة عامة وكاملة مثلما نهتم بتحصين شواطئ فرنسا. ليس هناك في إفريقيا إلا بعضُ النقاط التي ينبغي حمايتها، وحتى بالنسبة لهذه ليس الأمر على قدر كبير من الاستعجال.

الفصل الخامس والعشرون

عتاد الهندسة في الجزائر، 2000000 فرنك

يُطلَب منكم اعتماد مبلغ مليوني فرنك لإقامة المباني العسكرية المختلفة كالثكنات والمستشفيات والمخازن.

مر أمام اللجنة تقرير رسمي قدَّر في نهاية سنة 1844 مجموع المبالغ التي ينبغي صرفها في هذا المجال لتلبية احتياجات جيش من 60000 رجل، بـ33 مليون فرنك.

منذ ذلك التاريخ صرفت 7 ملايين ومع ذلك يخبرنا تقرير جديد أننا مدعوون لصرف 37مليون أخرى ابتداء من سنة 1847، وقد تفاجأت اللجنة بالفرق الكبير بين تقديرين جريا في فترتين متقاربتين. وبدخولها في التفاصيل أنه لم يكن ممكنا توقع جزء كبير من هذه المبالغ سنة 1844. ذلك أنها جاءت

خصوصا بإحداث مراكز جديدة منها مركز دومال[65]، وبإقامة مخازن للأسِرَّة العسكرية.»

قرر السيد وزير الحرب مبدئيا في نهاية السنة نقل كلّ مقرات الدوائر العسكرية الموجودة اليومَ على الساحل إلى الداخل. وبحسب قرار حديث سينقل مقر دائرة مدينة الجزائر في الحين إلى المدية.

معظم أعضاء لجنتكم يوافقون على القرار.وضع القسم الأكبر من فرقنا ومؤسَّساتنا الأساسية علي الخط المركزي للتل، يُسهِّل في نظره على نحو فريد السيطرة على البلد ويؤكّد التطور المريح للاستعمار الأوروبي قرب السواحل. معظم أفراد اللجنة يذهبون إضافة إلى ذلك إلى الاعتقاد بأن تغييرا من هذا القبيل سيؤدي إلى تخفيض التعداد لأنه يجعل حركة الفرق أكثر سهولة ونجاعة.

القرار حسن إذن، لكن ينبغي ألا تُجهَلَ عواقبه. أهم هذه العواقب ما يلي:

إذا نُقلت مقار الدوائر العسكرية والقسم الأكبر من الفرق إلى الداخل فينبغي أن يتوقف إنشاء الثكنات والمخازن على الساحل، إذ يمكن أن تزيد عن الحاجة بسرعة. كل المصاريف في هذا المجال ينبغي أن تأخذ من الآن فصاعدا بعين الاعتبار الواقع الجديد الذي أوضحه قرار السيد وزير الحرب. انطلاقا من هذا المبدإ كانت اللجنة مستعدة أن تقترح عليكم رفض الاعتمادات الموجَّهة لإنشاء ثكنات جديدة في بعض المدن الساحلية أو القريبة من الساحل مثل مدن الجزائر وبونة والبليدة. لكن بالنسبة لمدينتي الجزائر وبونة وُضِّح لها أن المبالغ المطلوبة موجَّهة لإكمال المباني التي بدئَ فيها من قبل. أما فيما يتعلّق بالبليدة فقد صرَّح السيد وزير الحرب نفسه أن مبلغ80000 فرنك المطلوب لإنشاء ثكنات وإسطبلات في هذه المدينة سيُحوَل إلى مدينة المدية، التي ستصبح من الآن فصاعدا مقر نيابة الدائرة. تبدو هذه الشروح كافية للجنة وهي تقترح عليكم قبول الاعتماد.

---

65 أنشئ مركز دومال سنة 1846 لمراقبة بلاد القبائل.

الفصل الثامن والعشرون

الحكومة العامة، 598000 فرنكا

يُقترح في هذا الفصل المادة 3، مبلغ 248000 فرنك لتغطية مرتبات الجنود الأهالي المعروفين باسم الخيالة والعسكر الذين تضعهم فرنسا تحت تصرف الموظفين العرب الأساسيين. وقد اعتقد السيد وزير الحرب أنه بإمكانه بناء على ملاحظات اللجنة خصمَ 75000 فرنك من المبلغ المطلوب. إذن الاعتماد الذي نطلب منكم الموافقة عليه هو فقط 173000 فرنك.

خطوط البرق (التلغراف)

الاعتماد المطلوب: 350000 فرنك. تقترح اللجنة على الغرفة قبول مُجمل هذا المبلغ. وتضيف أنها لا ترى مصروفا أكثر نفعا منه. ذلك أن إنشاء خطوط البرق هو من دون شك إحدى أهم الوسائل التي يمكن الاستفادة منها للإنذار بالانتفاضات التي قد تهدِّدنا وقمعها.

الفصل التاسع والعشرون

المصالح العسكرية الأهلية 432000 فرنك

تطلب الحكومة اعتماد 432000 فرنك لإبقاء تعداد تشكيلات الصبايحية في حدود 200 صبايحي في التشكيلة الواحدة في مقاطعة قسنطينة. توافق لجنتكم على هذا الاعتماد.

كانت مقاطعة قسنطينة تعدُّ قبل أمر 21 جويلية 1845 ثماني تشكيلات من الصبايحية في كل منها 200 صبايحي مما يجعل المجموع 1600 فارس. إذا خُفض العدد إلى ست تشكيلات تعدُّ كلٌ واحدة 150 فارسا فإنه سينتج عن ذلك تسريح 700 فارس. ستكون لإجراء كهذا عواقب وخيمة.

كان من فوائد إنشاء تشكيلات الصبايحية في كل الجزائر، أن أمكن اجتذاب الأهالي المتعودين على الخدمة العسكرية، الذين يتذوقونها. اجتذابهم إلى صفوف جيشنا وإبقاؤهم فيه، لأنهم سيذهبون من دون شك لخدمة أعدائنا إن لم يخدمونا. فائدتهم في مقاطعة قسنطينة أكثر مباشرة الآن وأكبر. تشكيلات الصبايحية هنا ليست مُشَكّلَة من المغامرين، بل من الأرستقراطية العسكرية في البلد. الصبايحية في قسنطينة ليسوا فقط أحد عوامل القوة المادية، بل يمثلون أحد الإمكانيات الكبيرة للحكومة. سيكون من غير الحذر تسريح فرق مماثلة. ونضيف أنه من الضروري الاحتراز من أن يُصاب الرجال الذين يشكّلونها بالملل من خدمتنا وقد ينتج ذلك عن التطبيق العادي كثيرا والدقيق جدا والتفصيلي كثيرا والصارم كثيرا لانضباطنا الأوروبي. لا يمكن للعربي من الطبقات العليا أن يتحمَّل طويلا مضايقات من هذا القبيل. ما الذي نريده بإنشاء فرق من الأهالي؟ الحصول على قوة عسكرية من دون شك، لكن هذا الموضوع ثانوي. ما نريده خصوصا هو إلحاق رجال من البلد بجيشنا، بخدمتنا، رجال يعرفون البلد ويؤثّرون فيه. ينبغي ألا نترك أنفسنا نبتعد عن الهدف الثاني هذا، الذي هو الهدف الأساسي، برغبتنا في الاقتراب من الأول.

الفصل الواحد والثلاثون

المصالح المدنية، 307900 فرنك

تطلب الحكومة أن نوافق لها على اعتماد 8100 فرنك لإنشاء محكمة مدنية في القليعة. تعتقد اللجنة أن هذا الإنشاء مفيد وبالتالي لن تقترح عليكم رفضه، ومع ذلك لن تُثني نفسها عن ملاحظة أنه كان من الأحسن إدراج مادة مثل هذه ضمن الميزانية وليس وضعها في قانون اعتمادات استثنائية. مدينة القليعة مسكونة من الأوروبيين منذ فترة طويلة. لم يتغير سكانها الأوربيون منذ سنوات عديدة وبالتالي لا شيء يُنذر بأن تطورها سيكون سريعا. إذن ليس في الحاجات المحسوسة اليوم شيء غير مُتوَقَع أو مُلِح على نحو خاص، والمكان الطبيعي لهذا الاعتماد هو الموازنة.

في هذا الفصل الواحد والثلاثين نفسه يُطلَب منكم اعتماد 283300 فرنك لزيادة 126 مستخدَما للمصلحة المالية وتغطية تنصيبهم.

لقد سبق للجنة أن عبرَت عن رأيها في هذا الموضوع. ما يزيد عن الحاجة في إفريقيا هي الإداراتُ المركزية. ما ينقص بقدر يزيد أو ينقص هم أعوان التنفيذ. إذن لن تقترح اللجنة على الغرفة رفض الاعتماد، بل تأمل ألا تتمسّك اللجنة فقط بزيادة أعداد المُستخدمين بل عليها أن تحس بالضرورة العاجلة، ضرورة إعادة تنظيمهم.

25000 فرنك مطلوبة في الفصل نفسه لتطوير مصلحة المحافظة على الغابات. نقترح عليكم قبول هذا الاعتماد. تمتلك الجزائر عددا كبيرا من الغابات يعدُ كثير منها بموارد قيِّمة. من المهم البدء في تنظيم هذه الغابات وتعميرها خصوصا منها تلك التي تجاور الأراضي المعدنية. لا شيء يلائم جذب سكان أوروبيين إلى الأرض الإفريقية أكثر من تسهيل استغلال ما تزخر به بعض أجزاء الأرض الجزائرية من المعادن في المكان نفسه. سريعا ما سوف تنشأ البلدة حول المصنع. لكن لتكون مزدهرة، تحتاج هذه المؤسّسات المفيدة لمستقبل استعمار البلد، لأن تجد في متناول يدها الوقود الذي تستعمله. هذا الوقود موجود في الغابات المجاورة للمناجم. نرغب كثيرا في الاستفادة منها قريبا.

الفصل الثاني والثلاثون

المستعمرات، 200000 فرنك

مطلوب من الغرفة اعتماد 200000 فرنك لإنهاء إنشاء قرى في الستيدية وسانت-ليوني[66].

نقل تسعمائة ألماني إلى الشاطئ الإفريقي بعناية الحكومة في شهري سبتمبر وأكتوبر 1846، وأنزلوا بوهران. أضعف البؤس هؤلاء الأجانب. وصلوا بلا

66 أنشئت هذه القرى سنة 1846 في منطقة مستغانم.

موارد. هلك منهم عدد كبير أثناء العبور، وتوفي عدد أكبر بعد وصولهم بقليل. كان يمكن أن يهلكوا كلهم تقريبا إن لم نأت لمساعدتهم. نُقِلوا حسب أوامر السيد الحاكم العام إلى نواحي مستغانم إلى أراضي الستيدية وسانت-ليوني. هناك أطعموا وبنيت لهم مساكن، حرثت حقولهم وزرعت. وبعبارة واحدة: أعطيت لهم إمكانات عيش لم تكن متوفرة لهم. الاعتماد المطلوب منكم موجَّه لمواصلة عمل المساعدة العمومية هذا، الذي يتجاوز الاستعمار. لا تقترح عليكم لجنتكم رفض اعتماد ذي هدف كهذا. لقد وافقت على تقديم العون لهذه المجموعة البائسة التي لم يكن بإمكاننا تركها تهلك على شواطئ الجزائر بعد أن جئنا بها إليها نحن أنفسنا. لكنها تفاجأت بذلك، بإتياننا بها إلى هنا.

بسؤاله عن الموضوع، أجاب وزير الحرب أن نية هؤلاء الألمان كانت التوجه إلى البرازيل أصلا. لكن بوصولهم إلى دنكرك-Dunkerque كانت تنقصهم وسائل النقل والموارد التي تمكنهم من الحصول عليها، واصبحوا موضوع حرج وقلق بالنسبة للمدينة. عرضت القضية على مجلس الوزراء الذي قرَّر نقل هؤلاء الأجانب إلى الجزائر في الحين.

إنه مسموح لنا سادتي التأسف على أن قرارا كهذا اتخذ، لم يكن مطابقا لا لفائدة الاحتلال في إفريقيا ولا لفائدة الخزينة، ولا حتى لفائدة الإنسانية بطبيعة الحال.

الفصل الثالث والثلاثون

الأشغال العمومية، 1800000 فرنك

نقترح عليكم قبول اعتماد مبلغ 1800000 فرنك (مليون وثمانمائة ألف) موجه لإعطاء دفع أكبر للأشغال العمومية. نعتقد أنه من واجبنا أن نلفت نظر الغرفة ضمن هذه الأشغال بصفة خاصة إلى تلك المتعلقة بالطرقات. لا يوجد في أعيننا ما يضاهيه في العمل الناجع على إنشاء هيمنتنا والمحافظة عليها في إفريقيا. كما لا يوجد مشروع يستحق أن توجه له اعتمادات أكثر منه.

مهما كانت الزاوية التي ننظر منها فإن فائدة الطرقات تبدو أكبر.

هل يتعلق الأمر بفائدة للخزينة؟ إن إنشاء الطرقات الرئيسية التي تكون مكلفة في البداية، سرعان ما يأتي بفوائد اقتصادية كبيرة. الدولة مجبرة كل سنة على نقل مواد تموينية ومواد تأثيث ومواد من كل نوع من الساحل إلى الداخل. لقد تمكنت الغرفة من أن تعلم عبر الصفحة 69 من التقرير المقدم مؤخرا من السيد آلارد-M. Allard المحترم، باسم لجنة الاعتمادات الإضافية الاستثنائية لسنوات 1846 و 1847، أن المصاريف الناتجة عن حالة الطرقات وعن اضطرارنا دائما تقريبا لاستعمال البغال لنقل البضائع لم تقلّ عن 43% من قيمة البضائع المنقولة. ولا يمكن أن يقلّ الرقمُ الممثلُ لهذه القيمة عن 13000000 (ثلاثة عشر مليون) فرنك. ويضيف السيد المقرِّر أنه لو أخذنا بعين الاعتبار مصاريف أخرى كثيرة معتبرة تستدعيها حالة الطرقات مثل تلك الضرورية للعناية في القوافل العسكرية بعتاد وبرجال لا يتناسب عددهم مع العدد العام لأفراد الجيش لاستنتجنا أنه ينبغي لنا رفع المبلغ السنوي الذي يلتهمه النقل على أنواعه في إفريقيا إلى 16000000 (ستة عشر مليون) فرنك.

ليس هناك مجال للريبة في أنه لو كانت توجد بين المراكز الأساسية الموجودة في الداخل والساحل طرق يمكن أن تسير عليها السيارات بشكل اعتيادي، لكان بالإمكان تخفيض رجال القوافل والعتاد بشكل معتبر، ولكانت الأسعار المطلوبة من شركات النقل الخصوصية منخفضة كثيرا للسبب نفسه، مما يجعل الخزينة تستفيد من توفير معتبر من مجموع هذين الأمرين.

لن تخدم الطرقات الجيدة اقتصادنا أقل مما تخدم هيمنتنا. إن فتح الطرقات هو الذي أدى إلى إنهاء تهدئة كل السكان الثائرين. تقدم الطرقات خدمات تتجاوز مجرد تسهيل حركة القوى المادية، إنها تمارس قوة أدبية تجعل القوى المادية غير ذات فائدة. لا تعطي الطرق فرصة المرور للجنود فقط، بل تعطيها كذلك للغة، للأفكار، للعادات ولتجارة المنتصرين.

للطرق في إفريقيا زيادة على ذلك، هذه الإيجابية الخاصة والكبيرة المتمثلة في الإسهام بالطريقة الأكثر نجاعة في التقدم والاستعمار أيا كانت الطريقة المتبعة في ذلك.

تخدم الطرق الاستيطان مباشرة بإعطاء السكان الجدد إمكانات سهلة للتبادل فيما بينهم ولنقل بضائعهم إلى الأسواق التي يبيعونها فيها بأسعار مرتفعة، وللذهاب للبحث عن اليد العاملة هناك حيث يمكن الحصول عليها بأسعار زهيدة. إنها تخدمه بطريقة غير مباشرة بتمكينها المعمرين من فوائد كبيرة.

في كل مكان يتم فيه النقل على ظهور الحيوانات، تذهب الفائدة فقط إلى العرب. إنهم يقبضون اليوم القسم الأوفر من مبلغ الـــ13 مليون التي تحدَّث عنها السيد آلارد المحترم. وعلى العكس من ذلك فإن النقل الذي يمكن أن يتم بالسيارات في أي مكان، يقوم به الأوروبي وحده. أُسست شركات نقل في كل النقاط التي توجد بها طرق في الجزائر، وقامت على امتداد هذه الطرقات مزارع وحظائر لتوفير الأحصنة التي تكون هذه الشركات بحاجة إليها. بفضل هذه الحيوانات وبفضل الأرباح التي توفرها الشركات فُلحت الأراضي المجاورة وتمكن السكان الأوروبيون من امتلاك الأرض، ليس فقط دون أن يكلف ذلك الدولة شيئا، لكن بتحقيقها أرباحا أيضا. عمموا الأسباب وستعمِّمون النتائج.

الأحسن استعمالا من كل المال الذي نصرفه في إفريقيا في نظر اللجنة هو من دون شك ذاك الذي نخصِّصه للطرقات.

إن لجنة الاعتمادات الاستثنائية لإفريقيا تعتقد أنها ستخل بواجبها إن هي تركت الفصل الخاص بالأشغال العمومية في الجزائر يمر دون التعبير عن أسفها الشديد الناتج عن حالة اللايقين المخيمة على المخطَّط النهائي لميناء الجزائر. ليس من صلاحيات اللجنة مناقشة الأنظمة المختلفة التي أنتجت تباعا بمناسبة هذا العمل الكبير والتي تتجاذب إرادة الحكومة. لكنها تأسف أنه بعد مرور هذه السنوات وبعد صرف مبالغ جد معتبرة ما زلنا بعد في نقطة التساؤل عم يجب علينا فعله.

لقد وعدت الحكومة علنا في السنة الماضية بأنها ستوضّح للغرف في هذا العام الحل الذي انتهت إليه، ولحد الآن مازالت المداولات جارية، ولا شيء يمكن أن ينبئ بدقة متى سيتخذ القرار في النهاية. ومع ذلك سادتي يجب أن يصل وضع كهذا إلى نهايته. استمراره لفترة أخرى سيكون مضرا بمصالحنا الخطيرة وسيعرضنا للعب دور أقل جدية في نظر العالم.

الفصل الرابع والثلاثون

الاعتمادات السرية، 200000 فرنك

نقترح على الغرفة قبول الاعتماد الإضافي المخصَّص للمصاريف السرية.

مشروع القانون المعدَّل من اللجنة

المادة 1: يفتح للسيد وزير الحرب في موازنة 1847 اعتماد استثنائي بمبلغ 25242636 فرنكا (خمسة وعشرون مليونا ومائتين واثنتان وأربعون ألفا وستمائة وستة وثلاثين فرنكا) سواء للعناية بـ34 ألف رجل (أربعة وثلاثون ألف) و3317 حصان (ثلاثة آلاف وثلاثمائة وسبعة عشر) حسب التعداد المحدد بالمادة الثالثة من قانون 8 جويلية 1846، أم لتغطية المصاريف التي لم تدرج في قانون المالية للسنة المذكورة.

يبقى هذا الاعتماد الاستثنائي موزعا على الفصول الخاصة للفرع الأول من ميزانية الحرب (الخدمة العادية) وفقا للجدول الملحق بهذا القانون.

المادة 2: سينفق على المصاريف التي تسمح بها المادة الأولى أعلاه من الموارد الممنوحة وفق قانون المالية الصادر بتاريخ 03جويلية 1846، بالنسبة لاحتياجات 1847.

المادة 3: سيقدم للغرف في دوزة 1848 عرض عن تنظيم الإدارة المدنية في الجزائر.

تقرير أنجزه السيد دو طوكفيل
عن مشروع قانون طلب اعتماد بمبلغ 3 ملايين فرنك
للمعسكرات الفلاحية بالجزائر[67]

يجب أن تستوطَن الجزائر

سادتي، لن نباشر توضيح الأمر الذي مفاده أن التنصيب السهل لسكان أوروبيين على أرض إفريقيا سيكون أنجع وسيلة لتثبيت هيمنتنا وضمانها. لقد تم توضيح هذه الحقيقة مرارا وليس لنا ما نقوله هنا، اللهم إلا الإشارة إلى أن لجنتكم تعترف بأن هذا التوضيح قد حصل.

أنكر عضوان فقط أن يكون عمل من هذا القبيل عملا إنسانيا دون أن ينكرا فائدة النتيجة التي يمكن الوصول إليها في هذا المجال.

قالوا إن البلد الذي يُراد استيطانه ليس فارغا أو مسكونا فقط من صيادين كما هو حال أجزاء من العالم الجديد. إنه محتل ومملوك من سكان مزارعين وحتى مستقرين أحيانا. إدخال سكان جدد إلى بلد كهذا يعني جعل الحرب أبدية فيه والتحضير الأكيد لإبادة لا يمكن تلافيها للأعراق الأهالي.

ويضيفون: إن المناخ من جهة أخرى يدفعنا عنه.

أثبتت تجارب عدة أن الأوروبي لا يستأنس إطلاقا لمناخ هذا البلد إنه ليس باستطاعة الأطفال العيش فيه.

هذه الاعتراضات سادتي، رغم ما يبدو من خطورتها ورغم القوة التي تكتسبها من مهارة الذين عرضوها، لم توقف اللجنة إطلاقا.

---

67 نُشر التقرير الذي أنجزه السيد دو طوكفيل عن مشروع قانون يتعلق بطلب اعتماد بمبلغ 3ملايين فرنكَ للمعسكرات الفلاحية في الجزائر في جريدة الممرلن اجزائري ملحقا بجلسة الأربعاء 8 جوان 1847.

الأسباب التي تسهل إدخال سكان أوروبيين

البلد مسكون حقيقة، لكنه ليس مملوءا ولا حتى مملوكا حقيقة. السكان الأهالي فيه نادرون كثيرا وكثافتهم قليلة أي أن المسافات بينهم متباعدة. بالإمكان إذن تثبيت سكان غازين دون إزعاج السكان المهزومين.

أدرسوا تاريخ البلد، أنظروا في العادات والتقاليد التي تحكمه، وسترون أنه لم تتوفر في أي مكان آخر فرص سهلة كثيرا وفريدة كثيرا لإنجاز عمل كهذا بارتياح، لا نفعل هنا أكثر من تذكير الغرفة بهذا على نحو عام.

لقد لاحظنا دائما أنه حيثما وجد منذ زمن طويل مجتمع غير مستقر وسلطة مستبدة، تكون الأملاك الخاصة بالدولة كثيرة وممتدة الأطراف. وهو الأمر الظاهر في الجزائر. قطاع الأملاك العمومية هناك واسع جدا والأراضي التي يملكها هي أجود أراضي البلد. يمكننا توزيع هذه الأراضي على المزارعين الأوروبيين دون الاعتداء على حق أحد.

يمكن أن يعرف جزء من أراضي القبائل (جمع قبيلة-المترجم) المصير نفسه.

ليس هذا زمان ولا مكان عرض القواعد التي يستند إليها حق الملكية في إفريقيا على اللجنة أو مناقشتها أمامها، هذه القضايا غامضة كثيرا في حد ذاتها وقد زدناها غموضا وخلطا كثيرين إذ أردنا فرض حل وحيد ومشترك لها مما يرفضه تعدد الأحداث واختلافها. سنكتفي إذن بتقرير حقيقة عامة وغير قابلة للجدل وهي أن الملكية الفردية والمتوارثة لا توجد في كثير من المناطق. وأن الملكية الجماعية المشتركة بين القبائل في كثير من المناطق الأخرى لا تستند إلى أية وثيقة، وهي ناتجة عن تسامح الحكومة أكثر مما هي ناتجة عن حق.

هذه سادتي ظروف نادرة وخاصة تجعل مهمتنا من دون شك أكثر سهولة من مهمات كثير من الغازين.

ستفهم الغرفةُ بلا عناء بداية، إن إدخال سكان جدد إلى أرض ليست مملوكة إلا جماعيا أكثر سهولة منه في أرض يكون كل شبر فيها محميا بحق وبمصلحة خاصة. يمكن أن نفهم كذلك أنه في المنطقة التي تكون فيها الملكية نادرة يكون معظم الأفراد فيها وكذلك القبائل محرومين منها، وأنه في المناطق التي توجد فيها بكثرة يعرف الجميع مزاياها ويرغبون فيها بحماس، وأنه في منطقة كهذه توجد دائما تقريبا فرصة إتمام معاملة تسنح من تلقاء ذاتها. من السهل دفع قبيلة لها أراض واسعة لكنها لا تملكها إلى التنازل عن جزء منها مقابل إعطائها ملكية الجزء المتبقي وجعلها نهائية لا يمكن نزعها منها، وثيقة الملكية التي نعطيها هي ثمن الجزء الذي نخصمه.

وهكذا فإنه ليس صحيحا القول بأن تثبيت مزارعين أوروبيين على أرض إفريقيا هو إجراء غير ممكن التنفيذ. سيصادف صعوبات من دون شك ويمكن حتى أن تكون له مخاطر كبرى إن نحن تصرفنا بالمصادفة و لم نقم بالعملية بيد ماهرة وفيها قدر من الإنسانية والدقة. لا ننكر أننا نكتفي هنا بالقول إن النجاح في العملية ممكن وسهل في بعض النقاط.

لكن يقال: ماذا يهم إن كنتم قد حضّرتم الأرض لكن الأوروبي لا يستطيع العيش فيها!

لن تقبل لجنتكم سادتي أن تبرِّر الأحداثُ مخاوفَ من هذا القبيل.

ما هي تأثيرات المناخ على الأوروبيين؟

بداية لنقل كلمة عن صحة الأوروبيين البالغين.

لا محل للجدل في حقيقة أنه كان يوجد مرضى كثيرون بين فرقنا في إفريقيا لما كانت معرضة للزوابع وتقلبات الجو الفصلية، وبلا مأوى، أو معرضة للتعب الزائد. كذلك حصد الموت بقسوة شديدة كثيرا من السكان المدنيين لمّا وُضعوا في أماكن غير سليمة أو لمّا وجدوا أنفسهم عرضة لكل فظاعات الحاجة والبؤس. لكن هل تعود هذه الأحداث السيئة للظروف أم لطبيعة البلد نفسه؟

هنا يكمن السؤال كلّه. بإمكاننا ذكر أحداث ندلّل بها على أن الوفيات تعود إلى المناخ بصورة أقل مما تعود إلى ظروف خاصة وعرضية وجد فيها الأوروبيون أنفسهم. لكن للوصول إلى هذا الهدف نعتقد أنه يكفي إبداء ملاحظة واحدة.

لا يجهل أحد ما يؤثر على صحة الأوروبيين في بلد حار: إنه العمل اليدوي في الصيف وفي العراء. الرجال أنفسهم الموجودون في صحة جيدة في المناطق الاستوائية عندما يكون بإمكانهم تجنب حرارة النهار أثناء العمل، يكونون معرضين لمخاطر كثيرة لما يتحدونها. العمل في الشمس هو الامتحان النهائي والعلامة الأكيدة التي يمكن أن ننسب إليها التأثير الحقيقي لمناخ بلد حار على أجهزة الأوروبي المختلفة.

لقد تعرضت الفرق لهذا الامتحان مائة مرة وتم التحقق رسميا من نتائجه. لقد قام الجيش بأعمال كبرى في إفريقيا. لقد شق طرقات وبنى مستشفيات وثكنات، وأصلح أراضي وزرعها وجنى غلالها. كلما انبرت الفرقُ لهذه الأعمال في أماكن سليمة لم تسؤْ صحة أفرادها هناك. بل إننا لاحظنا باستمرار أن عدد الوفيات أقل في فرق منشغلة على هذا النحو داخل الحاميات (أو المواقع). وحول هذه النقطة ندعو بثقة قيادات جيشنا وأطباءه للشهادة.

غير أنّه صعب جدا الآن التحقق الجيد من تأثير مناخ الجزائر على صحة الأطفال.

لا شك أن نسبة الوفيات في أوساط الأطفال صغار السن هي في أماكن كثيرة كبيرة وتتجاوز إلى حد بعيد معدّلَ مثيلتها في أوروبا. لكن لا مجال للمفاجأة عندما نفكر في الظروف الخاصة التي حدث فيها ذلك. معظم هؤلاء الأطفال الذين اختطفهم الموت جيء بهم من أوروبا حديثا من أبوين فقيرين، ينتميان في أوروبا نفسها إلى حثالة السكان، نتصور بلا عناء أن أطفالا كهؤلاء يتوفون بأعداد كبيرة جدا، وهم الذين ولدوا في وسط بائس وأحيانا في فوضى الأخلاق، والمعرضون عند مجيئهم إلى الدنيا لكل فرص الأمراض التي يوفرها

وضع جديد ضمن مناخ غير معروف. لقد وقع لهم ما يقع حتى بيننا لكثير من الأحياء سيئي الحظ الذين يولدون لأبوين فاسدين أو الذين لا يتلقون العناية الضرورية لسنّهم. نعلم أن هؤلاء الأطفال نادرا ما يتجاوزون السنوات الأولى من حياتهم. لقد تم التحقق في فرنسا من أن ثلاثة أخماس الأطفال الموجودين يموتون قبل بلوغ العام الواحد ، والثلثين قبل عامهم الثاني. هل ينبغي أن نستنتج من ذلك أن مناخ فرنسا لا يسمح بتوالد النوع الإنساني؟

هل الطفل المولود في إفريقيا لأبوين سليمين مرتاحين ماديا، المربى من طرفهما في قرية مؤسسّة، الطفل المعتنى به حسب كل الاحتياطات التي تتطلبها النظافة في البلد، معرض لعدد أكبر من الأمراض ولفرص موت أكثر من الطفل المولود على سواحل البروفانس مثلا والموضوع في ظروف مشابهة؟ لقد قام البعض بهذه المقارنة، و لم تكن أبدا ذات طبيعة تبرِّر المخاوف المعبَّر عنها.

لتسمح لنا الغرفة إذن بإزاحة كل الأسباب التي يمكنها أن تجعلنا نعتقد بأنه علينا ألا نستوطن إفريقيا إطلاقا، لنركّز اهتمامها فقط على نقطة وحيدة هي معرفة المنهجية المناسبة التي ينبغي اتباعها في الاستيطان.

الوسيلة الأكثر نجاعة لفهم ما ينبغي القيام به هي المعرفة الجيدة لما تمّ فعله حتى الآن. الموجود اليوم في مجال الاستيطان هو نقطة الانطلاق الضرورية لكل القرارات التي يجب اتخاذها. لنتحدث أولا عن المنطقة البحرية التي هي المنطقة الحقيقية للاستيطان، ولنهتم بمقاطعة الجزائر.

مقاطعة الجزائر

قامت حول ثلاث مدن أهلية أعيد بناؤها جزئيا، مسكونة اليوم في معظمها من الفرنسيين وهي الجزائر والقليعة والبليدة، مزارع أوروبية كثيرة وبوشرت إقامة عدد معتبر من القرى. وبينما لا تُسكن الأرياف المحيطة بالجزائر والبليدة إلا ببطء حيث يعاني المزارعون كما قلنا قبل قليل فإن هاتين المدينتين تظهران ازدهارا غير معتاد.

عدد سكانهما يزداد بسرعة، وتنشأ بها بلا توقف أحياء جديدة، وتنشأ فيها ثروات من يوم إلى آخر عبر بيع أراضي البناء أو كراء المساكن المبنية حديثا.

الوضع الراهن للاستيطان

لقد مست هذه المدن منذ سنة تقريبا أزمة مالية وصناعية حادة. أوقِف الازدهارُ وتباطأت فيها حركة الأعمال أو توقفت تقريبا.

لهذه الأزمة أسباب عديدة[68] ليس هنا مجال الحديث عنها. التقرير مخصَّص لقضايا الاستيطان الفلاحي بصورة رئيسة. ما دام لنا جيش كبير في إفريقيا

---

68 لقد أعيدت هذه الأزمة إلى أسباب مختلفة، إلى الارتباك المالي للساحات الفرنسية التي خففت حركة الرساميل الفرنسية نحو إفريقيا، إلى المخاوف التي نتجت عن الانتفاضات الأخيرة للأهالي، إلى بطء الأشغال العمومية في المستعمرة، إلى الدفع المتأخر أو غير الكامل من الدولة لمقاوليها أو حتى لعمالها، وتعود أخيرا إلى التأخر في إنشاء بنك.

لن يكون ممكنا نكران التأثير المعتبر لهذه الأسباب على الحدث، لكن السبب الرئيسي الذي ولَّد هذه الأزمة سبب أكثر عمومية وأكثر بساطة. ينبغي ألا نبحث عنها إلا في تزايد المضاربة وفي إحداث كتلة هائلة من القيم الخيالية أو المبالغ فيها كثيرا والتي أعادها الوقت أخيرا إلى حدودها الحقيقية.

سيكون صعبا إظهار إلى أي مدى ذهب مضاربو مدينتي الجزائر والبليدة في المضاربة في البيوت. يمكن لما حدث في فرنسا سنة 1825 أن يعطي فكرة صغيرة جدا عن ذلك. فجأة بيعت الأراضي التي لم تكن تجد من يهتم بها حتى الآن بأسعار أكثر ارتفاعا تقريبا من أسعار تلك التي اشترى بها البعض في الأحياء الأكثر ثراء والأكثر ازدحاما في باريس. ارتفعت في هذه الأرض العراء بيوت رائعة. لم تشترَ هذه الأراضي برساميل بل بعوائد وريوع. لم تنشأ هذه الدور بالثراء المحصل عليه بل بالقروض. بعد الطابق الأرضي، يقترض ما يبنى به الطابق الأول وهكذا دواليك. يمر البيت قبل إتمامه بأيدي عديدة. تتضاعف الأسعار مرتين وثلاث مرات من يوم إلى آخر. تكترى حتى قبل أن يوضع السقف أو الطابق الأخير. لما يكون هناك شيء يمكن توفيره، يتعرض البعض لقروض ذات فوائد عالية تتجاوز المعقول بشكل غير عادي. وكما نرى أن عدد السكان في هاتين المدينتين يتزايد بلا توقف، حتى لنظن أننا أمام ازدهار لا حدَّ له، لا ننتبه إلى أن أكثرية الوافدين الجدد إنما جذبتهم هذه الحركة الصناعية الكبيرة نفسها. يحتل السكان المنشغلون بإقامة البيوت الجديدة بيوتا أنشئت قبل ذلك، وعليه فهم لا يرفعون بلا توقف أسعار الكراء. لقد آن وقت انحسار هذا الازدهار الوهمي الوقت الذي كان ينبغي الاعتراف فيه بالنسبة الحقيقية الموجودة بين الرأسمال المستثمر والعائد المنتَج. من هنا بدأت الأزمة ويمكننا الاعتقاد بأنها ستدوم حتى تصل المنازل إلى تمثيل أسعارها الحقيقية وليس القيمة الخيالية العابرة التي أعطتها إياها المضاربة، لكن أثمانها الحقيقية القارة.

هذه أمراض كبيرة من دون شك، لكنها تأتي معها بمعلومات مفيدة. عوض الانشغال بفلاحة الأرض لم يفكر معظم مستوطني مدينة الجزائر أو من جاءوا ببعض رؤوس الأموال إلى مركز مؤسساتنا في إفريقيا هذا، إلا في المضاربة داخل المدن. ستنبئ الأزمة الحالية الذين يريدون تقليدهم أنه لا وسيلة للاغتناء في بلد جديد إلا واحدة ناجعة: إنما الإنتاج. وأن الازدهار الحقيقي لسكان الحضر يتأسس على الفلاحة الجوارية، وأنه لا يمكن أن توجد مدن كبيرة وغنية إلا في وسط زراعي وحضاري. (هامش أصلي من دو طوكفيل).

فتنشئ هناك مدنا بسهولة. إحضار سكان مزارعين واستبقاؤهم على الأرض، هذه هي المشكلة التي ينبغي حلها.

توجد حول مدينة الجزائر وعلى عرض يتراوح فيما بين 8 و10 كيلومترات حدائق وبساتين حيث الأرض مفلوحة بعناية، تنتج بوفرة وتعيش منها أعداد كبيرة من السكان فتعود على مالكيها بأرباح كبيرة. لكن الفلاحة الحقيقية تبدأ فيما وراء منطقة الحدائق هذه، على تلال الأطلس وفي سهول المتيجة.

ليست الغرفة بحاجة لأن نذكّرها بالظروف التي مرت فيها معظم أراضي الساحل والمتيجة من أيدي الأهالي إلى أيدي الأوروبيين. إنها تعرف ما نتج عن الشراء الذي تم بالمصادفة وفي جهل تام بالمالكين الحقيقيين وبالحدود الحقيقية، وبغرض المضاربة وليس بغرض الزراعة، من فوضى غريبة في الملكية العقارية. ما تهم معرفته الآن أن الأرض أصبحت في أيدي من يملكونها.

معظم الأملاك الأوروبية الكبيرة في سهل المتيجة وحتى في الساحل غير مسكونة ولا مفلوحة بعد. الشك نفسه في الملكية وفي الحدود هو أحد الأسباب الرئيسية لهذه الحالة، لكنه ليس الوحيد. قلة الأمن في البلد لغياب الطرق وبعد الأسواق عن كثير من المُلاّك، إضافة إلى أن جوار عاصمة كبيرة بالنسبة للبعض يظهر إمكانية رفع قيمة الأراضي دون تحمل عناء إصلاحها وإعطاء فرص واسعة للمضاربة، هي في الأصل أسباب صورية تفسِّر الإهمال الذي تعاني منه أراضي خصبة كثيرة دون أن تبرِّره.

ومع ذلك يجب ألا نبالغ في الأضرار، فليس من الصحيح كثيرا القول إن كبار المُلاّك الأوروبيين لم يفعلوا شيئا حول مدينة الجزائر. استصلحت كثير من الأملاك المعتبرة في الساحل وبنيت وزرعت وأصبحت في وضعية حسنة بأعمالهم. أنشئت في سهل المتيجة مؤسسات فلاحية كبيرة أو هي بصدد

الإنشاء. لا نقدر بأقل من 1800000 فرنك (مليون وثمانمائة ألف) الرأسمال المستثمر في هذه المؤسسات.

تشغل بعض الأراضي التي مازالت مملوكة من الأهالي وكذا أراضي ترعى فيها قبائل صغيرة منهم الحيز الفاصل بين المزارع الأوروبية والقرى، القرى التي ستكون موضوع حديثنا فيما يلي.

لم تنشأ كل القرى المحيطة بمدينة الجزائر بالطريقة نفسها.

النظام المتبع في بناء القرى

إكتُفي في بعضها بإعطاء المعمرين، بمعزل عن الأرض مساعدات لبناء مساكنهم ولاستصلاح أراضيهم. في بعضها الآخر ذهبت الدولة إلى أبعد من ذلك: بنت الدور بنفسها واستصلحت جزءا من الأرض. بعضها أنشئ بمؤسسات، بمعنى أن الدولة وافقت على بعض المزايا أو قدمت مساعدات لأحد الخواص فتكفل بتثبيت السكان. أخيرا تشكل القسم الأكبر من السكان في القرى الثلاث: فوكة، ومعالمة وبني مراد، من مستوطنين خرجوا من الجيش، أو من جنود مازالوا خاضعين للقوانين العسكرية. سنعود إلى هذا الأمر للنظر فيه على حدَّة.

توجد في عمق هذه الاختلافات الخارجية الأفكار نفسها في كل مكان.

لم تَقْصر الدولة في أي مكان عملها فقط على المصاريف ذات المنفعة العمومية، على إقامة الحصون وإنشاء الكنائس والمدارس وشق الطرقات، بل ذهبت إلى أبعد من ذلك. فقد تكفلت بجعل أعمال الخواص تزدهر وقدمت لهم بصورة كاملة أو جزئية إمكانات تنصيبهم فوق الأرض. العائلات التي وضعتها في هذه القرى تنتمي كلها إلى الطبقات الأكثر فقرا في أوروبا. ونادرا ما تأتي إحداها برأسمال مهما كان. شطر الأرض الذي وزعته عليهم الإدارة كان دائما صغيرا جدا. لم تبلغ هذه القطع العشرة هكتارات إلا نادرا ولم تتجاوزها أبدا

تقريبا. تثبيت سكان ينتمون إلى الطبقة العمالية الخالصة في الأرض على نفقة الخزينة، ذاك ما كان يبدو الفكرة الأساس.

لا تنتظر منا الغرفة أن نعرفها بقصة كل قرية من هذه القرى بالتفصيل. سننشغل بتوضيح المشاعر التي يثيرها منظرها بصورة عامة.

سكان القرى

لقد حدثت مبالغة في الحديث عنهم في الحسن والقبيح. لقد قيل إن كل سكان هذه القرى خرجوا من أدنى طبقات المجتمعات الأوروبية وأن عيوبهم مساوية لبؤسهم. هذا غير صحيح. إذا نظرنا إليهم في مجموعهم سيبدو السكان المزارعون في إفريقيا تحت مستوى معظم أفراد الطبقة نفسها في أوروبا وفوقه في الوقت نفسه. سيظهرون أقل انتظاما في أخلاقهم، أقل استقرارا في عاداتهم، لكن أكثر مهارة، أكثر نشاطا، وأكثر حيوية كذلك. لم يتآلف المزارع الأوروبي في أي مكان أحسن وبصورة أريح مع الإهمال ومع المرض ومع العوز ومع الموت مثلما فعل هنا، ولم تكن له روح أكثر رجولة وأكثر محاربة إن جاز القول للعقبات ولأخطار الحياة المدنية أكثر مما هو الحال هنا.

لقد قيل خصوصا إن كل المصاريف التي قامت بها الدولة في هذا المجال هي مصاريف ضائعة، وأن النتائج المحققة فيه لا شيء: هذا الأمر أيضا مخالف للحقيقة.

للبقاء ضمن الحدود الحقيقية للحقيقة ينبغي الاقتصار على القول بأن النتائج التي حصلت عليها الدولة غير متناسبة تماما مع المجهود الذي بذل لبلوغها.

الوضعية الاقتصادية للقرى

لم تكن للقرى التي أنشئت بهذه الطريقة لحد الآن سوى حياة هزيلة جدا وبدائية جدا. قضى المرض على كثير منها ومازال يدمرها، دمرها البؤسُ كلها تقريبا. الحكومة مجبرة اليوم بعد أن أوجدتها على مساعدتها على العيش ومع ذلك لن يزول كثير منها، نصادف هناك بعد بذورا جد متأصلة لسكان

مزارعين. حتى ضمن ذوي الحال الأكثر سوءا نادرا ما لا نرى في جماعة كثيرة البؤس أو قليلة الرفاه بعض العائلات التي تستغل الوضع جيدا فلا تظهر مشتكية منه.

فيما عدا ذلك، سيكون من غير العدل إلصاق كل التعاسات الفردية وكل التعاسة العامة بالنظام نفسه الذي نتجت عنه. للأخطاء من كل نوع التي ارتكبت أثناء تطبيقه دخل في كثير من آثاره.

في هذه النقطة تستحق الحكومة في البلد وإدارة المستعمرة أيضا عن جدارة بعض الانتقادات اللاذعة.

إذا فكرنا في أن المستوطنين الذين أرسلوا على نفقة الدولة لزراعة إفريقيا، قد جمعوا بقليل جدا من الاهتمام، وأن كثيرا منهم لم تكن لهم علاقة إطلاقا بالفلاحة أو يشكلون القسم الأكثر فقرا من سكاننا المزارعين، وأنهم بعد أن انتظروا شهورا وأحيانا سنوات في شوارع مدينة الجزائر التنازل الموعود معرضين لكل الأمراض الجسدية والمعنوية التي تنتجها العطالة (البطالة) والبؤس واليأس، وُضع هؤلاء الرجال أحيانا كثيرة وهم غير المحضَّرين تحضيرا جيدا في أماكن مختارة اختيارا سيئا، في أراض موبوءة أو مغطاة بكثرة بالنباتات الحرجية حتى إن استصلاح هكتار منها يكلف أزيد من ثمن شراء هكتار في فرنسا، وإذا أضفنا أخيرا إلى كل أسباب الإفلاس هذه التأثير اليومي لإدارة غير واضحة وبالنتيجة غير محتاطة، خاملة وكثيرة المضايقة في الوقت نفسه، فإنه سيكون من الجائز لنا أن نشك في إمكانية إنشاء قرى مزدهرة في ظل هذه الظروف، ليس فقط في الجزائر ولكن حتى في الأجزاء الأكثر خصوبة من فرنسا.

لا مجال لنكران حقيقة أن هذه الأسباب العرضية قد أسهمت في إفلاس عدد كبير من المستوطنين. والآن ما هي الظروف الخاصة التي أدت إلى ازدهار البعض ورفاهيتهم؟

تصدمنا بداية ملاحظة أولى: لم يكن لنجاح المستوطنين في أي مكان علاقة بالتضحيات التي فرضتها الدولة على نفسها من أجلهم، بل يعود لظروف

خارجة تقريبا عن هذه التضحيات أو لم تؤد إليه إلا بصورة غير مباشرة كالخصوبة المميزة للمكان، أو بعض الصفات النادرة في المستوطنين، أو مجاورة سوق أو القرب من طريق عام...السبب العادي أكثر، والجديرْ بالملاحظة أكثر، ضمن هذه الأسباب كلها هو وجود رأسمال كاف إما بين يدي المستوطن نفسه وإما بين يدي جيرانه.

هناك قرى مثل قرية سان فرديناند مثلا، ذهبت فيها الدولة بعيدا في المساعدة. فقد بنت بنفسها مسكنا للمستوطن أكثر فخامة تقريبا من دور كل مزارعي فرنسا المرتاحين ماديا. استصلحت حول هذا المسكن أربعة هكتارات من الأرض الخصبة. وضعت في هذه المزرعة عائلة لم تفرض عليها سوى إلزامها بأن تدفع لها 1500 (ألف وخمسمائة) فرنك لم تطالب بها في الحين، كما أعطتها بذورا وأقرضتها أدوات عمل. ما الذي حصل سادتي؟ معظم هذه العائلات اليوم مجبرة على مغادرة المكان. لم يكن لها وقت لانتظار مجيء الازدهار والرّفاه.

وبما أن الدولة وهي تعطيهم المسكن والحقل لم توفر لهم وسائل العيش فيهما ولم تكن لهم هم أنفسهم موارد ولا يجدون حولهم أي وسلة للحصول عليها، فإنهم قد تعبوا وأضنوا وانتهوا إلى الانطفاء وبأيديهم كل وسائل الرفاهية التي قدمتها لهم الدولة مجانا.

كل المستوطنين تقريبا الذين نجحوا في أماكن أخرى، وصلوا على العكس من ذلك برأسمال صغير أو توصلوا إلى تحصيله بالعمل لفائدة الذين كانوا يملكون رأسمالا.

لمّا يستقر أربعة أو خمسة مُلاّك أثرياء في محيط قرية فقيرة تماما تقريبا، كما حصل في الشراقة مثلا (الضاحية الغربية لمدينة الجزائر-المترجم)، فإن الناتج هو أن القرية توفر اليد العاملة التي يكون الملاّك بحاجة إليها، وبدورهم يساعد

هؤلاء العائلات بأجور، وبهذه الطريقة عاش الجميع، بإمكان الجميع انتظار الرِّفاه قريبا.

هذا ما توصلنا إلى قوله للغرفة عن سكان المتيجة والساحل المزارعين.

الإستيطان في مقاطعتي قسنطينة ووهران

لم تَمُسَّ الأزمة التي ضربت مقاطعة الوسط هاتين المقاطعتين. لم تُصادَف هنا الأسباب التي أدت إليها في مدينة الجزائر، المدن هنا لا تتطور إلا في حدود النسبة المضبوطة للاحتياجات، ويبدو أن الرساميل تتجه أساسا نحو فلاحة الأراضي.

بعض القرى أنشئت في مقاطعتي قسنطينة ووهران[69]، حسب النظام الذي عرَّفنا به سابقا، أي أنها ملئت بسكّان فقراء ساعدتهم الدولة. كل هذه القرى تقريبا لا تتطور إلا ببطء شديد، بل إن بعضها لا يحافظ على وجوده إلا بعناء.

خارج هذه القرى استقر مزارعون أوروبيون آخرون في تنازلات كبيرة[70] بعض الشيء بلا إعانة من الدولة بل على العكس مقابل دفع ريع لها. قام هؤلاء بأشغال كبرى. بنوا مساكن، حفروا آبارا، استصلحوا أراضي. يبدو أن أعمالهم تزدهر مع أنهم يقومون بأموالهم فقط بما لا ينجح الآخرون في القيام به بأموال الخزينة أو ينجحون فيه جزئيا فقط. بجانب تنازلاتهم هناك تنازلات أخرى كثيرة مطلوبة.

مع ذلك ينبغي القول إن هذه المؤسسات ليست كثيرة جدا بعد، وهي حديثة العهد كلها تقريبا. وإذا كانت تلقي أضواء على المشروع الذي يشغلنا، فإنها لا تعطينا أي يقين بالنظام الذي ينبغي اتباعه.

---

69 قرب وهران: السانية، سيدي الشحمي، مسرغين. وقرب سكيكدة: فاليه، دتمريمون، وسان انطوان.

70 وزع في نواحي وهران ألفا هكتار (2000) في تنازلات تتراوح فيما بين أربعة إلى مائة هكتار. (هامش أصلي من دو طوكفيل).

فيما وراء المناطق الساحلية، في الأقاليم المختلطة أو العربية تقوم بعض المدن الأوروبية التي أنشأها جيشنا وجعلها تعيش، والتي استقر في أطرافها عدد صغير من المزارعين.

ذاك هو المظهر العام الذي توفره الجزائر في الظرف الراهن من منظور الاستيطان الأوروبي.

موضوع مشروع القانون الذي نناقشه الآن هو تطوير هذا العمل الذي شُرع فيه.

تحليل مشروع القانون[71]

تعرف الغرفة الأفكار الأساسية التي يستند إليها هذا المشروع، لن نُذكِّر بها إلا بصورة مجملة. وجه نداء للجيش. اختير من ضمن الجنود ذوي الإرادة الحسنة الذين تقدموا والذين مازالت خدمتهم تمتد لأكثر من ثلاث سنوات، أولئك الأكثر كفاءة لقيادة مؤسَّسة فلاحية. منحوا ستة أشهر عطلة للعودة إلى فرنسا من أجل الزواج. أثناء غيابهم يقوم زملاؤهم الباقون في إفريقيا ببناء القرى واستصلاح الأراضي وزرعها. عند عودته يوضع الجندي الموجه لأن يكون مستوطنا وقرينته في حقل صغير. تعطيه الدولة أثاثا وماشية وأدوات عمل وفسيلات أشجار لغرسها وبذورا.. تترك له على امتداد ثلاث سنوات راتبه وتزوده بالملابس، وتعطيه المؤن هو وعائلته. يبقى حتى انتهاء فترة خدمته، أي على امتداد ثلاث سنوات خاضعا للقوانين العسكرية، وتُحسب له هذه الفترة

71 رفضت اللجنة هذا المشروع. أثناء فترة حكمه للجزائر قدم بيجو ثلاثة مشاريع قوانين استيطان عسكري رفضت كلها. فيما عدا ذلك بقيت الغرف أكثر حماسا لاستيطان مدني منها لاستيطان عسكري. إضافة إلى ذلك كانت تكلفة هذه المبادرات المصادفاتية مرتفعة. فورا بعد ذلك عرض سولت على بيجو مشروعا آخر للاستيطان العسكري وضعته مكاتب الحرب، وهو مشروع لم تقبله الغرفة أيضا. وقدم قيزو-Guizot سنة 1847 مشروع ثلاثة معسكرات فلاحية من ثلاث مائة (300) رجل يختارون من الضباط والجنود الذين هم في الخدمة. عدل هذا المشروع، لكن تقرير طوكفيل قضي عليه. يدافع طوكفيل هنا عن رؤى معاكسة ليس فقط لرؤى قيزو ولكن لرؤى بيجو أيضا الذي رأى فيه انتصارا لغريمه لاموريسيير.

كما لو كان عسكريا حقيقيا. يمر المستوطنون العسكريون بعد ثلاث سنوات إلى النظام المدني.

لا يوجد أيٌّ من تفاصيل التنفيذ هذه في مشروع القانون كما كنا ننتظر. ما يعرفنا بها هو فقط عرض أسبابها. يقتصر المشروع على القول بصورة عامة إنه ستحدث في الجزائر معسكرات فلاحية حيث سيتنازل عن أراض لعساكر من كل الرتب ومن كل الأسلحة يخدمون أو خدموا في إفريقيا.

لا يمكن مقارنة مشروع القانون مع أية مبادرة مشابهة جرت محاولة تطبيقها في مكان آخر

لنضع جانبا في البداية كل التشابهات التي قد نرغب في إيجادها بين ما أُحدث في أزمان سابقة وفي أمكنة أخرى وبين ما يريد مشروع القانون القيام به.

لقد تصورت النمسا في بداية القرن الثامن عشر أنه لتحمي نفسها من الغارات التركية التي تهدد حدودها من جهة كرواتيا عليها إنشاء مستعمرات فلاحية في هذه المقاطعة. مازالت هذه المعسكرات موجودة ومزدهرة.

قامت روسيا هي أيضا في نهاية حكم اسكندر بإنشاء مؤسسات في جنوب إمبراطوريتها تحمل اسم مستوطنات عسكرية، كثير منها أصابها بعد ظهورها بقليل إفلاس تام، بعضها الآخر مازال موجودا اليوم.

سيكون البحث عن المقدار الذي تختلف به المستوطنات العسكرية النمساوية والروسية عن مشروع المعسكرات الفلاحية التي يتحدث عنها مشروع القانون استهلاكا غير ذي فائدة لوقت الغرفة ولوقتنا. سنقتصر في ذلك على ذكر الفروق الثلاثة الأساسية.

الأول، هو أنه لم تأت فكرة إنشاء مجتمع مدني بمساعدة الجيش، لكن إنشاء مجتمعات عسكرية حقيقية خاضعة كلية للنظام العسكري ومحتفظة إلى الأبد بهذه الخاصية وهذه القوة[72].

الثاني، هو أنه لتأسيس هذه المجتمعات لم تكن هناك حاجة لوضع الجندي بداية في أماكن قاحلة مقفرة ثم جلب قرينة وعائلة نحوه، فقد كان السكان موجودين هناك واقتصر العمل على وضع فيلق وسطها، أو بجعلها هي نفسها هيئة عسكرية.

الفرق الثالث أخيرا هو أنه موجود لدى السكان الذين يُخضعون لهذا الوضع طوق العبودية الذي كانت تعيش فيه قبل ذلك، بحيث لا يكون هناك جديد بالنسبة لها في الوضع الاستثنائي الذي يفرَض عليها ولن يكون صعبا عليها تحمُّله. إنها تتقبله بلا عناء ولا تبدي أي مقاومة أو عائق مما تواجه به الشعوب الحرة أو المتحضِّرة تحولات من هذا القبيل.

وبدورها لا تشبه التنازلات عن الأراضي التي وعد بها قانون 1 فلوريال السنة الحادية عشرة (تقويم الثورة الفرنسية- المترجم) العساكر الجرحى والمعطوبين في حرب الحرية (بتعبير القانون)[73] في شيء المؤسسة المقترحة علينا رغم ما يقوله عرض الأسباب.

لم يكن في مخطط الإمبراطور أبدا أن يضع جنودا في أراض قاحلة بعيدة عن فرنسا، في مناخ مختلف وفي بلد بربري، بل كان يريد أن يوزع عليهم أراضي

72 في المعسكرات الفلاحية النمساوية مثلا، الملكية غير قابلة للتحويل وهي ليست للفرد بل للعائلة، كما توضح ذلك مذكرة غريبة وجهت للإمبراطور نابليون سنة 1809 والتي حصلت اللجنة على نسخة منها. تشترك العائلة في تناول الأكل وتلبس بالطريقة نفسها. العقيد هو الحاكم والقاضي في الوقت نفسه. لا يتصرف الفلاح في ثمرات أرضه. يلزمه إذن كي يبيع خروفا أو عجلا. لا يتصرف في بذر حقله أو تركه بورا. ليس بإمكانه الخروج من المستوطنة دون إذن.
هذا النظام يتبع بصرامة باستعمال كل الوسائل.

73 أنظر قانون 1 فلوريال السنة الحادية عشرة، وقرارات 26 بريريال و15 فلوريال السنة الثانية عشرة. (هامش أصلي لطوكفيل). [وهذه هي أسماء شهورالتقويم الثورة الفرنسية- المترجم]

مزروعة تقع في أماكن مأهولة وثرية وذلك في شكل إضافة لتقاعدهم. ورغم أن هذه المعسكرات موجودة في ظروف اقتصادية جيدة على هذا النحو إلا أنها لم تزدهر كثيرا باعتبارها مؤسسة عسكرية ولم تحصل إلا على نجاح ضئيل. ومع أنه تم إبقاء المخضرمين الذين سكنوها تحت نوع من النظام وكانوا مجبرين على لبس البدلة العسكرية فإنهم لم يقدموا أثناء غزو سنة 1814 إلا خدمات محدودة، وهو على الأقل ما أفاد به شهود عيان. في سنوات قليلة أخذ هؤلاء العساكر القدماء الذين أصبحوا فلاحين على نحو جد حسن عادات وأفكار الحياة المدنية وأذواقها، وأصبحوا غرباء تقريبا عن الأعمال الحربية وغير مؤهلين لها، لا يقبلون عليها إلا في تردد وبلا نجاعة.

مخطط الاستيطان العسكري الوحيد الذي يقترب في بعض النقاط من أفكار مشروع القانون هو ما وجدناه في مخطط فوبان الذي سطره منذ 148 سنة بالضبط (28 أفريل 1699) والذي نشر منذ ذلك الوقت[74]. يقترح فوبان في هذا التقرير أن ترسل فرق كثيرة إلى كندا ليست موجهة لحماية البلد بل لاستيطانه. على هذه الفرق حسبه أن تبدأ بفلاحة الأرض مشتركة. بعد وقت معين يصبح كل جندي مالكا، ويفقد المجتمع الجزء الأكبر من هيئته العسكرية شيئا فشيئا.

ليس من المهم ملاحظة أن الجنود الذين يريد فوبان استعمالهم في مشروعه ملتزمون إلى وقت غير محدود بقوانين الخدمة. وأنه بإمكان الملك أن يتصرف فيهم كما يحلو له، وأنه مسموح له إجبارهم على البقاء في المستوطنة واستبقاؤهم فيها فترة قصيرة أو طويلة ضمن علاقات النظم العسكرية، وأن

74 كان عنوان هذا البحث المكتوب في 28 افريل 1699: وسائل إنشاء مستوطناتنا في أمريكا وتوسيعها في وقت قصير. لا شيء يعادل الاهتمام الدقيق الذي يدخل به فوبان في التفاصيل الدقيقة التي يتضمنها تقريره. إنه يأخذ الجندي من الفيلق، يقوده إلى ميناء الإبحار، يحدد كل الزاد الذي ينبغي تزويده به، عملية أساسية جدا كما يقول ينبغي أن يشرف عليها محافظ للملك وينبغي أن يكون أمينا. ومن هنا يتبع الفرَق إلى أمريكا ويصف مطولا كل التحولات التي ينبغي أن يمر بها الجنود قبل أن يتخلصوا من كلّ ميزة عسكرية ويصبحوا بورجوازيين كما يقول. (هامش أصلي لطوكفيل).

يخضعهم كذلك بعد تحريرهم إلى نظام أكثر استثناء. ثم إن أفكار فوبان لم تطبق أبدا.

إذن لا نبحثْ سادتي عن توضيح الموضوع بأمثلة قد تكون موقِعة في الخطإ. لننظر إليه في ذاته ولنحكم عليه فقط على ضوء حقيقتنا.

هوجم مشروع القانون في اللجنة من وجهات نظر مختلفة.

الاعتراضات المختلفة على مشروع القانون

اعتقد بعض الأعضاء أن نتيجة القانون المقترح ستكون تعديلا عميقا لنظام قانون التجنيد الحالي، وتغييرا لروحه وتشديدا لصرامته. ويضيفون أنه كلما زاد عبء هذا القانون على العائلات وخصوصا على المواطنين الفقراء كلما كان من المناسب ألا يجري إطلاقا توسيع تطبيقه على حالات خارج الحالات التي يستهدفها منذ البداية. إن الهدف من التجنيد هو إعطاء الدولة جنودا لا مستوطنين. لقد وُضع التجنيد كي تحصل فرنسا على جيش وليس على سكان مزارعين للجزائر. لنحذر من أن نطلب من القانون أكثر مما أراد منه واضعوه. لا يغير القرار المقترح روح القانون، بل ربما سيوسع تعداد الجيش الفرنسي، ذلك أنه سيكون من الضروري تعويض الجنود الذين سيذهبون إلى المعسكرات الفلاحية.

هذا الرأي المدافع عنه بقوة هوجِم بقوة أيضا. لقد جرى لفت النظر في النقطة الأولى إلى أن القانون ليس صارما إذن، بما أن الجنود لم يكونوا مضطرين لأن يصبحوا مستوطنين عسكريين ولا يبقون في المعسكرات الفلاحية إلا برغبتهم الكاملة. أما فيما يتعلق بالتعداد فقد بدا من المشكوك فيه للأعضاء المحترمين أن تعمل النتيجة على توسعته، والحال أنه يمكن أن يكون لإنشاء المعسكرات الفلاحية أثرٌ يجعل قسما من جيش إفريقيا غير ذي فائدة.

أعضاء آخرون انتقدوا القانون لفائدة الجيش نفسه.

لم يكن إحداث اختلافات وتفاوتات في وضع الجنود غير ذي عيوب حسبهم. إعادة البعض إلى فرنسا كي يتزوجوا ويتحولوا بعد رجوعهم إلى الجزائر إلى مُلاّك ومزارعين، بينما يبقى زملاؤهم في الخدمة العسكرية. وضع كهذا بدا لهؤلاء معاكسا للحفاظ على النظام الحسن والانضباط الصحيح في الجيش.

أعضاء كثيرون عملوا على توضيح الصعوبات وعلى تبيين النقاط القاتمة وعلى الإشارة إلى النقاط الغامضة الكثيرة التي نصادفها في المشروع.

إيجاد عدد كبير من الجنود الذين يقبلون تمضية ستة أشهر في فرنسا شريطة الزواج، هذا أمر سهل من دون شكّ، لكن كيف سيجبرون على احترام شرط مماثل؟ ثم كيف يمكن من جهة أخرى اختيار شريكة في حيز زمني قصير؟ ما الذي يمكن انتظاره من اتحاد من هذا النوع قامت هكذا بأمر فقط ولتحقيق هدف مادي[75]؟ ماذا سيكون وضع زوجة مستوطن عسكري في حالة وفاته؟ ماذا ستفعل إن انتزعت منها الأرض؟ وإذا تركت بحوزتها كيف سنصل إلى هدف القانون المتمثل في إيجاد سكان محاربين ويتسمون بالصلابة؟ لا يقول المشروع شيئا عن هذا.

قدمت انتقادات تفصيلية كثيرة أيضا لمشروع القانون لن نحدث عنها الغرفة. إنها اعتبارات أكثر عمومية يبدو -على الخصوص- أنها جعلت معظم أفراد اللجنة يأخذون قرارهم.

لقد بحثت في البداية عما هو بالضبط مدى القرار المقترح وميزته.

---

75 يشير شارل أندريه جوليان إلى معاداة السامية من بعض الجنرالات، الذين منعوا الزواج من يهوديات جزائريات كما حدث في فوكة. كان ينبغي إذن تأمين ذهاب حوالي 10000(عشرة آلاف) شابة غير متزوجة إلى الجزائر سنويا.

ينبغي أن نحكم على الإجراء المقترح
حسب اعتبارات اقتصادية
أكثر مما نحكم عليه باعتبارات عسكرية

ماذا يريد أو بالأحرى ماذا يفعل المشروع حقيقة؟ هل عليه حقا أن يضع أمام السكان المدنيين سكانا عسكريين مزودين بقوة التنظيم وبالقدرة على المقاومة وبصرامة الفعل التي يتيحها الانضباط والتراتبية العسكرية؟ هدف كهذا ستكون له فائدة، وسيكون هدفا ساميا. سيجعل التضحيات الكبرى شرعية. إنها الفكرة التي حققها أباطرة ألمانيا في كرواتيا والإمبراطور اسكندر في كريميا (الجزء الجنوبي من أوكرانيا وهي على شكل شبه جزيرة). إنها الفكرة التي يبدو السيد الماريشال بيجو نفسه قد تصورها مبدئيا. هل يمكن تطبيق هذه الفكرة على فرنسيين؟ بالطبع لا. لا يجرؤ أحد اليوم على قولها. لا شيء يجبر الجندي بعد إنهاء فترة خدمته العسكرية على العيش تحت قانون استثنائي تبدو له المضايقات الناتجة عنه غير محتملة. ليس لنا الحق في إجباره على ذلك وليس لنا أي أمل في جعله يقبل ذلك، ومشروع القانون لا يقترح شيئا من هذا القبيل. ما إن ينهي الجندي الموضوع في قرية فترة التزامه العسكري حتى يصبح مرة أخرى مواطنا عاديا خاضعا لقوانين الوطن وأعرافه المدنية. هكذا إذن، ولاحظوه جيدا، لا يتعلق الأمر في الحقيقة بالقيام باستيطان عسكري، إنما يتعلق بالحصول على استيطان مدني بمساعدة الجيش. وبسرعة يفقد الجانب العسكري من المسألة كل أهميته تقريبا، وعندها ينبغي النظر إلى الجانب الاقتصادي.

في كل البلدان الجديدة التي نزل بها الأوروبيون انقسم عمل الاستيطان طبيعيا إلى جزئين.

تكفلت الدولة بكل الأشغال التي كان لها طابع عمومي والمتعلق بالمنفعة العمومية. لقد شقت الطرقات وحفرت القنوات وجففت المستنقعات وبنت المدارس والكنائس.

باشر الخواص وحدهم كل الأشغال التي كان لها طابع فردي وخصوصي. لقد وفروا الرأسمال والسواعد بنوا الدور واستصلحوا الحقول وزرعوا البساتين...

ليس مصادفة أن ينشأ هذا الاقتسام للعمل الاستيطاني في كل مكان تقريبا، ليس في الأمر شيء من الاعتباطية.

إذا كانت الدولة قد غادرت دائرة الفوائد العمومية لتتولى الفوائد الخصوصية للمستوطنين وحاولت أن تقدم لهؤلاء رؤوس الأموال التي تنقصهم فإنها قد كانت تقوم بعمل مكلّف وعقيم كثيرا في الوقت نفسه.

مكلّف، لأنه لا توجد منشأة فلاحية في بلد جديد لا تكلف غاليا نسبة لأهميته. لم تمثل أي مستوطنة استثناء لهذه القاعدة، فإذا كان الخواص يصرفون فيها كثيرا عندما يأخذون المال من جيوبهم فإنهم يفعلون ذلك أكثر لمّا تكون الخزينة العمومية هي المصدر.

المبادرة هي مع ذلك عقيمة أو أقل انتاجية. لا يمكن للدولة مهما كانت الجهود التي تبذلها أن تستجيب لكل المصاريف التي يفترضها إنشاء مستعمرة واستبقاء عائلة. إسعافاتها التي تكفي للشروع في إنشائها لا تكفي أبدا تقريبا لإنهائها على الوجه الحسن. لم تكن لها من نتيجة أحيانا سوى جرِّ رجال غير حذرين للقيام بمحاولة تفوق ما تسمنح لهم به قدراتهم.

لقد فرضت الدولة على نفسها تضحيات بلا حدود، كثيرا ما تصبح هذه التضحيات عديمة الجدوى أيضا. لا ينبغي الاعتقاد أن ليس هناك سوى إعطاء المال اللازم لفلاحة الأرض لمستوطن كي يتوصل إلى الانتفاع بها. نادرا ما تكون لمن لا يملك رأس المال الضروري لعمل كهذا التجربة والكفاءة المرغوب فيهما من أجل النجاح. كما أنه من النادر من جهة أخرى لمّا لا يعرض موارده الخاصة ولا يعول على نفسه فقط أن يظهر هذا الحماس وهذا الإصرار وهذا الذكاء الذي يجعل رأس المال منتجا ويعوضه أحيانا لكن لمّا لا يكون له رأسمال.

ينبغي من جهة أخرى العودة في مجال الاستيطان إلى هذا البديل: إما أن الظروف الاقتصادية للبلد المراد ملؤه بالسكان حسنة لدرجة أن الذين يأتون إليه يستقرون فيه، ويجعلون أوضاعهم تزدهر بسهولة. واضح في هذه الحالة أن الرجال ورؤوس الأموال يأتون إليه ويبقون فيه. وإما ألا يُصادف مثل هذا الشرط، وعندها نستطيع التأكيد على ألا شيء يمكنه تعويضه.

لا نزعم سادتي بتذكيرنا بهذه المبادئ العامة أننا نقول شيئا مبتكرا ولا عميقا، إننا لا نفعل أكثر من إعادة مفاهيم التجربة والتقدير الحسن للأمور.

إذا كانت هذه الحقائق في حاجة إلى أحداث تؤكدها، فإن ما حصل حتى الآن في معظم قرى الجزائر يقدم لنا الأدلة بالعشرات.

إذن نتساءل، إذا استبعدنا الكلمات ونظرنا إلى الأشياء عن الدلالة العميقة لإنشاء المعسكرات الفلاحية، إن لم يكن الأمر يتعلّق بإعادة إنتاج هذه القرى بشكل آخر؟

ستكون للمعسكرات الفلاحية نقاط تشابه كثيرة

مع القرى التي تم إنشاؤها بعد

ما المقصود بمعسكر فلاحي، سادتي[76]؟ إن لم يكن قرية تتكفل فيها الدولة ليس فقط بإنجاز الأشغال ذات الطابع العمومي لكن أيضا بتقديم كل الموارد الضرورية للخواص كي يُكوِّنوا ثروة: الدور والقطعان والبذور. قرية تملؤها بأناس كانوا في معظمهم عمالا مياومين في فرنسا، أناس تباشر بمصاريفها الخاصة تحويلهم إلى رؤساء مزارع في شمال إفريقيا.

76 قام بيجو فيما بين 1841 و1844 بمحاولات مع جنود سرحوا من الخدمة وآخرين مازالوا تحت العلم في فوكة ومعالمة. كان هدفهم حسب قرار 25 افريل 1842 هو "إنشاء قرى بإمكانها أن تواجه العدو بمقاومة قوية بما أنها مشكلة فقط من العسكريين المسرحين، وذلك بإنشاء هذه القرى في حدود الحواجز المستمرة". لم يكن من بين الـ800 رجل سوى 63 متطوع، معظمهم ينتمي إلى فرقة اللفيف الأجنبي. تخلى الكثيرون، وانتهت المبادرة إلى الفشل.

لا توجد بين القرى المدعومة والمعسكرات الفلاحية سوى فروق ثانوية أو سطحية. يتشابهان بملامحهما الأساسية، دفع واحدة إلى الوراء إنكار للأخرى.

المستوطن في القرية العسكرية يكون مختارا بدءا بصورة أفضل من مثيله في القرية المدنية، يقولون. ليكن، لنفترض أنه أكثر صرامة وذكاء وأخلاقا، لكنه من ناحية أخرى سيكون في وضعية اقتصادية أقل جودة: لن يكون قد أحضر معه عائلة، سيوضع بعيدا عن مراكز الاستيطان الكبرى الموجودة بعد في افريقيا، وعن الأسواق التي يباع فيها المنتوج بأسعار أغلى وعن المراكز السكانية الكبرى التي يمكن الحصول فيها على اليد العاملة بأسعار رخيصة.

سيفرض إنشاؤها على الدولة تبعات أكبر كثيرا، وأيضا تكاليف لا نرى لها حدودا.

ستكون التكاليف كبيرة ذلك أن الدولة لا تقدم للمستوطن المدني سوى إعانات بينما تتكفل هنا بكل شيء.

ستكون التكاليف أقل تحديدا. لما نكون قد جذبنا عائلة إلى أرض جديدة بإغراءات مساعدة، فإنه من الصعب أن نتوقف عن مساعدته متى كان في حاجة إلى ذلكم. إذا ساعدت شخصا إلى منتصف غايته، فلم لا توصله إلى نهايتها؟ ما هي الأسباب القاهرة التي تجعل التوقفَ ضروريا في هذا اليوم بدلا من أن يكون في يوم آخر؟ مازالت الدولة تساعد حتى اليوم قرى من ضمن أقدم القرى التي تم إنشاؤها في نواحي مدينة الجزائر. إذا كان صعبا التخلي عن مستوطن لم يقدم شيئا أبدا للوطن، فسيكون أكثر صعوبة التخلي عن جندي منعته الحكومة من العودة إلى بيته لكي تعمل على استقراره في افريقيا.

لا يتعلق الأمر إلا بتجربة، يقولون. لكن قبل التعرض للقيام بالتجربة ينبغي أيضا رؤية فرص نجاح لهذه التجربة. أن نجرب ما نعتقده حسنا، هذا أمر مفهوم. أما أن نجرب ما نعتقده سيئا فهذا احتقار للمال وللخزينة وللمواطنين الذين نلزمهم بهذه المبادرة.

تمّ القيام بتجربة المعسكرات الفلاحية

ليس صحيحا من جهة أخرى القول بأن التجربة لم تحدثْ أبدا.

توجد منذ سنوات في نواحي مدينة الجزائر ثلاث قرى ذات أصول عسكرية في جزء منها: إنها فوكة معالمة وبني مراد. مُلِئ الأول بسكان من العسكر المسرَّحين، بينما أنشئت الأخريان بالضبط حسب ما يوضحه عرض أسباب مشروع القانون. ما الذي ينبغي استخلاصه من هذه التجربة الثلاثية؟

لن ندخل في تفاصيل وضع هذه القرى. ستكون عناصر عمل كهذا صعبة الجمع وغير أكيدة بما فيه الكفاية. سنكتفي بالقول بصورة عامة إن القرى العسكرية الثلاث التي تحدثنا عنها قد كلفتنا أكثر بكثير مما كلفتنا جارتها القرى المدنية و لم تأت بنتيجة مختلفة. القرى الموضوعة وسط ظروف اقتصادية متواضعة أو سيئة مثل فوكة أو معالمة تعاني وتتماسك بصعوبة. أما الثالثة بني مراد، الموجودة في جزء من أخصب أجزاء المتيجة على بعد فرسخ من مدينتين كانت إلى فترة قصيرة مزدهرتين هما بوفاريك والبليدة فهي تقدم صورة مُرضيةً أكثر. لكن، لاحظوا ذلك جيدا، هذا النوع من الازدهار الذي يتمتع به لا يعود إلى طبيعة سكانه العسكريين، وُضعت في هذه القرية نفسها: بني مراد، بعض العائلات المدنية. لم عملت الدولة من أجلها أقل بكثير مما عملت من أجل العائلات العسكرية المجاورة لها. ومع ذلك إذا جئنا للنظر في وضع كل منها فسنراه مختلفا قليلا، وإن وُجد فينبغي احتسابه لفائدة العائلات العسكرية.

رفض مشروع القانون

سادتي، لقد أقنع مجموعُ الأسباب المعروضة تباعا حتى الآن لجنتَكم. لم يبدُ لها مشروع القانون ممكن القبول بالصورة التي قدمته لها بها الحكومة. اتخذ هذا القرارُ بإجماع الأعضاء الحاضرين.

لكنها انقسمت بشأن ما إذا لم يكن هناك ما ينبغي اقتراحه عليكم لتعويضه. اقترح أحد الأعضاء[77] استبدال المادة الأولى بمادة تكون على هذا النحو:

الإجراءات المقترحة عوضا عنه

"سيستعمل مبلغ ثلاثة ملايين فرنك لاستقرار عسكريين مسرحين ومتزوجين من كل الرتب ومن كل الأسلحة من القوات البرية والبحرية في الجزائر، وسيختارون بأفضلية ضمن من عملوا في إفريقيا.

"سيوزع هؤلاء العسكر على مختلف المراكز الفلاحية المنشأة أو التي ستنشأ وسيدمجون في كل مكان بالمستوطنين المدنيين.

"سيفتح من هذا المبلغ للوزير سكرتير الدولة للحربية في ميزانية سنة 1847 اعتماد مقداره مليون فرنك سيسجل في الفصل الثاني والثلاثين من ميزانية الحرب (الاستيطان في الجزائر).

"الاعتمادات أو أشطر الاعتمادات غير المستعملة حتى نهاية السنة المالية المسجلة فيها، ستحول بصورة طبيعية للسنة المالية الموالية".

أسباب الموافقة على التعديل
وأسباب معارضته

هاهي الأسباب التي قدمها أصحابها لتأييد هذا التعديل. بتبني الإجراء المقترح، نتجنب معظم السلبيات التي يمكن مصادفتها في المعسكرات الفلاحية ونتحصل على معظم الإيجابيات التي يمكنه إيجادها.

وهكذا، من جهة، لا نغير قواعد التجنيد، لا نوجد "لا-عدالة" في وضع الجندي. لن نتعرض إطلاقا لكل إحراجات التنفيذ التي يلقي فيها مشروع

---

77 هو شاسولو-لوبات.

القانون نفسه. الرجال الذين نختارهم يكونون قد تحرروا من الخدمة، متزوجين يتقدمون من تلقاء أنفسهم، منجذبين بالإعانة التي تقدَّم لهم. لا نجمعهم إطلاقا لتشكيل سكان مزارعين مختلفين. سنفرقهم وسط سكان موجودين قبلا وسط ظروف نجاح مواتية.

ومن جهة أخرى، سندخل ضمن السكان المدنيين بهذا، عناصر أكثر قوة وأكثر شجاعة وصلابة من الموجودين ضمنهم أصلا. نعطي للجيش شهادة واضحة عن الرعاية، وفي الوقت نفسه نقوم تجاهه بعمل ينم عن عدالة. ثم ما هو أكثر عدالة في الواقع من العمل على إيجاد الراحة للجندي وللأرض التي غزاها واستولى عليها؟

لن يكون الجنود الذين سنقدم لهم المساعدة على هذا النحو مصحوبين من دون شك برؤوس أموال، لكن سيكون لهم ما هو غير قليل الأهمية للنجاح في مبادرة كهذه: الصرامة الأخلاقية والصحة والشباب.

يجيب معارضو الاقتراح بأنه لا ينبغي المبالغة في استعمال اسم الجيش بهذا الشكل. من هو الرجل الذي اهتم بقضايا إفريقيا وطاف بأنحاء الجزائر ولم ير المشهد الكبير والنادر الذي يوفره الجيش هناك؟ من الذي لم يعجبه على الخصوص في الجندي العادي الذي نقصده هنا هذه الشجاعة المتواضعة والطبيعية التي تصل إلى حد البطولة بشكل ما دون أن يكون له علم بذلك. هذا التسليم الهادئ والمطمئن الذي يُبقي القلب ساكنا وفرحا تقريبا وسط بلاد أجنبية بربرية تتهاطل فيها من كل ناحية وفي كل يوم الأمراض والحرمان والموت. حول هذه النقطة لا توجد أقلية ولا أغلبية في اللجنة كما لا توجدان في الغرفة. الجميع متفقون على أن المنفعة العامة والعدالة الوطنية يتطلبان أن نعمل على إشراك الجيش في منافع الاستيطان. القضية لا تكمن سوى في الطريقة والإجراء.

ما نريد فعله هنا بقانون خاص يمكن فعله بصورة طبيعية تامة باستعمال الأموال المعتمدة في الميزانية. يوجد في الميزانية اعتماد مهم مخصَّص لمساعدة

المستوطنين على الاستقرار في الجزائر. لا أحد يرفضْ أن يخصص هذا الاعتماد من الآن فصاعدا أساسا لنجدة الجنود الراغبين في الاستقرار في البلد المغزو. نقبل بكل إرادة أن يزيد هذا المبلغ بحسب الاحتياجات، لكن من غير المجدي إيجاد آخر شبيه له تماما بقانون خاص. أمر كهذا لا فائدة له وصعب: إذ كيف نحدد اليوم مبلغ الاعتماد الجديد الذي نُطالَب بفتحه؟ كان يجري التأكد دائما من وجود جنود بعدد كاف لملء المعسكرات الفلاحية، لكن من يمكنه القول كم يوجد من العسكريين السابقين المتزوجين الراغبين في الاستقرار في إفريقيا، وما إذا كانت الاعتمادات الموجودة كافية لتلبية احتياجاتهم؟ هذا الأمر لا تعلمه اللجنة، الحكومة نفسها تجهله، لم تقم بعد بأي بحث من هذا النوع، وهذا مفهوم: الإجراء المقترح ليس تعديلا في الواقع إطلاقا لمشروع القانون. هو في الحقيقة -ولنلاحظ ذلك- مشروع جديد تماما لم تفكر فيه الحكومة وليس بإمكانها تقديم إضاءات عنه. لماذا تسرع الغرفة منذ هذا العام في إحداث اعتمادات خاصة ليست إمكانية استعمالها أكيدة بعد؟

الإجراء بانعكاساته غير مُجد، ويمكن أن يكون خطيرا بالمعنى الذي يراد إعطاؤه له. ربما ترى الحكومة وإدارة إفريقيا في القانون الخاص المقترح اعترافا علنيا رسميا بالنظام العام المتمثل في استيطان الجزائر وإفريقيا بمساعدة إعانات من الخزينة، وتكريسا له. إذن هذا النظام باعتباره أداة معتادة لملء بلد جديد بالسكان محكوم عليه من العقل وتكذبه التجربة.

بعد مناقشات طويلة وبعد انقسام لجنتكم إلى رأيين متساويين لم يُعتمد التعديل، وليس لنا أن نقترح عليكم اليوم سوى الرفض التام والبسيط لمشروع القانون.

نظرة على المخططات المقترحة للاستيطان
في مقاطعات وهران وقسنطينة

بإمكان عملنا سادتي التوقف هنا عند الاقتضاء. لكن اللجنة تعتقد الدخول في رؤى الغرفة بالذهاب أبعد فيه بعض الشيء.

في عرض أسباب القانون اعتقدت الحكومة أنه عليها أن تعلن لكم وجود مخططين مختلفين للاستيطان: واحد لمقاطعة قسنطينة والآخر لمقاطعة وهران. لقد وزعت عليكم وثائق كفيلة بجعلكم تعرفون هذين النظامين جيدا وكفيلة أيضا بتمكينكم من تقديرهما. لقد كان ضروريا للجنة أن تنظر فيهما، وستفعل ذلك بإجمال.

مع أنهما مختلفان في بعض النقاط، إلا أن المخططين مؤسسان على أفكار متشابهة.

الاثنان يتفقان على منع الاستيطان من السير بالمصادفة ومن أن يكون نتيجة لصفقة فردية بين المستوطنين والأهالي. الأمر بالنسبة لهما ضرورة أساسية. للدولة فقط أن تحدد بدئيا المكان الذي يمكن أن يستقر فيه الأوروبيون. هي فقط التي عليها التعامل مع الأهالي. ومنها فقط يتلقى المستوطن وثيقته. هذا هو المبدأ الأول.

هاهو الثاني: ليس على الدولة أن توفر للخواص وسائل إنشاء مستثمراتهم الفلاحية ولا إعطاءهم رأس المال الذي ينقصهم. ليس لها من مصاريف عموما سوى تلك التي لها طابع عمومي وذات منفعة عامة.

تلك هي سادتي وبتجنب كل التفاصيل، المبادئ التي تشكل قاعدة مشتركة للمشروعين، اللذين يتحدث عنها عرض الأسباب. طالبَتْ أقليةٌ برفض الثاني، الدولة عموما –حسب رأي أعضاء الأقلية المحترمين– هي التي ينبغي أن تتكفل باختيار المستوطنين ومساعدتهم بإعاناتها على الاستقرار فوق هذه الأرض، لن يتم الاستيطان برؤوس أموال خاصة، أو سيتم بصورة سيئة، ينبغي ألا نأمل في

أن تغامر رؤوس الأموال الصغيرة في إفريقيا بإرادتها. أما رؤوس الأموال الكبيرة فتتقدم بأفق تجاري وليس بأفق زراعي. وإذا اهتمت بالأراضي فسيتبعها سكان غير مختارين جيدا، فيقع أمر العناية بهم على عاتق الدولة عاجلا أو آجلا. استيطان كهذا سينتهي إلى أن يكون مكلِّفا جدا، وقليل الفائدة خلاف ذاك الذي تبادر به الدولة بنفسها منذ البداية.

كان لأغلبية أعضاء اللجنة رأي مخالف لهذا، فهي تعتقد أن المبدأين المذكورين صحيحان كلاهما وهي توافق كلية على اعتمادهما.

استنادا إلى أية شروط ولأي شخص تقدم الدولة الأرض التي حصلت عليها من الأهالي والموجهة للاستيطان؟ ينبغي أن يتعلق هذا كثيرا بالظروف والأمكنة. نقول بصورة عامة إنه يفضل إعطاء الملكية العقارية المحدَثَة طابَعا فرديا، وإعطاؤها لشخص واحد بدل إعطائها لمجموعة. ومع ذلك قد يكون من المفيد أحيانا وحتى ضروريا المسارعة إلى نمط الاستيطان المشترك (الجماعي). لكن واجب الدولة في هذه الحالة هو السهر بعناية على أن تكون الضمانات الأخلاقية والمالية الجادة متوفرة، ذلك أن الأمر يتعلق هنا بعملية صناعية بإمكانها التأثير إلى أقصى نقطة على حياة الأشخاص، وتشويه السكان المشتركين فيها.

ما هي الشروط الطبيعية
لنجاح للاستيطان ؟

بمعزل عن مشروعي الاستيطان اللذين استعرضنا روحهما العامة، حصلت مشاريع أخرى كثيرة في أزمنة مختلفة، لن نُحدِّث الغرفةَ عن هذه المشاريع، ليس هناك قضية شغلت العقول مثلما فعلت قضية استيطان الجزائر، والكتابات في هذا الموضوع لا حصر لها تقريبا.

بدا أن كُتَّاب كل هذه الأعمال وكذلك الجمهور يعتقدون أن نجاح استيطان إفريقيا يتعلق باكتشاف سر ما، لم يتوصل إليه أحد لحد الآن. لقد

توصلنا إلى الاعتقاد سادتي أن هذا خطأ: ليس في الموضوع سر ينبغي البحث عنه، أو على الأقل أن الفهم الإنساني الجيد قد اكتشف منذ أمد طويل ما نبحث عنه.

لا ينبغي تصور أن المنهج المتبع في إيجاد المجتمعات الحديثة وتطويرها يختلف كثيرا عن ذاك الذي ينبغي أن يُتبَع لازدهار المجتمعات القديمة. هل تريدون جذب الأوروبي نحو بلد جديد وإبقائهم فيه؟ إعملوا على أن يجدوا فيه الهيئات التي يجدونها عندهم أو تلك التي يرغبون في وجودها، وعلى أن تسود فيه الحريات المدنية والدينية، وعلى أن يُؤمَّن فيه التحرر الفردي، وعلى أن يتم الحصول على الملكية فيه بسهولة وعلى أن تكون هذه الملكية مضمونة، وعلى أن يكون العمل فيه حرا والإدارة بسيطة وسريعة والعدالة عادلة وسريعة هي أيضا والضرائب خفيفة والتجارة حرة. كما ينبغي أن تكون فيه ظروف اقتصادية مواتية بحيث يكون من السهولة الحصول فيه على راحة مادية وتحقيق الثراء أحيانا. بكلمة واحدة: إعملوا على أن يكون الوضع هناك أحسن وربما أفضل من أوروبا، وعندها لن يتأخر السكان عن المجيء والاستقرار فيه. هذا هو السر سادتي، وليس هناك آخر إطلاقا.

سيكون من الأفضل في البداية وقبل الغوص في نظريات استثنائية ومتفردة محاولة رؤية ما إذا كانت المنهجية التي تحدثنا عنها كافية، وهي ليست من دون شك المنهجية التي اتبعت أحيانا كثيرة في إفريقيا.

الشروط الاقتصادية

في الجزائر، لم تفكر الدولة التي لم تتراجع أمام أي تضحية كي تنجب بيديها ثروات مستوطنيها، في أن تجعلهم في وضعية يقومون فيها هم أنفسهم بذلك.

لقد تصرفت هناك باستمرار تقريبا، على أن يكون الإنتاج صعبا ومكلفا والمنتوج بلا أفق للتصريف.

لماذا الإنتاج صعب ومكلّف في إفريقيا

لم يكن يوجد في الجزائر إلا بضعة آلاف من السكان لما أدخلت إليها كثير من الضرائب الفرنسية: حق التسجيل، الطابع، ضريبة النشاط، وهي الضرائب التي تركتها المستوطنات الإنجليزية بعد قرنين من التواجد، حق البيع، سعر رسوم العدالة، نظام الضرائب، حقوق حمولة البواخر. صحيح، كثير من هذه الضرائب مرتفع عما هو عليه في فرنسا، لكنها تثقل كاهل مجتمع قليل التأهب لاحتمالها بعد. من السهل رؤية لماذا أُدخلنا في هذا الطريق. لمَّا كان يُطلَب من الغرف ليس فقط الملايين الضرورية للحَرب بل كذلك المال الذي يستعمل في تمويل الاستيطان وملء البلد بالسكان على نفقة الدولة، كانت هناك أيضا رغبة في لفت النظر إلى هذه التضحيات التي فرضتها إفريقيا، والعائدات التي تنتجها. باشرت الخزينة العمومية إذن استعادة ما أعطته على أنه مساعدات في شكل ضرائب. كان من الأحسن عدم القيام لا بهذه النفقات ولا بهذه الجباية.

لكن ما يزعج الإنتاج في إفريقيا أكثر من الضرائب هو ندرة رؤوس الأموال وغلاؤها.

لماذا الرأسمال نادر وغال في الجزائر؟ يأتي هذا من أسباب عديدة، يمكن للتشريع أن يمارس عليها تأثيرا كبيرا ومباشرا، وهو ما لم يقم به. أولا من غياب مؤسسات للقرض. تعرف الغرفة ما حصل بخصوص إنشاء مصرف لبنك فرنسا في مدينة الجزائر. لم يستعد البنك لإحداث هذا المصرف إلا بتردد وحرج. وقد أخَّر بقدر ما استطاع إتمام الإجراءات الأولية وقد حصلت اللجنة على الدليل. ولما كانت مجبرة في النهاية على اتخاذ قرارها رفضت بوضوح استعمال حقها. بحيث إن بنك فرنسا لما منع بمسابقته المزعومة كل مؤسَّسة قرض أخرى من الاستقرار بالجزائر انتهى إلى عدم الاستقرار هو الأخر. كان هذا سادتي أمرا مؤسفا. البنك بتأخره المحسوب، الحكومة بمعاناتها من هذا التأخير ساهما من دون شك في إذكاء الأزمة التي تضرب الآن بعض أهم الأمكنة في إفريقيا.

غياب مؤسسات القرض هو أحد أسباب ندرة رؤوس الأموال وغلائها. مسموح لنا القول إنها ليست الأزمة الأولى.

ما يمنع من إمكانية الحصول على الرأسمال بكثرة وبسعر معقول في إفريقيا هو على الخصوص صعوبة إعطاء ضمان للمُقرِض: ما دامت العقبة الأولى هذه موجودة، فإن الخدمات التي بإمكان البنوك تقديمها ستكون محدودة ووجود البنوك نفسُه صعبا.

هناك سببان يجعلان المزارِع في إفريقيا لا يستطيع الاقتراض لعدم وجود ما يرهنه نظير ذلك. الأول هو أن الأراضي لا يمكن أن تكون أساسا مفيدا لرهنٍ وذلك لكونها مُتنازَلا عنها من طرف الدولة وأن المستفيد منها مُطالَب بملء شروط معينة، كي يستطيع التصرف فيها.

السبب الثاني الذي هو الأساسي هو أن نظام الرهن الذي استوردناه من فرنسا إلى إفريقيا والذي هو منقول في جزء منه من قانوننا وكذلك قوانين الإجراءات المتصلة به يعترض على أن تكون الأراضي مادة لضمان القروض.

سنكتفي بالقول -ودون رغبة منا في تحليل عيوب نظامنا الرهني، ودون التعبير عن آرائنا في التغييرات التي ينبغي إجراؤها عليه- إن هذا النظام إن كان حسنا في فرنسا أو على الأقل محتمَلا، فإنه سيكون في افريقيا ذا طبيعة تشُلُّ صناعة الأراضي التي هي الصناعة الأم. المزارعون في بلد جديد متحركون، نعرف بطريقة غير حسنة تاريخهم وثروتهم ومواردهم. ليس لهم إذن من وسيلة للحصول على الرأسمال الذي ينقصهم سوى استعمال الأراضي التي يستغلونها وهو ما لا يستطيعونه لأن القانون يبيح للمُقرِض الحصول عليها في وقت قصير وبمصاريف زهيدة. يمكن القول إذن وبصورة عامة إن إجراءات بيع العقار ينبغي أن تكون أكثر بساطة وأكثر سرعة بمقدار ما يكون المجتمع جديدا أكثر. ما زالت هذه الإجراءات في الجزائر مُعقّدة كثيرا وبطيئة كثيرا، والمزارع يُعاني هناك

أكثر من معاناة مثيله في فرنسا في الحصول على المال الضروري، وهو مضطر إلى تخليصه بسعر مرتفع إلى ما لا نهاية.

لماذا تنقص في إفريقيا إمكانات تصريف المنتوجات؟

كل الأسباب التي أوضحناها بصورة عامة، تُسهِم في جعل الإنتاج صعبا في إفريقيا ومرتفع التكلفة. ومع ذلك لن يمنع هذا الظرف من الإنتاج لو توفرت منافذ سهلة لتصريف المنتوج.

ما يجعل بدايات كل المستوطنات صعبة هكذا عموما، هو غياب الأسواق أو بعدها. تصبح المنتوجات وفيرة قبل أن يصبح المحيط الاستهلاكي كبيرا. لا نعرف بعد إيجادها لمن نبيعها. وبهذه العلاقة يوجد مستوطنو الجزائر في وضعية اقتصادية أرقى بكثير من وضعية معظم الأوروبيين الذين ذهبوا لتأسيس مستوطنات قصية. في الوقت نفسه الذي ثبتتهم فيه فرنسا فوق الأرض، وضعت بجانبهم اصطناعيا مركزَ استهلاكٍ كبيرٍ بجلب قسم من جيشها.

عوض استخلاص نتائج كبرى من هذا الأمر كان يمكن إحداثها لفائدة استيطان سريع للبلد، جعلتها الحكومة عديمة الفائدة تقريبا. لم تظهر إدارة الجيش مهتمة لحد الآن إلا بالرغبة في الحصول على مواد المستوطنين بأبخس ثمن ممكن، وهكذا في الوقت الذي نقوم فيه بتضحيات كبرى لاستقرار مزارعين، نرفض جعل الزراعة مُربحة. إنه من المسموح القول سادتي، إن هذا غير مفهوم بقدر كبير، وأن المال الذي يصرف في تأمين ثمن منتظم ومُجز لمنتوجات المستوطن في إفريقيا سيكون أكثر فائدة لفرنسا وللمستوطنين أنفسهم من ذاك الذي نشرناه في إعانة القرى.

سيكون هذا المسرب ذا قيمة كبيرة، لكنه سرعان ما سيصبح غير كاف. بحيث ستعاني الزراعة في إفريقيا من التطور إن لم نوفر لها مسربا آخر بفتح سوق فرنسا أمامها.

إذا دخلنا في التفاصيل، سيكون سهلا إثبات أنه لن تكون لهذا الإجراء على المدى الطويل سلبيات خطيرة وستكون له مزايا كبرى في الحال، إنه أحسن بكثير من كل إعانات الميزانية، لن تنظر لجنتكم في هذا الأمر سادتي. في كل ما سبق، لم تكن لها الرغبة في أن تشير لكم إلى ما ينبغي اتخاذه من هذا الإجراء أو ذاك، إلا لفت نظر الحكومة بقوة والغرف إلى هذا الجانب من قضية إفريقيا المُهِمِّ كثيرا والمُهمَل كثيرا.

لقد جرى البحث لحد الآن بصورة أساسية ووحيدة تقريبا عن حلّ هذه القضية الكبيرة في الحلول الترقيعية للحكومة أو الإدارة. والحال أنه يوجد على الأقل في الوضعية الاقتصادية للبلد الجديد، إذا استطاع المزارع في إفريقيا أن ينتج بتكلفة ملائمة وأن يبيع إنتاجه بسعر مُجزٍ، فإن الاستيطان سيتم من تلقاء نفسه. وإذا كان الرأسمال هناك في خطر الزوال أو بقي غير منتج، فإن كل تفنُّن الإدارة وكل موارد الخزينة ستنفد قبل التمكن من اجتذاب السكان إلى هذه الأرض التي ندعوهم إليها أو استبقائهم فيها.

مشروع القانون (المرفوض من اللجنة)

المادة 1: سيجري في الجزائر إنشاء معسكرات فلاحية حيث سيجري التنازل عن أراضٍ لعسكريين من كل الرُّتب ومن كل الأسلحة يزاولون خدمتهم أو خدموا في إفريقيا.

المادة 2: ستحتسب للضباط وضباط الصف والجنود في منحة التقاعد، الفترة التي قضوها في المعسكرات الفلاحية، كما لو كانوا أمضوها في خدمة العَلَم لكن فقط في حدود لا تتجاوز خمس سنين.

المادة 3: سيستعمل في هذا السياق مبلغ 3.000000 (ثلاثة ملايين) فرنك من المصاريف الاحتياطية في ميزانيات سنوات 1847، 1848 و1849. سيفتح للوزير سكرتير الدولة للحربية، من هذا المبلغ في ميزانية 1847 اعتماد مقداره 1500000 (مليون وخمسمائة ألف) فرنك، وسيُدرَج في الفصل الثاني والثلاثين من ميزانية الحرب (الاستيطان في الجزائر).

الإعتمادات أو أشطر الإعتمادات غير المستعملة في السنة المالية التي تسجّل فيها، تُحَوَّل كحق كامل إلى السنة المالية الموالية.

ملاحظات الرحلة إلى الجزائر سنة 1841[78].

المظهر العام للبلد

7 ماي 1841

الوصول إلى الجزائر من ناحية وهران، بفعل التوغل كثيرا في الجهة الغربية، رأس "كاكسين"، جبل كثير الخضرة شديد الانحدار يترل حتى البحر. السماء غائمة. يشبه مجموع المنظر ذاك الذي تتيحه في البحر شواطئ "لاهاق". كلما ازداد تقدمنا، شاهدنا مجموعة من البيوت الصغيرة البيضاء تزيّن منحدرات الجبل. بالدوران حول رأس كاكسين تنكشف مدينة الجزائر: محجرة كبرى يلمع حجرها الأبيض في الشمس.

أول مظهر للمدينة: لم يسبق لي أن رأيت مثل هذا. خليط خارق للعادة من الأعراق والأزياء العربية والقبائلية والمورسية والزنجية والماهونية[79] والفرنسية. توجد هذه الأعراق المختلطة في حيز ضيق كثيرا كي يسعهم، يتحدث كل منها لغة ويرتدي زيا يشي بأخلاق مختلفة. كل هذا العالم يتحرك بشكل يبدو محموما. كل الجزء السفلي من المدينة يبدو في حالة هدم وإعادة بناء. لا نرى في كل جهة سوى أنقاضٍ حديثة وبناءات ترتفع شيئا فشيئا. لا نسمع سوى أصوات المطرقة. إنها "سينسيناتي-Cincinatti"[80] نُقلت إلى أرض افريقيا.

---

78 أنشئ هذا النص انطلاقا من كراسة بعنوان: "ملاحظات عن الجزائر، بقلم أخي ألكسي دو طوكفيل، سنة 1841. الفيكونت دو طوكفيل (إدوارد)، 1870". وملاحظات نشرها بومون في طبعته لـــ: الأعمال المتكاملة لطوكفيل، ميشال-ليفي إخوان 1866، الجزء 8، ص 475-484. أنجزت دار غاليمار طبعة حسنة لأعمال طوكفيل بالاشتراك مع أندريه جاردان وفرانسوا ميلونيو.

79 جمع من المهاجرين الأوروبيين إلى الجزائر قدموا من جزيرة مينوركا: المهونيون-les Mahonnais.

80 سينسيناتي، مدينة أمريكية توجد بولاية أوهيو بالولايات المتحدة الأمريكية. أسسها الجيش الأمريكي سنة 1789، كانت تحمل بدءا إسم: حصن واشنطن قبل أن تأخذ هذا الإسم. تطورت بسرعة وأصبحت تضم مصانع وورشات عدة. بلغ عدد سكانها سنة 2000 أزيد قليلا من 331 ألف نسمة. من هنا نفهم سر تشبيه الكاتب مدينة الجزائر بها، فقد كانت هذه المدينة باعتبارها حديثة النشأة حينها، تشهد حركة عمران واسعة، تماما مثل التحول الذي كانت تشهده مدينة الجزائر في بداية الاحتلال. (المترجم).

استبدل الفرنسيون طرقات المورس الضيقة المنعرجة بطرقات واسعة ذات أقواس. إنها إحدى ضروريات حضارتنا. كما استبدلوا كذلك نمط العمارة المورسي بنمط عمارتهم وقد أخطأوا في هذا. ذلك أن النمط المورسي مناسب تماما لمتطلبات البلد، وهو إضافة إلى ذلك ساحر. لا يتيح أكثر البيوت المورسية جمالا للناظر من الخارج سوى جدار ليس له من فتحة إلا باب صغير مقوس. يقود هذا الباب إلى دهليز يستند إلى أعمدة. يفضي الدهليز إلى درج ينتهي إلى فناء مربع تحيط به من كل جهاته أروقة تقوم هي أيضا على أعمدة وأقواس. وهكذا تنفتح الحجرات في كل طابق على هذا الفناء ذي الهواء المنعش والجميل بشكل أعجز عن التعبير عنه. في كل البيوت المعتنى بها على نحو ما تكون الأعمدة من المرمر الأبيض المنقوش بطريقة مدهشة، حواف الأقواس مظفورة هي الأخرى كما تُظفر الدانتيل. يمثل الكل مظهرَ الحياة الداخلية في أرقى درجاتها. ترسم العمارة الاحتياجات والأخلاق: لا ترجع هذه إلى حرارة الجو فقط إنها ترسم بشكل عجيب مظهر الوضعية الاجتماعية والسياسية للسكان المسلمين والشرقيين: تعدد الزوجات، احتجاز النساء، غياب كل حياة عامة، حكومة مستبدة ومتشكِّكة تُجبر على إخفاء خصوصيات الحياة ورفض كل العواطف القلبية من جهة داخل الأسرة.

السنبت 8.

شواغل في محيط مدينة الجزائر، في القبة، طريق جميل يبدو كأنه يقود إلى مقاطعات إمبراطورية شاسعة، لا يمكن للمرء أن يقطع ثلاثة أميال منه دون أن تُقطع رأسه. بلد لذيذ، صقلية بصناعة فرنسية. غطاء نباتي خارق للعادة، أرض نباتية سميكة جدا. وطن موعود إن لم يكن علينا فلاحته والسلاح في اليد. من أعالي القبة نرى المتيجة: سهل رائع، خمسة أميال عرضا وثلاثون ميلا طولا، مقاطعة كاملة. يشبه الألزاس. سهل أخضر لكن لا بيت فيه ولا شجرة ولا رجل. مفارقة مدهشة: الساحل صورة الطبيعة المهذبة بالصناعة والحضارة المتقدِّمة، السهل: الطبيعة المتوحشة.

زيارة للقس. رجل ذو عقل، كثير من العقل، لكن مظهره وسحنته سحنة دجال.

في المساء، مشاغل في القصبة، تبدو لنا مدينة الجزائر العتيقة كجُحر كبير، جحر ثعلب: ضيق ومظلم ومملوء أدخنة. يبدو السكان في هذه الساعة فاسدين[81] وفي حالة عطالة. ملهى أهلي به بائعات هوى مورسيات يغنين، يُشرَب النبيذ بهذا المكان. خليط من عيوب الحضارتين. ذاك هو المظهر الخارجي.

وهران. مرسى الكبير

وجدنا ثلاثين مدفعا. تلزمنا ستون وحدة من المدافع "البيكسهان"[82] (مدفعية ثقيلة-المترجم). نزمع تدعيم الحصن بثلاث وحدات من المدفعية (بطاريات). تكلفة زهيدة ونتيجة مضمونة.

قائد السفينة البخارية.

بإمكان الميناء أن يتسع لعدد من السفن الحربية يتراوح بين 15و20.

قائد الميناء داسينيي.

القضية الكبرى هي قضية الدفاع من ناحية البحر. استحالة الهجوم برا تقريبا. لا يمكن النزول إلا في رأس فالكون.

---

81 استعمل المؤلف هنا كلمة dissolue والجملة كما وردت في الأصل هي: Population qui à cette heure semble oisive et dissolue، ولا ندري على أي أساس بنى حكمه هذا وكان الأحسن أن يشير إلى أن السكان في هذه الأثناء أي في المساء يكونون في حالة استرخاء بعد عناء يوم من العمل والكدّ. المترجم.

82 هي قاذفات قنابل تستعمل في المدفعية الثقيلة.

مَسك ميناء مرسى الكبير

أعطانا الكومندان داسيني الذي يقود المحطة منذ ثمانية عشر شهرا المعلومات الآتية:

لا نحسُّ بأي حال من الأحوال بالرياح الشرقية والشمالية الشرقية. لكنها تجعل البحر مضطربا وتنتج دورانا قويا للأمواج حول نفسها.

الرياح التي بإمكانها تشكيل بعض الخطر هي فقط الرياح الغربية التي تترل إلى الحوض عبر مضيق، وهي قوية وعنيفة جدا، لكنها لا تثير البحر إطلاقا. ويعتقد الكومندان داسينيي أنه مستحيل تقريبا أن تدفع سفينة حربية مُثبَّتة جيدا إلى مرسى جيد، إضافة إلى أن الشد على السلك يبقى ثابتا ما لم يضطرب البحر بهذه الرياح.

لكن لو صادف أن انقطع السلكُ، يمكن أن يشكِّل الحادثُ بعض الخطورة، ذلك أنه ليس سهلا دائما بلوغ عرض البحر مع هذه الزوابع التي تجعل الرياح تدور مع الساحل وتترع إلى جعل السفن التي ترغب في الخروج من الحوض تندفع نحو صخور المنارة.

كل ما هو ضروري للدفاع عن المرسى الكبير ومسكه يستلزم مصاريف مستعجلة. يمثل مرسى الكبير بالنسبة لقوتنا الخارجية النتيجة الأكيدة أكثر من غيرها المحصَّلة في الجزائر حتى الآن.

سلبية مرسى الكبير الوحيدة هي نقص المياه. ومع ذلك فإن هذا النقص ليس مطلقا. ستوفِّر الأشغال التي قمنا بها وتلك التي سنقوم بها 12500(إثنا عشر ألف وخمسمئة) لتر (في الـ24ساعة) وهو ما سيكفي لسدِّ حاجيات 6000 (ستة آلاف) رجل.

هناك إضافة إلى ذلك الصهاريج التي تكفي الحامية.

من جهة أخرى لا يمكن للاتصالات أن تنقطع مطلقا بين مرسى الكبير ووهران عن طريق البحر في الصيف، ولا برا في الشتاء. الطريق رائع والدفاع عنه سهل.

لقد ترك لنا الإسبان مؤسسة رائعة في مرسى الكبير، تتضمن في هذه الأثناء بالذات ما يزيد عن الضرورة، ذلك أنه يشكّل دفاعا قويا من جهة البر، حيث من الصعب على الأوروبيين والمستحيل على العرب أن يهاجمونا.

الخندق المحفور حول وهران

حُفر هذا الخندق في ظرف ثلاثة أشهر. لم يكلّف أي شيء تقريبا. ويُعتقد أنه عملَ على تهيئة الفرق وتحضيرها للقتال. يصل عمقه إلى (...) أقدام أما عرضه فهو تسعة أقدام عند الفتحة. محمي من مسافة إلى أخرى بتحصينات. كل الأراضي الواقعة في هذا الخندق بعيدة عن متناول أيدي العرب. طول الخندق (...) مترا. أنجزه لا موريسيير[83] دون إذن سنة 1841.

لم يتلق الجنود الذين حفروه شيئا. أما الجنود العمال فقد تلقوا عشرة سنتيمات في اليوم. أما تكلفة العمّال المدنيين من الصنف نفسه فكانت في حدود 4 و5 فرنكات في اليوم. يقال إن الجنود قاموا بهذا العمل بإرادتهم معتبرينه عملا دفاعيا عسكريا.

خطة الكولونيل "دو مونبوزا" لاحتلال جزء كبير من سهل وهران بالطريقة نفسها: للنظر.

تكثر المطالبة بتحويل ميناء وهران إلى ميناء مخازن. ستكون النتيجة أكبر بطبيعة الحال. قسم كبير من تجارة التهريب التي تجري اليوم عبر مضيق جبل طارق ستجري عبر وهران. لكن إجراء كهذا سيكون عدوانيا كثيرا تجاه

83 وصل لاموريسسير إلى الجزائر سنة 1830. رُقّي ماريشالا سنة 1840، حكم وهران حتى سنة 1848 .

إسبانيا، وينبغي معرفة ما إذا كان الهدف يساوي هذه المخاطرة. نحن بحاجة لصداقة إسبانيا من أجل القضية الجزائرية. أولا من أجل موضع القدم الذي تتركه لنا في ماهون-Mahon، بالأمن الذي ينبغي تركه لها حتى استيلائنا التام على هذه الجزيرة، وأخيرا كي لا تعطي الجزيرة للأنجليز ولا تتركهم يستولون عليها وهو ما سوف يكون تضييعا للمستعمرة. ينبغي أن تكون جزيرة ماهون لفرنسا. إنها قضية حياة أو موت لمدينة الجزائر.

مقاطعة وهران

يزعم لاموريسيير أن معلوماته المختلفة تدفعه إلى الاعتقاد أن عدد سكان المقاطعة يمكن أن يرتفع إلى مئتي نفس على الأقل في الميل المربع الواحد.

لقد قدَّر بثمانين ألف العدد الإجمالي للخيول الموجودة بها، مما يسمح بجعل حوالي 28000 رأس في الخطوط.

حكومة عبد القادر الأكثر قوة والأحسن مركزية من حكومة الأتراك تُحصِّل فيما يعتقد لاموريسيير ثلاثة ملايين من الضرائب من مقاطعة وهران وحدها.

شكل البلد

تتراوح المسافة من الساحل إلى أول الصحراء، أي إلى البقعة التي لا تنتج لا حبوبا ولا أنعاما وإنما فقط تمورا وحشائش خاصة بتغذية الأغنام والجمال، فيما بين 35 و45 ميلا.

يشغل هذا الفضاءَ واديان أفقيان، الأول بين وهران ومعسكر. الثاني بين معسكر والصحراء.

لا نستطيع الآن إلا إقلاق عرب الوادي الأول، ولن نقلقهم على نحو جيد منذ وصول لاموريسيير إلا على بعد 15 أو 20 ميلا من وهران، ذلك أنه لا يوجد أي منهم دون هذه المسافة. فقد ذهبوا كلهم للاتجاه إما إلى الجبال من

ناحية معسكر، وإما إلى الناحية الأخرى من هذه الجبال. من هنا تبرز ضرورة أن يكون لنا في معسكر جيش بإمكانه أن يقلقهم في حواف هذه الجبال بغارات مثل تلك التي قادها لاموريسيير، لإجبارهم على الابتعاد أكثر من ذلك. عندها ولّما يجدون أنفسهم مستعجلين سيأتون للاتفاق. (معلومة أعطاها لاموريسيير بتاريخ: 07 ماي 1841).

سألت اليوم الكولونيل دو مونبوزا كيف سيعيش الـ4000 أو الـ5000 رجل (عسكري) الذين سيثبّتون في معسكر، وقد شرح لي جيدا كيف بإمكانهم أن يجبروا القبائل (ج. قبيلة) على الخضوع عبر هزم السكان، فأجاب: "1- إنشاء حصن يُمكّن من فلاحة محيط المدينة. أرض رائعة. 2- بإفراغ مخازن الهاشميين التي نفترض أنها تكفي لإطعام جيش مدة ثمانية عشر شهرا. إجبار قبيلة الهاشميين على الخضوع وهي التي بإمكانها تجنيد خمسة آلاف فارس والتي تمتلك بلدا رائعا لا ترغب في فقده. إذا تمكن جيش من أربعة إلى خمسة آلاف (رجل) من العيش في معسكر، فإنّي سأرى المقاطعة خاضعة وعبد القادر مقتولا".

الأشغال المدنية في وهران

الأرصفة التي ينبغي إنشاؤها: 200000 (مئتا ألف) فرنك، أعتقد.

الأرصفة الردوم التي ستُنشأ: 600000 (ستمئة ألف) فرنك، أعتقد.

أرزيو

في يوم 21 ماي 1841 كنا على الساعة الثامنة صباحا في خليج أرزيو ونزلنا إلى اليابسة.

حصن مُحزّز أنشأه الفرنسيون ويسكنه 200 (مئتا) رجل. توجد على بعد مئات الأمتار تحصينات لا يغامر أحد بتجاوزها دون مخاطرة بحياته. بئران أو ثلاثة آبار بمياه مالحة وغير كافية. تلك هي المؤسسة. يعطي حوض أرزيو الواسع جدا مأمنا حسنا للسفن التجارية. بإمكانه أيضا أن يضم بعض البوارج

الحربية لكن بأمن أقل لأنه لا يوجد عمق كاف قريبا من اليابسة. الخروج من هذا الحوض ليس سهلا دائما وسيكون صعبا إنشاء أعمال دفاعية. هي إذن دون مرسى الكبير بكثير. ومع ذلك لو كانت لنا تجارة مع الداخل فإنه يمكن أن يكون لهذه النقطة بعض الفائدة. وهو ذو فائدة منذ الآن بسبب مجاورته لمستغانم وهو ميناؤها الحقيقي.

شرشال

لم تسمح لنا الرياح بالاقتراب من شواطئ شرشال. حسب الخرائط البحرية للساحل وتبعا لتقرير القائد، لا يمكن لشرشال أن توفر الحماية إلا لسفن صغيرة وسيكون مستحيلا فعل شيء أكثر من ذلك. إحتلال هذه المدينة التي نحن محصورون فيها والتي تلزمها حامية كبيرة خطأ كبير.

الدواير والسمالة[84]

البلد الذي تشغله القبائل كان إلى الجنوب من البحيرة. لم نترك هذه الأراضي تؤخَذ، بل تنازلنا عنها بموجب معاهدة التافنة[85]، خطأ جسيم، أراضي ذات خصوبة رائعة، تنازلت المعاهدة في محيط مدينة الجزائر عن أراضي بني زيتون لعبد القادر الذي سرعان ما أعدمهم. كان بنو زيتون كراغلة[86] يغطوننا بطريقة حسنة من الشرق. خطأ جسيم آخر.

عموما في إفريقيا مثلما هو الحال في مناطق أخرى أدَّت كلُّ تحالفاتنا إلى تحطيم أو تقزيم أولئك الذين يضعون فينا ثقتهم.

*

84 كان شيخ قبيلتي السمالة والدواير مصطفى بن اسماعيل خصما لعبد القادر.

85 تم التوقيع على معاهدة التافنة في 20 ماي 1837 بين بيجو وعبد القادر. أعطت لهذا الأخير مملكة داخلية في مناطق مدينتي الجزائر ووهران.

86 تطلق تسمية الكراغلة على المنحدرين من جنود أتراك ونساء من أهالي البلد. كانوا يشكلون قبائل متميزة.

قادنا السيد هيرتس اليوم —وهو مستوطن مسموع الكلمة على نحو مُعتبَر– إلى تلال المنبسَط ناحية القبة على بعد ميل ونصف الميل من مدينة الجزائر ليرينا ملكية يحقِّق فيها أعمالا جيدة. عبرنا في البداية تلالا حرجية يكثر فيها العليق البَري. قال لنا إن الأرض التي سنراها كانت منذ ثلاث سنوات شبيهة بهذه. وما إن اجتزنا هذه الأدغال حتى وجدنا أنفسنا على حواف مزرعة واسعة من التوت والزيتون أما الفراغاتُ الموجودة بينها فهي مزروعة في معظمها خضرا كالبطاطا والبصل...كانت مساحة الحقل تقدَّر بثلاثين هكتارا. كانت به ثلاثة آلاف وخمسمئة شجرة توت مزروعة وألفا شجرة متوحشة إضافة إلى حوالي 4000 (أربعة آلاف) شجرة زيتون ملقّمة. كان المنظر جميلا جدا في عالم البساتين والحدائق. زرعت أشجار التوت كلها منذ ثلاث سنوات. لم تَضِعْ أيٌّ منها، توفر كلها منظرا للحيوية والنمو غير المعتاد. كانت كلها كبيرة تشبه الذراع عموما، كثير منها أكبر من ذلك. يعود ذلك كما قال لنا السيد هيرتس إلى أن عمق الحفر التي وُضعت فيها يزيد عن 16 بوصة. ونوعية هذه الأرض عادية جدا في هذا المُنبسَط (وهي المتوسطة). كل هذه المزرعة الرائعة تعود لمالكها بما في ذلك الحصول على الرأسمال الذي باعته له الإدارةُ بسعر جدُّ مرتفع: 48000(ثمانية وأربعون ألف) فرنك. لم يُعط أيُ شيء هنا.

"لقد سمعنا ما مفاده أن أرض المنبسَط لا تساوي شيئا.

– هذا كذب: الأرض جيدة كثيرا، لكنها تقل كثيرا عن أرض المتيجة التي هي ممتازة. لكن بما أننا في المتيجة، بعيدون جدا عن المدينة والأمن هناك قليل حتى في زمن السلم والصحة مُعرَّضة لكل شيء، فإن الأحسن في الظرف الراهن أن نفلح المُنبسَط.

– أي المزروعات هي المُفضَّلة هنا؟

– كل شيء ممكن، لكن بالنسبة للمزارع الذي لا يُفلِح بنفسه تعتبر زراعة الحبوب سيئة لأن مصاريفها تتجاوز المنتوج، هذا لا تناسبه سوى غراسة

الأشجار، أشجار التوت والزيتون والكستناء واللوز. ليس هناك سوى المصروف الأول والإنتاج مضمون في هذا المناخ الجميل. يمكن أن يُزرَع القمح يوما ما، لكن بشرط أن يقوم بذلك صغارُ المُلَّاك وبأنفسهم. كذلك القطن: أنا متأكِّد أنه بإمكان هذا البلد إنتاج القطن بشكل جيد لكن شريطة أن يُزرع في مزارع صغيرة حتى يتمكَّن المزارع وعائلته من مراقبته. زراعته على نحو مُوسَّع هي من دون شك الرغبة في الإفلاس. أزمع القيام في السنة المقبلة بتجربة شيء يُقال إنه موجود في سورية: إنه تربية دودة القز على الأشجار. إذا نجحت فستكون النتيجة كبيرة، بما أن تكاليف اليد العاملة ستلغى كلُّها تقريبا. ترون أن الحقل المجاور زُرِع بالكروم، وهي تنمو مثل كل المزروعات الأخرى بحيوية خارقة، لكننا لسنا ندري بعد كيف سيكون الخمرُ. من جهة أخرى ينبغي الحذر من منافسة تكون وخيمة العواقب على حقول كرومنا في جنوب فرنسا.

– لكن، ألا يمكن لهذه الملاحظة أن تنطبق على بقية المزروعات؟

– لا. بالنسبة للزيتون، فرنسا بعيدة عن أن تكتفي ذاتيا، وهي من جهة أخرى زراعة تموت، فقد اضطرنا الصقيع ثلاث مرات في خمس عشرة سنة إلى قطع أشجار الزيتون من الجذوع. أما بالنسبة لزراعة التوت فهي بعيدة أيضا عن سدِّ احتياجات الاستهلاك والإمكانيات الاصطناعية التي يمكن اختراعها الآن ستكون مُكلِّفة كثيرا دوما.

– ما الذي يوقف أكثر من غيره تطورَ الصناعة في المنبسط حيث يتوفر الأمن إلى درجة عالية؟"

– نقطة ضعف الملاك الصغار والعمال.

معظم الأراضي تقريبا، هي ملكٌ لكبار المُلاَّك الذين لا يزرعون ولا يمكنهم إيجاد مزارعين. أما عن العمال، فهم لا يأتون إطلاقا من تلقاء أنفسهم، ولا نتشجَّع على الإتيان بهم، لأنك ما إن تستقدم عاملا جيدا حتى يأخذه منك

مالكٌ آخر. وأرى أن علاجَ هذا المرض هو أن يُزوَّد العمال بدفاتر تسجَّل فيها العقودُ، عندئذ ستكونَ إجراءات المُطالبة بتعويضات عن الضرر موجَّهة ضدَّ المالك الذي يثبُت استعماله لمن يُخلُّ بواجبات عقده من العمال. سيكون ذلك من دون شكٍّ تعديلا لحقوقنا، لكن، لقد حدثتَ تعديلات لا فائدة منها وهي من ناحية أخرى أكثر خطورة.

23 ماي مساء

قضينا السهرة مع القس الذي قصَّ علينا بنفسه ظروفَ تبادل الأسرى. إنه مشهد من مشاهد الحروب الصليبية. صعد خليفةُ عبد القادر إلى سيارة القس وتحدَّث معه طيلة ثلاث ساعات. لقد جعله يلمس تعبا كبيرا من الحرب، وهلعا كبيرا من الطريقة التي يقودها بها الفرنسيون، وشعورا كبيرا بالظروف السيئة التي يُحسُّ بها العربُ جرَّاءها، وأنهى حديثَه بانفتاح على السِّلم، انفتاح مُقنَّع بمهارة، "ليس بإمكان الفرنسيين أن يطلبوا منا السِّلمَ. ولا بإمكان عبد القادر فعل ذلك أيضا، لكن ألا يمكنك أنت، بصفتك رسول سلام أن تتدخَّل بين الطرفين وتقودهم نحو اتفاق لن يكون هشا هذه المرة؟" تعطي قضيةُ تبادل الأسرى هذه للقس وضعية جيدة، لكنه –وإن لم أُخطئْ– سيبالغ في استعمالها قريبا، في هذا الرجل القداسةُ مع طباع الغاسكونيين. إنه يُعرِّض نفسه للشهادة ببطولة وفي الوقت نفسه للعمل وفي الظهور. ما رأيته من اكليروسه يثير الإعجاب.

24 ماي 1841

قابلْنا السيد لوبيشو-Lepécheux. السيد لوبيشو هو مدير التحقيق العام بمدينة الجزائر. يسكن المدينة منذ ثماني سنوات. هو فيما بدا لنا رجل عقل وفهم وظرف. أوصانا الماريشال فالي-Valée[87] برؤيته والتحدث إليه، على الخصوص وبإلحاح.

هذا ما قاله لنا باختصار شديد: "سنصحِّح هنا ألف تفصيل، لكن لن نُشفي المرض. المرض موجود في القاعدة. لا توجد حكومة هنا، على الأقل كما نفهم هذه الكلمة في بلدان أوروبا المتحضِّرة. من جهة هناك حكم عسكري يسيِّر العملية العسكرية على هواه تقريبا ويستطيع فعل كلّ ما يعنُّ له تقريبا بالقوة في هذا الظرف، أما مجرى الإدارة المدنية فهو في باريس كلُّه وليس في مدينة الجزائر. ليس للإدارة المدنية أي مركز دائم مهما كان صغيرا في مدينة الجزائر، كلُّ سيء مُمَركَز في باريس بين يدي السيد لورنس-Laurence[88]. تُحلُّ كلُّ القضايا الصغيرة جدا حسب نزواته. لا نستطيع ترك شبر من الأرض لمهاجرين بلا إجراءات لا متناهية تدوم شهورا وتنتهي بتأشيرة من السيد لورنس، لما تحلُّ القضية تكون الفرصة قد ضاعت والمهاجر عاد من حيث أتى أو لنقل إن أُفُق وضعٍ مماثل يمنعه من القدوم. تباشر الإدارة المركزية في باريس في كل لحظة طائفة من الإجراءات لا يُستشارُ رؤساءُ المصالح بشأنها. إنها تُرسِل إلى الإدارات رجالا دون أن تطلب أبدا قوائم عرض. نتلقى في كل لحظة على هذا النحو قرارات، أو نسمع عبر الصحافة عن إجراءات لم يطلبها أحد أبدا. أعطيك مثالا إنشاء اللجنة العلمية[89] التي أخذت مخصَّصاتها من موازنة الاحتلال والتي كلفتنا لحد الآن 150000فرنك (مئة وخمسين ألف) التي أُحدِثت دون

---

87 وصل الجنرال فالي إلى الجزائر سنة 1837 بصفته مُلحقا بالدوق دو نيمور. وقد عوض الجنرال دمريمون-Damrémont الذي قتل في 12 اكتوبر 1837 أثناء معركة الاستيلاء على قسنطينة. رُقي إلى رتبة ماريشال ثم عُيِّن حاكما عاما.

88 كان السيد جيستان لورنس نائبا ليبراليا عن اللاند-Landes. كُلِّف منذ سنة 1837 بتنظيم العدالة في الجزائر، ثم عُيِّن مديرا لشؤون إفريقيا بوزارة الداخلية من 1837 إلى 1842.

89 أُنشئت هذه اللجنة سنة 1839 برئاسة العقيد بوري دو سان-فانسان- Bory de Saint-Vincent.

رأي من أحد لمعرفة ما إذا كان للجنة كهذه عملٌ تقوم به وفي أي شيء تنفعُ المستعمرة. أضرب مثالا آخر بالمعهد العَربي، هذا المعهد الذي تُدفَع مخصَّصاته من ميزانية الاحتلال، والذي ليس له تلاميذ بعد ولن يكون له أيٌّ منهم، لقد أحدث إنشاؤه أثرا سيئا بجعله العربَ يعتقدون أننا نريد الاستيلاء على أولادهم (تفصيل عجيب حول هذه النقطة وشبيه تماما (أعطاه) السيد غيو- Guyot والكاهن). أسوق أخيرا مثلا بما يُبعثُ لنا بلا توقف من أشياء بلا فائدة ومرتفعة الثمن لكي تُقدَّم للعرب، أشياء ندفع ثمنها ولم نطلبها أبدا ولم نُستشَرْ في إرسالها. عموما توجد هنا تعسُّفات المركزية الفرنسية التي لا حدَّ لها، المطبقة على مستعمرة، أي على بلد يحتملُ أقلَّ من غيره نظاما كهذا. هو عندنا أكبر ألف مرة وأكثر اعتباطية مما هو عليه في فرنسا ولا نملك أيا من الموازين المضادة التي تساعد في فرنسا على احتماله، بما أننا لا نملك ملكية قارة ولا عدالة مستقلة، ولا صحافة ولا مجالس محلية كبيرة أو صغيرة. فيما عدا ذلك فإن السيدُ لورنس ، الذي إن لم يخترع هذه الثروات فقد عمَّقها على الأقل، قد وصفها وهاجمها بشدَّة سنة 1834في خطاب، سأريه لكم، ألقاه في مدينة الجزائر.

"تفهمون أن الموظفين المدنيين الذين تمَّ وضعهم فيما بين انقلابات الحكم العسكري واعتباطية الادارة المركزية الأكثر ألف مرة سَحقا، لا يُحسَّان بعضهما ببعض إطلاقا، ليست بينهما أي نقطة مشتركة، لا يفكِّران إطلاقا إلا في العودة بسرعة إلى فرنسا. كل يسير من ناحيته. بلا أمن وبلا اتجاه. وأضيف: بلا إضاءة. يقودني هذا إلى جانب آخر من الفكرة.

"يوجد هنا ما مقداره 25000000 (خمسة وعشرون مليون) فرنك من الرساميل الفرنسية العاملة. هذه المصالح الكبرى غيرُ مُمثَّلة لا بصورة مباشرة ولا بصورة غير مباشرة. كلُّ المداخيل المحلية مُمركزة بيد السلطات المركزية في باريس. أما السكان فليس بإمكانهم التعبير عن رغباتهم بأي شكل كان: مجلس الحكومة مُشكَّل من موظَّفين عموميين عاملين غير مهتمين كلهم بالعمل الجماعي المُشترَك ولا يهمُّهم غيرُ اختصاصهم. ليس هناك مجلس احتلال، بل

ليس هناك حتى مجلس بلدي. لقد تُرِك هذا المجلسُ يموت بعدم تجديد أعضائه. لست ليبراليا، ولا أُطالب بأن يكون أي مجلس مهما كان الاسم الذي تعطونه له، منتَخَبا. إختاروه بأنفسكم من الأعيان. لا أطالب بأن يتمكّن من فعل شيئ سوى إعطاء آراء. لكن في النهاية أوجدوا شيئا ما بإمكانه على الأقل أن يُبلِّغَ – سواء الحكم المحلي أو الحكمَ المركزي- احتياجات ورغبات البلد. إذا كنتم لا ترغبون سوى في أن يكون لكم موظفون عموميون، فليكن لكم على الأقل موظفون عموميون غير فعالين ويكونون مكلَّفين بتحضير قرارات ذات طبيعة عامة ورؤية شاملة في عين المكان. لكن ما دمنا لا نتوفّر على أي من هذه الأشياء فإن لي الحق في القول بأنه لا توجد حكومة وأن سكانا أمناء وعقلانيين لا يقبلون التجمُّع في بلد كهذا، رغم الخصوبة غير المعقولة لأرضه وسهولة تكوين ثروة فيه. تنقصهم الضمانات الضرورية للناس في المجتمع. ما أخشاه هو أن أرى قريبا الدورَ المُحترَمَة في هذا البلد تغادره عائدة إلى فرنسا، ما دامت المحافظة على المكانة صعبة".

دو ط: يبدو لي أنني أرى أن السكان الذين لم يروا جيدا الماريشال فاليه يفتقدونه؟

ر: نعم. لقد كان الجنرال فاليه هنا لفترة طويلة لكن بلا رغبة في البقاء، غير أنه انتهى إلى حبِّ البلد، إضافة إلى ذلك سار في مبدإ هذه الفكرة السيئة التي تقول إنه ينبغي القيام بالحرب أولا ثم الاحتلال ثم انتهى إلى فهم أنه ينبغي لهذين الشيئين أن يسيرا بالتوازي، ووجَّه فكره المتعمِّق والثاقب كثيرا في هذا الاتجاه، كان سينشئ ممثلية للاحتلال، كان منشغلا بجدٍّ في احتلال البليدة. إنه لأمر مؤلم كثيرا أن تمّ انتزاعه.

وأضاف السيد لوبيشو: "هاك دليلا على أنه لا يوجد رجل هنا سواء أكان موظفا أو مواطنا، بإمكانه أن يقاوم إن لم يُعجِب السيد لورنس. لن يكون بحاجة للالتجاء إلى القرار الذي يسمح للحاكم بطرده من المستعمرة بلا أي

شكل من أشكال المحاكمة، ليس هناك أسهل من أن يُسمِّم له حياتَه إلى ما لا نهاية بحيث يجعله مُجبَرا تماما على التسليم في كل شيء."

دو ط. ما هو رأيكم في القرار الأخير حول الطرد؟

ر. إنه يكمِّل اللوحة. أفهم أن يُجبَرَ المُلاَّكُ على الاستغلال أو البيع، لكن أن تُعطى القدرة العامة على نزع المِلكية والاعلان عن الإرادة التي تشبه القرار المتخَذ بعد، في نزع مِلكية أراضٍ مزروعة لكي يوضع فيها مستوطنون جدد، يبدو لي هذا عملا بربريا وغير ذي معنى.

دو ط: ما رأيكم في الأمر القضائي الجديد؟

ر. أجده خطيرا. إنه يترع العجلة لكنه يسمح للمدعي العام بما هو مخيف أكثر، بإعادة أي رجل قانون لا يعجبه إلى فرنسا، وبأسباب لا يُصرِّح بها إلا للوزير. وهو إضافة إلى ذلك يُلغي الاستئناف في المجال المدني. والحال أن الاستئناف ضمانة ضرورية في بلد تكون فيه العدالة غير واضحة كثيرا وغير أكيدة.

24 ماي

السيد غيو، مدير الداخلية[90]. هو رجل بدا لي تافها. إنه يغالي في أهمية دور السلطة المدنية كما يغالي آخرون في أهمية دور السلطة العسكرية. أعتقده أيضا معارِضا لأي تمثيل محلّي رضخ له سلفه. لكنه غريب رؤية الشغف الذي يوافقه به في بعض النقاط الأخرى. وهكذا فإن المركزية المُبالَغ فيها للسيد لورنس، الطريقة التي تصله بها في كل مركب طائفة من القرارات التي لم يطلبها والتي لم يُستشَر فيها، الموظفون الذين يُفرَضون عليه دون إخطاره ومعظمهم غير أكفاء أو غرباء عن الوظيفة، كثرة الإجراءات البطيئة التي يُخضَعُ لها كي تُمارَسَ المركزية. هو حول هذه النقاط على الأقل أكثر حيوية وأكثر مرارة من السيد

90 الكونت غيو-ديشيربيه- Guyot-Desherbiers، عُيِّن سنة 1838 نائبا للمقتصد المدني لمقاطعة قسنطينة. ثم أصبح بعد ذلك وابتداء من 31 اكتوبر 1838 مديرا للداخلية. بقي في الجزائر حتى سنة 1847.

لوبيشو. هو أكثر حيوية منه لمّا يتحدث عن علاقاته بالسلطة العسكرية. نجد أن به هياجا مُركّزا للوضعية المُهينة حقا، وضعية خضوع السلطة المدنية. لقد روى لنا حكايات كثيرة غريبة في هذا الموضوع. أحيانا الفكرة الغريبة التي تعنُّ لأحد الرؤساء العسكريين بمنع حركة السيارات في شارع ما، والذي يبعث إلى الجحيم السيد المدير إن احتج. أحيانا يطلب منه الجنرال بيجو القيام بعمل كبير مع الأمر بإحضاره صباح الغد. أحيانا أخرى، أحد الرؤساء العسكريين الذي يمنع العرب من أن يأتوا بمواد تموينية إلى السوق. السيد المدير يحتج، يُبدأُ في السخرية منه. يشتكي إلى الجنرال القائد الذي ينتهي بالاعتراف بخطإ الضابط. في هذه الأثناء مرَّ شهرٌ كامل أكل فيه العربُ العصا بقوة. أطرفتنا هذه الحكايات، لكنها لم تُضف إلى معلوماتنا شيئا، ذلك أننا نتساءل عمَّا يمكن أن يصير إليه الموظَّف المدنيَ المسكين في مواجهة الغطرسة الفرنسية والسيف على رقبته؟ ليس من شيءٍ غريبٍ هنا سوى الهيجانَ العميقَ لكن المُستسلمِ للمدير المسكين وهو يُنهي كَلَّ كلامَه بقوله: "إعترفوا سَادتي أنَ الأمر يتطلَّب الإصرارَ على الصَّبر!" وهو ما عقبنا علية بصوت واحد: "رائع، السيد المدير."

24 ماي 1841.

رأينا اليوم كذلك السيد هنريو-Henriot النائب العام[91]. بدا لنا تافها كثيرا، خائر العزم، ويعاني الحنين إلى البلد. هو هنا منذ أربعة عشر شهرا. لقد ترك زوجته وابنَه في فرنسا وهو يحترق شوقا للعودة. لن تنفعنا مدينة الجزائر في شيء في رأيه، إنها بلد تنبغي مغادرته على جناح السرعة. ما يجرحه ليس نقص الضمانات القضائية، على العكس، أعتقد أنني ألمح أن هذا هو الجانب الحسن في الجزائر في نظره، لكنه لا يستطيع هضم تعسُّف لورنس، لا يُستشارُ في شيء، يُراد تسييره في كل شيء من باريس، ويُقترَحُ عليه دون إخطارِ أشخاصٌ من كلٍّ صنف.

---

91 كان كلود هنريو نائبا عاما في الجزائر من مارس 1840 إلى أفريل 1843.

ينتفض، وهو على حق، رافضا واحدية القاضي، إنه يزعم أن عدد القضايا المدنية مرهق بدرجة كبيرة إلى حدٍّ أن كثيرا من القضايا يُحرِّرها المحامون أنفسهم. يقول بأن مصاريف التقاضي أكثر ارتفاعا منها في فرنسا. قال لنا بخصوص واحدية القاضي كلمة مُميزة لما يُسمَّى بالعدالة في هذا البلد البائس: "المسؤولية ثقيلة على قاضٍ واحد، مؤخرا كانت هناك قضية خطيرة تورَّطت فيها شخصياتٌ مهمةٌ فقد تركت التحقيق، لأنه لم يكن بمقدور قاضٍ واحد مواجهة عمل كهذا." إن مسؤول العدالة هو الذي يقول هذا.

ملاحظة عامة: كل ما أسمع في هذا البلد يؤكّد أن حقارة لورنس ومكره، وبكلمة واحدة دناءته فضاء مشترك، ما دام هذا الشخص بعينه على رأس هذه العملية الكبيرة فلن يكون ممكنا تأميل شيء. يبدو لي هذا الأمر بديهيا.

*

يبدو لنا أيضا شائعا هنا لدى الإدارات كما لدى عموم الناس أن مُعظم ما يُبلَّغُ للغرف عن الجزائر مليء بالأكاذيب ولا يستحق أيَّ تصديق مهما كان.

*

أبدى لنا الدكتور تروليبه-Trollier هذا المساء (24 ماي) ملاحظة صحيحة، قال إنه أمر مُزعج أن يُحكَمَ بلدٌ بموظفين دون أي صنف من المراقبة من المحكومين، وهذا أكثر إزعاجا في مستوطنة لا يكون فيها الموظفون سوى مارِّين، مما يُبقيهم غرباء خصوصا في مستوطنة كالجزائر يمنعهم القانون من التملّك فيها ويذهب بكل حظوظهم في أن يصادف أن يجدَ أحدهم نفسه هنا.

الحقيقة هي أنه لم تُعامَلْ *أيٌّ من مستعمراتنا في أي من الأوقات* مثلما عوملت الجزائر. تقبلت كلُّها بشكلٍ أو بآخر عملا من السكان المحليين أو على الأقل تُرِكت للسلطات المحلية فيها إدارةُ العوائد المحلية. الجزائر فريدة من نوعها في السوء، حتى وسط نظامنا الاستعماري المُنفِّر، معرفة بالضبط ما كان يحدث في كندا وفي سان دومينق، وما حدث منذ عشر سنين في الأنتيل التابعة لنا.

ملاحظة: سأواصل ما بقيت في مدينة الجزائر انطلاقا من هذه النقطة انطباعاتي على أوراق متفرقة ينبغي العودة إليها لمتابعة سير هذه الانطباعات.

25 ماي 1841. زيارة إلى المعهد.

إنه مؤسَّسة جميلة جدا، ثكنة الإنكشارية القديمة. يوجد هنا مئة وخمسون تلميذا منهم ثلاثون يتمتعون بالنظام الداخلي نظير دفع ستمئة فرنك. الخارجيون لا يدفعون شيئا. درس العربية إجباري للجميع. يسير المعهد بنظامين تربويين: أقسام لليونانية واللاتينية كما في معاهدنا الملكية، وتعليم غير كلاسيكي يتم في أربع سنوات من الدراسة ومتلائم مع احتياجات البلد.

دو ط: لماذا تمثّل التربيةُ الكلاسيكية عمقَ التعليم؟

ر: تسود في أوساط التلاميذ حركة خارقة للعادة، لا يقضي معظمُهم بالمعهد سوى شهور قليلة. إنهم أبناء الضباط الذين يأتون من أوروبا ويعودون إليها، إن لم يُتّبع النظامُ التربوي الفرنسي فإن التلاميذ لن يتمكنوا من اتباع تعليم من البداية أو إنهاءِ مسارٍ بدأوه.

يشكو مدير هذا المعهد بمرارة من عدم منع القس من أن يكون له تلاميذ في حلقة صغيرة. "يُعلّم الكاهن عربا صغارا بثلاثمائة فرنك سنويا، كيف يمكننا تحمُّل المنافسة؟" والواقع أنه أمر مزعج كثيرا توفيرُ تعليم بسعر معقول. على أي حال ليس هناك تلميذ عربي واحد في المعهد. ويقال إنه سيكون هناك تلاميذ عرب إذا أمكنه توفيرُ مِنح. أشكُّ في ذلك.

رأيت المكتبة في اليوم نفسه. يوجد بها عددٌ كاف من المخطوطات العربية الجميلة، أُخذَت في معظمها من قسنطينة. أتلفَت مخطوطات أخرى كثيرة أو ضاعت، وقَد أُخذِت بدورها من هذه المدينة. لم يُعثَر في أي مكان آخر عن

مخطوطات يونانية ولاتينية أو مخطوطات عربية تعلّم شيئا جديدا. رأيت هنا مُعلّما شابا من تلاميذ السيد دو ساسي[92]. رجل بدا لي كثير التميُّزِ وذكيا.

دو ط: ما هي الفروق الموجودة بين العربية المنطوقة والعربية المكتوبة؟

ر: نفسه الموجود بين اللاتينية والإيطالية. اللافت للنظر أن كلَّ العرب الذين يكتبون، يستعملون اللغة نفسها، أي لغةَ القرءان. التاجر يكتب مذكرات بلغة محمَّد[93] ويتحدَّث بالدارجة الحديثة التي لا نحوَ لها والتي لا يمكن تبعا لذلك تسميتها بالضبط لغة، وهكذا تتواجدُ اللغتان (العربية وعاميتها-المترجم) متنافستين، يستعملهما الأشخاص أنفسهم.

دو ط: ما هي أجود ترجمة للقرءآن؟

ر: إنها ترجمة (...) إلى اللاتينية. ترجمة دو ساسي أنيقة لكنها غير دقيقة، من جهة أخرى ليست هناك ترجمة جيدة، ذلك أنه ينبغي الترجمة والنظر في الوقت نفسه في التفاسير الخمسة أو الستة الأساسية التي تساعد على فهم النص، القرءان هو في الحقيقة نصٌّ متماشٍ مع الواقع لا يمكن فهمه إن لم تُشرَحْ الأحداث الصغيرةُ التي كانت وراءه.

القرءان هو مصدر القوانين والأفكارِ والأخلاق لكل هؤلاء السكان المسلمين الذين يعنوننا. ينبغي أن تكون أولُ مهمة علمية للحكومة هي محاولة ترجمته على أحسن ما يمكن بطبيعة الحال، نصا وشرحا، سيكون هذا أكثرَ أهمية من صرف 500000 فرنك (خمسمئة ألف) على لجنة علمية لا أهمية عملية لها (من عندي) (الكلام هنا للمؤلِّف-المترجم).

د. بكم تقدِّر الوقت الذي يقضيه شخص عادي الذكاء وبعمل دؤوب في تعلم العربية المكتوبة؟

---

92 يقصد هنا المستشرق الفرنسي المعروف البارون سيلفستر دو ساسي (1758-1738). (المترجم).

93 يقصد الرسول صلى الله عليه وسلم. أي اللغة العربية الفصيحة الكلاسيكية. (المترجم).

ر. من أربع إلى خمس سنوات على الأقل. أما العربية المنطوقة فبإمكان الإنسان أن يحقق غرضه في فترة أقل من الشهور إذا رغِب في الذهاب إلى المقاهي ومخالطة المورس.

وأنا خارج من المعهد التقيتُ بيربريجر-Berbrugger[94]، قال: "رأيت أثناء إقامتي بسهل الشلف ثلاثة أو أربعة آلاف من سكان مدينة الجزائر الذين تركونا وذهبوا للانضمام إلى عبد القادر، وقد ثبَّتهم هناك. هؤلاء الناس في حالة شديدة من البؤس، تُرغم نساؤهم على الذهاب سافرات إلى العمل. إنهم يبكون وهم يتحدثون عن مدينة الجزائر، ويأسفون بمرارة لتركهم لها ويرغبون بحرارة في التمكن من العودة إليها. (ليس لعبد القادر مدن إطلاقا، ولا يمكن أن يكون له منها إلا بمقدار ما نرغب نحن. يمكن أن تكون لعامل المدن هذا الذي ينقص العربَ الآن نتائج كبرى ينبغي النظر فيها)، في هذه الجولة وفي تلك التي قمت بها الأسبوع الماضي في أوساط قبيلة حجوط[95] لتبادل الأسرى: أعاد علي العربُ كلُّهم هذا الكلام: "تبدي إعجابك بقطعاننا، لكن في أي شيء تفيدنا هذه القطعان الآن؟ ليس بإمكاننا بيعها. وإن تمكنَّا من ذلك فماذا سنفعل بالدراهم. لا توجد بالقرب منا مدنٌ نشتري منها ضروراتنا، نحن على ظهور الأحصنة طوال الوقت وقَلقون. جعلتنا الحرب بؤساء كثيرا لكنها لن تؤدي بنا أبدا إلى التخلي عن عبد القادر، بإمكان الفرنسيين فقط أن يدفعونا إلى اليأس، عندها وبفقدان الأمل في السلم سنسبِّب لهم كثيرا من الأذى مما لم نفعله حتى الآن، إنه بيدنا ألاّ نترك منزلا قائما بمحيط مدينة الجزائر، يُعتَقد أنه ممكن تجويعنا بإحراق محاصيلنا. يزرع عبد القادر الحبوب وراء الخطوط الخلفية وفي أماكن لا يذهبُ إليها الفرنسيون أبدا"، (هذه الخطابات المتوافقة مع كل ما يقوله الأسرى لافتة، إنها تُدلُّ على تعب شديد لدى العرب.)

---

94 رافق أدريان بربريجر وهو من أتباع الفوريبرية منذ 1833 الماريشال كلوزال في الجزائر بصفته سكرتيرا. تزوج من عربية وأصبح محافظا لمكتبة مدينة الجزائر وأنشأ المتحف وأصبح سنة 1839 عضو المجلس العلمي، ثم مفتشا للمعالم التاريخية. ذهب في رحلات استكشافية ليس إلى الجنوب فقط بل إلى تونس كذلك ثم المغرب قبل أن ينشئ "المجلة الإفريقية".

95 هي قبيلة من نواحي مليانة. خضعت سنة 1841.

"لما نقول للعرب إنهم بدأوا الحرب، يدفعون هذه التهمة عن أنفسهم بحرارة ويؤكّدون أنّنا نحن الذين بدأناها بتجاوزنا البيبان، إنهم ينفون بشدة أن يكون عبد القادر قد اعترف أبدا بسيادة فرنسا. وفي هذه على الأقل معهم حق. ذلك أن الجملة المتعلقة بهذه النقطة في نصِّ المعاهدة واضحة ولا مجال فيها للتأويل، إنها تدلُّ حرفيا: "يعلم عبد القادر أن لسلطان الفرنسيس قوة في إفريقيا.""

زيارة السيد فيلهون

السيد فيلهون رئيسٌ للمحكمة العليا منذ 1834. يعود إلى فرنسا بمكانة ليس بإمكان أحد زحزحته منها. هو شخص متوقّد الذهن، أهل للثقة، أرى طبيعيا أن يكون مشمئزا من النائب العام ومن الإدارة. هدف زيارتنا له هو التأكُّد من أنّنا لم نخطئ بدراستنا لنظام المستعمرة القضائي الذي أذهلتنا تجاوزاته.

دو ط: أليس هناك شيء يُعوض غرفةَ المجلس وغرفة الاتهام؟

ر: لا.

دو ط: كيف تنتهي الإجراءات إذن ولمن يُقدَّمُ عرضٌ بذلك؟

ر: للنائب العام الذي يستطيع تمديد أجل الإجراءات أو تقليصه، أو توقيفها أو إلغاءها. وضعُ المتهم في السجن أو إطلاق سراحه. إعادة إلقاء القبض عليه أو تركه حرا بإرادته.

دو ط: هل يُحسِّنُ المرسوم القضائي الأخير (فيفري 1841) الوضعيةَ السابقة أو يجعلها أكثرَ تدهورا؟

ر: إنه يجعلها تتدهور أكثر: 1) كان القاضي هو من يعطي الحرية المؤقتة سابقا، أما الآن فهي بيد النائب العام. 2) لم يكن مسموحا في الوضع السابق بالاستئناف لدى محكمتي وهران وبونة إلا ضمن حدود ضيقة، صحيح أن المرسوم الجديد يُوسِّع هذه الحدود، لكنه يُدخل استثناءين مقيتين وهما: الجرائم السياسية والجرائم التي تحتاط لها القوانينُ الخاصة بالمستعمرة. 3) أخيرا، وهذا يكفي في نظري لأن يكون غير ممكن سكنُ البلد، إنه يذهب بالاستئناف في القضايا المدنية، وهدفه من ذلك هو منع محكمة

الاستئناف من معرفة ما تفعله إدارةُ أملاك الدولة للاستيلاء على أملاك المستوطنين، خصوصا بسحب القضايا ناحية العدالة الإدارية.

دو ط: ألا تعتقدون أنه لن يكون بمقدور العدالة الإدارية أن تتوصَّل إلى أن تجتذب إلى دائرتها كلَّ شيءٍ في بلدٍ كهذا لكل عناوين الملكية فيه تقريبا أصلٌ إداري؟

ر: نعم من دون شكٍّ، عموما تأكد أنه لا توجد هنا لا ملكية ولا عدالة. كما أن ما يفاجئني ليس أنه لا يوجد من يأتي إلى هنا، بل أن يبقى الموجودون. الأشياء تتجه إلى هذا شيئا فشيئا. أعرف الآن كثيرا من الدور تصفِّي أعمالَها.

يروي رئيسُ المحكمة التجارية الذي كان موجودا هناك هذه الحادثة:

"في 1835 وباتفاق مع سلطات تلك الفترة فرض التجار على أنفسهم وبإرادتهم ضريبة بهدف إنشاء غرفة للتجارة، تأسيس جائزة زراعية والقيام بمصاريف أخرى ذات نفع مشترك. ومن حينها جعلت السلطةُ هذه الضريبة إجباريةً، استولت على عوائدها واستعملتها على هواها." هذا هو البلد.

طرائف تُروى في المعهد.

أبدت اللجنة العلمية رغبتها أن يُضمَّ لها رسَّام شاب من المعهد موجود هنا منذ أمد بعيد وله مهارة خاصة كي يرسم ملامح البلد ومظهره الخارجي. وافق السيد لورنس على المبدإ وأسَّس له مُرتَّبا ضخما وأرسل لهذا الغرض أحد أقاربه من باريس.

26 مـــاي

ذهبنا اليوم لرؤية السيد فيالار Vialar-[96] في منزله خارج المدينة، لم نحتفظ من حديثه المتشعب إلاَّ بما يلي: "صعبٌ جعلُ المستوطنة تسير خطوة بخطوة، ذلك أن الناس لا يتقدمون إلا بقدر ما يكونون مدفوعين من الخلف. ما يعيقها هو أن كلَّ

96 استقر أوغستين دو فيالار في مدينة الجزائر منذ 1832 بعد أن كان رجلَ قضاء. اشترى أراضي حول المدينة. كان النموذج الخالص للمستوطن ذي القفازات الصفراء.

الأراضي ليست أيضا في حالة قابلة للاستيطان. سهل المتيجة حول المنبسط ليس سليما وقليل الخصوبة ومع ذلك فهو ينتج حبوبا، لكن أشغال الاستصلاح تتجاوز قيمة التربة التي يصعب تطهيرها من شجرة النخيل القزمة التي تغطيها. قد تلزم ثمانمئة فرنك لجعل مكان ما قابلا للزراعة كي لا يزيد ثمنُه بعد ذلك عن ثلاثمئة. تتحسَّن الأرضُ وتنصرف كلما اتجهنا نحو الأطلس وتنتهي هناك إلى خصوبة رائعة، إذن ينبغي البدء بالاستيطان هناك. سيكون هناك بطبيعة الحال فضاء خال تقريبا بين المُنبسط وسكان السهل هؤلاء.

أما فيما يتعلّقُ بالمستنقعات، فيزعم فيالار أن أشغالا عادية في كل مكان تقريبا أو معاودة تلك القديمة ستقضي عليها، من جهة أخرى نرى الآن في إفريقيا ما رأيناه في أمريكا، بمعنى أن البلد الموبوء يصبح صالحا للسكن بعد الاستقرار فيه ويتوصل إلى ذلك سكان ذوو أخلاق منظمة، وهي حال كثير من نقاط المنبسط في هذه الآونة.

للاستيطان ينبغي توفُّرُ مزارعين مكترين للأرض أو أحسن من ذلك مُلاَّك صغار. لكن يلزم هؤلاء المُلاَّك تسبيقات يقدِّرها فيالار في أدنى مستوياها بألف فرنك للشخص الواحد.

نظامه الاستيطاني (ذلك أن لكل هنا نظامه الاستيطاني) يقوم على تأسيس قرى لجنود يتم وضعهم فيها لسنوات قبل نهاية فترة خدمتهم، ويمكن جعلهم يصبحون مُلاَّكا تدريجيا.

العبادة الكاثوليكية

يشكو القس، وأعتقد عن حق، من علاقاته بالسلطة العسكرية التي يلعنها مثل كل الباقين.

لم يتحصَّل لحد الآن، ليس فقط على إلحاق كاهن بالحملات، بل لم يتحصَّل حتى حقٍّ على ترك واحد يرافقها. شيء لا يُصدَّق.

ليس بإمكانه الحصول على ما يمكّن من إعطاء المستشفى العسكري الموجود خارج المدينة كاهنا، ولا كنيسة ولا حتى موضع قدم للكاهن الذي يُرسَل إلى هناك.

يجري الاعتراضُ على أن يؤسِّس هناك حلقة صغيرة.

يُرفضُ في شرشال إعطاؤه ولو مسجد واحد لتحويله إلى كنيسة.

مؤخّرا، في حفل عشاء كبير كان حاضرا فيه، قال الجنرال بيجو: "أية فكرة دارت في الأذهان، بإحداث أسقفية في مدينة الجزائر؟"

27 *ماي* 1841

بلوندال[97]، تفوقية المجلس، مركزية ودوام القضايا العربية، تفرُّق الوثائق، 13000 رسالة. ما هو من مجال القانون، أمر، من الأمر، قانون. الاستثناء بعد ستة أشهر بنصيحة من الوزير. مركزية حسنة، لكن ينبغي أن تكون في الجزائر.

28 ماي 1841

إيرتيس[98]– Urtis. ينقصُ الرجالُ للاستيطان، الأموالُ كذلك، ينبغي اجتماع الاثنين. الأمر ممكن: الرساميل جاهزة (ما) الذي ينقص؟ الثقة، كيف الثقة؟ نعتقد أن الحكومة ترغب، *للمصلحة العامة*، في الاحتفاظ لكننا لا نظن أنها تريد الاستيطان. لا شيء مما له علاقة بالاستيطان، لا سلطة لهذا المكلّف. ضرورة وجود مجلس احتلال معيَّن، غير مُنتخَب، يُعطي آراء دائما، يفرز الشكاوى.

هناك عائقان لمؤسَّسة استيطانية جادة: عدم يقين المُلاَّك، مُلاَّك لا يريدون الاستيطان. العلاج البطولي: إقامة حاجز ممتد من المزافران حتى الحراش، مستوطنة عسكرية على حواف الأطلس، لا مستوطنة مدنية في المتيجة الآن، لكن أشغال صرف للمياه. إذن (تنقص) الثقة. إذن (تنقص) الرساميل والرجال.

---

97 كان انطوان بلوندال مفتشا ماليا تولى منصب مدير المالية سنة 1834، ثم منصب مدير الشؤون المدنية سنة 1845 مدة سنة. كان مديرا لشؤون الجزائر في وزارة الحربية فيما بين سنتي 1849 و1850.

98 استقر ماريوس ايرتيس في مدينة الجزائر محاميا سنة 1833. كلفه سولت–Soult وزير الحرب في 08 جوان 1842 بمكتب "التشريعات، الشمنازعات، الاستيطان" الذي أحدث من أجله. بقي في هذا المنصب حتى 1846 ثم أصبح مستشارا.

باخرة بخارية. القائد، السيد دو سان سوفور-*de Saint-Sauveur*. قايد مدة سنة كاملة. أرض البايلك: كل المقاطعة، للقبائل أراض، بين هذه الأراضي مساحات شاسعة. يقسِّم القايد الأرضَ كلَّ عام إلى ثلاثة أقسام: قسم لا ينبغي أن يُحرَثَ. القسمان الآخران يقسَّمان بين مختلف فروع القبيلة. يقسِّم شيخ كلِّ فرع على الأفراد. ليس هناك من ملكية فردية سوى الإنتاج أما الأرض فلا، نوع من النبالة المتوارثة ينبغي اختيار القايد منها. القبيلة، مجتمع كامل، مؤسسة دينية قضائية... ينتقل العرب بسهولة من قبيلة إلى أخرى. من مصلحة القائد أن يستبقيهم لأجل الضريبة التي تُدفعُ له. عربة بعائد يقدَّر بثلاثة آلاف فرنك (3000). عربة أحيانا هي ثلاث أو أربع عربات. يتدبَّر العرب شؤونهم مع المنازل جيدا، لإعطائهم هذه العادة -وهو أمر ممكن- ينبغي جعلُ ملكية الأرض فردية وتغيير نظام الزراعة وهو الشيء الأكثر صعوبة. لا يحتفظ العرب بأية مؤونة لقطعان الماشية مما يضطرهم لتغيير المكان بلا توقف. بالإمكان جعل هذا البلد يشبه مصرَ بسهولة. عرب هذه المقاطعة مزارعون فلاحون. يشتكي العربُ من "قيادهم" وقُضاهم. ربما يكون من الأفضل جعلُ "القياد" فرنسيين. لكن لا ينبغي فرضُهم بل العمل على أن يكونوا مطلوبين. بعدالتنا فقط نجعلهم يتغاضون عن ديانتنا. تقليد الأتراك يجعلنا دون الأتراك، بما أننا غير مسلمين. من المحتمل أنه ما إن نرغب في الاستيطان بجدٍّ بأوروبيين حتى تأتينا الحرب. الأحسن هو أن نستغل البلد على الطريقة المصرية، بمعنى أن نستغلّها بالأهالي لكن لفائدة الحكومة. تتسم حياة العرب بالعطالة والفراغ. لا تستغرق منهم الأعمال الفلاحية أكثر من شهر. ما بقي من الوقت يمضونه في الأحاديث التي تجعل فكرهم ثاقبا وتعطيهم هذه الدقة والقابلية للفهم مما يجعلهم أرقى مستوى من فلاحينا في فرنسا. أما القبائل (الأمازيغ) فلا يمكن فعل شيء معهم خارج التجارة. إذا أوقفنا تهديدنا لهم في ديارهم فإننا سنراهم يأتون إلينا لتزويدنا بكل شيء. تتصارع القبائل القبائلية فيما بينها أحيانا ومع ذلك فهي تشكّل نوعا من الفدرالية. رأي السيد سان سوفور هو أن يمكننا التأثير بسهولة على الفكر العربي بتوزيع الكتب عليهم، شعب فضولي وذكي.

29 ماي 1841

وصلنا إلى بجاية على الساعة السادسة والنصف. مدينة كثيرة الطرافة، حصن واسع مليء اليوم بالآثار، طبيعة جميلة، إلى يسار المدينة يوجد نهر (...) يخرج من الجبل ويأتي نحو البحر وسط سهل رائع. نحن منحبسون هنا مثلما نكون في مخفر للحراسة لا نستطيع الابتعاد عنه مرمى بندقية دون مخاطرة بالحياة، ومع ذلك لم يُقتل طاقمان غرقت مراكبهما منذ أشهر، بل جيء بهم إلينا مع طلب فدية لكن بعد ختان أفرادهما والاعتداء عليهم جنسيا. قيل لنا لأن حوض بجاية آمن، تهبط الجبال من كل ناحية حتى البحر.

سرنا من بجاية بمحاذاة الشاطيء، المظهر نفسُه دائما: سلسلة جبال تجري كلُّها بالتوازي نحو البحر. نشاهد وراء الأولى سلاسل أخرى متجهة كلها بنفس الطريقة، قليل منها أو من بعض نقاط السهول تنفتح على البحر. لا وجود لأنهار كبرى، جداول خارجة من المضائق. منحدرات الجبال من جهتنا تمثّل زراعة راقية. قممٌ مشجرة. حقول مفلوحة محاطة بسياج. مزروعة بأشجار مثمرة. لا نرى قرى. هي من دون شك مختبئة في المضائق. لكن المجموع يعرضُ مظهرا لبلد ثري جدا، وجميل جدا ويعجُّ بالسكان. صحيح أننا نحيط بسلسلة الجبال الكبيرة الذي هو أساس بلاد القبائل (البربر) والذي لم يتمكّن الأتراكُ أنفسُهم من دخوله أبدا.

يبدو لي أنني أرى بوضوح أنه في الوقت الذي سنرغب في الاستفادة من سيطرتنا في مقاطعة قسنطينة من أجل الاستيطان، سيرحل السِّلم وستكون سيطرتنا محل نزاع. لكن من جهة أخرى إلى أين ستقودنا سيطرةٌ بلا استيطان؟

الحديث الثاني مع السيد
دو سان سوفور

كان "قايد" على ثلاث قبائل اختارته بحرية في نواحي قسنطينة. إنه الفرنسي الوحيد في هذه الوضعية. لما يتحدث عن الوداع الذي خصَّه به العرب لما اضطر لمغادرتهم تنزل دموعه، كان له في القبائل الثلاث مئة عربة (100)، وحوالي ألفي رجل (2000). إنه يعتقد أن النظام الأمثل للسكان العرب هو "قياد" فرنسيون (لكن هل نجد المناسبين لذلك، هل سيترَكون، ألن تنعكس أخطاء السيئين على الفرنسيين عموما؟ سنتحدث في هذه الأمر في قسنطينة). تحدثت إليه عن الاستيطان. يُلحُّ في القول بأنه سيأتي بالحرب. إضافة إلى ذلك —كما قال- فإن نواحي عنابة حيث يمكننا القيام به هناك هي بالضبط بحوزة القبائل الصديقة لنا أكثر من غيرها والتي تُمدُّنا بالصبايحية. لن يكون سهلا انتزاع أراضي هؤلاء وإعطاؤهم تعويضا. سيكون لزاما عندها نزع ملكيتها منهم. لهذا الإجراء سلبيتان كبيرتان. الأثر المادي: سيُدلي الصبايحية الذين كونّاهم بمعلومات دقيقة للعدو. الأثر المعنوي: العدالة واللاعدالة ستصيبان أصدقاءنا وحلفاءنا مثلما هو الحال دائما.

دو ط: قلت لي بأن كل الأراضي تابعة للبايلك، أين هي اللاعدالة إذن؟

ر: ملكية الأرض للبايلك. لكن لما يترك لقبيلة ما الانتفاع بها، فإن انتزاعها منها دون ارتكابها جريمة ما سيكون مدعاة للثورة.

دو ط: ماذا تريدون أن نفعل إذن؟

ر: استغلال المقاطعة بواسطة الغرب. أعتقد أنه بإمكان الضرائب أن تكون أكثر نفعا ومبادلاتنا معهم أكثر. سيكلّف الجيش أقلّ إن أعطينا بعض أراضي البايلك لفيالق تفلحها بصورة جماعية، في ملكية جماعية، إقطاعيات على نحو ما.

دو ط: إلى أي شيء يعود ارتفاع أسعار بعض المواد ومن بينها القمح والشعير على هذا النحو؟

ر: قد يعود ذلك إلى المحاصيل غير الكافية. لكنني أظنُّ أن السبب الأساس يعود إلى أن الإدارة التركيةَ كانت تستغل هذه الأراضي التي نتركها نحن بورا، في الزراعة لحسابها وتربية المواشي... كانت الأرض إذن تنتج كثيرا على أيام الأتراك وكان المستهلكون أقل. أما نحن فنستهلك على نطاق واسع ولا ننتِج شيئا.

دو ط: ما هو وضع النساء؟

ر. مريح إلى حدٍّ ما لما يكنَّ جميلات. غير الجميلات تشتغلن كالأنعام تقريبا.

دو ط: هل يوجد تعدُّد الزوجات في الواقع على نطاق واسع؟

ر: نعم. لمعظم الرجال الزوجات الأربع المسموح بهن. وينتج عن ذلك بطبيعة الحال أن كثيرا من الرجال لا نساء لهم. كما أن العيب المضاد للطبيعة موجود بكثرة.

كان نظام الجنرال غلبوا-Galbois يتمثّل في حكم العرب حسب القواعد العربية لكن بفرنسيين ما أمكن. أما نظام الجنرال نقربيه[99]-Négrier فهو حكمُ العرب بالعرب. يمكن قول الكثير لهذين النظامين أو عليهما. أمر للملاحظة.

*29 ماي مساء**

وصلنا على الساعة الثالثة إلى جيجل. هي بلدة صغيرة متناثرة البيوت. مشكلة من خرائب وأكواخ يسكنها المورس ومستشفى رائع، المَعْلَم الفرنسي حقا، الوحيد في إفريقيا. نلاحظ على محيط المدينة وعلى مرمى مدفع بعض الحواجز. بلد ساحر وجميل مثلما رأينا منذ الصباح. ينطلق من رأس جيجل خط من صخور بحرية سيكون سهلا إنشاء رصيف عليها وبتكاليف قليلة. وهي فكرة لديكاسن-Duquesne، على هذا النحو لن يغزُو البحرُ الميناءَ إطلاقا.

---

99 كان الجنرال دو نقربيه حاكما لمقاطعة قسنطينة من 1841 إلى 1848 وقد خلف في هذا المنصب الجنرال غالبوا.

لكن هذا الميناء لن يكون مرغوبا فيه بصورة كبيرة مطلقا حسب رأي البحارة. موقعه سيء، وهو إضافة لذلك في نهاية خليج عميق جدا وخطير تتردد السفن في اتخاذه ملجأ، وتذهب بدلا من ذلك إلى بجاية. حوض أكثر أمنا. تدخل إليه وتخرج منه بسهولة ويظهر من بعيد. تضمُّ المدينة حوالي 800 مورس (ثمانمئة) من العائدين، لكنهم فقراء. الأغنياء منهم بقوا في الجبال حيث توجد أملاكهم.

زرنا القائد، روى لنا الآتي:

"هناك ثلاث قبائل قبائلية (بربرية) تحيط بجيجل. أنا في طريق التوصل إلى سِلم معهم. كنت سأنجز ذلك منذ زمن لو استطعت أن أنزع من رؤوس هؤلاء النَاس أننا نريد عاجلا أو آجلا الاستيلاء على أراضيهم. ذلك أنهم يرغبون كثيرا في التجارة معنا وسيكون من السهولة بمكان إقامة تواصل كبير معهم. لا تطلب القبائل القريبة منا أكثر من الهدوء، لكن القبائل البعيدة التي ليس لها شيء كبير تأمله ولا شيء تخافه منا لا نحاربها إن هي لم تحارِبنا. ومع ذلك آمل في أن أكون قد توصَّلت إلى سلام أكيد مع بني قايد وهي إحدى القبائل الثلاث التي تحدَّثت عنها. بإمكان هذه القبيلة تجنيد ثلاث مئة رجل. كانت المفاوضات صعبة لأن هذه القبيلة تتفرَّع إلى عشرة فروع لكل فرع منها شيخ دون أن تكون هناك سلطة أعلى مشتركة قوية. كان يجب إذن أن تكون القضية مع هؤلاء الرجال العشرة. وتوصلت إلى ذلك خصوصا وأنني رفضت استقبالهم في السوق، منذ ذلك الحين جاؤوني من تلقاء أنفسهم بمارب، ولم يطلقوا علينا أي طلقة بندقية. لكن هذا الأمر لا يحدث إلا منذ شهر ورغم هذا الاتفاق أُسرُّ لك أنني لا أذهب أبدا للنزهة في أراضيهم، على بعد مئة متر من الحواجز والتحصينات. ومازلت لم أتمكن بعد من إنهاء أي شيء مع القبائل الأخرى. ومع ذلك آمل. ليست هناك إمكانية ألا نفعل شيئا ثابتا مع مجموعة من القبائل الصغيرة التي لا تخضع لأية سلطة والتي هي في حرب فيما بينها بلا توقف، ولما توجد مجموعة من الرؤساء في كل قبيلة ينبغي الحصول على قبولها. لا يمكن

تصور شيء يشبه الحكومة إلا السلطة القبائلية (البربرية). إنها الصدفة أو القوة التي تجعل الشيوخ والفوضى أبدية هنا.

"يثبت مثال بني قايد جيدا أنه يمكن إقامة معاهدة عابرة مع هذه الشعوب، لكن ليس حلفا حقيقيا حيث يحذرون دوما من التحالف معنا إلا قليلا سيتحارب بنو قايد مع جيرانهم. اقترحت عليهم أن نعينهم. وقد كانوا حذرين جدا في قبول اقتراحي، ذلك أنهم سيكونون بهذا قد فقدوا كلّ تفاهم مع بني جلدتهم وهم لا يرون فائدة تعادل إقدامهم على هذه السلبية".

أول عمل ينبغي القيام به في جيجل حسب القائد هو توصيل ينبوع جميل إلى المدينة يقع على بعد مئة خطوة من آخر تحصين، وهي عين لا يمكننا الاستسقاء منها دون التعرُّض لنيران القبائل (البربر) القاتلة. لحماية هذا الأنبوب وتأمين ما وراء التحصينات، ينبغي تشييد سور يقدره القائد بثلاثين ألف (30000) فرنك. بلا هذا تكون المدينة غير قابلة للسكنى، ذلك أن الينابيع تجف أثناء الصيف تقريبا ويصبح الماء نادرا وغير سليم.

يؤمن القائد بأن لجيجل مستقبلا تجاريا واعدا. الأمر هو أننا إن تعقّلنا فستكون جيجل مثل بجاية مخزنا كبيرا للتجارة مع القبائل (البربر). هاتان المدينتان تجاوران بلادا مليئة عن آخرها بهؤلاء السكان المتفرِّدين. ستينشأ تواصل معهم شيئا فشيئا إن تعقّلنا و لم نفعل شيئا بإمكانه جعل القبائل يخشون من هجمات قد نشنها عليهم، لكن هل سيتواصل لدينا هذا التعقّل؟ أشكّ في ذلك.

ما سبق يجعلنا نفهم القبائل أكثر مما يفعل ذلك كتاب ضخم. نرى:

1- حذرهم من الفرنسيين.

2- قرارهم بعدم الاتصال بهم.

3- طابع الذكاء والنجاعة لديهم.

4- حاجتهم إلى أسواق.

5- انقسامهم إلى قبائل صغيرة.

6- انعدام أية مركزية لديهم أو أي سلطة منتظَمة.
7- الفوضى الدائمة لديهم وحروبهم الداخلية.

نتساءل كشعوب بلغت أولى درجات الحضارة، أين لم يكن القبائل بعيدين عنها؟ لا يمكن تفسير هذا إطلاقا إلا بحالهم كسكان جبال ومجاورتهم للعرب وديانتهم، وخصوصا، انقسامهم إلى قبائل صغيرة. وهو التنظيم الذي يتماشى أكثر مع بداية التحضُّر لكنه الأكثر خروجا عن حضارة راقية. هذا الانقسام نفسه إلى قبائل صغيره تسهِّله الحالة الطبيعيةُ للبلد.*

30 مـــاي

الوصول على الساعة الرابعة صباحا إلى حيث تبدو فيليب-فيل (سكيكدة- المترجم). نزلنا فيها على الساعة السادسة، للمدينة مظهر أمريكي، كانت توجد بها منذ سنتين بناية واحدة، أما الآن ففيها خمسة آلاف نفس. الدور مرمية على التلال كيفما اتفق وسط الآثار الرومانية، الفوضى، الغموض، الحياة. طعام الغذاء لدى القائد، عقيد: "ليس غير القوة والخوف التي تنجح مع هؤلاء الناس. قمت بغارة منذ أيام، وأأسف أنكم لم تكونوا حاضرين. كانت على قبيلة تركت رجالا يعبرون أراضيها ويجيئون لسرقتنا والاعتداء علينا. من جهة أخرى لم أشأ أن أدفع بالأمور بعيدا: بعد أن قتلت خمسة أو ستة رجال، لم أشأ قتل المواشي. سُرِق من أحد أفراد هذه القبيلة وهو من أصدقائنا بغلان فأمرت عربيا آخر لنا عليه مآخذ، بأن يعطيه ثورين. ليس سوى الخوف سادتي بإمكانه التأثير على هؤلاء الناس. ارتُكبت منذ أيام جريمةُ قتل في الطريق العام. جيء إليَّ بعربي مشكوك في كونه الجاني. استنطقته ثم قطعت رأسه. سترون رأسه معلَّقة على باب قسنطينة. أما فيما يتعلّق بمستوطنيكم المزعومين في سكيكدة فهم كمٌّ من الأنذال، رجال يتصورون أن الجيش ما هو هنا إلا كي يصنع لهم الثروة. سُراق لا يساوون شيئا بدوننا والذين أجد رغم كل شيء صعوبة في تنظيم حراستهم. صادرت البارحة مركباتهم وأحصنتهم لجمع الحشائش المجفَّفة

(لاستعمالها علفا في الشتاء-المترجم) وأعلنت لهم أن أول رافض لذلك سيُبعثُ إلى تحصين/حاجز القرود (وهو تحصين معزول على جبل جاف ومحترق)." كل هذا الكلام صدر من رجل كانت له هيأة أحسن شيطان في العالم. تدخل أحد البحارة الذي كان موجودا هناك وكان مالكا لأراض قائلا بحيوية إنه من الخطإ معاملة المعمِّرين بهذه الطريقة، وإنه لن يكون أي شيء قارا أو ذا فائدة في إفريقيا بلا مستوطنة، وألا مستوطنة بلا أراض، وأن أحسن شيء فعله بالنتيجة هو انتزاع أراضي القبائل المجاورة لوضع أوروبيين مكانهم.

أما أنا فكنت وأنا أسمع بحزن كل هذه الأشياء أتساءل عمَّا سيكون عليه مستقبل بلد يوضع بين أيدي رجال كهؤلاء، وإلى أين سيصل في النهاية هذا الشلال من العنف واللاعدل، إن لم يكن إلى ثورة الأهالي وتحطيم الأوروبيين؟

ما هو ظاهر للعيان في كل إفريقيا، لكن على الخصوص هنا حيث يسود على كل شيء، هو ليس فقط عنف السلطة العسكرية الطبيعي، بل الكراهية الشديدة من العسكري للمدني. مع أن السكان المدنيين هم مرضع الجيش حقيقة، فإن لديه نوعا من الغيرة العنيفة منها. لا يمكن للعسكر تملُّك أراضٍ. تمتلكهم فكرة أنهم يبذلون دماءهم من أجل تحقيق فوائد من لا يأتون هنا إلا للإثراء، لقد وجدنا هذا الشعور السخيف لدى كلِّ الرتب، وهو يتشخَّص في الجنرال بيجو.

حوادث مختلفة

قضايا الصوف. يرغب الجنرال نقرييه في أن يبيع له العرب أصوافهم بسعر معقول محرِّما عليهم بيعها لغيره. سرعان ما عاد العرب لا يبيعون الصوف على الاطلاق. ينقلونها إلى تونس، إجراء غبي. ها هي جوانبه السلبية الآن: يبيع العرب المحصول عموما مُسبَقا: باعوا محصولهم لتجار فرنسيين في سكيكدة. دفع معظمهم مسبقا حيث إن الإجراء سقط عليهم هم فقط. كتب أحدهم لنقرييه مُحتجا، فاختُطِف من سكيكدة ووُضِع في مركب ونُفِي من المستوطنة. أمر لا يُغتفَر.

لما تقدَّم المحافظ المدني على رأس التجار الرئيسيين لتحية الجنرال بيجو، قال له هذا الأخير على مسمع من كلِّ أعضاء القيادة: "لست أدري لماذا أرسلوكم إلى هنا. ليس للسكان المدنيين شيء يحكمهم. ينبغي أن يبقوا تحت النظام العسكري، أفهم أن كلَّ شيء هنا يبقى تحت الحكم العسكري."

لاحظوا أن فيليب-فيل ازدادت منذ سنتين بخمسة آلاف ساكن، وإن آخرَ مداخيلها الجمركية أنتج خمسين ألف فرنك. (للتأكيد). إنها تترع لأن تكون مركز تجارة كثيرَ الأهمية ليس مع الفرنسيين فقط بل مع العرب أيضا. قيل لي في دار تجارة زرتها هذا الصباح إنها أشرفت الشهر الماضي على رقم أعمال قُدِّر بـ:80000 (ثمانين الف) فرنك مع العرب فقط، في أقمشة وقطن وأصواف. استعملَت عبرها لحد الآن أربعة ملايين فرنك كما قيل. الازدهار كبير رغم البطش ولاستبداد والأمل كبير جدا. القضايا المادية الأكبر من الحكومة تدفع البلد إلى الازدهار. ومع ذلك تُنبئنا كلُّ لحظة بجديد. إنها دور تبنى وفق خط معين يجري تهديمها لأن المخطَّط تغيَّر. إنه بئر يزيد عن حاجة الحامية، لكن السلطة العسكرية تمنع الأثرياء (الذين ينقصهم الماء) من التزود منه. الفكرة التي ينبغي الحذر منها هي تلك التي تقول بأن المدنيين يربحون كثيرا، هذه الفكرة الثقيلة جدا على كلِّ استيطان توجد في كلِّ خطابات الضباط.

قضايا الأسواق. يمنع شراء الشعير في إفريقيا. رفض شراء التبن من المستوطنين. يجرى جنيه من أجل الجيش، مما يعود بسعر أغلى (كل هذا للتأكيد).

انتهت الترجمة في الجزائر
مساء يوم الجمعة 2005/12/09م
1426/11/07هـ

فهرس المحتويات

القسم الأول

القسم الثاني

أنجز طبعه على مطابع

ديوان المطبوعات الجامعية

الساحة المركزية بن عكنون

الجزائر